الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعــة أحمد زبانة – غليــزان
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي – دراسة تجارب دولية رائدة بالإشارة الى حالة الجزائر

Evaluating The Role of Islamic Investment Tools in Achieving Financial Inclusion – A Study of Leading International Experiences with Reference to The Case of Algeria

مقدمة ومناقشة علناً من طرف الطالب: قطاف محمد زهير

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	جامعة الانتماء	الصفة
طيب سعيدة	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	رئيساً
دربالي سهام	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	مشرفاً ومقررا
بن حدو فؤاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غليزان	ممتحناً
غوال نادية	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	ممتحناً
لمار رضوان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيبازة	ممتحناً
ديش فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحناً

السنة الجامعية: 2025 /2026

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة :286]

◆

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، من خلال توفير حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحقيق أهداف الشمول المالي في عدد من الدول الإسلامية، وهي ماليزيا والمملكة العربية السعودية والسودان والجزائر. وركزت الدراسة على أهمية تطوير التشريعات والسياسات المنظمة للاستثمار الإسلامي، وتعزيز الشفافية والحوكمة، ونشر الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية.

كما تناولت الدراسة واقع أدوات الاستثمار الإسلامي في ماليزيا والسعودية والسودان خلال الفترة 2000-2020، من خلال تحليل مؤشرات صناديق الاستثمار والصكوك وأصول التكافل الإسلامي، وربطها بتطور مؤشرات الشمول المالي، مع تحديد العوامل الداعمة والمعيقة وتوضيح سبل تطوير التمويل الإسلامي ودوره التنموي. أما الجزائر، فتمت دراسة مدى حاجتها إلى دمج صيغ الاستثمار الإسلامي، بالاعتماد على الاستبيان والأساليب الإحصائية لتحليل واقع متغيري الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الإسلامي يمثل آلية فعالة لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ولا يقتصر دوره على توفير بدائل تمويلية شرعية، بل يسهم في تحقيق العدالة والاستدامة المالية ودمج الفئات المستبعدة. وأوصت الدراسة بتعزيز التثقيف المالي ومواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: مصارف اسلامية، شمول مالي، صكوك اسلامية، صناديق استثمار، أدوات تأمين تكافلي.

Abstract:

This study aims to highlight the role of Islamic investment instruments in promoting financial inclusion by providing Sharia-compliant financing solutions and achieving the main objectives of financial inclusion in several Islamic countries, namely Malaysia, Saudi Arabia, Sudan, and Algeria. The study focuses on the importance of developing legislation and policies governing Islamic investment, enhancing transparency and governance, and raising awareness of Islamic financial products.

The study also examines the development of Islamic investment instruments in Malaysia, Saudi Arabia, and Sudan during the period 2000–2020 by analyzing indicators related to investment funds, sukuk, and Islamic takaful assets, and linking them to the development of financial inclusion indicators. It also identifies the factors supporting and hindering Islamic finance, explores ways to develop it, and highlights its economic and social developmental role. Regarding Algeria, the study investigates the extent to which Islamic investment instruments can be integrated into the financial system, using questionnaires and appropriate statistical methods to analyze the reality of the two study variables.

The study concludes that Islamic investment represents an effective mechanism for expanding access to and use of financial services. Its role extends beyond providing Sharia-compliant financing alternatives to promoting financial justice and sustainability and integrating groups previously excluded from the traditional financial system. The study recommends strengthening financial literacy and keeping pace with developments in financial technology.

Keywords: Islamic bank, Financial inclusion, Islamic Sukuk, Investment funds, Takaful instruments.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
إهداء	-
شكر وتقدير	-
ملخص الدراسة	-
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	-
مقدمة	أ - ز
الفصل الأول: الأسس النظرية لأدوات الاستثمار الإسلامي والشمول المالي	**10-149**
تمهيد	**10**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار من منظور إسلامي	**10-53**

المطلب الأول: مدخل للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي	**11**
أولا: مفهوم الاستثمار في الإسلام	**11**
ثانيا: خصائص الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي	**12**
ثالثا: مبادئ الاستثمار في الإسلام	**15**
رابعا: أهداف الاستثمار في الإسلام	**17**
خامسا: ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي	**19**
المطلب الثاني: أدوات وصيغ الاستثمار الإسلامي	**23**
أولا: صيغ المشاركات	**24**
ثانيا: صيغ المداينات	**34**
ثالثا: صيغ التمويل التكافلي / البر والإحسان	**46**
المبحث الثاني :مقاربة شاملة للشمول المالي	**71-54**
المطلب الأول: أساسيات حول الشمول المالي	**54**
أولا: نشأة وتطور الشمول المالي	**54**
ثانيا: مفهوم الشمول المالي وأهميته	**56**
ثالثا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	**60**
المطلب الثاني: الأسس العامة للشمول المالي	**65**

أولا: متطلبات الشمول المالي	**66**
ثانيا: ركائز الشمول المالي	**67**
ثالثا: سياسات الشمول المالي	**68**
رابعا: تحديات تحقيق الشمول المالي	**70**
المبحث الثالث: الشمول المالي في إطار الاستثمار الإسلامي	**104-72**
المطلب الأول: الرواج المالي كأصل لفكرة الشمول المالي	**72**
أولا: تعريف الرواج المالي	**72**
ثانيا : أدلة مقصد رواج المال ومظاهره	**73**
ثالثا : وسائل ترسيخ مقصد رواج المال في الواقع ومتطلباته	**74**
المطلب الثاني: آليات المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات الاستثمار شائعة الاستخدام	**76**
أولا : الركائز الأساسية للمصارف لتعزيز الشمول المالي	**76**
ثانيا : أدوات الاستثمار الاسلامي شائعة الاستخدام	**78**
المطلب الثالث : تطور مؤشرات الشمول المالي في ظل استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي	**87**
أولا: واقع الصناعة المالية الاسلامية عالميا	**87**
ثانيا : حقائق وأرقام الشمول المالي في العالم	**97**

المبحث الرابع : مراجعة الدراسات السابقة	**147-109**
المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	**105**
المطلب الثاني : عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**124**
المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	**137**
خلاصة الفصل الأول	**140**
الفصل الثاني: دراسة تجارب دولية لتقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي	**264-143**
تمهيد	**150**
المبحث الأول : دراسة وتحليل التجربة الماليزية	**174-144**
المطلب الأول: لمحة عامة عن السوق المالية في ماليزيا	**145**
أولا: التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا	**145**
ثانيا: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المالي والمصرفي الإسلامي في ماليزيا	**145**
المطلب الثاني: دراسة وتحليل تطور أدوات الاستثمار الإسلامي في ماليزيا	**149**
أولا: الصكوك الإسلامية في ماليزيا	**149**
ثانيا: صناديق الاستثمار في ماليزيا	**157**
ثالثا: التأمين التكافلي في ماليزيا	**160**

المطلب الثالث: دراسة وتحليل تطور الشمول المالي ومؤشراته في ماليزيا	164
أولا: أهم مبادرات الحكومة الماليزية في تبني الشمول المالي	164
ثانيا: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا	165
المطلب الرابع: تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في ماليزيا	172
أولا: سبل استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في ماليزيا	172
المبحث الثاني: دراسة وتحليل التجربة السعودية	201-175
المطلب الأول: لمحة عامة عن السوق المالية في السعودية	176
أولا: نشأة السوق المالية السعودية	176
ثانيا: أدوات سوق رأس المال السعودي	176
المطلب الثاني: دراسة وتحليل تطور مؤشرات أدوات الاستثمار الإسلامي	177
أولا: الصكوك الإسلامية	177
ثانيا: صناديق الاستثمار في السعودية	183
ثالثا: قطاع التأمين التكافلي في السعودية	186
المطلب الثالث : دراسة وتحليل تطور الشمول المالي ومؤشراته في المملكة العربية السعودية	192
أولا: مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية	193
ثانيا: مؤشرات استخدام الخدمات المالية	197

المطلب الرابع : تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في المملكة العربية السعودية	**200**
أولا: سبل استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في المملكة العربية السعودية	**200**
المبحث الثالث: دراسة وتحليل التجربة السودانية	**231-202**
المطلب الأول: لمحة عن النظام المالي في السودان	**203**
أولا: سوق الخرطوم للأوراق المالية	**204**
ثانيا: أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية	**204**
ثالثا: التدفقات السنوية للاستثمار السوداني	**205**
رابعا: تطور إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي السوداني للفترة 2000-2017	**206**
المطلب الثاني : دراسة وتحليل تطور أدوات الاستثمار الإسلامي في السودان	**209**
أولا: الصكوك الإسلامية	**209**
ثانيا: صناديق الاستثمار الإسلامي في السودان:	**215**
ثالثا: صناعة التأمين التكافلي في السودان	**216**
رابعا: ديوان الزكاة السوداني	**220**
خامسا: التمويل الإسلامي الأصغر في السودان	**223**
المطلب الثالث: دراسة وتحليل الشمول المالي ومؤشراته في السودان	**224**

أولا: مؤشرات الشمول المالي في السودان	224
ثانيا: إحصائيات الشمول المالي عن طريق برامج التمويل الأصغر الإسلامي في السودان	227
المطلب الرابع: تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في السودان	229
أولا: سبل استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في السودان	229
المبحث الرابع: الدراسة الامبيرقية	254-232
المطلب الأول: الطرق والأدوات	232
أولا: أداة الدراسة	232
ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة	233
المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة	239
أولا: تحليل إجابات أفراد العينة	239
المطلب الثالث: الدراسة الاستدلالية	245
أولاً: تقييم النموذج القياسي	245
ثانيًا: تقييم النموذج الهيكلي	245
المطلب الرابع : اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة	251
خلاصة الفصل الثاني	253

خاتمة عامة	256-263
قائمة المراجع	264-279
الملاحق	-

قائمة الجداول
والأشكال والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	المقارنة بين عقد الجعالة وعقد الاجارة	46
(2.1)	مبادرات الشمول المالي على مستوى الإقليمي	55
(3.1)	المؤشرات الأساسية للشمول المالي (مجموعة العشرين G20)	57-58
(4.1)	مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية	62
(5.1)	أبعاد الشمول المالي وأبعاد قياسه	64-65
(6.1)	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية من البالغين (15+ سنة) حسب النطاق الجغرافي.	98
(7.1)	نسب الادخار حسب الأقاليم	100
(8.1)	نسبة استخدام الهاتف المحمول والإنترنت للبالغين (15+ سنة) 2014-2017	104
(9.1)	الدراسات باللغة العربية	121-124
(10.1)	الدراسات باللغة الأجنبية	136-137
(1.2)	تطور حجم الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي للفترة 2010-2018	148
(2.2)	نسبة إصدارات الصكوك المالية الإسلامية في ماليزيا للاصدارت العالمية (2010-2020)	150
(3.2)	إجمالي إصدارات الصكوك المالية في ماليزيا خلال (2008-2020)	152
(4.2)	توزيع إصدارات الصكوك الإسلامية حسب النوع في الفترة (2006-2019)	155
(5.2)	حجم الصكوك الإسلامية مقارنة بحجم اجمالي السندات المصدرة خلال الفترة 2007-2015	156

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(6.2)	تطور عدد صناديق الاستثمار الاسلامية وصافي قيمتها في بورصة ماليزيا للفترة 2007-2020	158
(7.2)	تطور نسب عدد الاسهم المتوافقة مع الشريعة الاسلامية ورسملة السوق المالية الإسلامية	159
(8.2)	تطور مساهمات التكافل العام والعائلي بماليزيا للفترة 2016-2020	163
(9.2)	مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا وفقا لمعيار الاستخدام خلال الفترة 2014-2021 (فوق سن 15 سنة)	165
(10.2)	مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا وفقا لمعيار الوصول للفترة 2017-2021	167
(11.2)	تطور عدد الصرافات الالية والات الإيداع النقدي في ماليزيا	169
(12.2)	مؤشرات الربحية والسيولة خلال الفترة 2014-2020	170
(13.2)	نسبة النماذج الشرعية في إصدارات الصكوك المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2006 - 2018	180
(14.2)	حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة	181
(15.2)	عدد الصكوك السعودية المدرجة في البورصات العالمية حسب نوع ومكان الادراج للفترة من 2007-2018	182
(16.2)	عدد صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة خلال 2000-2018	183
(17.2)	تطور عدد صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال 2000 – 2018	184
(18.2)	تطور عدد المشتركين في صناديق الاستثمار خلال الفترة 2000- 2018	185

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(19.2)	تطور عدد شركات التأمين التكافلي في السعودية للفترة 2009-2018	188
(20.2)	تطور عمالة قطاع التأمين السعودي للفترة 2009-2018	188
(22.2)	حجم استثمارات التأمين التكافلي في السعودية بالمليون دولار أمريكي	190
(23.2)	حجم اشتراكات التأمين التكافلي في السعودية بالمليون دولار أمريكي	191
(24.2)	تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في المملكة العربية السعودية من 2013 إلى 2020	195
(25.2)	عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في السعودية بين سنتي 2017 - 2020	196
(26.2)	نسبة امتلاك البالغين (15+) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)	197
(27.2)	قيمة الادخار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات -2017-2014-2011-2021	197
(28.2)	قيمة الاقتراض المملكة العربية السعودية خلال السنوات - (2014 -2011-2021-2017)	198
(29.2)	تطور إجمالي التمويل النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2015-2020	199
(30.2)	تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية للفترة 2014-2017	207
(31.2)	نشاط تداول الصكوك في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2002-2017	210

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(32.2)	الفرق بين شهادات شامة وشهادات شهامة	211
(33.2)	توزيع شهادة المشاركة الحكومية شامة خلال الفترة 2010-2017	213
(34.2)	توزيع شهادة المشاركة الحكومية شهامة خلال الفترة 2013-2017	213
(35.2)	تطور مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية "صرح" خلال الفترة 2004-2017	214
(36.2)	حجم صناديق الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2005-2020	215
(37.2)	اجمالي أقساط وتعويضات سوق التامين السوداني للفترة 2007 -2011	217
(38.2)	تطور نشاط التامين التكافلي بالسودان للفترة 2014-2018 (الوحدة مليار دولار امريكي)	219
(39.2)	تطور تعويضات التامين التكافلي بالسودان خلال الفترة 2014-2018	220
(40.2)	المشاريع الإنتاجية الممولة في إطار ديوان الزكاة السوداني خلال سنة 2016	221
(41.2)	المشاريع الخدمية الممولة في إطار صندوق الزكاة السوداني خلال سنة 2016	222
(42.2)	مصادر التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال سنة 2017	223
(43.2)	مؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة 2011 و2014	225

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(44.2)	عدد الفروع، الحسابات، أجهزة الصراف الآلي وبطاقاتها، ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية	226
(45.2)	عدد مؤسسات التمويل الأصغر للفترة 2010-2018	227
(46.2)	عدد عملاء التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر(بالآلاف)	228
(47.2)	الخصائص الشخصية لأفراد العينة	235
(48.2)	فئات المتوسطات الحسابية لسلم *Likert* خماسي	240
(49.2)	تحليل إجابات أفراد العينة لمتغير ادوات الاستثمار الاسلامي	241
(50.2)	تحليل إجابات أفراد العينة لمتغير الشمول المالي	243
(51.2)	الصدق التقاربي	247
(52.2)	الصدق التمييزي	248
(53.2)	تقييم جودة النموذج الهيكلي	249
(54.2)	معاملات المسار ومعنوياتها	251

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	خطوات تطبيق عقد المضاربة	27
(2.1)	خطوات تطبيق عقد المشاركة	30
(3.1)	خطوات تطبيق عقد المرابحة	37
(4.1)	خطوات تطبيق عقد السلم	40
(5.1)	خطوات تطبيق عقد الاستصناع	42
(6.1)	خطوات تطبيق عقد الإجارة	45
(7.1)	أبعاد الشمول المالي	61
(8.1)	التمييز بين الاستخدام والوصول الى الخدمات المالية	63
(9.1)	ابعاد قياس الشمول	65
(10.1)	ركائز الشمول المالي	68
(11.1)	سياسات تعزيز الشمول المالي	70
(12.1)	تطورات الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة(2007-2019)	88
(13.1)	قطاعات توزيع الأصول المالية الإسلامية سنة 2019	89
(14.1)	تطور أصول الصيرفة الاسلامية عالميًا خلال الفترة (2014-2019)	90
(15.1)	توزيع إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا حسب المناطق سنة 2019	90
(16.1)	أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا حسب البلد سنة 2019	91
(17.1)	تطور الصكوك الإسلامية المصدرة عالميًا من سنة2001 إلى سنة2020	92

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(18.1)	الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا حسب الدول خلال الفترة (2001–2020)	93
(19.1)	تطور أصول وعدد صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة (2008-2019)	94
(20.1)	توزيع أصول صناديق الاستثمار الاسلامية جغرافيا سنة 2019	95
(21.1)	تطور سوق التكافل عالميا خلال الفترة(2011-2019)	96
(22.1)	إجمالي أصول التكافل عالميا حسب المناطق خلال سنة 2019	97
(23.1)	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية من البالغين (15+ سنة) حسب النطاق الجغرافي.	99
(24.1)	نسب الادخار حسب الأقاليم	100
(25.1)	مقارنة طرق الادخار بين الدول المرتفعة الدخل والدول النامية سنة 2021	101
(26.1)	مقارنة إقليمية لنسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية للبالغين (15+ سنة)	102
(27.1)	مقارنة إقليمية لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية (دفع واستلام) للسنوات 2017-2021	103
(1.2)	تطور حجم الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي للفترة 2010-2018	148
(2.2)	نسبة إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا للإصدارات العالمية (2010-2020)	151
(3.2)	إجمالي إصدارات الصكوك المالية في ماليزيا خلال (2008-2020)	153

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(4.2)	توزيع إصدارات الصكوك الإسلامية حسب النوع في الفترة (2006-2019)	155
(5.2)	تطور أصول صناديق التامين التكافلي خلال الفترة 2011-2018	161
(6.2)	مساهمات التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا في سوق العمل للفترة 2011-2018	162
(7.2)	تطور مساهمات التكافل العام والعائلي بماليزيا للفترة 2016-2020	163
(8.2)	نسبة تأمينات التكافل الماليزي لسنة 2020	164
(9.2)	تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2007-2018	178
(10.2)	إصدارات الصكوك الإسلامية حسب صيغة العقد	179
(11.2)	تطور عدد المشتركين في صناديق الاستثمار للفترة (2000-2018)	186
(12.2)	تطور عمالة قطاع التأمين في السعودية	189
(13.2)	تطور حجم استثمارات التأمين التكافلي في السعودية بالمليون دولار أمريكي	190
(14.2)	تطور حجم الاشتراكات للتأمين التكافلي في السعودية	191
(15.2)	استراتيجية المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي	193
(16.2)	توزيع فروع البنوك العاملة في السعودية	194
(17.2)	تطور إجمالي تمويل النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2015-2020	199

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(18.2)	تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات 2014-2017 بالجنيه السوداني، 1000 جنيه للوحدة.	205
(19.2)	تطور اجمالي التمويل المصرفي الاسلامي السوداني للفترة 2000-2017	206
(20.2)	التمويل بالصيغ الإسلامية في السودان للفترة 2014-2017	208
(21.2)	تطور إصدارات الصكوك الحكومية السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2005-2010	212
(22.2)	حجم صناديق الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2005-2020	216
(23.2)	تطور أقساط التامين العام والتامين على الحياة في سوق التامين السوداني للفترة 2007-2011	218
(24.2)	تطور أقساط التامين في سوق التامين التكافلي للفترة 2014-2018	219
(25.2)	تطور تعويضات التامين التكافلي بالسودان خلال الفترة 2014-2018	220
(26.2)	مؤشرات الشمول المالي في السودان 2020 للذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة	224
(27.2)	الشمول المالي في السودان حسب النوع (للذين تزيد أعمارهم فوق 15 سنة)	226
(28.2)	نموذج الدراسة	233
(29.2)	خصائص أفراد العينة وفق متغير الجنس	236
(30.2)	خصائص أفراد العينة وفق متغير الفئة العمرية	237
(31.2)	خصائص أفراد العينة وفق متغير المستوى التعليمي	237

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(32.2)	خصائص أفراد العينة وفق متغير طبيعة العمل	238
(33.2)	خصائص أفراد العينة وفق متغير الدخل	239
(34.2)	النموذج المقترح	246

ثالثا: قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	الاستبيان المستخدم في الدراسة	
(2)	تحكيم الاستبيان من طرف أساتذة مختصين	
(3)	تفريغ الاستبيان ونتائج التحليل	

المقدمة

لعقود من الزمن ولأسباب عدة لم تجد الدول الإسلامية مفراً من التعامل وفق نظام تقليدي قائم على الفائدة ويرتكز في نشاطه على الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة مسبقا، الشيء الذي أحدث نوعاً من المفارقة بين ما يتطلبه واقع الاقتصاد والتنمية، وما تمليه المعتقدات الدينية بين أوساط المجتمع، وأيضاً في ظل التعثرات المتوالية للنظام التقليدي وما تعكسه الأزمة المالية سنة 2008، مما أحدث فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، الشيء الذي أدى إلى تسليط الضوء على مزايا هذا النظام وكيفية قدرته على تفادي الأزمات المالية، وهو ما يراه العديد من صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على أنه قد تكون هناك جدوى من كفاءته وما يحمله في طياته من حلول للآثار السلبية التي عصفت بالنظام الرأسمالي.

ولفهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إقصاء العديد من شرائح المجتمعات الإسلامية للاستفادة من مختلف التمويلات تعيَّن على صانعي السياسات المالية والاقتصادية تصميم العديد من القوانين والضوابط التي من شأنها الحد من الآثار السلبية للإقصاء المالي وزيادة الاستفادة أكثر من الخدمات المالية، ومن ثم تشجيع الوصول إلى شمول مالي يساهم بطريقة أو بأخرى في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي المختلف شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئة الفقيرة ومحدودي الدخل، لذلك ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع الخدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة وبأقل التكاليف (حنان و غريب الطاوس، 2021، صفحة 5)

إنّ الشمول المالي يعد من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، أين فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمالية والمصرفية بشكل خاص، وذلك لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام به من طرف العديد من الحكومات والمؤسسات الدولية، وذلك من خلال وضعها مجموعة من السياسات والاستراتيجيات يتم بواسطتها تعزيز وتسهيل وصول استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية والبنكية، وتمكنيهم من استخدامها استخداماً صحيحاً.

في هذا الإطار حظيت المالية الإسلامية باهتمام كبير من طرف السلطات في الكثير من الدول في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، والتي يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول إلى التمويل خاصة في المجتمعات التي أحجمت التعامل مع نظام مالي تقليدي قائم على أساس الفائدة، إضافة إلى ما تتضمنه من أدوات مالية فريدة تعمل على إعادة توزيع الدخل والتي تساعد على القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي بوصول الفئات ذات الدخل المحدود إلى النظام المالي الرسمي والاستفادة من هذه الخدمات.

ومن بين الدول التي حققت شمولا ماليا معتبرا للأفراد والمؤسسات من خلال تبنيها للصناعة المصرفية الإسلامية نجد السودان، ماليزيا والمملكة العربية السعودية، ويرجع ذلك إلى اهتمام حكومات هذه الدول بهذه الصناعة من خلال وضع قوانين خاصة بها، وإحداث تعديلات للقوانين القديمة لتسهيل نشاط هذه البنوك، والاهتمام بالإطار التنظيمي لها، إضافة إلى الاهتمام بالجانب الشرعي للمنتجات والخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات، وتبني تقنيات التكنولوجيا المالية لتخفيض تكاليف الحصول على هذه الخدمات والمنتجات وتحسين جودتها.

1. إشكاليات الدراسة

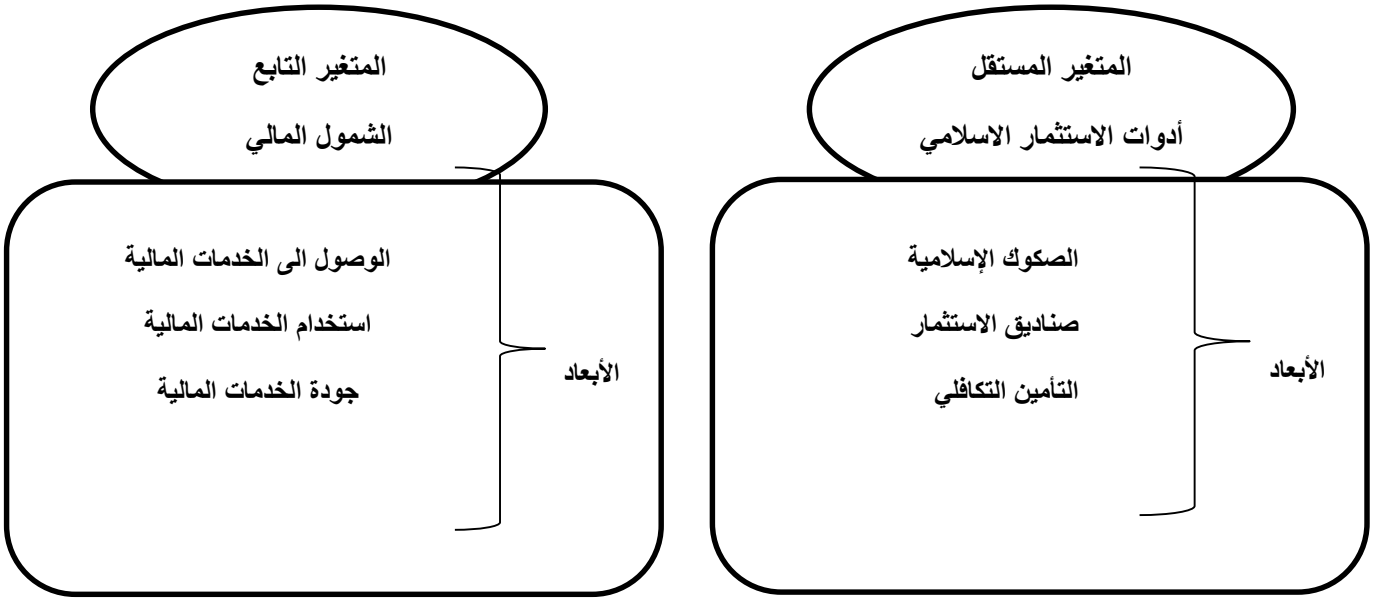
تأسيسا على ما سبق، تم صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- **إلى أي مدى تساهم أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في كل من ماليزيا والسودان والمملكة العربية السعودية ومالذي يمكن استخلاصه من تجارب هذه الدول للاستفادة منه في الحالة الجزائرية ؟**

2. الأسئلة الفرعية

- ما هو واقع استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي والشمول المالي في كل من السودان وماليزيا والسعودية؟
- ماهي مظاهر مساهمة أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في كل من ماليزيا والسودان والمملكة العربية السعودية ؟
- إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تستفيد من تجارب تلك الدول في تفعيل دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي على مستوى الشمول المالي؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على مستوى الشمول المالي؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدوافع ومحفزات استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي؟

3. نموذج الدراسة:



انطلاقا من إشكاليات الدراسة الرئيسية يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضيات البحثية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدوافع ومحفزات استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي.

6. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الجوانب التالية:

- تعتبر العلاقة بين الشمول المالي وادوات الاستثمار الاسلامي من المواضيع الحديثة التي تزايد اهتمام الباحثين بها خلال العقود الأخيرة، ذلك أن طبيعة العلاقة بينهما لا تزال محل جدل ونقاش بين الباحثين والمختصين حول مدى صحة أهمية ادوات الاستثمار الاسلامي وأثرها على الشمول المالي
- ان أدوات تحريك المال في إطار النظام المالي التقليدي (المرتكز أساسا على أداوت التداين) تساهم في تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس بينما لو اطلعنا على الأساس الذي تقوم عليه أدوات التمويل (الاستثمار) الإسلامية سنجد أنها قائمة على أساس التشارك بين صاحب المال ومن لا مال له، الأمر الذي يساعد بشكل أكبر على جريان المال بين أكثر الناس.

- إثراء المعرفة الكافية وتقديم رؤى عملية لصانعي السياسات في الجزائر، من خلال تشخيص الواقع الفعلي لأدوات الاستثمار الإسلامي ومؤشرات الشمول المالي، سعيًا لوضع حلول استراتيجية قادرة على الإسهام في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري

7. أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها فيما يلي:

الهدف العام: وهو بيان الأهمية البالغة لتوظيف أداوت الاستثمار الإسلامية في تعزيز الشمول المالي وكيفية استخدامها في تقديم خدمات مالية مستدامة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية

الاهداف الفرعية:

- تحديد مفهوم الاستثمار الإسلامي و أدواته، بالإضافة إلى تحديد مفهوم، أبعاد ونظريات ومؤشرات قياس مختلف جوانب الشمول المالي وعلاقته بأدوات الاستثمار الإسلامي.
- تحليل تجارب الدول الرائدة في مجال الشمول المالية والمالية الإسلامية ومعرفة سبل تفعيل هذه الأدوات لتحقيق الشمول المالي.
- تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي من خلال تحليل تطور مختلف المؤشرات التي ترتبط بمتغيرات الدراسة.

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بالدور الذي تلعبه أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي من جهة، وتحليلهما في عينة من الدول الرائدة في هذا المجال، كما قام الباحث بجمع استجابات أفراد عينة الدراسة بهدف التطرق لواقع المفهومين في الجزائر، واستخلاص أهم السياسات والاستراتيجيات الفعالة في تحقيق الشمول المالي.

وقد تم توظيف مصدرين أساسيين لجمع بيانات الدراسة:

المصادر الثانوية: حيث توجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث عن مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والمقالات والأبحاث والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدارسة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث الى جمع البيانات الأولية من خلال التقارير.

استخدمنا في الدراسة أداة البحث العلمي:

الاستبانة: والتي تم توزيعها على عينة مكونة من 151 تشمل كل من الباحثين في مجال المالية الإسلامية من دكاترة وأساتذة وطلبة دكتوراه بالإضافة الى رواد الاعمال وأصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة والمستثمرين في مجال الصيرفة الإسلامية.

أُخضِعَت بيانات الاستبانة إلى التحليل بواسطة

البرامج الإحصائية: شملت هذه البرامج كل من برنامج SPSS26 وبرنامج SMART PLS

9. حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة على ما يلي:

أ- **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة في مجموعة من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية (المملكة العربية السعودية ماليزيا والسودان) وكانت حالة الجزائر كيف يمكن الاستفادة من تجارب هذه الدول الرائدة في التوجه نحو تطبيق استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي.

ب- **الحدود الزمانية** : تنقسم الحدود الزمانية الى قسمين هما :

كانت الدراسة خلال الفترة (2000-2020). حيث ارتبطت بتحليل التقارير السنوية للمصارف الإسلامية خلال هذه الفترة بالإضافة الى البيانات والاحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والعربي فضلا عن تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ونظرا للتفاوت الواضح في الاطار الزماني بين دولة وأخرى وهذا راجع لعدم توفر بيانات ومعطيات ثابتة بين الدول المختارة في التحليل وهي كالاتي:

التجربة الماليزية: 2006 الى 2020

التجربة السعودية: 2000 الى 2020

التجربة السودانية: 2000 الى 2018

الفترة من 10-07-2025 الى 30-07-2025 وهي الفترة التي تم فيها توزيع الاستبانة على عين الدراسة البالغة 151 مفردة.

10. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على التقارير والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خاصة تلك المتعلقة بالسنوات الأخيرة
- عدم الإفصاح التام بكافة المعلومات خاصة فيما يتعلق بالأنظمة واللوائح والاكتفاء ببعض التقارير المالية

- عدم وجود نظام مالي إسلامي متكامل في الجزائر اجبر الباحث على توزيع استبانة لعدم وجود بيانات كمية تعبر عن واقع استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي ومؤشرات الشمول المالي
- قلة الدراسات التي تطرقت للاستثمار الإسلامي بينما نجد اغلب الأبحاث في التمويل الإسلامي.

11. هيكل الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الداراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية واثبات صحة الفرضيات او نفيها، تم تقسيم الدراسة الى جزئين، جزء نظري وجزء تطبيقي.

الجزء الأول يمثل الإطار النظري ويتناول مساهمة أدوات الاستثمار الإسلامي في التحسين من مستويات الشمول المالي؛ حيث يتعرض إلى مضمون التمويل والاستثمار الاسلامي بتقديم ماهيته وأهم محاوره؛ كما نتطرق من خلاله إلى محتوى الشمول المالي بحيث يتضمن مدخل إلى الشمول، تطور مفهوم الشمول المالي وأهميته، أهدافه، التحديات التي تواجهه، عملياته، متطلبات تطبيقه وأهم نماذجه ومؤشراته؛ ثم تم التطرق إلى دراسة اهم الدراسات السابقة والتي عالجت الموضوع بمتغيراته لاستخراج الفجوة البحثية ومقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الجزء الثاني يمثل الإطار التطبيقي للموضوع، ويختص بتحديد كيفية مساهمة أدوات الاستثمار في تحسين معدلات الشمول المالي من خلال دراسة تجارب دولية رائدة (المملكة العربية السعودية، السودان، وماليزيا)، ومن ثم تم تقييم دور هذه الأدوات في رفع مستويات الشمول المالي، ثم التطرق لحالة الجزائر والتفصيل في منهجية الدراسة الميدانية وأدوات الدراسة. وبعدها عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية.

وفي الأخير الخاتمة والتي نعرض من خلالها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الجانب النظري والتطبيقي، إضافة إلى بعض التوصيات.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأدوات الاستثمار الإسلامي والشمول المالي

تمهيد:

يعدُّ الاستثمار من المفاهيم المحورية في النشاط الاقتصادي، سواءً في المنظور التقليدي أو الإسلامي، حيث يمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتنمية الثروات، وتوفير فرص العمل. إلا أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يتميز بمجموعة من الخصائص والمبادئ التي تجعله مختلف جوهرياً عن نظيره في النظام الرأسمالي التقليدي، حيث لا يقتصر هدفه على تعظيم الأرباح فحسب، بل يرتبط أيضاً بتحقيق العدالة الاجتماعية، والمنفعة المشتركة، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

وينطلق الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي من ضوابط شرعية تحكمه، أبرزها تحريم الربا، والغرر، والميسر، والاستغلال، ممَّا يجعله نظاماً يركز على المشروعات الحقيقية القائمة على الإنتاج والتبادل التجاري العادل، بدلاً من المعاملات المالية المركبة التي تعتمد على المضاربات والمخاطر غير المبررة. كما أن الاقتصاد الإسلامي يشجع المشاركة في المخاطر بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما يعزز روح التعاون ويقلل من الاحتكار والاستغلال.

كما يشهد العالم تحولات جذرية في المفاهيم والممارسات المالية، برز على رأسها مفهوم الشمول المالي الذي أضحى محورا أساسيا في النقاشات الاقتصادية المعاصرة، حيث يتصارع الفكر التقليدي القائم على المركزية المالية مع النماذج الحديثة التي تتبنى اللامركزية والتقنيات الرقمية. هذا التحول لم يقتصر على الأدوات والآليات فقط، بل شمل أيضاً المفاهيم والأهداف والرؤى الاستراتيجية. من خلال الكشف عن التحولات الجوهرية في مفهوم الشمول المالي وتحليل نقاط القوة والضعف في كل نموذج.

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف ماهية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، من خلال بيان المفهوم الشرعي والاقتصادي للاستثمار الإسلامي، إضافة الى معرفة الأهداف والمقاصد التي يحققها الشمول في المنظور الإسلامي من خلال أدوات الاستثمار الاسلامي وماهي الضوابط والأحكام الشرعية التي تحكم عملياته، والتحديات المعاصرة التي تواجه الاستثمار الإسلامي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار من منظور إسلامي

يُعدّ الاستثمار من الركائز الأساسية في النشاط الاقتصادي، وقد حضّ عليه الإسلام لما يترتب عليه من آثار إيجابية في دفع عجلة التنمية، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز روح التكافل والاستقرار داخل المجتمع، وقد منح الإسلام مكانة خاصة للمال، معتبرًا إياه وسيلة تُستخدم لتحقيق مصالح الأفراد والجماعات، لا غاية في حد ذاته. لذلك دعا إلى استثماره وتطويره بطرق تتوافق مع تعاليم الشريعة، بما يضمن تحقيق المنفعة المشروعة للفرد والمجتمع على حدّ سواء، مع الابتعاد عن ممارسات الاكتناز أو الكسب المحرّم.

المطلب الأول: مدخل للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

يمتاز الاستثمار في الإسلام بجملة من الخصائص التي تجعله متميزا عن غيره من النماذج الاقتصادية، حيث يجمع بين تحقيق العائد المادي والالتزام بالقيم الأخلاقية والشرعية. كما أنه يرتكز على مجموعة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي توجه سلوك المستثمر وتضبط طبيعة الأنشطة الاستثمارية، بما يحقق التوازن بين المصلحة الفردية والصالح العام.

أولا: مفهوم الاستثمار في الإسلام

يتناول هذا المطلب مفهوم الاستثمار كما ورد في الفكر الإسلامي، مع التركيز على أبرز خصائصه التي تُظهر طابعه المميّز، إلى جانب توضيح الفروق الجوهرية التي تفصله عن المفهوم السائد للاستثمار في النظم الاقتصادية الوضعية.

1-1 تعريف الاستثمار لغة: يُعرّف الاستثمار في اللغة على أنه مصدر الفعل "استثمر"، والمشتق من "الثمر"، وهو ما تحمله الأشجار من ثمار، ويُطلق أيضًا على أنواع المال المختلفة. ويُستخدم لفظ "ثمر" للدلالة على كل نفع يُستخلص من شيء معين، كما في قولهم: "ثمرة العلم العمل"، و"ثمرة الصلاح النجاة". ويُقال "ثمر الشيء" إذا نتج عنه شيء آخر، وثمر الرجل ماله" إذا أحسن استغلاله ونمّاه، في حين يُقال "استثمر المال" أي سعى إلى تثميره وتنميته. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاستثمار هو السعي إلى تنمية المال وتحقيق عائد منه. (الصاوي، 1990، صفحة 77)

1-2 تعريف الاستثمار اصطلاحا: من الناحية الاصطلاحية، استخدم الفقهاء مصطلح "الاستثمار" بمعناه اللغوي، حيث يُقصد به تنمية المال وزيادته من خلال أنشطة اقتصادية مشروعة كالتجارة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة وغيرها

(الهواري، 1982، صفحة 16). كما يُعرَّف الاستثمار أيضًا بأنه عملية استخدام أو توظيف الأموال بشكل مباشر بهدف تحقيق عائد أو ربح في المستقبل (cohen, 1998, p. 200)

1-3 تعريف الاستثمار في الفقه الإسلامي:

- يُعرّف الاستثمار في الفقه الإسلامي من زوايا متعددة، لكن جميعها تدور حول فكرة توظيف المال والموارد البشرية بما يحقق النفع في إطار الشريعة الإسلامية. فقد ورد في الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية أن "الاستثمار هو كل إضافة إلى الناتج القومي في إطار أحكام الشريعة، بما يسهم في تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وفقًا لأولويات تعكس واقع الأمة الإسلامية".
- عرف الدكتور (أحمد شوقي دنيا، 1979، صفحة 14)، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يانه "جهد واعٍ ورشيد يُبذل في توظيف الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تنميتها وتكثيرها والاستفادة من منافعها وثمراتها".
- وفي نفس السياق، يعرّف (قشوط، 2012، صفحة 73) الاستثمار الإسلامي بأنه "كل إضافة إلى الناتج القومي في إطار أحكام الشريعة".
- وبالرجوع إلى هذه التعريفات، يمكن القول أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يرتكز على فقه الأولويات، ويتميّز بطابعه الشمولي الذي لا يقتصر على تنمية رأس المال فقط، بل يشمل أيضًا تطوير الطاقات البشرية والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية بما يتماشى مع احتياجات الأمة الإسلامية. (تهتاه، 2011، صفحة 101)

ثانيا: خصائص الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: يتميّز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بعدد من الخصائص التي تجعله مختلفًا عن أنماط الاستثمار في النظم الوضعية، حيث يستند إلى أسس عقائدية وأخلاقية وتشريعية نابعة من الشريعة الإسلامية.

- أولًا، لا يمكن فصل منهج الاستثمار في الإسلام عن العقيدة والفكر الإسلامي، إذ تُعدُّ العقيدة الإسلامية المرجعية الأساسية التي تُهيمن على الفكر الاقتصادي الإسلامي وتوجّه أدوات وآليات الاستثمار فيه. فالمسلم يُنظر إليه كمستخلف في مال الله تعالى، وبالتالي يتوجّب عليه التصرف فيه بما يوافق أحكام الشرع، مع السعي إلى تعمير الأرض بالعدل ونشر الخير والرحمة. ولهذا تختلف نظرة المسلم إلى المال عن غيره، إذ يرى أن الربا يُنقص المال، وأن الصدقة تُزكيه وتزيده.

- ثانيًا، يعتمد الاستثمار الإسلامي على منظومة من القيم والمبادئ الأخلاقية، ولهذا حُرّمت فيه ممارسات كالاحتكار، والغش، والتدليس، والحيل، والتطفيف في الكيل والميزان، وكل صور الاستغلال؛

- ثالثًا، يقوم المنهج الإسلامي في الاستثمار على مبدأ التنافس الشريف، ويُتيح الفرص أمام أفراد المجتمع دون احتكار أو تقييد، مع تدخل محدود من الدولة، يقتصر على حماية الضوابط الشرعية والدفاع عن الفئات الضعيفة. (سمحان، 2013، صفحة 208)

- رابعًا، يحرّم الإسلام كافة صور الظلم، والربا، وأكل أموال الناس بالباطل، والمقامرة، وغيرها من الممارسات التي تُعدّ مخالفة لأحكام الشريعة. (مريم، 2020، صفحة 5)

وبهذا يتّضح أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يقوم على ضوابط دقيقة، تهدف إلى تحقيق العدالة والشفافية، وتحقيق التنمية في إطار أخلاقي وإنساني.

2- مقارنة بين الاستثمار الوضعي والاستثمار الإسلامي: بالرغم من وجود تقاطع بين مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الوضعي ونظيره في الاقتصاد الإسلامي، من حيث الهدف العام المتمثل في تنمية المال وتحقيق الثروة، إلا أن الاستثمار في المنظور الإسلامي يتميّز بخصوصية واضحة تعكس طبيعته العقدية والأخلاقية. ويمكن الوقوف على هذه الخصوصية من خلال إجراء مقارنة بين المفهومين، تُبرز الفروق الجوهرية في الأهداف، الوسائل، والضوابط الشرعية التي تحكم الاستثمار في الإسلام، مقارنةً بالنموذج الوضعي الذي يُركّز غالبًا على الربح المادي بمعزل عن الأبعاد الدينية والأخلاقية.

2-1 من حيث المشروعية: من حيث المشروعية، يضع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ضوابط صارمة مستمدة من الشريعة، تُحرّم استثمار الأموال في الأنشطة المخالفة لأحكام الإسلام، مثل تجارة الخمور، وإنتاج اللحوم المحرّمة، وكل ما يرتبط بالغش، والغرر، والربا، والنجاسات، وغيرها من المعاملات غير المشروعة. ويُعد هذا الضابط من أهم ما يُميّز الاستثمار الإسلامي عن نظيره في الاقتصاد الوضعي، حيث تُفتقد مثل هذه القيود في أغلب الأنظمة الوضعية التي غالبًا ما تركز على الربحية دون اعتبار للبعد الشرعي أو الأخلاقي.

ويستند هذا الضابط إلى نصوص شرعية، من أبرزها قول الله تعالى:

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** ﴾ [النساء: 29]، حيث تُبيّن الآية الكريمة تحريم أكل أموال الناس بغير وجه حق، وتؤكد أن الطريق

المشروع لاكتساب المال هو من خلال التجارة القائمة على التراضي. وبذلك تُشكّل هذه الآية قاعدة عامة تحثّ على التزام الكسب الحلال، وترسم الإطار الأخلاقي والشرعي الذي يجب أن ينضبط به الاستثمار في الإسلام.

2-2 من حيث طبيعة المصالح المرجوة: من حيث طبيعة المصالح المرجوّة، يتميّز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بكونه محاطًا بمنظومة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة. فالشريعة الإسلامية، في جميع تشريعاتها، تراعي هذا التوازن بين المصلحة الدنيوية والروحية، انطلاقًا من القاعدة الأصولية التي تقر بأن "وضع الشرائع إنما هو لصالح العباد في العاجل والآجل معًا". ولهذا، فإن الإسلام لا يُعارض الاستثمارات الأجنبية، بل يرحّب بها ويشجّعها، بشرط أن تلتزم بالضوابط الشرعية وتسهم في تحقيق الصالح العام، وتبتعد عن المجالات المحرّمة بمختلف صورها ووسائلها. (بلعباس، 2021، صفحة 21)

في المقابل، نجد أن الاستثمار في النظم الوضعية غالبًا ما يُقيَّم بناءً على مدى التزامه بالقوانين الشكلية، دون النظر إلى البعد الأخلاقي أو القيمي. فالمستثمر في الاقتصاد الوضعي، خاصة الأجنبي، قد يكون متحررًا من أي وازع ديني أو التزام أخلاقي، الأمر الذي يجعله –في الغالب– يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية أولًا، ولو على حساب المصلحة العامة أو البيئة أو العدالة الاجتماعية.

2-3 من حيث الأهمية النسبية لطبيعة الاستثمار: من حيث الأهمية النسبية لطبيعة الاستثمار، يُلاحظ أن الاقتصاد الوضعي يُعطي أولوية كبيرة للاستثمار المالي، حتى أصبح هذا النوع يحتل مكانة محورية في النظام الاقتصادي المعاصر، لدرجة أن بعض الباحثين باتوا يصفون الاقتصاد الحديث بأنه "اقتصاد النقود" أو "اقتصاد المال"، نظرًا لهيمنة التعاملات المالية على النشاط الاقتصادي، سواء من حيث الدراسات أو من حيث الممارسات التطبيقية.

في المقابل، يولي الاقتصاد الإسلامي أهمية أكبر للاقتصاد الحقيقي، القائم على إنتاج السلع وتقديم الخدمات، باعتباره الوسيلة الأساسية لإشباع حاجات الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. فبينما يُلبّي الاقتصاد المالي حاجات التبادل، فإن الاقتصاد الحقيقي يُحقّق الهدف الجوهري المتمثل في تلبية الحاجات الأساسية للناس، وهو ما ينسجم مع التوجّه العام للاقتصاد الإسلامي في تقديم المصلحة العامة على المصالح الفردية الضيّقة. (صالحي، 2013، صفحة 65)

2-4 من حيث قياس كفاءة الاستثمار: من حيث قياس كفاءة الاستثمار، يعتمد الاقتصاد الوضعي في تحديد مدى جدوى الاستثمار على عاملين أساسيين هما: سعر الفائدة ومعدل الربح. فلكي يُعتبر المشروع الاستثماري مقبولًا، يجب

أن يحقق عائدًا لا يقل عن سعر الفائدة السائد في السوق، ويُشترط أيضًا أن يُحقق معدل ربح يُرضي المستثمر، باعتباره المعيار الكافي للقبول.

أما في الاقتصاد الإسلامي، فالوضع يختلف تمامًا، إذ لا يُعد سعر الفائدة معيارًا مشروعًا لقياس كفاءة الاستثمار، لأنه يقوم على الربا المحرّم شرعًا. وبدلًا من ذلك، يُعد الحد الأدنى المقبول للعائد الاستثماري هو معدل الزكاة المفروض على الأموال المستثمرة، مع ضرورة تحقيق ربح معقول يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وبهذا يُصبح تقييم الكفاءة الاستثمارية في المنظور الإسلامي منضبطًا بأحكام الشرع، لا بمجرد المؤشرات المالية المجردة. (تهتاه، 2011، صفحة 103،104)

ثالثا: مبادئ الاستثمار في الإسلام

يرتكز الاستثمار في الإسلام على المبادئ الأساسية التالي:

3-1 مبدأ الحث على الاستثمار: يقوم الاستثمار في الإسلام على مبدأ أساسي يتمثل في الحث على تنمية المال وعمارة الأرض، بما يحقق منفعة الفرد والمجتمع معًا. فقد دعت الشريعة الإسلامية إلى إصلاح المال والمحافظة عليه، ومنعت تضييعَه أو تعطيلَه دون فائدة. ويظهر هذا التوجيه جليًّا في قول الله تعالى: ﴿ **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا**... ﴾ [النساء: 5-6]، حيث نهى الله سبحانه وتعالى عن تمكين غير الراشدين من التصرف في المال، لما قد يؤدي إليه من تبذير وخسارة، واشترط تسليم الأموال لمن يظهر منهم الرشد وحسن التصرف.

ويُلاحظ في قوله تعالى: ﴿ **وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا** ﴾، استخدام "فيها" بدلًا من "منها"، ممّا يدل على ضرورة استثمار المال وتوظيفه ليكون وسيلة للرزق، لا مجرد إنفاق مباشر من أصل المال، وهو ما يتوافق مع قواعد التنمية الاقتصادية في الإسلام. كما ورد أيضًا في سورة النساء: ﴿ **فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ** ﴾، مما يُظهر دقة التعبير القرآني وتنوعه بحسب المقام. ويعزّز هذا المبدأ قول الله تعالى: ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾ [هود: 61]، أي أن الله سبحانه وتعالى أمر الإنسان بعمارة الأرض واستغلال خيراتها بالوجه المشروع.

كما يُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: "اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة"، وهو توجيه واضح لاستثمار المال وعدم تركه مجمّدًا، حتى لا تتآكله الزكاة أو تنقصه عوامل الاندثار الطبيعي. وبناءً على ذلك، يشجّع الإسلام الاستثمار بكافة أشكاله المشروعة، سواء كان استثمارًا زراعيًا، أو صناعيًا، أو تجاريًا، أو ماليًا، باعتباره وسيلة لتفعيل المال، وتنشيط الدورة الاقتصادية، وتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الشاملة. (مالك، 2002، صفحة 467)

3-2 مبدأ التشجيع على ركوب المخاطر: يشجّع الإسلام على تحمّل المخاطر المشروعة في مجال الاستثمار، باعتبارها جزءًا من طبيعة النشاط الاقتصادي الحقيقي، ووسيلة لتعمير الأرض وتحقيق النفع العام. وقد ورد في الحديث الشريف عن النبي ﷺ: "ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة"، وهو حافز ديني قوي يدفع المسلم إلى استثمار جهده وماله في الزراعة رغم ما قد يكتنفها من مخاطر طبيعية ومادية. (البخاري، 2004، صفحة 668)كما أن الإسلام حرّم الربا، لأنه يضمن لصاحب المال ربحًا دون تحمّل أي نوع من المخاطر، وشجّع في المقابل على توظيف المال ضمن عقود قائمة على المشاركة، كالقراض (المضاربة)، حيث يُمنح المال مقابل احتمال تحقيق ربح غير مضمون، ما يعني أن الغنيمة مرتبطة بتحمّل الغُرم. وهذا ما عبّر عنه النبي ﷺ بقوله: "الخراج بالضمان"، أي أن من يتحمّل مسؤولية المال ومخاطره، فهو من يستحق عوائده.

وقد وقع بعض المسلمين في خلطٍ مفاهيمي، فظنوا أن الإسلام يُحرّم المخاطرة عمومًا، مستندين إلى تحريمه للقمار. لكن هذا غير دقيق، فقد أوضح الإمام ابن القيم أن المخاطرة نوعان: مخاطرة مشروعة، وهي مخاطرة التجارة المبنية على البيع والشراء مع التوكل على الله، وهذه مباحة بل محمودة؛ ومخاطرة محرّمة، وهي مخاطرة الميسر (القمار) التي تقوم على الحظ والمغالبة بلا عمل أو مقابل حقيقي. (الخثلان، 2012، صفحة 288)

وعليه، فإن الإسلام لا يُعارض المخاطرة كعنصر ملازم للاستثمار، بل يُشجّع على تحمّلها في إطار مشروع وعادل، يربط بين الجهد والمردود، ويمنع تحقيق الأرباح من غير بذل أو تحمّل تبعة مالية.

3-3 مبدأ ارتباط الربح بالمخاطرة: يُعد مبدأ ارتباط الربح بالمخاطرة من المبادئ الجوهرية في التصور الإسلامي للاستثمار، حيث ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن تحقيق الربح من مالٍ لم يُتحمّل فيه ضمان، أي دون مخاطرة. ويُفهم من ذلك أن استحقاق الربح في الشريعة الإسلامية لا يتحقق إلا بتحمّل أحد عناصر الاستثمار لعنصر الضمان، وهو ما يعني في جوهره وجود قدر من المخاطرة.

وقد ذهب الفقهاء إلى أن الربح في الإسلام يُستحق بثلاثة عناصر رئيسية: المال المبذول، والجهد المبذول (العمل)، وتحمل الضمان (المخاطرة). وهذا المفهوم يتقاطع مع ما يطرحه الاقتصاد الوضعي من كون الربح هو العائد المتبقي الذي يحصل عليه المنظم الاقتصادي بعد دفع العوائد الثابتة لعوامل الإنتاج الأخرى، كأجرة العمل، وعائد رأس المال، وربح الأرض. غير أن الاقتصاد الإسلامي يرفض فكرة "الربح المضمون" دون مشاركة حقيقية في المخاطرة، ويقر بأن العائد المشروع يجب أن يكون ناتجًا عن مساهمة فعلية في تحمل تقلبات السوق.

3-4 مبدأ التوافق بين العائد والمخاطرة: يشير قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان" إلى أن تحقيق الغلة أو الربح مرتبط بتحمل الضمان، أي المخاطرة، كما يدل على أن مقدار العائد يتناسب طرديًا مع حجم هذه المخاطرة. (إسماعيل، 2020، صفحة 23)

وفي الاقتصاد الإسلامي، تُعد المخاطرة من عوامل الإنتاج "التابعة"، إذ لا يمكن تحقيق ربح مشروع دون التزام بتحمل جزء من الخسارة المحتملة. وتُصنف المخاطرة باعتبارها منتجة، نظرًا لوجود أنشطة إنتاجية حيوية تتسم بمستوى عالٍ من المخاطرة، لكنها ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، فإن ارتفاع درجة المخاطرة يؤدي – بشكل منطقي – إلى ارتفاع العائد المتوقع، وذلك لتحفيز الأفراد على الدخول في مثل هذه الأنشطة. أما إذا تساوى العائد بين النشاط الآمن والنشاط المحفوف بالمخاطر، فإن الناس بطبيعتهم سيميلون إلى تجنّب المخاطرة واختيار الأمان. (عبد اللطيف، 2009، صفحة 59)

3-5 مبدأ تعظيم الأرباح (المنافع والعوائد): يقوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي على تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن إطار شرعي وأخلاقي. فإذا وُجد خياران استثماريان متساويان، فالواجب الشرعي اختيار الأعلى ربحًا، لأن العكس يُعد مخالفة لمبدأ الرشد الاقتصادي وتضييعًا للمال، وهو منهي عنه شرعًا. ويرتبط هذا بمفهوم "تكلفة الفرصة البديلة"، غير أن الإسلام يشترط أن يكون الربح مشروعًا ويحقق العدالة والتنمية.

3-6 مبدأ تكلفة الفرصة: يشير هذا المبدأ إلى أنه إذا وُجد مشروعان متساويان من حيث الظروف، لكن أحدهما يحقق عائدًا أكبر، فإن اختيار المشروع الأقل عائدًا يُعد تفويتًا للفرصة الأفضل، وتكون "تكلفة الفرصة" هي مقدار الربح المفقود. وقد شبّه ابن حزم هذا السلوك بمن يزرع الذرة في أرض تصلح للقمح، أو من يغرس نباتات لا فائدة منها في أرض تصلح للنخيل والزيتون، تأكيدًا على ضرورة توجيه الجهد لما هو أنفع. (فلاق، 2010، الصفحات 31-31)

رابعا: أهداف الاستثمار في الإسلام: من أهم ما يهدف إليه الاستثمار في الأموال في الإسلام ما يلي:

4-1 حفظ القيم المالية من البَخس: يُقصد بالبخس تقليل القيمة الحقيقية للمال عند تقييمه أو تداوله، بحيث يُثمن بأقل مما يستحق، مما يُعد مخالفة لمقصد الشريعة في الحفاظ على ثبات القيمة، فعندما يُهمل المال ولا يُستثمر، تقلّ قيمته في نظر الناس ويُعرض عنه، وهو ما يؤدي إلى تقويض مقاصد الشريعة المتعلقة بإنمائه وحيويته في المعاملات. وقد نهى الإسلام عن بخس الأموال والأشياء عمومًا، كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾ (الأعراف: 85).

وفي تفسيره لهذه الآية، قال الشيخ الطاهر بن عاشور –رحمه الله–:

"البخس هو إنقاص شيءٍ من صفة أو مقدار هو حقيق بكمال في نوعه، ففيه معنى الظلم والتحيل" (ابن عاشور، 1494 هـ، صفحة 198)

ومن هذا المنطلق، يُعد استثمار المال وسيلة فاعلة لحمايته من البخس، إذ يضمن بقاءه في حركة دائمة ونمو مستمر، مما يكسبه قيمة متجددة في أعين الناس. وقد أشار (عبد الحميد، 2014، صفحة 160) إلى أن استثمار المال يمنع عنه آفة البخس، لأنه يحقق له النماء والانتفاع المستمر.

كما وضح الشيخ ابن عاشور –رحمه الله– الحكمة من هذا النهي، مشيرًا إلى أن:

"ما جاء في هذا التشريع هو أصل من أصول رواج المعاملة بين الأمة؛ لأن المعاملات تعتمد الثقة المتبادلة، وإنّما تحصل بشيوع الأمانة فيها، فإذا حصل ذلك نشط الناس للتعامل، فالمنتج يزداد إنتاجا، والطالب من تاجر أو مستهلك يُقبل على الأسواق آمنا لا يخشى غبناً ولا خديعة، فتتوفر السلع وتُستغنى الأمة عن استجلاب حاجاتها، ويقوم نماء المدينة والحضارة على أساس متين، ويعيش الناس في رخاء وتحابب وتآخ، وبضدّ ذلك يختل نظام الأمة". (ابن عاشور، 1494 هـ، صفحة 198)

وبذلك، يتبين أن حماية المال من البخس ليست غاية اقتصادية فحسب، بل مقصد شرعي يسهم في حفظ استقرار الأمة وتنمية اقتصادها من خلال الاستثمار المشروع والتداول العادل.

4-2 توسيع مجال تداول الأموال بين الأفراد: من مقاصد الشريعة الإسلامية في الأموال أن لا تُحتبس في أيدي فئة قليلة، بل تُتداول بين أفراد المجتمع بما يحقق الرواج الاقتصادي والعدالة المالية. فالمال لا يُعد محفوظًا حقًا إلا إذا أدى دوره في التعمير والتنمية، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان متاحًا للتداول بين من يملكون الأهلية الشرعية والاقتصادية للتصرف فيه.

ويُعد الاستثمار أحد الوسائل الشرعية لتحقيق هذا التداول، إذ إنه لا يحقق السيولة لصاحبه فقط، بل يمتد أثره إلى الشركاء، والعمال، والمستهلكين، وغيرهم، مما يُسهم في تدوير المال داخل المجتمع. أما حبس المال أو تكديسه دون استثمار، فهو تعطيل لرسالته الاقتصادية، ويُعد من مظاهر الإهدار المذمومة.

وقد أكد القرآن الكريم هذا المعنى في قوله تعالى:

﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ (الحشر: 7)

وكذلك في التحذير من كنز المال دون إنفاقه:

﴿وَالذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34)

فالغرض من هذه التوجيهات أن ينتقل المال عبر الأيدي، من الغني إلى الفقير، ومن المورِّث إلى الوارث، ومن المستثمر إلى العامل، وهكذا، فيُثمر حركة اقتصادية عادلة، ويتحقق بذلك مقصد رواج المال وانتشاره في المجتمع، بما يعود بالنفع على الأمة في مجملها. (ابن عاشور، 1494 هـ)

4-3 تحقيق التنمية الشاملة في شتى المجالات: يرى الاقتصاد الإسلامي أن التنمية تتحقق من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بأقصى قدر، لتوفير السلع والخدمات. وقد دعا القرآن إلى الانتفاع بما رزقنا الله، كما في قوله تعالى﴿**كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ**﴾، وهو أمرٌ يُفهم منه ضرورة الإنتاج لتحقيق الاستهلاك، مما يشير ضمنًا إلى أهمية الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية.

4-4 توفير الاستقرار والرفاهية لجميع أفراد المجتمع: يُعد هذا الهدف نتيجة طبيعية لتحقق أهداف الاستثمار الأخرى، إذ يسهم رواج المال وتحقيق العدل والتنمية في إرساء الأمن والطمأنينة، مما ينعكس على رفاهية الأفراد. فالشريعة الإسلامية تهدف من خلال تشجيعها على الاستثمار إلى إعمار الأرض وضمان راحة الإنسان، لأن النعم لا تكتمل دون أمن واستقرار. (بلعباس، 2021، صفحة 78)

خامسا: ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي إن يُعتبر تنظيم الاستثمار في إطار الاقتصاد الإسلامي من القضايا الأساسية التي تستوجب وجود معايير وضوابط دقيقة، تضمن توجيه الموارد الاقتصادية نحو ما يحقق المنفعة العامة للمجتمع. ومن بين أبرز هذه الضوابط، نجد مايلي: (الاسدي و جواد، 2012، صفحة 11)

5-1 الضوابط العقائدية: تشير الضوابط العقائدية إلى مجموعة من القواعد الثابتة التي ينبغي أن يلتزم بها المستثمر قبل الدخول في أي نشاط استثماري، وتنبع هذه الضوابط من الشريعة الإسلامية، لذلك فهي غير قابلة للتبديل بتغير الزمان

أو المكان. ويُعدّ الاعتقاد بأن المال هو ملك لله تعالى، وأن الإنسان مجرد مستخلف فيه، أساسًا لتوجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تلبي الاحتياجات الضرورية، ثم الحاجي، ثم التحسينية، وفق ترتيب الأولويات الشرعية، بما يضمن تحقيق المنفعة العامة دون التسبب في ضرر أو استنزاف للموارد. (عبد المقصود، 2007، صفحة 41)

وبخصوص مفهوم الملكية، فهو في الإسلام مقيد بضوابط شرعية، فلا يُسمح باستخدامه بشكل مطلق أو بما يُلحق الضرر بالآخرين. فالمستثمر مطالب بأن يؤدي الوظيفة الاجتماعية للملكية، من خلال الالتزام بإخراج الزكاة وسائر الالتزامات المالية، إلى جانب عدم التقاعس عن الإنفاق الذي يُسهم في تحريك الأموال داخل المجتمع. (الاسدي و جواد، 2012، صفحة 14،13) كما يحظر الإسلام الاكتناز والاحتكار، إذ يُفهم من الاكتناز أنه تجميع النقود من ذهب وفضة أو ما في حكمهما، واحتباسها عن التداول، وهو ما يؤدي إلى تعطيل حركة المال في السوق، مما يتنافى مع أهداف الاقتصاد الإسلامي (ناصر، 2002، صفحة 27)

أما الاحتكار، فهو احتجاز السلع والتربص بزيادتها، بهدف التحكم في أسعارها عند ندرة العرض، وهو سلوك يتنافى مع مبادئ العدالة الاقتصادية، كونه يُقيّد حركة الأموال ويحول دون استفادة عامة الناس منها.(بن زغيبة، 2010، صفحة 263)

2-5 الضوابط الاقتصادية: تسعى الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمجتمع، من خلال تحريك رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية منتجة. ويتطلب ذلك اعتماد مناهج علمية فعّالة تساهم في تجاوز مظاهر التخلف التي تعاني منها العديد من الدول. وتُحدَّد هذه العملية بعدّة مؤشرات تمثل ضوابط للاستثمار الحقيقي، ومن أبرزها ما يلي: (قشوط، 2012، صفحة 211)

2-1 الالتزام بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية: يُعد هذا الضابط من أهم الأسس التي يجب مراعاتها عند توجيه الاستثمار، إذ يقوم على تجنّب الهدر والتبذير في استخدام الموارد المتاحة. ويتطلب ذلك من المستثمرين التعامل بحذر ومسؤولية مع تلك الموارد، بما يضمن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية. فكل استثمار لا ينسجم مع هذه الأهداف يُعتبر بمثابة هدر للثروات. هذا لا يعني تجنب المخاطر بالكامل، بل يستوجب مقارنة المشاريع المتاحة واختيار الأنسب من حيث تقليل الأضرار. ويؤدي هذا النهج إلى تخصيص فعّال للموارد ضمن أولويات محددة، مما يُسهم في رفع كفاءتها وزيادة قيمتها من خلال آليات التراكم الرأسمالي.

2-2 رفع مقدرة الاقتصاد الوطني: يتطلب تحقيق الأهداف الاقتصادية توظيف عوامل الإنتاج وفقًا لأولويات المجتمع. وهنا يظهر دور الدولة بشكل كبير، إذ يقع على عاتقها مسؤولية توجيه الاستثمارات استنادًا إلى ما تملكه من ثروات، وما يزخر به المجتمع من طاقات كامنة، وما يعانيه من مشكلات اقتصادية. وفي ضوء المعطيات الواقعية، تُحدّد الدولة المجالات الاستثمارية التي تسهم في تنمية الإنتاج وزيادة الثروة، بما يُحقق الرفاهية العامة.

2-3 الالتزام بمبدأ المفاضلة بين أساليب الاستثمار: يتيح الاقتصاد الإسلامي تنوعًا كبيرًا في صيغ وأساليب الاستثمار، شريطة الالتزام بالمبادئ الشرعية، خاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة الربوية. ورغم ثبات هذا المبدأ، إلا أن الصيغ الاستثمارية الإسلامية لا تُقصي مفهوم تقاسم الأرباح والمخاطر، بل تُشجّع على توزيع الحقوق والواجبات بشكل عادل. ومن أهم هذه الصيغ: المضاربة، المشاركة، المزارعة وغيرها، والتي تُسهم في الربط الفعّال بين عناصر الإنتاج. كما تساعد هذه الصيغ على توظيف الموارد البشرية والمادية داخل المجتمع، وتُشجع على استقطاب الأموال المدخرة والمكتنزة نحو مجالات استثمارية حقيقية، تُسهم بدورها في دعم الاقتصاد الوطني. (الاسدي و جواد، 2012، صفحة 14_16)

3-5 الضوابط الاجتماعية: لا يمكن اعتبار أي مشروع اقتصادي ناجحًا في ضوء المفاهيم الإسلامية ما لم يُحقّق آثارًا إيجابية على المستوى الإنساني والاجتماعي. فبينما تغافلت بعض المذاهب الاقتصادية التقليدية عن هذه العلاقة، يُولي الاقتصاد الإسلامي أهمية كبيرة لتعظيم المصلحة المجتمعية من خلال جملة من الضوابط الاجتماعية، ابرزها: (قشوط، 2012، صفحة 211)

3-1 التوزيع العادل للثروة: يُعدّ التوزيع العادل أحد الركائز الأساسية التي يُبنى عليها الاستثمار في النظام الإسلامي، حيث يُفترض أن تعم منافع الاستثمار جميع المشاركين في العملية الإنتاجية. ويشمل هذا التوزيع الجغرافي والزماني أيضًا، بما يضمن استفادة مختلف المناطق والأجيال من تلك المنافع، دون انحصارها في أيدي جهات محددة كالشركات أو الفئات الغنية. فالهدف الأساسي من الاستثمار هو تحقيق منافع إنسانية شاملة، وليس فقط تعظيم أرباح جهة معينة

3-2 الحياة الكريمة للمجتمع: الاستثمار الإسلامي لا يقتصر على تحسين المؤشرات الاقتصادية فقط، بل يسعى أيضًا إلى إحداث تحوّل إيجابي في بنية المجتمع ككل. ويتجلى ذلك في تحسين نوعية الحياة، وترسيخ منظومة من القيم والعادات الأصيلة، إلى جانب ترقية البنية الأخلاقية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. فالاستثمار هنا يُنظر إليه كأداة لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي .

3-3 المساهمة في القضاء على البطالة: ترفض الشريعة الإسلامية ظاهرة البطالة والتواكل، وتدعو إلى العمل والاعتماد على النفس. لذلك، يُعدّ توجيه الاستثمار نحو القطاعات الحقيقية والإنتاجية وسيلة فعالة للحد من البطالة، من خلال توفير فرص الشغل وزيادة معدلات التشغيل. بخلاف الاستثمارات في القطاعات غير الحقيقية (كالأنشطة الرمزية والمضاربات)، التي قد تستقطب رؤوس أموال كبيرة دون إحداث أثر فعلي في سوق العمل. وفي هذا السياق، يُروى عن الحسن بن علي –رضي الله عنهما– قوله: "واستثمار المال تمام المروءة"، في إشارة إلى أن استثمار المال لا يقتصر على تحقيق الربح، بل يشمل أيضًا دوره الاجتماعي في خلق وظائف وتحريك عجلة الإنتاج . (الاسدي و جواد، 2012، صفحة 16_18)

4-5 الضوابط البيئية: يولي الاقتصاد الإسلامي اهتمامًا بالغًا بحماية البيئة، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من منظومة الاستخلاف التي خُلق الإنسان لأجلها. ويستند هذا الاهتمام إلى رؤية متكاملة للبيئة، تجمع بين البعد التعبّدي والبعد الجمالي، مما يجعل الحفاظ على البيئة شرطًا أساسيًا لأي نشاط استثماري مشروع: (مريم، 2020، صفحة 44،45)

4-1 البعد العبادي: ينظر الإسلام إلى الحفاظ على البيئة كواجب تعبّدي، وليس مجرد التزام أخلاقي أو اجتماعي، فالإنسان، بحسب العقيدة الإسلامية، هو مستخلف في الأرض، وقد أُوكلت إليه مهمّة إعمارها واستثمار خيراتها في حدود ما يرضي الله تعالى. غير أن سوء تصرف الإنسان واستغلاله غير الرشيد للموارد قد يؤدي إلى الإضرار بالبيئة ونشر الفساد فيها، مما يتعارض مع الهدف الأصلي من الاستخلاف.

4-2 البعد الجمالي: لا تقتصر نظرة الإسلام إلى البيئة على منفعتها المادية، بل تتعداها إلى اعتبارها مجالًا للتأمل والتذوق الجمالي، حيث يُدرك الإنسان عظمة الخالق من خلال ما أودعه الله من نظام دقيق وجمال متناسق في الكون. وقد ورد في العديد من النصوص القرآنية ما يُحفّز على استشعار هذا الجمال، ويُرسي بذلك ارتباطًا بين الإيمان والإحساس الجمالي. كما أن البيئة السليمة تُعدّ شرطًا لتحقيق مقاصد الشريعة الخمسة: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال، إذ لا يمكن ضمان تحقيق هذه المقاصد في ظل بيئة ملوثة أو مضطربة. ومن هنا جاء المبدأ الشرعي القائل إن "درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح"، ليكون دليلًا واضحًا على أولوية حماية البيئة في الاستثمار.

5-5 الضوابط الأخلاقية: تمثل الضوابط الأخلاقية إحدى الركائز الجوهرية في المنظومة الاستثمارية الإسلامية، إذ تُعبّر عن مجموعة من المبادئ والقيم الثابتة التي توجه سلوك المستثمر. وقد أوجب الشرع الحنيف الالتزام بهذه الضوابط، باعتبارها وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة، ومنها الحفاظ على ديمومة المال واستمرارية تداوله، وضمان الرفاهية لكل من الفرد والمجتمع. ويتجلى هذا الالتزام أيضًا في أداء واجب الاستخلاف وعمارة الأرض وفق إرادة الله. إن وجود هذه

الضوابط لا يُعتبر أمرًا شكليًا، بل هو ضروري لضبط السلوك الاستثماري، بحيث يسعى المستثمر إلى تحقيق الربح المشروع ابتغاءً لمرضاة الله، ويوجه نشاطه بما يتماشى مع مقاصد التشريع الإسلامي في المعاملات المالية عمومًا والاستثمار خصوصًا. ومن أبرز هذه الضوابط: (مريم، 2020، صفحة 44،45)

5-1 الالتزام بمبدأ الصدق: على المستثمر أن يكون صادقًا في تعاملاته كافة، سواء كانت واضحة للغير أو خفية، فالصدق ليس مجرد خلق اجتماعي، بل هو أصل من أصول الإيمان، وينعكس على الثقة المتبادلة في الأسواق والمعاملات المالية.

5-2 الالتزام بالأمانة عند الاستثمار: تتجلى الأمانة في الحفاظ على حقوق الآخرين كاملة، سواء تعلق الأمر بالثمن أو الأجر أو العمولة. كما يجب على المستثمر رد الحقوق لأصحابها دون نقصان، والوفاء بالعقود والعهود، دون خيانة أو تحايل في البيع أو الشراء.

5-3 الالتزام بالوفاء عند الاستثمار: يعني هذا الضابط وجوب احترام الشروط والاتفاقيات التي يبرمها المستثمر مع الآخرين، بغض النظر عن ديانتهم أو مكان وجودهم. فالوفاء بالعهود من المبادئ الإسلامية التي تُعزّز العدالة والثقة في النشاط الاقتصادي.

5-4 الالتزام بالعدل عند الاستثمار: إ تقتضي العدالة أن لا يُحقّق طرف ما أرباحًا على حساب الإضرار بغيره، أو أن يُنمّي أحدهم أمواله عبر تدمير مصالح الآخرين. فالعدالة في الإسلام تُعدّ أساسًا لتحقيق التوازن في المعاملات الاستثمارية، وتمنع الاستغلال والاحتكار أو الظلم بين الأطراف المتعاملة. (نسيلي، 2009، صفحة 54)

المطلب الثاني: صيغ الاستثمار الإسلامي

ينطلق الاقتصاد الإسلامي في صيغ تمويله من رؤية تعتبر المال أمانة ومسؤولية ينبغي استخدامه لتحقيق منافع حقيقية، لا مجرد وسيلة لتحقيق الربح. لذلك، فإن صيغ الاستثمار الإسلامي تمثل توازنًا بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام بالضوابط الشرعية والمبادئ الأخلاقية. فلا يُنظر إلى التمويل على أنه مجرد توفير للسيولة أو رأس المال، بل هو نشاط يتأسس على مبادئ التعاون، وتقاسم المخاطر، وتحقيق العدالة، مع الابتعاد عن الربا، الظلم، أو الاحتكار.

ويُبنى النظام الاستثماري الإسلامي على قاعدة أساسية مفادها أن العائد لا بد أن يكون مقرونًا بتحمل الخسارة المحتملة، فلا يجوز لأحد الأطراف أن يضمن الربح لنفسه دون تحمّل أي مخاطرة. ومن هذا المنطلق، ظهرت مجموعة من الصيغ

الاستثمارية التي تتيح استثمار الأموال في قطاعات متعددة، مع الحفاظ على الشرعية في المعاملات وتنويع أدوات التمويل بما يتلاءم مع طبيعة الأنشطة المختلفة.

أولا: صيغ المشاركات

1- صيغة المضاربة

1-1 تعريف المضاربة:

- **التعريف اللغوي:** تعود كلمة "المضاربة" إلى أصلها اللغوي في "الضرب في الأرض"، أي السير فيها لطلب الرزق، وقد وردت في الاصطلاح الفقهي كمرادف لكلمة "القراض". ويُشتق مصطلح "القراض" من "القرض" بمعنى القطع، لأن المالك يقوم بقطع جزء من ماله وتقديمه للعامل لاستثماره. (المصلح، 2004، صفحة 138)
- **التعريف الاصطلاحي:** تُعرف المضاربة بأنها: "عقد شراكة في الربح بين طرفين، يقدم أحدهما المال والآخر العمل"، فهي في أصلها توكيل، وشراكة إذا تحقق الربح، وتُعدّ بضاعة إذا شُرط أن يكون الربح كله للمالك، أما إذا شُرط الربح للمضارب فقط فهي قرض، وتُعدّ غصبًا إذا خالف العامل شروط العقد (عبد اللطيف، 2009، صفحة 92)

1-2 شروط المضاربة: وضع الفقهاء عددًا من الشروط التي تُنظم عقد المضاربة، وشملت هذه الشروط الأركان الأساسية للعقد، مع وجود اتفاق في بعضها واختلاف في البعض الآخر بين المذاهب الفقهية. وتُحدد هذه الشروط العلاقة بين الطرفين من حيث توزيع الأرباح، طبيعة العمل، مدى المخاطرة، وحدود تصرف العامل.

أ- الشروط الخاصة برأس المال: يشترط في رأس مال المضاربة ما يلي:

يشترط الفقه الإسلامي عدة ضوابط لرأس مال عقد المضاربة، أهمها ما يلي: (رشدي، 2006، صفحة 07)

- يجب أن يكون رأس المال من النقود، أي الذهب أو الفضة المضروبين المختومين، وذلك لأنهما يمثلان أصل القيم المالية ووسيلة التبادل الموثوقة، ولا يتعرضان لتقلبات كبيرة في القيمة، مما يحقق الاستقرار في التعامل؛
- لا بد أن يكون مقدار رأس المال وصفاته معروفة بشكل دقيق، وهذا موضع اتفاق بين الفقهاء، إذ إن الجهالة في المال تؤدي إلى النزاع بين الطرفين، وهو ما يُبطل العقد؛
- يجب أن يكون رأس المال عينًا لا دَينًا، أي لا يجوز أن يكون المال المستثمَر دَينًا في ذمة العامل، لأن ذلك يفضي إلى التباس في ملكية المال ومسؤوليته؛

- يُشترط كذلك تسليم رأس المال إلى العامل تسليمًا فعليًا حتى يتمكن من مباشرة نشاطه، وبالتالي لا يُقبل أن يشترط رب المال أو وكيله الإبقاء على المال عنده أو مشاركته للعامل في التصرف فيه.

ب- **الشروط الخاصة بالعمل:** تختلف شروط العمل في عقد المضاربة بحسب ما إذا كانت مضاربة مطلقة أو مقيدة. فالمضاربة المطلقة هي التي يُترك فيها للمضارب حرية التصرف دون تحديد لزمان أو مكان أو نوع السلع التي يتاجر بها، ولا تُقيد بأي شرط من الشروط. أما المضاربة المقيدة فهي التي يشترط فيها رب المال شروطًا معينة، مثل تحديد الزمان أو المكان أو طبيعة النشاط التجاري. وفي هذه الحالة، يجب على العامل الالتزام التام بهذه الشروط، فإن خالفها ضمن. (صالحي، 2012، صفحة 212)

ومن حقوق المضارب في المضاربة المطلقة أن يتصرف بحرية في البيع والشراء، سواء بالنقد أو النسيئة، وله أن يستلم المال دون الحاجة إلى كفيل، كما يُسمح له بالقيام بالعمل منفردًا، دون إشراك غيره أو خلط مال المضاربة بماله الخاص.

أما بالنسبة لصاحب المال، فله أن يُقيّد المضارب بشروط معينة، مثل منعه من السفر بحرًا أو ليلًا، أو من التعامل في سلعة قليلة الربح، أو من البيع بثمن مؤجل إذا رأى في ذلك مصلحة.

ت- الشروط الخاصة بالربح: يشترط في الربح في عقد المضاربة ما يلي: (صالحي، 2012، صفحة 212)

- تحديد مقار الربح بالنسبة (الجزئية): أي أن يُشترط بين رب المال والمضارب تحديد نسبة كل منهما من الربح (كأن يكون النصف أو الثلث أو الربع)، لأن المعقود عليه في المضاربة هو الربح، وجهالة المعقود عليه تُفسد العقد.
- أن يكون الربح جزءاً شائعاً: كأن يُشترط أن يكون لرب المال أو المضارب نصف الربح أو ثلثه. أما إن شُرط مبلغ معين (كأن يُقال لأحدهما 100 درهم من الربح فقط، والباقي للآخر)، فإن العقد لا يصح وتكون المضاربة فاسدة، لأنه لا يُمكن ضمان تحقق هذا الربح في الواقع.
- إذا عمل المضارب دون تحديد نصيبه من الربح: في هذه الحالة، يُعتبر العمل قراضَ مِلَل، وهو نوع من المضاربة غير المحددة التي تنعقد على الثقة، ولكنها تكون ضعيفة التأصيل الفقهي.

الشروط الخاصة برب المال: يشترط في رب المال أن يكون أهلاً للتصرف المالي، كما هو الحال في سائر العقود. فلا تصح المضاربة إن كان رب المال صبيًا غير مميز، أو مجنونًا، أو مكرهًا، أو شخصًا لا يملك المال (فضولي). ولا يجوز كذلك اشتراط مشاركة صاحب المال في العمل مع المضارب، لأن ذلك يخل بطبيعة العقد التي تقوم على أن أحدهما يقدم المال والآخر العمل.

أما في حالة المضاربة المقيدة، فإن لصاحب المال الحق في فرض شروط على المضارب، كأن يحدد له مكان العمل أو نوع التجارة التي يجوز له الاشتغال بها، ما دام ذلك يحقق مصلحة المال، لأنه مالك وله ولاية على ماله. لكن لا يجوز له فرض شروط غير مفيدة أو تعسفية، كأن يمنعه من البيع بثمن مقبوض، أو يلزمه بالشراء من سوق معين بينما توجد أسواق أخرى توفر السلعة بسعر أفضل، لأن ذلك يضر بمصلحة رأس المال. (شاهين، 2014، الصفحات 178-172)

1-3 أنواع المضاربة: تتعدد أنواع المضاربة في الفقه الإسلامي، وذلك بحسب المعايير التي يتم اعتمادها في تصنيفها، سواء من حيث شروطها، أو من حيث دوران رأس المال، أو من حيث عدد الأطراف المتعاقدة. ويمكن تفصيل هذه الأنواع كما يلي:

- **من حيث شروط المضاربة:** تنقسم إلى نوعين هما: (صالحي، 2013، صفحة 22)

- **مضاربة مطلقة:** وهي أن يقوم رب المال بدفع المال إلى المضارب دون تقييده بشرط معين، كنوع التجارة، أو مكانها، أو وقتها، أو طريقة تنفيذها. وتتميز هذه المضاربة بمرونة عالية في التصرف من طرف العامل.
- **مضاربة مقيدة:** وفيها يقوم رب المال بتقييد المضارب بشروط محددة، كأن يُلزم بالاتجار في سلعة معينة، أو في منطقة جغرافية محددة، أو خلال فترة زمنية معينة.

- **من حيث دوران رأس المال:** يُقسم هذا النوع من المضاربة بحسب عدد مرات استخدام رأس المال في عمليات التجارة إلى:

- **مضاربة مؤقتة:** وهي مضاربة يُتفق فيها على تنفيذ صفقة واحدة فقط، بحيث يدور رأس المال دورة واحدة، وتنتهي المضاربة بانتهائها.
- **مضاربة مستمرة:** وهي التي لا تُحدد بصفقة واحدة، بل يُعاد فيها تدوير رأس المال لعدة مرات، مما يسمح بتحقيق أرباح متعددة ومتجددة.

- **من حيث أطراف المضاربة:** تنقسم المضاربة إلى: (فلاق، 2010، صفحة 32)

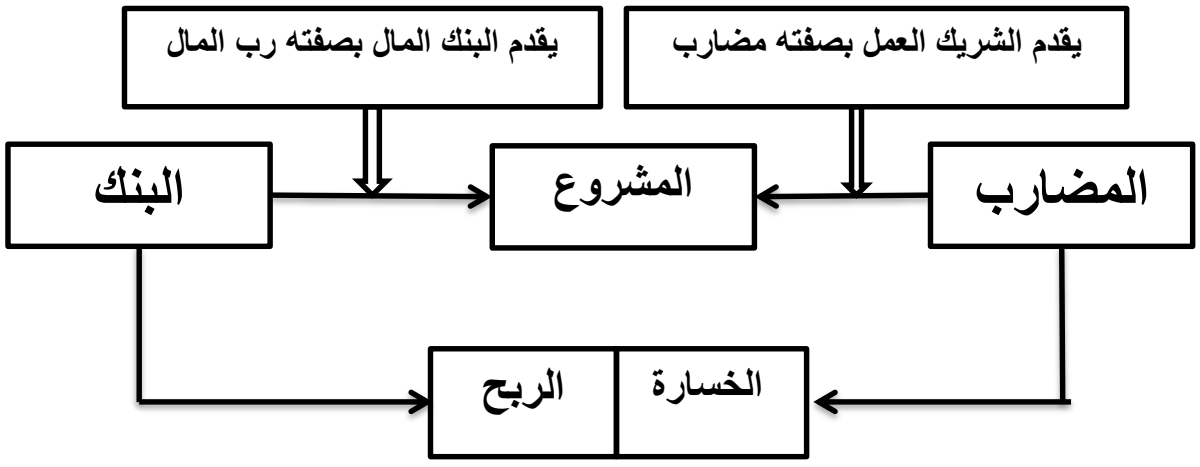
- **مضاربة ثنائية الأطراف:** وتكون بين طرفين، وهما رب المال (أو مجموعة من أرباب الأموال يُحسبون كطرف واحد) والمضارب (أو مجموعة من المضاربين يُعدّون طرفًا واحدًا أيضًا).

- **مضاربة ثلاثية (جماعية) الأطراف:** وتحدث عندما يأخذ المضارب المال من رب المال ثم يقوم بدوره بإعطائه إلى مضارب آخر، فيصبح المضارب الأول في حكم رب المال بالنسبة للمضارب الثاني، ما يضيف طرفًا ثالثًا إلى العلاقة التعاقدية..

1-4 خطوات تطبيق عقد المضاربة في البنوك الإسلامية: تُطبَّق المضاربة في البنوك الإسلامية كصيغة تمويلية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة بين الطرفين، حيث يقدم البنك (رب المال) رأس المال ويقوم العميل (المضارب) بالعمل والإدارة، على أن يتم توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقاً، وتتحمل الخسارة من رأس المال ما لم تكن نتيجة تقصير أو مخالفة من المضارب. وتمر عملية التطبيق بثلاث مراحل أساسية: (Chekir, 1992, pp. 61-70)

- **تكوين مشروع المضاربة:** في هذه الخطوة، يقوم البنك الإسلامي بتوفير رأس المال بوصفه "رب المال"، بينما يلتزم الطرف الآخر (المضارب) ببذل جهده وخبرته في توظيف هذا المال ضمن مشاريع استثمارية، مقابل نسبة محددة من الأرباح يتم الاتفاق عليها مسبقًا.
- **نتائج المضاربة:** مع نهاية فترة المضاربة، أو بشكل دوري حسب ما ورد في العقد، تُحسب النتائج النهائية ويتم تقاسم الأرباح بين الطرفين وفقًا للنسب المحددة سلفًا، وذلك ضمن إطار الضوابط الشرعية المنظمة لهذا النوع من العقود.
- **توزيع الأرباح الناتجة من المضاربة:** إذا تحقق ربح من العملية الاستثمارية، يتم توزيعه بين البنك والمضارب حسب ما تم الاتفاق عليه مسبقًا. أما في حال حدوث خسارة، فإنها تقع على عاتق البنك وحده باعتباره صاحب المال، شرط ألا تكون ناتجة عن تقصير أو تعدٍ من طرف المضارب. (حبيب و خديجة ، 2015، صفحة 246)

الشكل رقم (1-1): خطوات تطبيق عقد المضاربة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

2- صيغة المشاركة:

2-1 تعريف المشاركة: (الزيني، 2012، صفحة 86)

- **التعريف لغة:** المشاركة مشتقة من "المرابحة"، التي تعني الزيادة والنماء في مجال التجارة.
- **التعريف اصطلاحا:** هي المشاركة تُعرف بأنها إذن متبادل بين طرفين للتصرف في مال مشترك، مع احتفاظ كل طرف بحقه في إدارة ذلك المال. وتُعدّ من أنواع العقود الجائزة، وتشمل مشاركة الملك، والميراث، والغنيمة، إضافة إلى الشركة الناتجة عن شراء مشترك لعين معينة، وهي ما يُعرف في الفقه الحنفي بشركة الملك.

2-2 شروط المشاركة: تُعدّ المشاركة من العقود غير الملزمة، إذ يحق لأي من الشركاء الانسحاب في أي وقت، بشرط عدم إلحاق الضرر بالشركاء الآخرين. وفي حال ترتب ضرر من الفسخ، فإنه يُمنع حتى يزول المانع، وذلك توافقًا مع القاعدة الفقهية: "لا ضرر ولا ضرار". (الجيلاتي، 2006، صفحة 19)

2-1 الشروط الخاصة برأس المال: أن يُقدم رأس المال نقدًا، وليس من العروض (مع جواز ذلك عند المالكية).

أن يكون رأس المال حاضرًا ومعلومًا من حيث الكم والصفة، وألا يكون دينًا أو غائبًا.

لا يُشترط خلط أموال الشركاء، وإن كان الخلط أولى لأنه يخرج المال من الضمان الشخصي إلى الضمان الجماعي.

لا يُشترط التساوي في نسب رأس المال، ولا في مقدار العمل أو المسؤولية أو إدارة المشروع. (الجيلاتي، 2006، صفحة 19)

- **الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح والخسائر:**

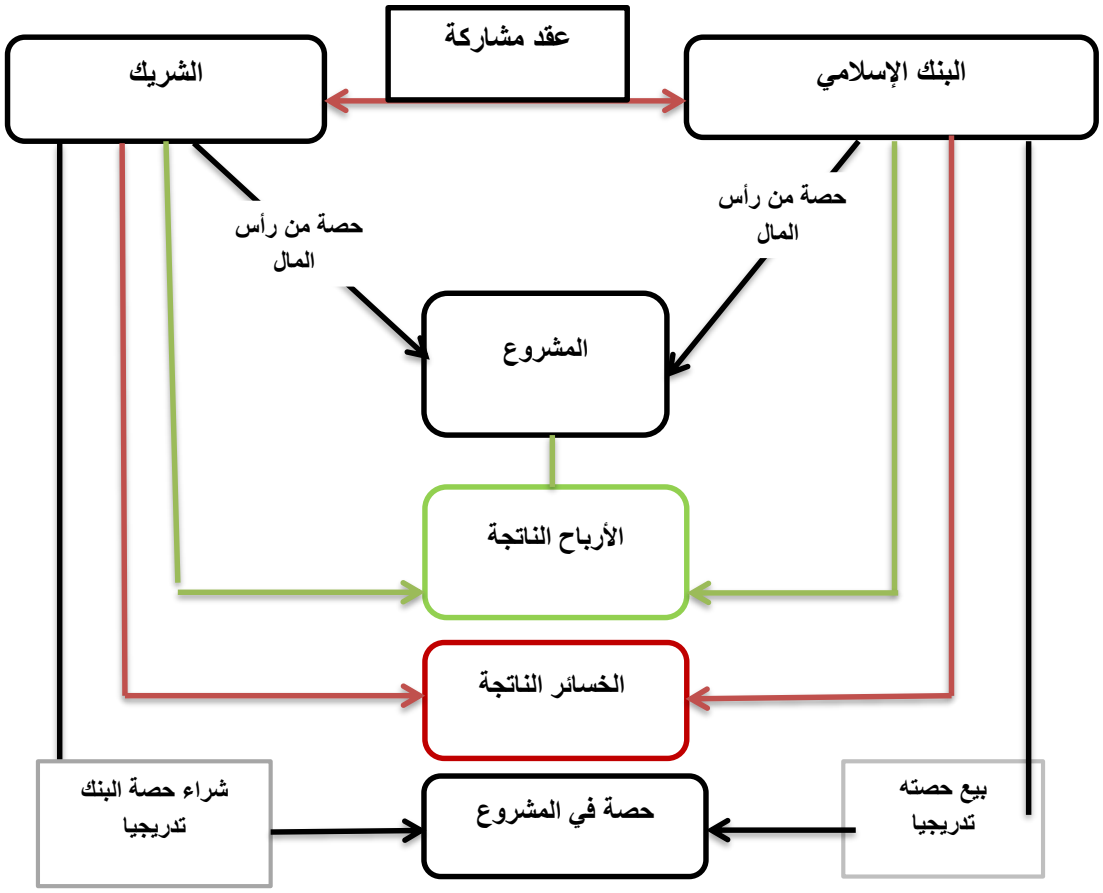
- يجب أن يُوضح العقد آلية توزيع الأرباح تفاديًا للنزاع.
- يُشترط أن تكون حصة الربح لكل شريك على أساس نسبة شائعة، لا مبلغًا مقطوعًا.
- يمكن عدم التساوي في توزيع الأرباح بشرط أن يُعوض العامل عن جهده بحصة أعلى من الربح دون أن يتقاضى أجرًا منفصلًا.
- توزع الخسائر بنسبة رأس المال لكل شريك، ولا يجوز مخالفة ذلك. (العجلوني، 2008، صفحة 226)

2-3 أنواع المشاركة: تتعدد أشكال المشاركة في التمويل الإسلامي تبعًا للصيغة التعاقدية بين الأطراف، مما يمنحها مرونة في التطبيق بحسب طبيعة المشروع أو النشاط الاقتصادي المعني. وتتمثل أبرز هذه الأنواع فيما يلي:

- **المشاركة المباشرة "تمويل صفقة معينة"**: في هذا النوع، يشارك البنك الإسلامي في عمليات تجارية أو استثمارية معينة، قد تكون مستقلة عن بعضها حتى وإن كانت ضمن مشروع واحد، حيث يُحدد نوع أو كمية السلع الممولة. يطلب البنك من العميل مساهمة مالية بحسب طبيعة الصفقة، ويتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال. كما يُخصص جزء من الأرباح للعميل نظير إدارته للمشروع. وتكمن أهمية هذه الصيغة في كونها تتيح سرعة تصفية العملية التجارية، مما يؤدي إلى سرعة دوران رأس المال وزيادة العائد، بالإضافة إلى توزيع المخاطر بين الطرفين. (عبد الكريم، 2006، صفحة 98)
- **المشاركة الدائمة**: يقصد بها اشتراك البنك الإسلامي مع أطراف أخرى في تمويل مشروع (تجاري، صناعي، زراعي...) دون نية الانسحاب مستقبلاً، بحيث يظل البنك شريكًا دائمًا في رأس المال. يتم توزيع الأرباح حسب الاتفاق، وعادة ما تتم المحاسبة وتقسيم العائدات نهاية كل سنة مالية.
- **المشاركة في رأس مال المشروع**: في هذه الحالة، يقوم البنك بتقييم الأصول المملوكة للشركة بهدف تحديد مقدار التمويل المطلوب. ويُشترط ألا تقل مساهمة الشريك الآخر عن 15% من رأس مال الشركة محل الاستثمار، بما يحقق نوعًا من التوازن في تحمل المسؤولية المالية. (داوود، 2012، صفحة 22)
- **المشاركة المنتهية بالتمليك (المناقصة)**: يُقصد بها صيغة مشاركة يمنح فيها البنك الطرف الآخر حق تملك حصته تدريجيًا، وذلك من خلال دفع ثمنها على دفعات متفق عليها، إلى أن تؤول إليه ملكية المشروع كاملة. وقد أقرّ مؤتمر المصرف الإسلامي الأول هذه الصيغة بشرط أن يكون نشاط المشروع مشروعًا في الشريعة الإسلامية، وأن يُوزع الربح بين الشركاء بحسب نسبة رأس المال، على أن تتحمل الخسارة أيضًا بحسب هذه النسبة، تطبيقًا للقاعدة الفقهية: "الغُنم بالغُرم". (خصاونه، 2008، الصفحات 84-87)

2-4 خطوات تطبيق عقد المشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية: تُعد صيغة المشاركة المتناقصة من صيغ التمويل الإسلامي التي تقوم على أساس مساهمة البنك في رأس مال المشروع إلى جانب الشريك، حيث يقدم البنك جزءًا من التمويل اللازم بصفته شريكًا، على أن يتفق الطرفان على آلية لبيع البنك حصته تدريجيًا من جهته، يساهم الشريك بجزء من رأس المال، ويتولى إدارة المشروع بما لديه من أموال، بما في ذلك حصة البنك، مع تحمّل مسؤولية الأمانة ويتجه المشروع نحو تحقيق عوائد مالية، وقد تكون النتائج إما ربحًا أو خسارة، تُقسم بحسب نسبة مساهمة كل طرف. ففي حال الربح، يُوزع بين البنك والشريك بناءً على الاتفاق المسبق، أما في حالة الخسارة، فتُوزع وفقًا لحصص رأس المال وفي إطار الاتفاق، يعبر البنك عن استعداده لبيع حصته تدريجيًا إلى الشريك، الذي يقوم بدفع قيمة كل جزء يتم شراؤه، لتنتقل ملكية هذا الجزء إليه تباعًا، إلى أن يستحوذ على المشروع بالكامل. (بوري، 2011، صفحة 63)

الشكل رقم (1-2): خطوات تطبيق عقد المشاركة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

3- المزارعة:

3-1 تعريف المزارعة:

- **التعريف اللغوي**: المزارعة مصدر على وزن "مفاعلة"، مأخوذ من مادة "زرع"، وتدل على المعاملة في الأرض مقابل جزء مما تنتجه من زرع.

- **التعريف الاصطلاحي**: هي عقد يُعطي فيه صاحب الأرض أرضه إلى شخص آخر ليقوم بزراعتها، مقابل حصة مشاعة من الناتج الزراعي، مثل أن يقول له: "ازرع هذه الأرض ولك نصف المحصول". وتعتبر هذه الصيغة من العقود التمويلية المناسبة لدعم وتطوير القطاع الزراعي، خاصة في البلدان الإسلامية والنامية التي تعتمد بشكل كبير على النشاط الزراعي. (بوري، 2011، صفحة 80)

2-3 شروط المزارعة: لكي يكون عقد المزارعة صحيحًا وقابلاً للتطبيق في إطار التمويل الإسلامي، لا بد من توفر مجموعة من الشروط، من أبرزها:

توفر أهلية التعاقد لدى الطرف الذي يطلب التمويل، سواء كانت أهلية قانونية أو فنية أو اقتصادية، بما يضمن كفاءة المتعامل وقدرته على إدارة المشروع الزراعي بنجاح، وفقًا لمعايير البنك الإسلامي.

صلاحية الأرض لزراعة المحاصيل المتفق عليها دون الحاجة إلى تكاليف باهظة أو مشقة مفرطة تُخرج المشروع من جدواه الاقتصادية.

ضرورة تحديد طبيعة المزارعة ومجالها في عقد واضح ومحدد بين الطرفين.

تحديد المحصول أو الغلة التي سيتم اقتسامها بين البنك (الممول) والعميل (المزارع)، على أن تُقسم الحصيلة بنسبة مشاعة، لا بمبلغ مالي ثابت.

التزام البنك بتوفير التمويل اللازم لتغطية مستلزمات الزراعة، من بذور وأسمدة وآلات وأجور العاملين وغيرها من الاحتياجات.

تحديد نوع الزراعة والمحصول في العقد بدقة، لتفادي النزاعات مستقبلاً.

إذا لم تُثمر الأرض لأي سبب، فإن الطرفين يتحملان الخسارة: البنك يخسر التمويل المقدم، والمزارع يخسر منفعته من الأرض. (نسيلي، 2009، صفحة 138،139)

3-3 أنواع المزارعة: يتضمن عقد المزارعة ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. الأرض الصالحة للزراعة
2. الجهد أو العمل الزراعي
3. رأس المال العامل اللازم (كالبذور، والأسمدة، والآلات، وغيرها)

وبحسب طبيعة توزيع هذه العناصر بين الأطراف، يمكن تمييز عدة صور من عقود المزارعة الجائزة شرعًا، منها:

أن تكون الأرض ورأس المال من طرف، والعمل من طرف آخر.

أن تكون الأرض من طرف، والعمل ورأس المال من طرف ثانٍ.

أن تكون الأرض والآلة من طرف، والعمل وباقي رأس المال من طرف آخر.

أن تكون الأرض والبذر من طرف، والعمل والآلة وباقي رأس المال من طرف ثانٍ.

أن تكون الأرض والعمل من طرف، ورأس المال من طرف آخر.

أن تكون الأرض من طرف، والعمل من طرف ثانٍ، ورأس المال من طرف ثالث.

- وهذه الصور تظهر مرونة عقد المزارعة في التكيّف مع احتياجات التمويل الزراعي. (العجلوني، 2008، صفحة 276)

3-4 تطبيق عقد المزارعة في البنوك الإسلامية: تُعدّ البنوك الإسلامية من المؤسسات الرائدة في تمويل الاستثمارات الفلاحية من خلال صيغة المزارعة، والتي تُعتبر من أكثر الأدوات التمويلية طلبًا في هذا المجال. وتتمثل آلية العمل في أن يتكفل البنك الإسلامي بتمويل المدخلات الزراعية الضرورية، بما في ذلك توفير الآلات والمعدات اللازمة لعمليات مثل إزالة الحشائش، على أن يتم تقييم هذه الخدمات وفق وحدة المساحة وبحسب الأجر السائد في السوق.

وبعد تحديد إسهامات كل من البنك والمزارع أو المزارعين، يتم احتساب نسبة مشاركة كل طرف في التكاليف الفعلية للإنتاج. وعقب انتهاء موسم الحصاد وتسويق المنتجات، يتم خصم التكاليف التي تحملها كل شريك من إجمالي العائد، ثم يُوزَّع ما تبقى من الأرباح بين الأطراف المتشاركة بحسب نسبة مساهمتهم في التكلفة الإجمالية. (نسيلي، صفحة 139)

5 المساقاة: ترتبط صيغة المساقاة بالأنشطة الإنتاجية الزراعية، وتُعد من صيغ التمويل الإسلامية التي تُستخدم لدعم هذا القطاع الحيوي، لا سيما فيما يتعلق بالأشجار المثمرة.

1-4 تعريف المساقاة: (العجلوني، 2008، صفحة 279)

- **التعريف اللغوي:** تُشتق المساقاة من "السقي"، وهي صيغة مفاعلة تدل على المشاركة في الفعل. القاموس أو
- **التعريف الاصطلاحي:** تُعرف المساقاة بأنها عقد يتم بموجبه تسليم شخص ما أشجارًا أو مزروعات معينة لشخص آخر يتولى رعايتها وسقيها والمحافظة عليها مقابل جزء معلوم ومشاع من الثمرة الناتجة.
- كما تُعرَّف أيضًا بأنها اتفاق بين طرفين، يتعهد أحدهما بالإنفاق على سقي المزروعات أو الأشجار التابعة للطرف الآخر (مثل النخيل أو أشجار الفواكه)، مقابل حصة متفق عليها من المحصول، يتم تحديدها عند إبرام العقد. (فؤاد، 2018، صفحة 160)

2-4 شروط المساقاة: المساقاة هي عقد شراكة بين مالك الشجر والعامل عليه، وتتشابه من حيث الأحكام مع عقد المزارعة، مع وجود بعض الشروط الخاصة التي تميزها، ومن أهم هذه الشروط:

ضرورة وجود صيغة واضحة للعقد مثل: "ساقيتك على هذا الشجر بكذا مما يخرج منه".

لا يُشترط تحديد مدة معينة للمساقاة، نظرًا لأن وقت ظهور الثمر غالبًا ما يكون معلومًا للطرفين، إلا أنه يُفضل تحديد بداية ونهاية للعقد لزيادة الضبط.

يجب أن يكون محل العقد مشجَّرًا أو مزروعًا، ويمكن أن يكون معينًا بالرؤية أو موصوفًا وصفًا دقيقًا.

يشترط ألا يكون الثمر قد بدأ في النضج أو ظهرت معالم صلاحه، لأن الحاجة إلى خدمة العامل تقل حينها.

يكون العمل على العامل (الساقي) فقط، ولا يجوز للمالك أن يشترك معه فيه.

يجب أن تتركز أعمال العامل فيما يعود نفعه على الشجر لا على الأرض، كالتسميد، التقليم، والسقي.

يُشترط أن يكون العائد الناتج عن الشجر مشاعًا بين الطرفين، بحيث لا يُخصّص جزء منه لأحدهما دون الآخر. (العجلوني، 2008، صفحة 279)

4-3 تطبيق صيغة المساقاة في البنوك الإسلامية: تُعد المساقاة من صيغ توظيف أموال البنوك الإسلامية في القطاع الزراعي، وتُشكل مكملًا لصيغتي المزارعة وبيع السلم، نظرًا لملاءمتها لتمويل الإنتاج الزراعي القائم على الأشجار المثمرة والبساتين. وتتيح هذه الصيغة للبنوك الإسلامية إمكانية تمويل متطلبات المساقاة من موارد تشغيلية مثل العمالة، المياه، والمبيدات الكيميائية، خاصة في حالة المزارع الكبيرة التي لا يمكن لفرد واحد إدارتها.

في هذا السياق، تقوم شركات خدمات زراعية، ممولة من البنك الإسلامي، باستئجار العمالة وشراء المواد اللازمة لصيانة هذه المزارع، وذلك بموجب عقد شراكة في المساقاة. ووفقًا لهذا الترتيب، يتم اقتسام حصة العامل (الشركة) من الناتج الزراعي مع البنك الإسلامي. كما يمكن للبنك أن يؤسس شركات خدمات زراعية مملوكة له خصيصًا، بهدف التعاقد المباشر مع ملاك المزارع الكبيرة بنظام المساقاة، وبالتالي تحقيق عوائد استثمارية من خلال المشاركة في الإنتاج الزراعي. (العجلوني، 2008، صفحة 280)

4-4 الفرق بين المزارعة والمساقاة: يكمن الفرق الجوهري بين صيغة المزارعة وصيغة المساقاة في طبيعة الالتزام القانوني وشروط التنفيذ. فعقد المساقاة يُعد ملزمًا للطرفين بمجرد انعقاده، ويُجبر الطرف الممتنع عن التنفيذ شرعًا على الوفاء بالتزامه. أما عقد المزارعة، فهو غير ملزم من جهة رب البذور (مالك الأرض) قبل الشروع الفعلي في الزراعة، مما يعكس مرونة قانونية مختلفة بين الصيغتين، كما أنه عند انتهاء مدة عقد المساقاة قبل نضج الثمر، تبقى الأشجار في عهدة العامل حتى ينضج الثمر دون أن يُكلف العامل بدفع أجرة مقابل ذلك، لأن الشجر ليس من الأصول المؤجرة عادة. في المقابل، في عقد المزارعة، يحق لصاحب الأرض المطالبة بأجرة مقابل بقاء زراعة العامل في أرضه بعد انتهاء مدة العقد،

كون الأرض من الأصول التي تصح إجارتها. كما يمكن للعامل كذلك المطالبة بأجر مقابل العناية بنصيب رب الأرض حتى يتم جني الثمار (الشيباني، 2010، صفحة 212)

أخيرًا، لا يُشترط تحديد مدة زمنية في عقد المساقاة، بخلاف عقد المزارعة الذي تُعد المدة شرطًا أساسيًا من شروط صحته

ثانيا: صيغ المداينات

1- فقه البيوع:

1-1 تعريف البيع: (العثماني، 2015، صفحة 24،25)

التعريف اللغوي: كلمة "البيع" في اللغة تُطلق على أي عملية مبادلة، سواء كانت مبادلة مال بمال، أو بغيره. وقد أشار العلامة علي حيدر إلى أن معناها هو "مبادلة الشيء بالشيء"، واشتُقّت من "الباع" لأن كل طرف من المتعاقدين يمد يده كما في المصافحة التي تسمى صفقة عند البيع.

- **التعريف الشرعي:** يُقصد بالبيع شرعًا مبادلة مال بمال بطريقة تنقل ملكية كل من البدلين للآخر بشكل شرعي. هذا التعريف خاص بالبيع الصحيح، أما البيع الباطل فلا يُعتبر بيعًا من وجهة نظر الشرع. في حين أن البيع الفاسد قد يعترف به بعض الفقهاء كأبي حنيفة، ويترتب عليه بعض الأحكام مثل انتقال الملك بعد القبض رغم كونه غير مشروع.

1-5 **حكم البيوع:** أجاز الإسلام البيع بنصوص من القرآن الكريم، والسنة، والإجماع بحيث تُعد البيوع من أقدم وأشهر المعاملات المالية في الإسلام، وقد وضع الفقهاء لها ضوابط وأحكامًا دقيقة لتحقيق العدالة بين المتعاقدين وضمان سلامة التبادل التجاري.

قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[البقرة: 275].

السنة قال النبي ﷺ: "إذا تبايع الرجلان، فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا" رواه البخاري ومسلم

كما أن الإجماع قائم على مشروعية البيع، والعقل السليم يدل عليه لأن الإنسان يحتاج لما عند غيره من متاع، والطريقة المشروعة لذلك هي البيع، لا الغصب أو السرقة

أ- **بيوع أبطلها الإسلام:** قبل الإسلام، كانت بعض أنواع البيوع تقوم على الغرر والاستغلال، فحرّمها الإسلام لأنها تؤدي إلى الجهل والظلم. من هذه البيوع: (القرني، 1987، الصفحات 31-35)

- **بيع المزابنة:** بيع شيء مجهول الوزن أو العدد مقابل شيء معلوم، مثل بيع التمر على النخل مقابل تمر معلوم الوزن.
- **بيع الملامسة:** البيع بمجرد لمس السلعة دون رؤيتها.
- **بيع المنابذة:** أن يرمي المشتري حجرًا على سلعة معينة ويعتبر ذلك بيعًا، دون معاينة أو اتفاق مسبق.
- **بيع المعاومة:** بيع الثمار لمدة سنتين أو أكثر وهي لم تظهر بعد.
- **بيع العربون:** أن يدفع المشتري جزءًا من الثمن مقدمًا، فإن أكمل البيع احتُسب، وإن لم يُكمله خسره، وهذا فيه ضرر.

وقد حرّم الإسلام هذه الأنواع لأنها قائمة على الجهالة والمخاطرة، ولا تحقق العدالة بين المتعاقدين.

2- صيغة المرابحة:

2-1 تعريف المرابحة: (رشيد، 2001، صفحة 76)

_ **التعريف اللغوي:** المرابحة مأخوذة من كلمة "الربح"، ويُقال: رابحته على سلعة، أي أعطيته ربحًا عليها.

_ **التعريف الاصطلاحي:** في الفقه الإسلامي، هي نوع من البيوع يُحدد فيه البائع للمشتري سعر الشراء الأصلي للسلعة، ثم يضيف إليه ربحًا معلومًا.

كما تُعتبر المرابحة من أهم صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية، وتُبنى على اتفاق بين الطرفين حول نسبة الربح المضافة إلى التكلفة الأصلية للسلعة (الموساوي، 2011، صفحة 50)

2-2 شروط المرابحة: تُطبق على المرابحة نفس أحكام البيع الشرعي، مع إضافة بعض الشروط الخاصة:

- يجب على البائع أن يُفصح عن مواصفات السلعة وعيوبها، استنادًا لحديث: "من غشنا فليس منا".
- على البائع أن يُبين السعر الأصلي للسلعة والتكاليف الإضافية مثل الشحن أو التخزين.
- يُشترط تحديد مقدار الربح إما كنسبة مئوية أو كمبلغ محدد.
- لا يجوز بيع النقود مقابل نقود مرابحة، لكن يجوز ذلك عند اختلاف العملات.
- يُشترط أن تكون السلعة من الأمور التي لها مثيل، حتى يمكن تقدير قيمتها.
- من الضروري توضيح طريقة الدفع ونقل الملكية من البائع إلى المشتري.

2-3 أنواع المرابحة: توجد نوعان أساسيان من المرابحة، هما: المرابحة البسيطة والمرابحة المصرفية (أو المركبة). النوع الأول كان معروفًا منذ القدم بين التجار، كما أشار الإمام الشافعي، أما النوع الثاني فهو الشكل المستخدم حاليًا في البنوك الإسلامية، وتوجد عدة فروقات بينهما: (محمود، 2019، صفحة 49،48)

- **من حيث طبيعة مهنة البائع:** في المرابحة التقليدية، التاجر لا يقوم بشراء السلعة إلا بعد أن يطلبها منه الزبون، أي أن التاجر لا يحتفظ ببضاعة للبيع مسبقًا، بل يشتري بناءً على رغبة المشتري.
- **من حيث الحاجة لوجود الوعد بالشراء:** في المرابحة البسيطة لا حاجة لوعد مسبق، لأن البائع يمتلك السلعة أصلًا. أما في المرابحة المصرفية، فالبنك لا يشتري السلعة إلا بعد أن يتلقى وعدًا بالشراء من العميل، حتى يضمن عدم تحمّل الخسارة.
- **من حيث العلاقة التعاقدية:** في المرابحة العادية، العقد يتم بين طرفين فقط: البائع والمشتري. أما في المرابحة المصرفية، فهناك ثلاثة أطراف: البنك، البائع الأصلي، والعميل الذي طلب السلعة. البنك هنا يعمل كوسيط يشتري السلعة من البائع ويبيعها للعميل. (محمود، 2019، صفحة 49،48)

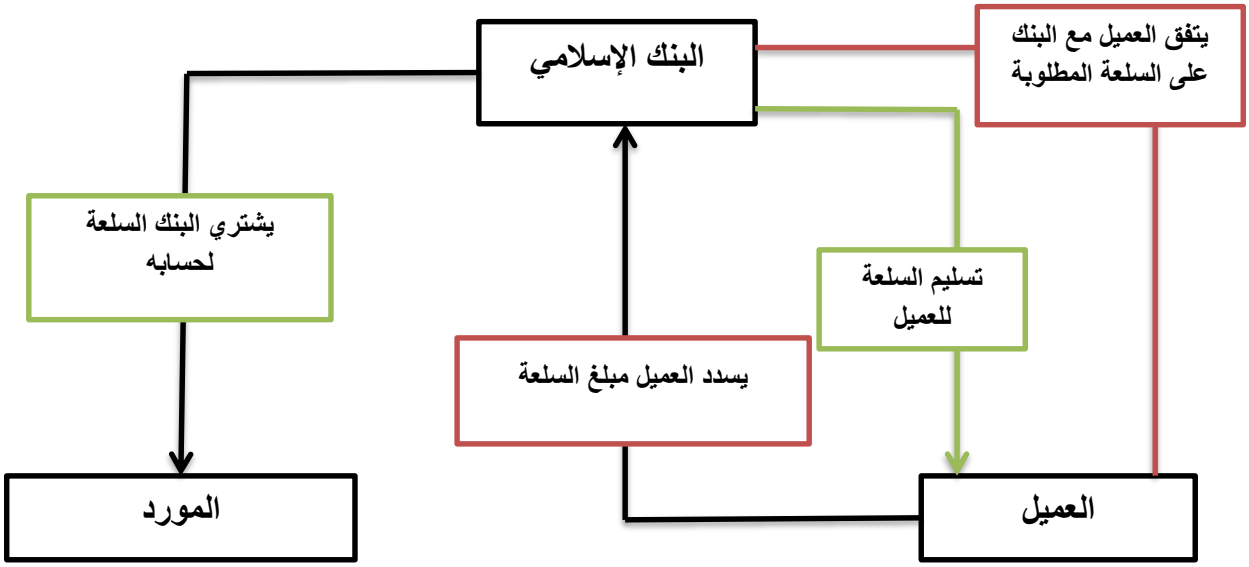
2-4 خطوات تطبيق عقد المرابحة في البنوك الإسلامية: تمر عملية بيع المرابحة للآمر بالشراء، والتي تُعرف أيضًا بالمرابحة المصرفية، بعدّة مراحل منظمة تضمن توافق العملية مع الشريعة الإسلامية، ويمكن توضيحها كما يلي: (محمد ياسر، 2018، صفحة 196،195)

طلب الشراء: يبدأ العميل بالتوجه إلى البنك الإسلامي طالبًا منه شراء سلعة معينة يحددها بدقة من حيث النوع والمواصفات والمصدر والسعر المتوقع. يقوم العميل بملء نموذج خاص يسمى "طلب شراء بالمرابحة"، يتضمن كل التفاصيل المطلوبة، إلى جانب بعض الوثائق الخاصة به، مثل الشروط المتعلقة بالتسليم، مكانه وتوقيته.

- **دراسة عملية الشراء:** بعد تسلُّم الطلب، يقوم البنك بدراسته بشكل شامل، حيث يتأكد من صحة المعلومات التي قدمها العميل، ويدرس السلعة المطلوبة من ناحية قابليتها للتسويق، ومدى المخاطر المرتبطة بها، ويضمن عدم وجود أي مخالفة شرعية في التعامل بها. كما يُقيّم البنك العروض المقدمة من الموردين، ويحسب تكلفة الشراء ونسبة الربح المتوقعة، ويضع خطة للسداد تتناسب مع العميل
- **توقيع عقد الوعد بالشراء:** إذا وجد البنك أن العملية مجدية، يطلب من العميل توقيع وثيقة "الوعد بالشراء"، والتي يُلزم فيها نفسه بشراء السلعة حالما يقتنيها البنك. وفي بعض الحالات، يشترط البنك على العميل دفع مبلغ مقدم كدليل على الجدية في الالتزام.

- **قيام البنك بشراء السلعة المتفق عليها:** بعد توقيع الوعد، يقوم البنك بالتواصل مع المورد الذي قدم العرض الأفضل، ويشتري منه السلعة، سواء من السوق المحلية أو الدولية. ويطلب عادة مجموعة من الوثائق التي تُثبت مطابقة السلعة للمواصفات، مثل شهادة المنشأ، شهادة الفحص، وشهادة الجودة.
- **استلام البنك للبضاعة من المورد:** يتسلّم البنك السلعة بنفسه لتحقيق شرط "الملكية" الذي يشترطه الفقه الإسلامي في صحة بيع المرابحة. بعد ذلك، يتم توقيع عقد بيع المرابحة بين البنك والعميل، ويتم تسليم السلعة للعميل مع كافة الوثائق، خاصة إذا كانت مستوردة.
- **تحصيل البنك لقيمة البضاعة:** في المرحلة الأخيرة، وبعد إبرام عقد البيع، يقوم العميل بدفع ثمن السلعة مضافًا إليه هامش الربح المتفق عليه، إمّا بشكل فوري أو على شكل أقساط في تواريخ محددة مسبقًا. (محمد ياسر، 2018، صفحة 196،195)

الشكل رقم (1–3): خطوات تطبيق عقد المرابحة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

3– صيغة السلم:

1–3 تعريف السلم: (صالح إلهام، 2014، صفحة 13،12)

- **التعريف لغة:** يُطلق السَّلَم بمعنى التقديم، فيُقال: "أسلَم الشيء إليه" أي دفعه له، وهو قريب في المعنى من السَّلف، أي تقديم المال. وبهذا يُفهم أن السَّلَم عبارة عن بيع مؤجّل من جهة السلعة، حيث يتم دفع الثمن في الحال بينما يُؤجَّل تسليم السلعة، لذا يُعدّ السَّلَم نوعًا من أنواع البيوع ويُطلق عليه "بيع السلم".

- **التعريف اصطلاحا:** يُعرّف السَّلَم بأنه عقد بيع يتم فيه دفع الثمن كاملًا في مجلس العقد مقابل سلعة موصوفة في الذمة تُسلّم لاحقًا في وقت محدد. ويُعرّف أيضًا بأنه "بيع شيء موصوف في الذمة مقابل ثمن يُدفع عاجلًا".

ويُعد عقد السَّلَم من الصيغ الاستثمارية المهمة، حيث يُستخدم لتمويل الإنتاج أو المحاصيل الزراعية المستقبلية مقابل توفير تمويل مسبق للبائع. (الصاوي، 1990، صفحة 656)

وتُعتبر صيغة السَّلَم من الأدوات التي تُوجه مباشرة نحو تمويل العملية الإنتاجية، فهي تُشجع على تكوين وحدات إنتاج جديدة، كما أنها تُمكن المستثمرين من الحصول على سلع بأسعار أقل من المتوقع عند التسليم، وبالتالي تحقيق أرباح مجزية (يحي، 2009، صفحة 66)

2-3 شروط السلم: لكي يكون عقد السَّلَم صحيحًا وموافقًا لأحكام الشريعة، يجب توافر عدة شروط، من أهمها: (الحناوي، 2001، صفحة 72)

- أن تكون السلعة المسلَم فيها معلومة من حيث الجنس والنوع.
- أن يكون مقدارها معلومًا بدقة، سواء بالوزن أو الكيل أو العدد.
- أن يُحدد موعد تأجيل التسليم بدقة (كأن يكون بعد شهر أو شهرين).
- ضرورة تحديد مكان التسليم.
- يجب أن يكون المسلَم فيه مخالفًا في نوعه للمسلَم، فلا يجوز مثلًا بيع زيت بزيت.
- يُشترط في عقد السلم دفع الثمن كاملًا عند التعاقد وفي نفس المجلس، ولا يجوز دفع العربون، رغم أن بعض الفقهاء أجازوا التأخير ليوم أو ثلاثة كحد أقصى.
- يُشترط أن يكون الثمن معلومًا من حيث العملة المستخدمة (مثل الدينار أو الدولار) (داوود، 2012، صفحة 169)

3-3 أنواع السلم: ينقسم إلى نوعين هما: (البريكي، 2018، صفحة 112،113)

بيع السلم العادي: وهو الشكل التقليدي المعروف للسلم، حيث يُسدد المشتري (المسلم أو رب السلم) الثمن مقدمًا، بينما يلتزم البائع (المسلَم إليه) بتسليم البضاعة لاحقًا. وتكون البضاعة غير موجودة وقت العقد بل موصوفة فقط، ويكون الثمن حالًا والمبيع مؤجلًا، أي دين في الذمة.

بيع السلم الموازي: وهو تطور حديث لصيغة السلم طورته المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية الحاجات التجارية مع مراعاة الضوابط الشرعية.

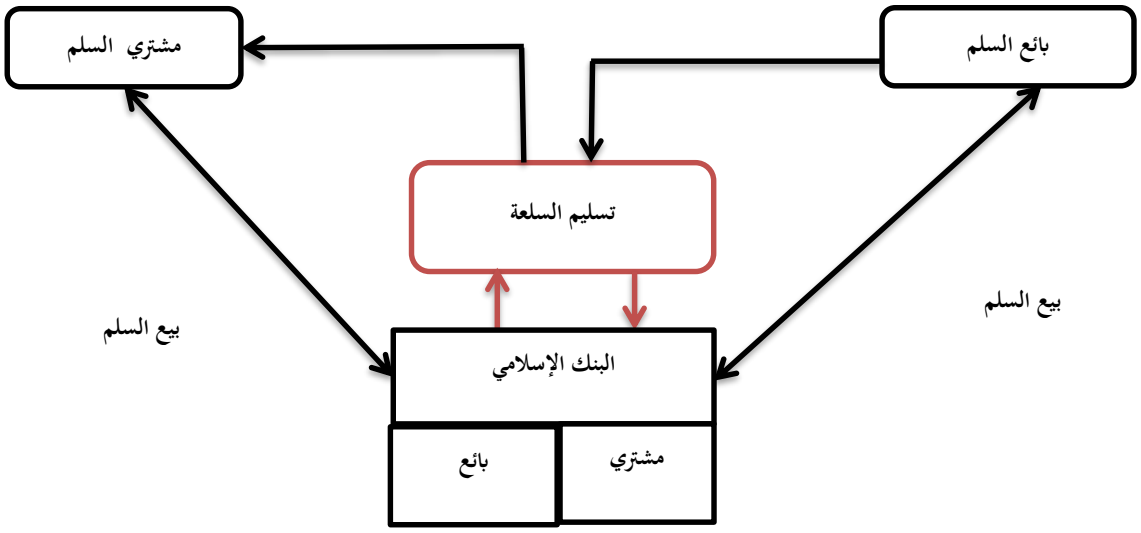
وتتمثل فكرته في أن يقوم البنك بإبرام عقد سلم مع أحد الموردين للحصول على بضاعة مستقبليًا، ثم يبرم عقدًا آخر مستقلًا تمامًا مع طرف ثالث لبيع نفس البضاعة أو سلعة مماثلة بنفس الشروط تقريبًا.

ولا يكون هناك ربط شرعي أو قانوني بين العقدين، فكل واحد منهما يُعقد بمعزل عن الآخر. (البريكي، 2018، صفحة 112،113)

3-4 خطوات تطبيق عقد السلم في البنوك الإسلامية: تمر عملية السلم بعدة خطوات عملية داخل البنك الإسلامي: (داوود، 2012، صفحة 169)

- تلقي الطلب ودراسته وفقًا للضوابط الفقهية والمعايير الشرعية.
- الحصول على الضمانات اللازمة من المسلَم إليه لضمان تسليم البضاعة في الموعد المحدد، وذلك للحفاظ على أموال البنك وتفادي المماطلة.
- تسليم رأس المال (الثمن) للبائع في مجلس العقد مباشرة.
- استلام البضاعة من المسلَم إليه عند حلول الموعد المتفق عليه.
- بيع البضاعة من طرف البنك للجهة التي تم التعاقد معها.
- استغلال السلم في التمويل: حيث تُعد هذه الصيغة مفيدة جدًا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تُساعد على تحريك عجلة الإنتاج وزيادة الناتج المحلي. (الجبوري، 2014، صفحة 164)

الشكل رقم(1-4): خطوات تطبيق عقد السلم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا.

4- صيغة الاستصناع:

4-1 تعريف الاستصناع لغة: يُقصد بالاستصناع في اللغة طلب الصنع، ويُقال "استصنع خاتمًا" أي طلب صناعته، وهذا ما أكده الخاقاني حين ذكر أن الاستصناع هو طلب الإنسان من غيره أن يصنع له شيئًا معينًا. (الخاقاني، 2011، صفحة 245)

وبحسب (سعيد، 2002، صفحة 9) فإن جوهر عقد الاستصناع يتمثل في اتفاق الطرفين على المواصفات والتكلفة والمدة الزمنية لإنجاز العمل، مما يجعله عقدًا ملزمًا للطرفين عند تحقق الشروط.

- **التعريف الاصطلاحي:** يُعرف الاستصناع بأنه عقد يتم فيه الاتفاق بين طرفين، يطلب فيه أحدهما من الآخر (الصانع) أن يصنع له شيئًا محددًا بأوصاف وشروط معينة، مقابل ثمن محدد يدفعه المستصنع، ويكون الصانع ملتزمًا بتوفير المواد والتصنيع والتسليم. (خصاونه، 2008، صفحة 91)

4-2 شروط الاستصناع: للاستصناع شروط وضعها الفقهاء حتى يكون العقد صحيحا ومشروعًا وفقًا للفقه الإسلامي، لا بد من توفر مجموعة من الشروط: (شلهوب، 2008، صفحة 421)

- أن يكون العمل والمواد المستخدمة في التصنيع من مسؤولية الصانع، لأن توفير المواد من طرف المستصنع يُحوّل العقد إلى إجارة.

- أن يكون الشيء المستصنع مما يُتعامل به في العرف التجاري، وإلا فإن العقد يُعامل كعقد سَلم.
- أن يُعدّ عقد الاستصناع بيعًا ملزمًا، وليس وعدًا كما ذهب إليه أبو يوسف، وهو ما اعتمدته مجلة الأحكام العدلية، فبمجرد تنفيذ الصانع للمواصفات المتفق عليها، يُلزم المستصنع بالقبول دون خيار.
- يجب أن تكون مواصفات الشيء المطلوب واضحة ومحددة، كما يجب أن يكون الاستصناع في شيء مباح.
- لا يُشترط في هذا العقد دفع الثمن وقت التعاقد، بخلاف عقد السَلم الذي يشترط فيه دفع الثمن كاملًا في مجلس العقد. (رشيد، 2001، صفحة 120،121)

3-4 أنواع الاستصناع: يمكن أن يأخذ الاستصناع في البنوك الإسلامية عدة صور حسب طبيعة دور البنك: (عربيات، 2006، الصفحات 186-188)

البنك كونه مستصنعا: في هذه الحالة يكون البنك هو من يطلب تصنيع سلعة ما وفق مواصفات خاصة، ويقوم بتمويل العملية من أمواله أو من أموال المستثمرين، وتصبح هذه المنتجات مملوكة له، ويحق له التصرف فيها بالبيع أو التأجير.

البنك كونه صانعا: هنا يتلقى البنك طلبًا من شركة أو جهة ما لتصنيع منتجات معينة، ويقوم هو بإنتاجها عبر شركاته أو بالتعاقد مع جهات خارجية مختصة.

وفي كلتا الحالتين يقوم البنك بعملية التمويل لتوظيف ما لديه من أموال وإذا قام بالاستصناع بنفسه يمكن له أن يكمن له أن يبيع المواد التي استصنعها بكافة العقود المشروعة "بيع مساومة" مرابحة.

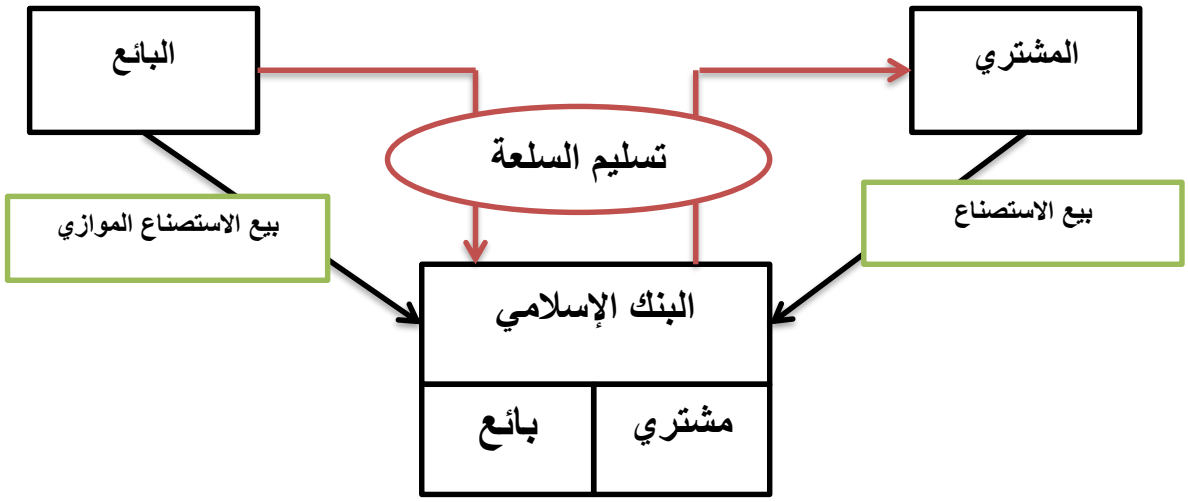
الاستصناع الموازي: وهذه الصيغة تُمكّن البنك من الوفاء بالتزاماته تجاه العميل دون أن يُباشر هو بنفسه عملية التصنيع، بل يتعاقد مع طرف ثالث (صانع آخر) بنفس المواصفات والشروط، على أن يكون كل عقد مستقلًا عن الآخر، دون أي ترابط قانوني مباشر. (عربيات، 2006، الصفحات 186-188)

4-4 خطوات تطبيق عقد الاستصناع في البنوك الإسلامية: تُطبق عقود الاستصناع في البنوك الإسلامية من خلال خطوات متسلسلة تبدأ بتقديم العميل طلبًا لتصنيع أو بناء أصل (كعقار أو مركبة أو آلة)، وتقييم البنك للطلب ودراسة جدواه. يُبرم بعدها عقد استصناع مُلزم يحدد مواصفات الأصل وموعد التسليم والسعر وطريقة السداد، ليقوم البنك بتصنيع الأصل بنفسه أو عبر التعاقد مع صانع ثالث. تتم مراقبة مراحل التصنيع حتى اكتماله، ثم تسليم الأصل للعميل مع سداد الثمن إما دفعة واحدة أو على أقساط مُرجأة، مما يوفر حلاً تمويلياً متوافقاً مع الشريعة لتمويل السلع المُصنعة.

عقد بيع الاستصناع: تتم عملية تنفيذ الاستصناع وفق مرحلتين أساسيتين:

- **عقد الاستصناع الأصلي** : في هذه المرحلة يتقدم العميل بطلب تصنيع سلعة معينة لدى البنك، ويتم الاتفاق على المواصفات المطلوبة والسعر النهائي وطريقة السداد (نقدًا، تقسيطًا، أو مؤجلًا). يراعي البنك أثناء الاتفاق تحديد أجل التسليم بما يتناسب مع إمكانية تنفيذه للعقد الموازي. (الشيباني، 2010، صفحة 09)
- **عقد الاستصناع الموازي**: بعد الاتفاق مع العميل، يقوم البنك بالتعاقد مع جهة تصنيع خارجية لصناعة السلعة بنفس المواصفات المطلوبة. يتم الاتفاق أيضًا على السعر وأجل التسليم بما يسمح للبنك بتسليم السلعة في الوقت المحدد (مشهور، 1991، صفحة 34)
- **تسليم وتسلم السلعة**: يستلم البنك السلعة من الجهة المصنعة ويقوم بتسليمها إلى العميل، إما بشكل مباشر أو عبر وسيط. يحق للعميل التأكد من مطابقة المنتج للمواصفات المتفق عليها في العقد، ويبقى كل طرف مسؤولًا قانونيًا تجاه الطرف الذي تعاقد معه. (بوري، 2011، صفحة 75)

الشكل رقم (1-5):خطوات تطبيق عقد الاستصناع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

5-صيغة الإجارة: تُعد الإجارة من صيغ التمويل المهمة في البنوك الإسلامية، نظرًا لما تتميز به من مرونة وتعدد في صورها، مقارنةً بأساليب التمويل التقليدية الأخرى، حيث تسمح هذه الصيغة باستثمار الأصول وتوفير منافعها للأفراد والمؤسسات دون الحاجة لامتلاكها فورًا.

1-5 تعريف الإجارة: (رشيد، 2001، صفحة 66،65)

- **التعريف اللغوي:** تُعرف الإجارة بأنها مصدر للأجرة، وهي تعني الكراء، وتشير إلى معنيين: أحدهما الكراء على العمل، والآخر جبر العظم الكسير.

التعريف الاصطلاحي: تتعدد تعريفات الإجارة باختلاف المذاهب الفقهية، لكنها تلتقي في المضمون.

- الحنفية عرفوها بأنها: "عقد على المنافع بعوض".
- المالكية قالوا: "تمليك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض".
- الشافعية اعتبروها: "عقدًا على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل بعوض معلوم".
- أما الحنابلة فجمعوا معظم العناصر في تعريفهم، حيث وصفوها بأنها: "عقد على منفعة مباحة، مدة معلومة، من عين معلومة أو موصوفة في الذمة، أو عمل، بعوض معلوم.. (رشيد، 2001، صفحة 66،65)

وبناءً على هذه التعاريف، يمكن القول إن الإجارة هي تمليك منافع شيء معلوم لمدة معلومة مقابل عوض محدد، وتُستخدم في العقود التجارية كصيغة لتوفير منافع الأعيان دون نقل ملكيتها.

ويُطلق على العقد المتعلق بمنافع الإنسان أو الأشياء المنقولة غالبًا "إجارة"، بينما يُطلق على تأجير الأراضي أو ما لا يُنقل عادة "كراء" عند فقهاء المالكية. (شيحة، 1981، صفحة 445)

2-5 شروط الإجارة: يشترط الفقهاء عدة شروط لصحة عقد الإجارة، من أبرزها: (ناصر، 2002، صفحة 115)

- أن تكون المنفعة معلومة إما بالتحديد والوصف أو بالعرف الجاري.
- أن تكون الأجرة معلومة ومتفق عليها بين الطرفين.
- أن تكون المنفعة مباحة شرعًا، فلا تصح الإجارة على أعمال محرمة مثل بيع الخمر أو السرقة.
- أن تكون المدة معلومة، خاصة إذا تعلق العقد بمنفعة الإنسان (كالأجير الخاص) أو بمنفعة العين، لتجنب الجهالة والنزاع. (ناصر، 2002، صفحة 115)

3-5 أنواع الإجارة: تطورت صيغ الإجارة في العمل المصرفي الإسلامي لتأخذ أشكالًا متنوعة تتلاءم مع الاحتياجات المالية الحديثة. من أهم هذه الأنواع: (حسن، 2001، صفحة 167)

أ- **التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك)**: وهو عقد يتيح للمستأجر الحصول على منافع الأصل مقابل دفعات إيجارية منتظمة، مع إمكانية تملك الأصل في نهاية العقد إما عن طريق الشراء المباشر أو الهبة. يُستخدم هذا النوع في تمويل الأصول الإنتاجية، مثل الآلات والعقارات والسيارات.

يحصل البنك المؤجر من خلال هذه الصيغة على:

- تحقيق عائد استثماري على الأموال الموظفة.
- الحفاظ على ملكية الأصل المؤجر طوال فترة العقد.
- الاستفادة من الامتيازات الضريبية المرتبطة باستهلاك الأصول.

أما بالنسبة للمستأجر فهو يستفيد من هذه الصيغة من خلال:

- تمويل كامل للأصل دون الحاجة إلى سيولة فورية.
- إمكانية خصم الأقساط الإيجارية من الربح الخاضع للضريبة.
- الانتفاع بالأصل مع خيار التملك لاحقًا. (حسن، 2001، صفحة 167)

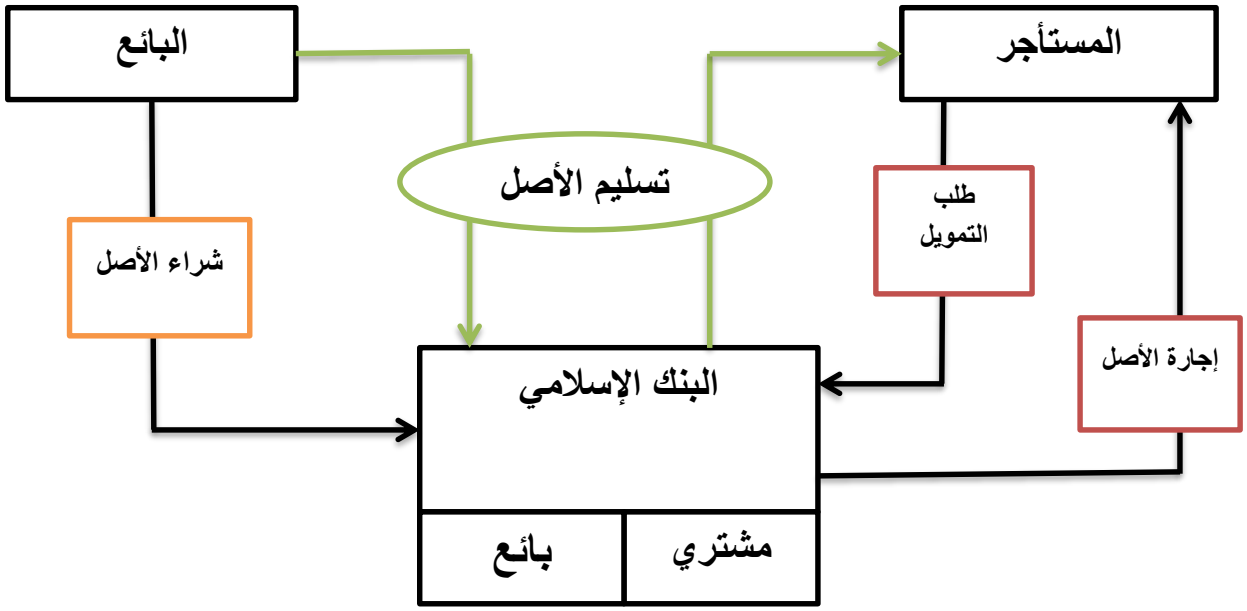
ب- **التأجير التشغيلي**: وهو عقد يركز على استخدام الأصل دون نية التملك، وغالبًا ما يكون لفترة قصيرة الأجل، ويُستخدم في الأصول التشغيلية مثل الآلات والمركبات والمعدات المكتبية. لا يُغطي هذا النوع عادةً كامل العمر الإنتاجي للأصل. (فؤاد، 2018، صفحة 165،166)

5-4 خطوات تطبيق عقد الإجارة في البنوك الإسلامية: تُطبَّق عقود الإجارة في البنوك الإسلامية من خلال سلسلة من الخطوات المتسلسلة التي تبدأ بتقديم العميل لطلب التمويل ودراسة الجدوى، ثم قيام البنك بشراء الأصل المطلوب (عقار، مركبة، معدات) وتملكه، تليها مرحلة التعاقد حيث يتم إبرام عقد إجارة مع العميل يحدد فيه مبلغ الإيجار ومدة العقد وضوابط الاستخدام، وينتهي العقد بانتقال ملكية الأصل إلى العميل في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك من خلال هبة أو بيع رمزي بعد سداد جميع الأقساط، أو بإعادة الأصل للبنك في حالة الإجارة التشغيلية.

- **عقد شراء المعدات**: يقوم البنك أولًا بدراسة السوق والفرص الاستثمارية، ثم يُقرر شراء معدات أو أصول محددة من موردين محليين أو دوليين. يتم سداد ثمنها إما نقدًا أو بالتقسيط.
- **عقد الإجارة الأولي**: بعد امتلاك البنك للأصل، يتم البحث عن مستأجر مناسب. يتم توقيع عقد إجارة معه لتأجير الأصل مقابل عوض محدد يدفع خلال فترة الإيجار، وبعد انتهاء المدة تعود ملكية الأصل للبنك.

- **عقد الإجارة التالي:** بعد استرجاع البنك للأصل، يمكن له إعادة تأجيره إلى مستأجر آخر بعقد جديد ولمدة جديدة. تستمر هذه العملية ما دام الأصل صالحًا للاستخدام ويحقق عائدًا.
- **التصرف في الأصل المؤجر:** في بعض الحالات، قد يُقرر البنك بيع الأصل نهائيًا بعد انتهاء عدة دورات من التأجير، خصوصًا إذا تراجع عائد الأصل أو أصبح غير ملائم للاستثمار. (بوري، 2011، صفحة 70)

الشكل رقم(1-6): خطوات تطبيق عقد الإجارة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

6-عقد الجعالة : (قندوز، 2002، صفحة 141)

6-1 لغة : الجُعل (بضم الجيم وسكون العين) هو ما يُجعل للإنسان مقابل قيامه بعمل.

اصطلاحا: هو التزام عوضٍ معلوم يُعطى لمن يقوم بعملٍ معين أو مجهول، يصعب تحديده سلفًا، ويُربط غالبًا بحدوث أمر معين. وتُعدّ الجعالة بذلك مقابلًا أو عوضًا عن ذلك العمل

6-2 اركان الجعالة : تقوم الجعالة على خمسة أركان رئيسية: (قندوز، 2002، صفحة 141)

- **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول أو ما يدل عليهما.
- **العاقدان:** وهما الجاعل (من يقدم العوض) والمجعول له (من يؤدي العمل).
- **العمل:** وهو الفعل المطلوب إنجازه مقابل الجعل.

- **الجعل:** وهو العوض أو المكافأة المحددة التي يلتزم بها الجاعل.

الجدول رقم(1-1): المقارنة بين عقد الجعالة وعقد الاجارة

الجعالة	الاجارة
• تجوز الجعالة مع جهالة العمل • تصح إذا لم يتم تعيين الطرف الاخر • غير لازمة • الجعل لا يملك بالتعجيل • لا يشترط حضور المتعاقدين	• لا تجوز الاجارة مع جهالة العمل او المنفعة • لا تصح الا بالتعيين • الاجارة لازمة الأجرة إذا دفعت معجل • يملكها المؤجر • يشترط حضور المتعاقدين

المصدر : (عدنان، 2013، صفحة 97)

ثالثا: صيغ التمويل التكافلي / البر والإحسان :

تُعد صيغ التمويل التكافلي القائمة على البر والإحسان الركيزة الاجتماعية للتمويل الإسلامي، وتمثل أدوات مالية غير ربوية تهدف إلى تحقيق التكافل ودعم الفئات المحتاجة. وأبرز هذه الصيغ:

1- القرض الحسن:

1-1 **فقه الإقراض:** يُعتبر القرض الحسن من المعاملات الجائزة شرعًا، وقد أجمعت عليه المذاهب الفقهية دون خلاف، بل هو من الأعمال المندوب إليها لما فيه من تفريج للكروب وتيسير على المحتاجين، وقد ثبتت مشروعيته في القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى إجماع العلماء. (قنطنجي و ابراهيم محمود، 2009، صفحة 14،15)

في القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ **[البقرة: 245]**.

وقد فسر العلماء هذا القرض بأنه يشمل الصدقات والقروض المقدمة للناس بقصد الإحسان، مما يعكس عظيم أجرها عند الله سبحانه وتعالى. في السنة النبوية: وردت عدة أحاديث تؤكد فضيلة القرض، منها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، **عن النبي ﷺ قال: "من أخذ أموال الناس يريد أداءها، أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها، أتلفه الله" (رواه البخاري).**

كما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه، **أن النبي ﷺ قال: " ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة " (رواه ابن ماجه).**

وجاء عن أبي رافع رضي الله عنه، **أن النبي ﷺ قال عندما استُؤجر منه بَكْرٌ، فلم يوجد إلا خيارًا: "أعطه إياه، إن خير الناس أحسنهم قضاء" (رواه البخاري ومسلم).**

الإجماع: أجمع علماء الأمة منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم على مشروعية القرض الحسن وصحة التعامل به، دون إنكار أو خلاف معتبر. (الغالي، 2012، صفحة 93،92)

حكمه: القرض الحسن مندوب في حق المقرض، بشرط غلبة الظن بأمانة المقترض وعدم استخدام المال في معصية. أما في حق المقترض، فهو مباح، وقد فعله النبي ﷺ في حياته، ما يدل على جوازه شرعًا.. (قنطنجي و ابراهيم محمود، 2009، صفحة 15،14)

1-2 تعريف القرض الحسن: (ناصر، 2002، صفحة 135)

_ التعريف اللغوي: القرض في اللغة يعني القطع، وجاء في لسان العرب أن: "القرض هو القطع، يُقال: قرضه يقرضه قرضًا وقرّضه، أي قطعة"، ويُفهم من هذا أن القرض يتضمن فصل جزء من المال لإعطائه للغير.

_ التعريف الاصطلاحي: ينطلق التعريف الاصطلاحي للقرض الحسن من معناه اللغوي، إذ يقوم الشخص بقطع جزء من ماله وإعطائه لغيره، على أن يتم رده لاحقًا. وقد عرّفه الفقهاء بأنه:

"عقد يتم بين طرفين، يُقدِّم بموجبه الطرف الأول (المُقرض) مالًا مملوكًا له إلى الطرف الثاني (المُقترض)، بشرط أن يقوم هذا الأخير برد نفس المال أو مثله في المكان والزمان المتفق عليهما."

وقد عرّفه ابن حزم بقوله:

"القرض فعل خير، وهو أن تعطي إنسانًا شيئًا بعينه من مالك تدفعه إليه، ليرد عليك مثله، إما حالًا في ذمته، وإما إلى أجل مسمى، وهذا مجمع عليه"

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من العقود لا يتضمن اشتراط الزيادة على رأس المال، ولهذا توصف هذه المعاملة بـ"الحسنة" لتُميَّز عن القرض الربوي، إذ أن الله تعالى قرن بين القرض ولفظ "الحسن" في عدد من المواضع القرآنية، دلالة على الأجر والمثوبة العظيمة لهذا النوع من الإحسان المالي. (ناصر، 2002، صفحة 135)

1-3 شروط القرض الحسن: يُشترط في التمويل بالقرض الحسن توفر مجموعة من الضوابط الشرعية والمالية، يمكن تلخيصها فيما يلي: (الغالي، 2012، صفحة 93،92)

- **توثيق القرض:** يجوز اشتراط التوثيق لضمان الحقوق، وذلك من خلال وجود كفيل أو إشهاد أو كتابة العقد، فإن لم يفِ المقترض بالشروط المتفق عليها، يحق للمُقرِض فسخ العقد. كما لا يجوز للمقترض التصرف في القرض قبل الوفاء بهذه الشروط.
- **اشتراط الأجل:** اختلف الفقهاء في مشروعية اشتراط الأجل؛ فذهب فريق إلى صحة الشرط ولزومه، بينما رأى فريق آخر أن العقد صحيح لكن الشرط فاسد، ما دام القرض لا يتضمن فائدة أو نفعًا.
- **منع الزيادة:** يجب أن لا يتضمن القرض الحسن أي زيادة على أصل المال، سواء كانت هذه الزيادة مقابل الأجل أو التمويل، لأن ذلك يُدخل المعاملة في الربا، وهو محرم شرعًا.

رد القرض بنفس العملة: يُلزم المقترض برد القرض نقدًا وبالعملة نفسها التي اقترض بها، ويُسمح بسداد المبلغ على أقساط متفق عليها مسبقًا بين الطرفين. (الغالي، 2012، صفحة 93،92)

1-4 خطوات تطبيق القرض الحسن في البنوك الإسلامية: يُخصص البنك الإسلامي جزءًا من موارده لتقديم القروض الحسنة، وغالبًا ما تكون هذه الأموال من التبرعات التي يقدمها الأفراد أو المؤسسات، والتي يتم تحويلها إلى حسابات مخصصة لهذا الغرض. بعد ذلك، يقوم البنك بدراسة طلبات القروض من حيث صدق الحاجة، ويتحقق من أهلية المستفيدين، ويعتمد في ذلك على وسائل توثيق مثل الكفالة أو الضمانات المناسبة.

تتميز هذه القروض بأنها تُشبه من ناحية الشكل القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الأخرى، من حيث القوة المالية والتقييم الاقتصادي، إلا أنها تختلف من حيث الهدف والمستفيد، حيث تركز على مساعدة أفراد محددين وليس المجتمع ككل، كما تفعل المؤسسات الخيرية. ويرى الدكتور يوسف القرضاوي أن دور البنوك الإسلامية في هذا المجال محدود، حيث إنها مؤسسات خاصة وليست جهات حكومية، وبالتالي فهي لا تملك صلاحية تقديم القروض الحسنة بشكل

مفتوح، بل تلتزم بإعطاء هذه القروض ضمن حدود معينة تتماشى مع طبيعة أموال المودعين المستثمرة. (قنطنجي و ابراهيم محمود، 2009، صفحة 37)

2- الزكاة:

2-1 تعريف الزكاة:

تُعد الزكاة من أبرز الصيغ التمويلية التي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، حيث يقوم البنك بجمع الزكاة من عدة مصادر: مثل الأرباح الناتجة عن أنشطة البنك، أو من أموال العملاء الذين يوافقون على احتساب الزكاة على مدخراتهم، بالإضافة إلى التبرعات الفردية والمؤسسية.(قدي، 2003، صفحة 10)

الزكاة ركن من أركان الإسلام، وهي شعيرة ذات طابع مالي خاص، تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي. وقد عرّفها الفقهاء بأنها:"حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص ، (قشوط، 2014، صفحة 195) أما الزكاة كمؤسسة، فهي تُعد من أهم الأدوات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من قدرة على استقطاب نسبة معتبرة من الموارد المالية تتراوح بين 3.5% إلى 14% من الدخل القومي، حسب ثروات الدول الإسلامية. (صالحي، 2012، صفحة 20)

وعلى هذا فإن هناك مصادر متعددة للزكاة ومن أهمها ما يلي:

- الزكاة الواجبة على أموال البنك؛
- الزكاة الواجبة على ناتج نشاط البنك؛
- الزكاة المحصلة من العملاء سواء على أموالهم المحتفظة بها لدى البنك (بعد موافقتهم) أو على ناتج استثمارات الأموال لدى البنك؛
- الزكاة المجمعة من المساهمين باعتبارهم أفرادا مسئولين عن أموالهم غير المحتفظ بها لدى البنك؛
- الزكاة المحصلة من الأفراد غير المتعاملين مع البنك ومن المؤسسات والهيئات الأخرى.

ويضاف إلى الزكاة أيضا الدعم والهبات والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد والهيئات والحكومات والدولة إلى البنك الإسلامي سواء لدعم مركزه أو لتمكينه للقيام برسالته الاجتماعية التي يقدم من خلالها البنك أموالا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. (عبد الحميد، 2014، صفحة 292)

2-2 أساليب تثمير أموال الزكاة: يفترض وجود صندوق زكاة خاص يدير الموارد المحصلة، وتتمثل أهم طرق استثمار هذه الأموال فيما يلي: (قشوط، 2014، صفحة 198)

التمويل بالتأجير: يقوم الصندوق بشراء أصول مادية (مثل آلات أو معدات)، ثم يؤجرها للمستحقين، مع بقاء الملكية للصندوق. يمكن أن يكون التأجير تشغيليًا أو تأجيرًا منتهيًا بالتمليك.

التمويل بالمشاركة: يشارك صندوق الزكاة مع مستحق التمويل في مشروع معين، بحيث يُقدِّم الصندوق المال، ويُساهم الطرف الآخر بالمحل أو بالخبرة أو بالمهنة. ويتم تقاسم الأرباح بنسبة متفق عليها. تأخذ المشاركة شكلين:

المشاركة الدائمة: المشاركة المتناقصة (تنتهي بتمليك المستحق حصّة الصندوق تدريجيًا)

التمويل بالمضاربة: يمنح الصندوق المال لطالب التمويل (مثل خريجين جامعيين أو مهنيين) ليقوموا بتشغيله في مجال تخصصهم، بينما يحتفظ الصندوق بنسبة من الأرباح. يمكن أن تكون المضاربة دائمة أو متناقصة منتهية بالتمليك.

التمويل بالقرض الحسن: يُعد القرض الحسن من أدوات التمويل التي يُمكن الاستعانة بها في دعم النشاطات الاستثمارية البسيطة، خاصة تلك التي تعاني من ضعف القدرة على الاستمرارية بسبب نقص الموارد المالية. وفي كثير من الحالات، يُواجه أصحاب هذه المشاريع صعوبة في سداد المبالغ المقترضة، وهو ما يجعل من صندوق الزكاة جهة مناسبة لتوفير هذا النوع من التمويل، لا سيما عندما تقتضي الضرورة المحافظة على استمرار المشروع أو النشاط الاقتصادي المحدود.

وفي هذا السياق، قد يجد الصندوق نفسه أمام حالتين:

حالة العجز عن السداد: وهنا يُفضل إعفاء المتمول من سداد القرض، استنادًا إلى ثبوت حالته المادية الصعبة وحاجته المُلِحة، وذلك تحقيقًا لمقاصد الزكاة في دعم المحتاجين وتحقيق التكافل الاجتماعي.

حالة طلب تمديد الأجل: وفيها يُمكن منح المتمول مهلة إضافية للسداد، مع تخفيف الضغوط المالية عنه، بشرط أن يُثبت قدرته المستقبلية على الوفاء بالتزاماته، مما يُحقق توازنًا بين مبدأ الإعانة واسترداد الأموال لإعادة توظيفها في حالات أخرى

3- الوقف:

3-1 تعريف الوقف:

- **التعريف اللغوي**: الوقف في اللغة يعني الحبس والمنع من التصرف، فيُقال: "وقفت الشيء" أي حبسته ومنعت تداوله أو تملكه، كما يُستخدم بمعنى التصدق به أو تخصيصه لوجه من وجوه الخير، وقد يُقال "أبْدتُه" أي جعلته دائمًا في سبيل الله، بحيث لا يُباع ولا يُورث. ويجمع على "أوقاف".

التعريف الشرعي: أما من الناحية الشرعية، فالوقف هو تحبيس أصل المال ومنع التصرف فيه، مع إطلاق منفعته للإنفاق في وجوه البر والخير، تقرّبًا إلى الله تعالى. ويشترط أن يكون الأصل الموقوف مما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه دون تلف.

- **الأصل في مشروعيته**: الوقف مشروع في الإسلام، بل هو من الأعمال التي حثت عليها الشريعة وندبت إليها، لما فيها من الأجر المستمر والنفع المتعدي. وقد دل على مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع: في القرآن الكريم، جاءت آيات عديدة تحث على الإنفاق في سبيل الله، منها قوله تعالى:

{لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92]

وفي السنة النبوية، وردت أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ تبيّن فضل الوقف والاستمرار في نفعه حتى بعد وفاة صاحبه أما الإجماع، فقد أجمعت الأمة الإسلامية منذ عهد الصحابة وحتى اليوم على مشروعية الوقف والعمل به.

2-3 تطبيق الوقف في البنوك الإسلامية: من المبادئ الفقهية المقررة أن مال الوقف يعتبر أمانة في يد الناظر، مما يحمّله مسؤولية شرعية في المحافظة عليه، واستثماره بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منه، والمتمثلة أساسًا في تحقيق عائد مستدام دون المساس بأصل المال الموقوف. وقد تناولت كتب الفقه الإسلامي مسؤوليات الناظر بالتفصيل، وكلها تصب في إطار حماية الوقف وتنميته بما يحقق مصلحة الوقف والمستفيدين منه.

ولأجل تحقيق هذه الغاية، لا بد من الالتزام بجملة من الضوابط والاعتبارات الشرعية والاقتصادية في استثمار أموال الوقف، نلخصها فيما يلي: (فطيمة و فرقاني سومية، 2020، الصفحات 130-132)

- **الاستثمار في المجالات المباحة شرعًا**: يُشترط أن يكون مجال الاستثمار خاليًا من أي محرّمات شرعية، فلا يجوز للناظر أو الهيئة المشرفة على الوقف إيداع الأموال في حسابات ربوية، أو الاستثمار في السندات والفوائد البنكية، أو شراء أسهم في شركات تمارس نشاطات محرمة.
- **الحفاظ على أموال الوقف**: يتطلب كل قرار استثماري دراسة جدوى اقتصادية دقيقة، تقيّم مدى ربحية المشروع ومدى ملاءمته لمبادئ الوقف. أما في حالة الاستثمار المالي، فيُفضَّل تنويع المحفظة الاستثمارية لتقليل المخاطر المرتبطة بالأصول الثقيلة ماليًا أو المشبوهة من الناحية الشرعية.

- **مراعاة الأمانة والضوابط الأخلاقية:** نظرًا لأن مال الوقف يُعد مال الله، والإنسان مستخلف فيه، وجب على الناظر أو الجهة المستثمرة أن تتحلى بالأمانة والنزاهة، وأن تبتعد عن الغش، والاحتيال، والضياع، والتبذير، مع ضرورة احترام شروط الواقفين، وعدم مخالفة ما نصوا عليه فيما يخص وجوه صرف ريع الوقف.
- **اختيار الصيغ الاستثمارية المناسبة:** يجب اختيار الصيغ التمويلية التي تتناسب مع طبيعة المال الموقوف، وتحقق أكبر منفعة ممكنة، مع تقليل احتمالات المخاطرة، بما يضمن استمرارية العائد لصالح المستفيدين.
- الالتزام بالأولويات الإسلامية: عند استثمار أموال الوقف، ينبغي الالتفات إلى ترتيب الحاجات وفق الشريعة الإسلامية، بدءًا من الضروريات، ثم الحاجيات، ثم التحسينيات، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في تلبية حاجات المجتمع المسلم.
- **تحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والاقتصادي:** لا يجب أن يُنظر إلى استثمار الوقف من منظور ربحي بحت، بل ينبغي أن يكون هناك توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية والمساهمة في التنمية الاجتماعية، باعتبار أن للوقف أبعادًا إنسانية ومجتمعية واسعة.. (فطيمة و فرقاني سومية، 2020، الصفحات 130-132)

3-3 الدور التنموي الاستثماري للوقف الإسلامي: يلعب الوقف الإسلامي دورًا مهمًا في تنشيط الاقتصاد وتنمية المجتمع من خلال تنويع مصادر التمويل وتوجيهها نحو تحقيق أهداف إنسانية واقتصادية. فتثمير أموال الوقف واستثمارها بشكل رشيد يُعد وسيلة فعالة لدعم مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ويمكن إبراز أبرز مظاهر هذا الدور التنموي في النقاط التالية:

الدور التمويلي للوقف: يُعد الوقف مصدرًا تمويليًا داعمًا للعديد من المرافق الخدمية داخل المجتمع، مما يُسهم في تخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة في مجالات التعليم، الصحة، والإيواء، ويعزز من كفاءة الإنفاق العام.

تحفيز النشاط الاقتصادي: من خلال ما يوفره الوقف من موارد مالية، يمكن تحسين القدرة الشرائية لعدد من الأفراد، خاصة المستفيدين من ريع الأوقاف، ما يخلق حركة اقتصادية فعالة، بالإضافة إلى المساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة.

تعزيز بنية الثروة المجتمعية: يساهم الوقف في الحفاظ على الأصول الإنتاجية من خلال منع التصرف فيها، مما يجنب المجتمع تفتت الثروات، ويساعد على تراكم رؤوس الأموال وبناء كيانات اقتصادية قوية ومتماسكة.

تحقيق الأمن الغذائي: من خلال المشاريع الزراعية أو الغذائية الممولة من أموال الأوقاف، يمكن ضمان توفير الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية، خاصة للفقراء والمحتاجين.

إعادة توزيع الدخل: يسهم الوقف في تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي من خلال تخفيف الفوارق الاقتصادية، وإعادة توزيع الثروة عبر الدعم المباشر لشرائح المجتمع الضعيفة.

دعم التعليم المجاني: كان للوقف على مرّ العصور دور بارز في تمويل المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات، ما أتاح فرص التعلم المجاني لعدد كبير من أبناء المجتمع.

توفير الرعاية الصحية: أسهم الوقف بشكل فعال في إنشاء وتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية، وتقديم الخدمات الطبية المجانية أو منخفضة التكاليف.

رعاية الفئات الهشة: يوفر الوقف سبل العناية الاجتماعية لشرائح المجتمع ذات الاحتياجات الخاصة، مثل الأيتام، وذوي الإعاقة، والمسنين، والسجناء، وغيرهم.

تعزيز العمل الخيري المنظم: من خلال إنشاء مؤسسات وجمعيات وقفية، ساعد الوقف في هيكلة العمل الخيري وتوسيعه، بما يضمن استمرارية المساعدات ووصولها إلى مستحقيها.

رفع الطاقة الإنتاجية وتقليص البطالة: يُسهم الوقف في تمويل مشاريع إنتاجية تولّد فرص عمل جديدة، مما يساعد على تقليل نسب البطالة، ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام. (أحمد و الطيبي، 2018، صفحة 46)

المبحث الثاني :مقاربة شاملة للشمول المالي

يُعد الشمول المالي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، نتيجة لاتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية. وقد أصبح يُنظر إلى الشمول المالي كأداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ يسهم في تعزيز النمو وتوفير الأمن المالي، من خلال إتاحة الفرصة لكافة فئات المجتمع، لاسيما الفئات الهشّة والمهمّشة، للاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الأساسية، كالحسابات المصرفية، وخدمات الادخار، والتأمين، والتمويل.

المطلب الأول: أساسيات حول الشمول المالي

يرتكز الشمول المالي على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تهدف إلى تحقيق العدالة المالية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير بيئة تنظيمية مرنة تُمكّن من تصميم وتقديم خدمات ومنتجات مالية تتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع، دون تمييز أو إقصاء.

أولا: نشأة وتطور الشمول المالي

تم استخدام مصطلح "الشمول المالي" لأول مرة سنة 1993 في دراسة أعدها "لوشن" و"ثرفث" ببريطانيا، والتي تناولت أثر إغلاق فرع لأحد البنوك على قدرة سكان المنطقة في الحصول على الخدمات المصرفية، (مطر، 2020، صفحة 12) وقد شكلت هذه الدراسة منطلقًا للعديد من البحوث التي ركّزت على التحديات التي تواجه الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية، سواء المصرفية منها أو غير المصرفية.

ومع حلول سنة 1999، بدأ استعمال مفهوم الشمول المالي بشكل أوسع، إذ تم التمييز في الدراسات بين الفئات التي تتخلى طوعًا عن استخدام المنتجات المالية لأسباب ثقافية، دينية، أو لانعدام الحاجة، وبين أولئك الذين يُقصَون قسرًا نتيجة لعدم توفر الخدمات أو لصعوبات في الوصول إليها، وهو ما يُعرف بـ"الإقصاء المالي القسري" (سعدوني، 2021، صفحة 12).

وتزايدت أهمية هذا المفهوم بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث بادرت العديد من الدول إلى تبنّي سياسات وإصلاحات تهدف إلى توسيع قاعدة الشمول المالي وضمان استفادة جميع المواطنين من الخدمات المالية الرسمية، مع تقليل التكاليف وتحسين الجودة.

وفي هذا السياق، أُنشئ التحالف الدولي للشمول المالي سنة 2008، ليكون بمثابة منصة دولية لتبادل التجارب والخبرات في مجال تعزيز الشمول المالي. ويضم هذا التحالف اليوم 94 دولة نامية ممثلة في 119 مؤسسة مختلفة، تشمل وزارات

مالية وبنوكًا مركزية. ويعمل التحالف على تطوير السياسات والأدوات المرتبطة بالشمول المالي، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات الأعضاء من أجل صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية فعالة (أيمن و حمودش، 2020، صفحة 22،21).

وعلى المستوى الإقليمي، ظهرت عدة مبادرات تهدف إلى دعم جهود الشمول المالي يمكن ذكر أبرزها في الجدول التالي: (الحليم، 2020، صفحة 17)

الجدول رقم (1-2): يمثل أبرز مبادرات الشمول المالي على مستوى الإقليمي

2008	تم تأسيس التحالف الدولي للشمول المالي لتطوير سياسات الشمول المالي **Alliance for Finance Inclusion(AFI)** في البلدان النامية والناشئة.
2011	عقد منتدى السياسات العاملي في المكسيك، وتم تبني أعضاء التحالف من أجل الشمول المالي لإعلان "مايا" "**Maya Declaration**"الذي يتضمن التزام كل دولة بمعايير قابلة للقياس من أجل تطوير الشمول المالي ومراقبة تنفيذها سنويا.
2012	تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المكون من المدريين والمسؤولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، بناء على توصية من مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسة النقد العربية.
2013	نظم مجلس الخدمات المالية الإسلامية ندوة **IFSB** حول تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي، والتي استضافها بنك إندونيسيا المركزي.
2016	قرر مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بناء على اقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية "اليوم العربي للشمول المالي" الموافق لـ 27 أفريل من كل عام، بهدف الإسهام في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2017	نظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة بشأن تعميم الخدمات المالية من خلال التمويل الإسلامي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المذكورة سابقا

ثانيا: مفهوم الشمول المالي وأهميته

2-1 تعريف الشمول المالي:

اختلفت التسميات التي استخدمها الباحثون في تناولهم لمفهوم الشمول المالي ضمن الأدبيات المالية والمصرفية، حيث تمت الإشارة اليه بمصطلحات متعددة مثل: "الاشتمال المالي"، "العمق المالي"، "الاندماج المالي"، و"النفاذ الشامل"، "الرواج المالي"، إلا أن جميع هذه المصطلحات وإن اختلفت في ظاهرها، فإنها تتفق في جوهرها ومضمونها، إذ تدور حول فكرة واحدة تتمثل في تعزيز فاعلية المؤسسات المالية وتطوير أدوات السياسة النقدية، من خلال دمج الفئات محدودة الدخل ضمن المنظومة المالية الرسمية، بهدف دعم قراراتهم المالية على المدى الطويل. (نزار، 2022، صفحة 96)

ومن أجل توحيد المفاهيم وتفادي الالتباس، سيتم في هذه المذكرة اعتماد مصطلح "الشمول المالي" كمصطلح رئيسي، بما يتماشى مع الاستخدامات العلمية الرائجة والمعايير الدولية المعتمدة.

- **التعريف لغة:** الشمول في اللغة مأخوذ من الفعل "شَمِلَ"، ويُقال: شَمِلَهُ برعايته، أي ضمَّه واعتنى به. كما يُقال: شملتهم البركة، أي عمَّتهم ونالتهم جميعًا. (الشمول المالي، 2022، صفحة 39)
- **التعريف اصطلاحا:** الشمول المالي يُقصد به: توفير وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بمختلف أنواعها لكافة شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات، بأسعار مناسبة، وبطريقة عادلة وشفافة، تضمن استفادتهم منها ضمن إطار تنظيمي فعال. (OZILI, 2020, p. 68)

كما عرفته العديد من الهيئات الدولية كما يلي:

- **يعرف البنك الدولي الشمول المالي** على أنه: "يعني إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة، مثل المعاملات، والمدفوعات، والادخار، والائتمان، والتأمين، تُقدَّم بأسلوب مسؤول ومستدام" (الشمول المالي، 2022، صفحة 39)
- عرفت **لجنة مكافحة غسل الأموال FATF** الشمول المالي بأنه: "ضمان الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة ميسورة، بطريقة عادلة وشفافة" (لفتا و سالم عواد حسين، 2019، صفحة 80)
- **منظور الشمول المالي في الاقتصاد الإسلامي:** يؤكد على أهمية تحقيق الرفاه الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع، من خلال تمكينهم من الوصول إلى الموارد المالية عبر نماذج تمويل قائمة على تقاسم المخاطر، مثل المشاركة والمضاربة، وكذلك من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة كـ"الزكاة" و"الوقف"، وهي خصائص يفتقدها النظام المالي التقليدي (Mohiedin, 2018, p. 6)

- **مجموعة العشرون (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)** قدّمت تعريفًا يتمثل في: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول كافة فئات المجتمع، بما فيها الفئات المهمشة، إلى خدمات ومنتجات مالية ملائمة، تُقدَّم بشكل عادل، شفاف، وبتكاليف مقبولة" (لقواس، 2818، صفحة 748،747)

الجدول رقم (1–3): المؤشرات الأساسية للشمول المالي (مجموعة العشرين G20)

	الصنف	المؤشر	المصدر
1	**حسابات الإيداع (الافراد)**	% من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي global findex
		عدد المودعين لكل 1.000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل 1.000 من البالغين	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية IMFFAS
02	**حسابات التمويل (الافراد)**	% من البالغين الحاصلين على تمويل واحد على الاقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي Global findex
		عدد المتمولين لكل 1.000 من البالغين أو عدد التمويلات لكل 1.000 من البالغين	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية IMFFAS
		% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية	مسح المشاريع WBG entreprise survey
03	**حسابات الإيداع (الشركات)**	عدد حسابات الإيداع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – اجمالي عدد الشركات	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية IMFFAS
04	**حسابات التمويل (الشركات)**	% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على تمويل واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	مسح المشاريع WBG entreprise survey

		عدد التمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية IMFFAS
05	**نقاط الخدمة**	عدد الفروع – أجهزة الصراف – نقاط البيع لكل 100.000 من السكان البالغين	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية IMFFAS
06	**جودة الخدمة**	الوصول غير المقيد لاستخدام المنتجات المالية والمصرفية	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي Global findex

المرجع : من اعداد الباحث بالاعتماد على (GFPI, 2016, p. 11)

- **اتحاد المصارف العربية الشمول المالي** يرى أن الشمول المالي هو "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الرسمية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، لا سيما أصحاب الدخل المحدود، وذلك من خلال تقديم خدمات ملائمة وميسّرة لتقليل الاعتماد على الوسائل غير الرسمية مرتفعة التكلفة وغير الخاضعة للرقابة" (طالبي و أمال، 2021، صفحة 04)

وبناءً على هذه التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للشمول المالي على النحو الآتي:

الشمول المالي هو إتاحة خدمات ومنتجات مالية رسمية متنوعة لجميع فئات المجتمع، لا سيما الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود، عبر قنوات مالية منظمة، مع ضمان الجودة، والعدالة، والتكلفة المناسبة، وضمن إطار يضمن حماية حقوق المستفيدين واستدامة المنظومة المالية.

2-2 خصائص الشمول المالي: يتسم الشمول المالي بعدة خصائص تجعل منه أداة استراتيجية لتمكين الأفراد وتعزيز العدالة الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص كما يلي: (أسامة، 2021، صفحة 648)

العموم: يسعى الشمول المالي إلى شمول كافة شرائح المجتمع دون تمييز، وخاصة الفئات محدودة الدخل التي غالبًا ما تكون خارج النظام المالي الرسمي.

التنوع: يشمل توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية، مثل الحسابات البنكية، القروض، التأمين، وخدمات الدفع، بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين المختلفة.

الملاءمة السعرية: تُقدّم الخدمات المالية بأسعار منخفضة تتناسب مع القدرة الشرائية لمختلف فئات المجتمع.

الجودة: يحرص الشمول المالي على تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية تلبي تطلعات المستفيدين وتحقق رضاهم.

الاستمرارية والمرونة الزمنية: تُتاح هذه الخدمات على مدار العام وبطرق مرنة تتيح استخدامها في أي وقت، لتسهيل حياة الأفراد وتعزيز ثقتهم بالنظام المالي.

الانتشار الجغرافي: يشمل الوصول إلى مناطق نائية ومحرومة من الخدمات المالية، بهدف تغطية أوسع شريحة ممكنة من الأفراد والشركات. (أسامة، 2021، صفحة 648)

2-2 أهمية الشمول المالي:

يمثل الشمول المالي أحد الركائز الأساسية التي تسعى إليها معظم دول العالم، نظرًا لما له من دور فعّال في تحسين قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى مصادر التمويل. ويكمن جوهر أهميته في كونه وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز العدالة الاجتماعية، شريطة أن يُطبق وفق ضوابط مدروسة تراعي توازن النظام المالي وتجنّب مخاطره. وفي هذا الإطار، لا بد من توفر معيارين أساسيين لتحقيق الشمول المالي الفعّال: (نجم و سامي لعبيدي، 2020، صفحة 294،293)

أولًا: تجنّب التوسع المفرط في النشاط الائتماني، أي الحذر من تقديم تسهيلات ائتمانية مفرطة قد تؤدي إلى زيادة الاستثمار على حساب الاستهلاك، مما يُحدث اختلالات اقتصادية.

ثانيًا: الحد من الاستبعاد المالي سواء كان قسريًا أو طوعيًا، وذلك عبر تنويع الخدمات المالية والمصرفية، والابتعاد عن تركيزها على فئات محددة فقط، بما يضمن شمول أكبر عدد ممكن من المستفيدين.

وتبرز أهمية الشمول المالي على مستويات مختلفة على النحو التالي:

أولًا: على مستوى الأفراد والأسر: يوفر الشمول المالي للأفراد والأسر فرصًا متقدمة لإدارة مواردهم المالية بطريقة أكثر أمانًا وفعالية، كما يسهم في تحسين قدرتهم على الادخار، والاستثمار في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة. ويساعدهم أيضًا على اتخاذ قرارات مالية مدروسة، تأسيس مشاريع صغيرة، إدارة المخاطر، والتخطيط لمستقبلهم المالي بشكل مستدام (الدين وجناء، 2023، ص. 38).

ثانيًا: على مستوى المجتمع: يسهم الشمول المالي في توجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج، مما يدعم إنشاء المشاريع الاقتصادية وخلق فرص العمل، وبالتالي رفع مستويات الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما يعزز التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، وهو ما يسهم في تعزيز الثقة بالنظام المالي. (الدين و جناء، 2023، صفحة 38)

ثالثًا: على مستوى الاقتصاد الكلي: يمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية الأوسع للشمول المالي في النقاط التالية:

تعزيز الاستقرار المالي: من خلال توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي الرسمي، وتنويع مصادر الودائع وتوزيعها، مما يقلل من المخاطر النظامية.

تشجيع استخدام الخدمات المالية الرقمية: بما يسهم في تسريع المعاملات وتقليل تكلفتها، وتحقيق الكفاءة في توزيع المدفوعات.

توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية: عبر تغطية شرائح وفئات جغرافية كانت محرومة سابقًا من هذه الخدمات.

تمكين الأفراد من المشاركة الاقتصادية: حيث يُمكنهم الشمول المالي من الانخراط في النظام المالي، ويساعدهم على تجنب الأزمات المالية من خلال المعرفة بالأدوات المتاحة لهم. (Alliance, 2013, p. 03)

مكافحة الفساد الإداري: إذ إن زيادة الاعتماد على القنوات المالية الرسمية يعزز من مستويات الشفافية، ويحد من الفساد، ويُحسن من بيئة الاستثمار، مما يساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

مكافحة الفقر: من خلال تمكين الفئات منخفضة الدخل من الحصول على خدمات مالية أساسية كالقروض الصغيرة وصناديق الطوارئ، وهي خدمات غالبًا ما تكون بعيدة عن متناولهم في الأنظمة المالية التقليدية. (آسيا، 2023، صفحة 293،294)

ثالثا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

مع تطوّر مفهوم الشمول المالي، تعدّدت أبعاده واتسعت نطاقاته، حيث ركّز البنك الدولي في بداياته على عدد من الأبعاد الأساسية، تمثلت في: استخدام الحسابات البنكية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات، والتأمين، (Junaidah, 2016, p. 17) وفي عام 2011، وخلال اجتماع قادة مجموعة العشرين (G20)، تم التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة دولية تُعنى بالشمول المالي، فكانت النتيجة تأسيس الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)، التي ساهمت لاحقاً في تطوير مجموعة من المؤشرات الخاصة بقياس الشمول المالي.

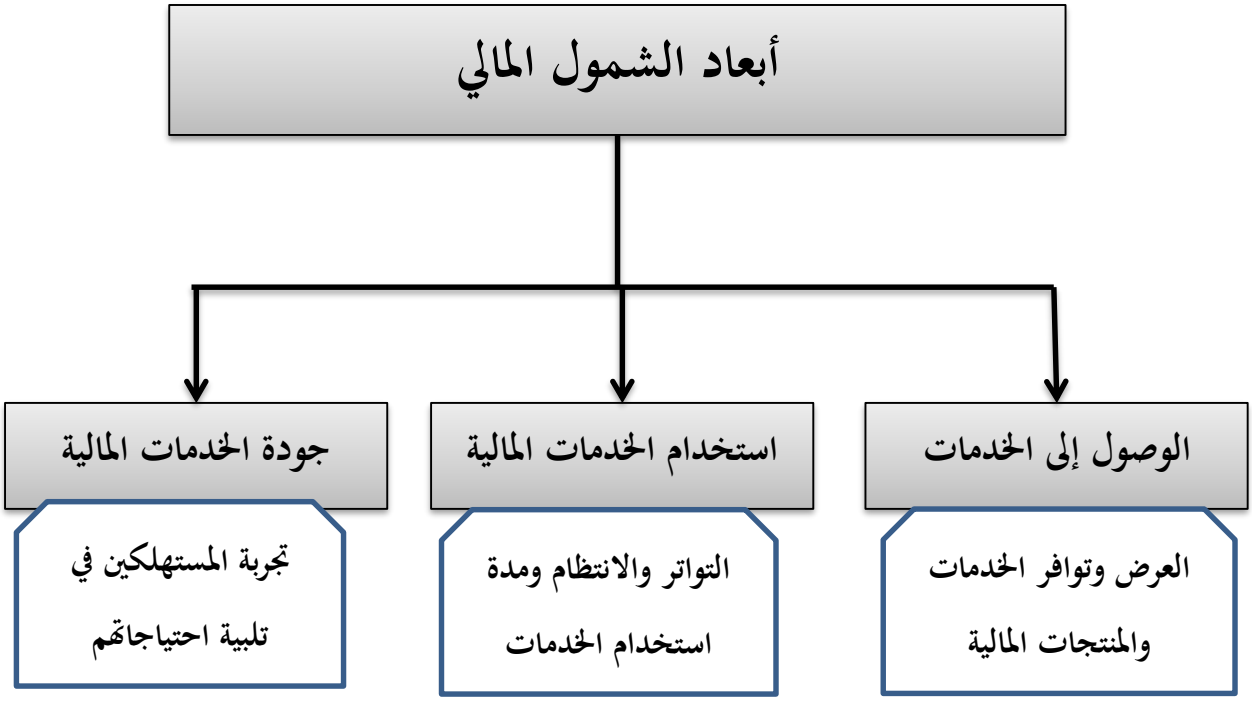
وقد صنّفت هذه المؤشرات ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية، هي:

1. **الوصول إلى الخدمات المالية (Access)**: ويقصد به مدى توفر نقاط تقديم الخدمات المالية (مثل فروع البنوك، الصرافات، الوكلاء...).

2. **استخدام الخدمات المالية (Usage)**: ويعكس مستوى استخدام الأفراد والمؤسسات لتلك الخدمات بصورة منتظمة وفعالة.

3. **جودة الخدمات المالية (Quality)**: ويرتبط بمدى ملاءمة الخدمات لاحتياجات المستفيدين من حيث الشفافية، الحماية، والتكلفة. (صابر، 2023، صفحة 104) يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-7): أبعاد الشمول المالي



المصدر: (غربي، 2020، صفحة 11)

1- الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير هذا البعد إلى قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها ومنتجاتها المالية المختلفة، وهو مرتبط بالبيئة التنظيمية، والسوق، والبنية التكنولوجية، (PHAM, 2020, p. 59) ويتطلب تحقيق الوصول المالي تحديد الحواجز المحتملة التي تواجهها المؤسسات في تقديم خدماتها ومنتجاتها أو تلك التي يواجهها العملاء وهو يعكس عمق انتشار الخدمات المالية والمصرفية، أما مؤشرات الوصول فإنها تشير إلى البنية التحتية للنظام المالي الرسمي وتعني القدرة على استخدام الخدمات المالية المتاحة والمنتجات من المؤسسات الرسمية التي يمكن الوصول إليها من كافة الوحدات الاقتصادية وهي تعكس عمق الوصول المادي والرقمي للفروع ومواقع الفروع لمجموعة متنوعة من النقاط مثل أجهزة الصراف الآلي، مواقع الوكلاء، شبكات الهاتف المحمول وقد يتطلب فهم مستوى الوصول تحديد وتحليل الحواجز المحتملة في استخدام حساب البنك مثل التكلفة أو القرب المادي من نقاط الخدمات المصرفية وهي ضرورية حيث تزداد أهميتها إن لم تكن متوفرة بالشكل الكافي وكثيرا ما تقاس نقاط الوصول نسبة إلى السكان ويتم تقييمها عن طريق انتشار نقاط الوصول المختلفة. (نجم و سامي لعبيدي، 2020، صفحة 56)

الجدول رقم (1–4) : مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية

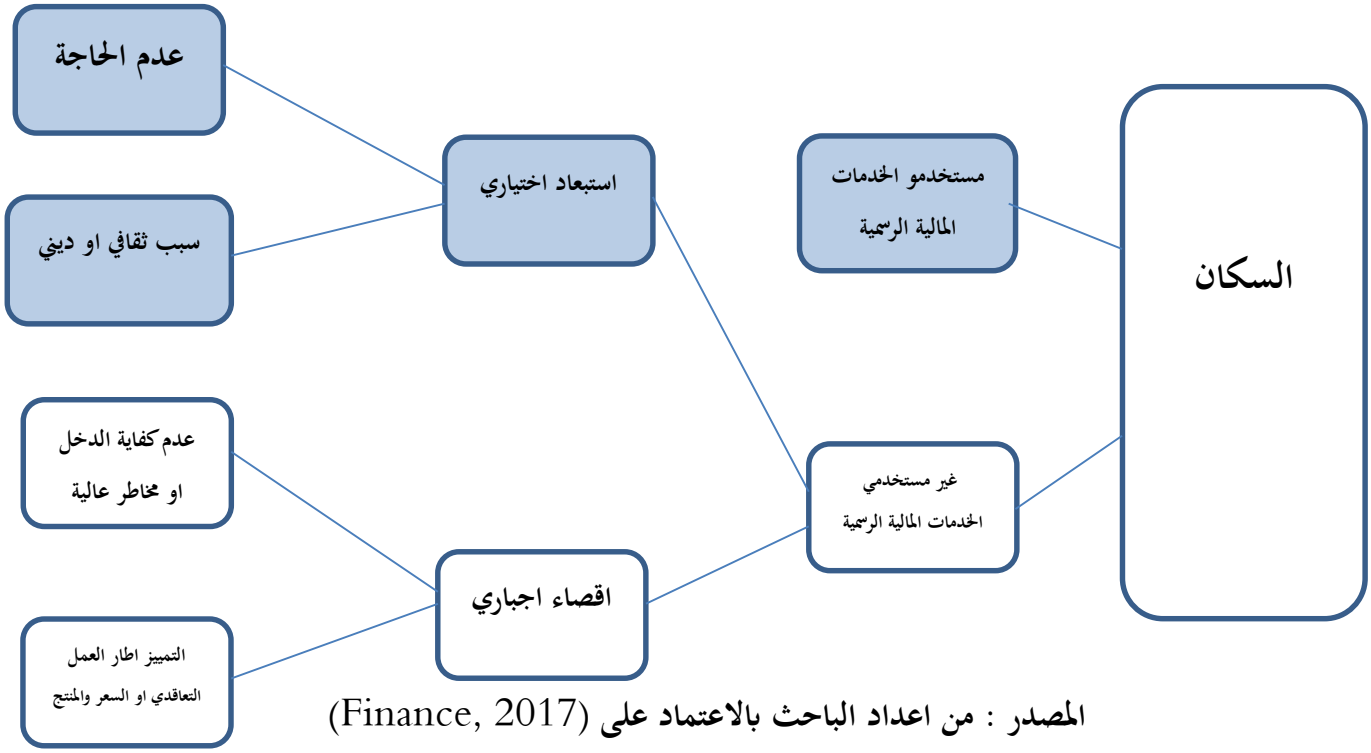
الفئة	المؤشر
عدد الفروع	لكل 100000 ألف من البالغين
نقاط الخدمة/ الوصول	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل100000 بالغ أو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2
عدد نقاط البيع/ الوصول	عدد نقاط البيع لكل 100000 ألف نسمة
المعاملات الغير نقدية للأموال الإلكترونية	عدد حسابات الأموال الإلكترونية للدفع عبر الهاتف النقال
إمكانية التشغيل البيئي لنقاط الخدمة	قابلية التشغيل البيئي لأجهزة الصراف الآلي ويأخذ القيمة 1 إذا كانت أجهزة الصراف البيئي لنقاط خدمة مترابط

المصدر: (المشهداني و زينة سامي لعبيدي، 2020، صفحة 57)

2- **استخدام الخدمات المالية:** يقيس هذا البعد مدى استفادة الأفراد والمؤسسات فعلياً من الخدمات المالية الرسمية، من حيث الانتظام في استخدام الحسابات المصرفية، القروض، والتحويلات، خلال فترة زمنية معينة وتكمن مؤشرات هذا البعد في :

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الفع عبر الهاتف؛ (Global partnership, 2016, p. 16)
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رمية مالية؛
- عدد الشركات المتوسطة أ الصغيرة التي لديها حسابات ودائع؛
- عدد الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض قائمة. (أسامة، 2021، صفحة 652،651)

الشكل رقم(1-8): التمييز بين الاستخدام والوصول الى الخدمات المالية



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (Finance, 2017)

3- **جودة الخدمات المالية:** يُعد هذا البعد الأكثر تعقيداً، إذ يصعب تحديد مؤشراته بشكل دقيق بسبب تنوع المعايير. ويُقاس من خلال تقييم مدى ملاءمة الخدمات المالية لاحتياجات العملاء، ومدى وعيهم ومعرفتهم بالخيارات المالية، ومدى حمايتهم كمستهلكين، ويقاس هذا المؤشر من خلال النقاط التالية: (Abir, 2021, p. 738)

- **تحمل التكاليف:** كمتوسط التكاليف الشهرية لحساب أساسي مقارنة بالحد الأدنى للأجور، وتكاليف المعاملات؛
- **الشفافية:** توفر المعلومات الدقيقة عند التعاقد، ونسبة العملاء الذين يفهمون شروط الخدمات المقدمة؛
- **حماية المستهلك:** وجود آليات فعّالة للشكاوى، ومحاكم متخصصة بالنزاعات المالية؛
- الراحة وسهولة الاستخدام: الوقت اللازم لإجراء معاملة، سهولة فهم واجهات التطبيقات المصرفية؛
- **التثقيف المالي:** نسبة العملاء الذين يمتلكون معرفة بمفاهيم أساسية كالفائدة والتضخم؛
- **السلوك المالي:** نسبة المدينين المتأخرين، أو الذين يواجهون أزمات مالية؛
- **العوائق الائتمانية:** مثل اشتراطات الضمانات، أو نقص المعلومات الائتمانية. (خلالفة و بوبلطة، 2023، صفحة 17/18)

يمكن تلخيص هذه الأبعاد ومؤشرات قياسها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-5): أبعاد الشمول المالي وأبعاد قياسه

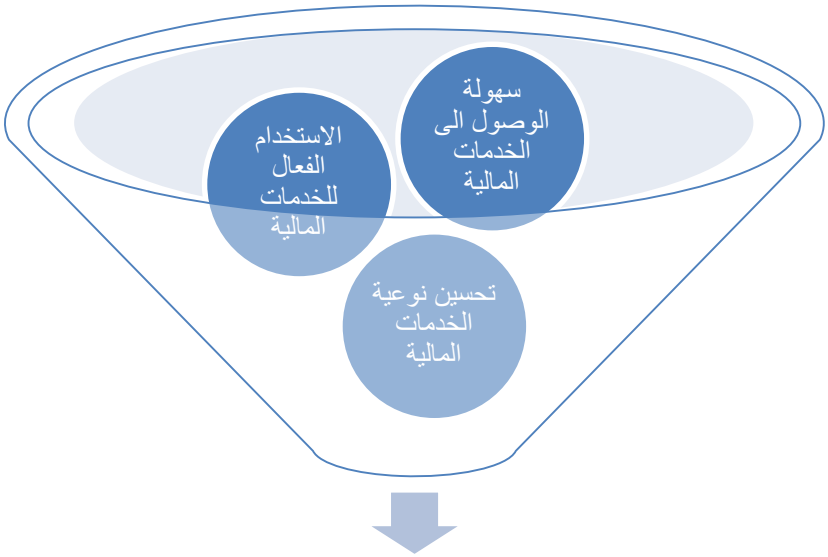
الأبعاد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مقسمة حسب نوع الوحدة الإدارية. - نسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل. - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة واحدة على الأقل. - حسابات النقود الالكترونية . - عدد منافذ وكلاء الهاتف المحمول لكل 100000 بالغ. - نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول والانترنت للوصول إلى الخدمات المالية. - عدد البطاقات الائتمانية لكل 100000 بالغ. - نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نقاط البيع
استخدام الخدمات المالية	- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة. - النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة. - عدد المعاملات الدفع الغير النقدية. - عد معاملات الدفع عبر الهاتف. - عدد معاملات الدفع عبر الانترنت. - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. - المحتفظين بحساب بنكي. - البالغين حملة وثائق التأمين. - التحويلات. - الشركات التي لديها حسابات رسمية. - الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات رسمية.
جودة الخدمات	- الثقافة والقدرة المالية. - متطلبات الإفصاح والشفافية.

المالية	– حل النزاعات وحماية المستهلك. – تكاليف استخدام الخدمات المالية. – عوائق الائتمان.

المصدر: (Iqbal, 2012, p. 43)

يوضح الجدول أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه من خلال ثلاثة جوانب رئيسية: الوصول إلى الخدمات المالية، ويقيس مدى توفر وانتشار نقاط الوصول والحسابات والبطاقات والخدمات المالية؛ واستخدام الخدمات المالية، ويقيس مدى استعمال الأفراد والشركات للحسابات المصرفية والائتمان ووسائل الدفع والتأمين والتحويلات؛ وأخيرًا جودة الخدمات المالية، التي تركز على الثقافة المالية، والشفافية، وحماية المستهلك، وتكاليف الخدمات، والعوائق التي تحد من الحصول على الائتمان. وبذلك تساعد هذه المؤشرات على تقييم مدى توفر الخدمات المالية واستعمالها وجودتها ومدى استفادة الأفراد والشركات منها والشكل الموالي يشير الى ذلك :

الشكل رقم(1–8): ابعاد قياس الشمول



المصدر: (Centre, 2014)

المطلب الثاني: الأسس العامة للشمول المالي

في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز الشمول المالي كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفجوة المالية والاجتماعية، برزت الحاجة إلى تأسيس إطار عام واضح يتضمن الأسس والمتطلبات الضرورية التي تمكّن من تفعيل هذا المفهوم على أرض الواقع. وقد سعت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى وضع سياسات

واستراتيجيات تهدف إلى بناء أنظمة مالية مرنة وشاملة، تستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، وتضمن وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال عملية تحقيق الشمول المالي تواجه العديد من التحديات، التي قد تعيق تطورها وتطبيقها بشكل فعّال، خصوصاً في الدول النامية والناشئة.

أولا: متطلبات الشمول المالي: يُعد الشمول المالي من المفاهيم المستحدثة التي تتسابق الدول إلى تعميمها، عبر توفير حزمة متنوعة من الخدمات المالية الرسمية التي تستجيب لمتطلبات الأفراد والمؤسسات. وتشمل هذه الخدمات: (الدفع الإلكتروني، التحويلات، التأمين، الائتمان، حسابات الادخار والتوفير، الحسابات الجارية، والإقراض)، وتُقدّم من خلال قنوات قانونية معتمدة.

ولتحقيق ذلك، يُشترط توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية، يمكن تلخيصها كما يلي: (أمين، 2020، صفحة 58)

تحديد أهداف واضحة: ضرورة وضع أهداف استراتيجية محددة تعزز من كفاءة الشمول المالي وتسهم في قياس مدى التقدم المحقق؛

دراسة السوق المصرفي: تحليل شامل للخدمات المالية المتاحة، وتقييم مدى ملاءمتها لاحتياجات المجتمع المحلي، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المحدود؛

تحديد احتياجات السوق: العمل على فهم المطالب الفعلية للمستهلكين من الخدمات المالية والمصرفية، وتطوير منتجات تستجيب لتلك المطالب؛

توسيع نطاق المنتجات المالية: إطلاق خدمات مصرفية متنوعة وشاملة تغطي مختلف الاحتياجات المالية للفئات المستهدفة؛

متابعة رضا العملاء: قياس مدى رضا المتعاملين مع النظام المالي وتوفير كافة المعلومات المتعلقة بحساباتهم بشكل منتظم وشفاف؛

تقديم الاستشارات المالية: تفعيل خدمات التوجيه المالي للأفراد لمساعدتهم على اختيار الحلول المناسبة التي تعزز من إدارة مواردهم المالية؛

دور الجهات الرقابية: ضرورة تعزيز الدور الرقابي لضمان عدالة وشفافية الخدمات المالية، بما يعزز ثقة العملاء ويحد من الممارسات المالية غير القانونية.

ثانيا: ركائز الشمول المالي اعتمد البنك الدولي خمس ركائز أساسية تشكل الأساس لتحقيق شمول مالي فعّال ومستدام، وتُعدّ هذه الركائز أدوات استراتيجية لضمان وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية، وتعزيز اندماجهم في النظام المالي. وفيما يلي توضيح لتلك الركائز:

1. **دعم البنية التحتية المالية:** تُعد البنية التحتية المالية عنصراً جوهرياً لنجاح سياسات الشمول المالي، فهي توفر الأساس التقني والتنظيمي اللازم لضمان وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع. وتشمل هذه الركيزة العناصر التالية:

بنية تشريعية وتنظيمية مناسبة: تعتمد على سن القوانين والتعليمات واللوائح التي تدعم بيئة مالية شاملة، وتعزز من قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها بعدالة وكفاءة؛

الانتشار الجغرافي لمقدمي الخدمات المالية: يشمل توسّع فروع البنوك، ومراكز الدفع الإلكترونية، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، وخدمات التأمين، وخدمات الهاتف البنكي، بما يضمن توفر الخدمات في المناطق النائية والمحرومة.

2. **الحماية المالية للمستهلك:** تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز ثقة الأفراد بالنظام المالي، من خلال توفير بيئة مالية آمنة تضمن حقوق المستهلك، وتشمل:

- معاملة عادلة وغير تمييزية لكافة العملاء؛
- توفير المعلومات بشفافية لتسهيل اتخاذ قرارات مالية مدروسة؛
- الوصول إلى الخدمات بتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- تمكين مالي للفئات المهمشة، من خلال تقديم الخدمات المناسبة والتثقيف المالي الذي يساعدهم على فهم التعاملات المالية.

3. تطوير الخدمات والمنتجات المالية: تركّز هذه الركيزة على تنويع الخدمات لتلبية احتياجات مختلف فئات المجتمع، لاسيما الفئات الضعيفة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل ذلك:

- توفير منتجات مالية مرنة ومبتكرة تتناسب مع متطلبات السوق المحلي؛
- تبسيط شروط الوصول إلى التمويل؛
- تخفيض الرسوم والعمولات؛
- تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات، مما يرفع من جودة الخدمات ويزيد من تنوعها.

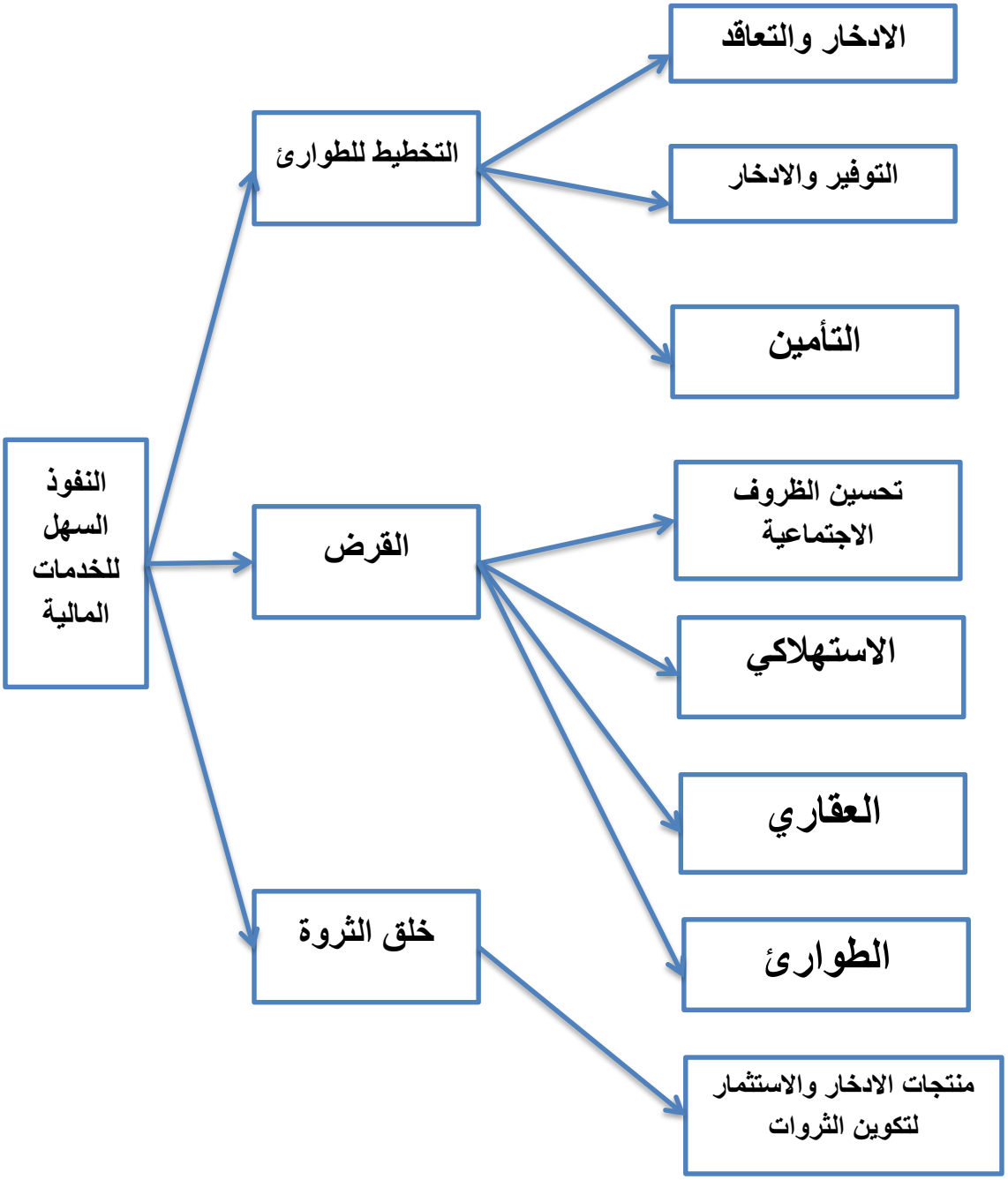
4. التثقيف المالي: يُعد التثقيف المالي أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق شمول مالي فعّال، لما له من دور في رفع مستوى وعي الأفراد، ويمكن تحقيقه من خلال:

- وضع استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي بالتعاون بين القطاعين العام والخاص؛

- قياس نتائج التثقيف المالي بشكل دوري وتحديد الفجوات في المعرفة المالية؛
- استهداف الفئات المستبعدة من النظام المالي وتعزيز قدراتهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة.

5. **التنسيق بين الأطراف المعنية:** رغم عدم ذكرها صراحة في النص المقدم، إلا أن الأدبيات الحديثة للشمول المالي تشير إلى أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية، والبنوك، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لضمان تكامل الجهود وتحقيق الأهداف المرجوة من الركائز السابقة. (بشرى، صفحة 19،20)

الشكل رقم (1-9): ركائز الشمول المالي



المصدر: (العربي، 2012 ، صفحة 46)

ثالثا: سياسات الشمول المالي

سعت العديد من الجهات الدولية إلى اقتراح حلول عملية لتعزيز الشمول المالي، حيث قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بدراسة تطبيقية شملت عشر دول، انتهت إلى اقتراح (35) سياسة لتعزيز الشمول المالي، كان من بينها ستة سياسات صنّفت على أنها الأكثر فاعلية. وقد تمثلت أربع من هذه السياسات في تعزيز وصول الفقراء إلى الخدمات المالية من خلال قنوات متنوعة، بينما تمثلت السياستان المتبقيتان في حماية المستهلك وتوفير الهوية المالية، لما لهما من دور محوري في تمكين الفئات الهشة من الاندماج في النظام المالي الرسمي. (شبيني و السعيد، 2019، صفحة 111)

و فيما يلي إشارة إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي: (حنين و بدر، 2017، صفحة 23،23)

1- **الوكيل البنكي**: تُعد سياسة تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة كوكلاء ماليين أحد أكثر الآليات فعالية في توسيع قاعدة الشمول المالي، حيث لا تستطيع فروع البنوك وحدها تغطية جميع المناطق، لا سيما الريفية منها. وقد ساهمت هذه السياسة في تحويل الصيدليات، ومكاتب البريد، والمتاجر الكبرى إلى وكلاء بنكيين، مستفيدة من التطور التكنولوجي الذي ساهم في تقليل التكاليف وتبسيط إجراءات فتح الحسابات. كما شكلت هذه السياسة وسيلة لتوسيع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية، خاصة من خلال تقديم حوافز كخدمات التحويلات المالية والمعاملات النقدية والإلكترونية

2- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول**: أسهم الانتشار الواسع للهواتف النقالة في توفير قناة إضافية لتقديم الخدمات المالية، خاصة للفقراء والمناطق النائية، حيث ساعدت هذه التكنولوجيا في تقليل تكاليف المعاملات وزيادة سهولة التحويلات المالية، فضلاً عن تقليل الاعتماد على النقد الورقي. كما ساعدت في جذب فئات لم تكن تتعامل سابقًا مع البنوك، وذلك بفضل سهولة الاستخدام وانتشار نقاط الوصول الإلكتروني

3- **تنويع مقدمي الخدمات**: اعتمدت العديد من الدول سياسات تنظيمية مرنة لتوسيع قاعدة مقدمي الخدمات المالية، من خلال منح تراخيص لمؤسسات متنوعة تشمل مؤسسات التمويل الأصغر، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات غير المصرفية، بهدف توسيع التغطية والوصول إلى شرائح سكانية محرومة، لاسيما في المناطق ذات الكثافة المنخفضة أو التي تفتقر إلى فروع البنوك التقليدية.

بالإضافة إلى: (شبيني و السعيد، 2019، صفحة 113،112)

4- **إصلاح البنوك الحكومية**: تلعب البنوك الحكومية دورًا محوريًا في تقديم الخدمات المالية للفقراء، خاصة في الدول التي تمتلك فيها الدولة نسبة معتبرة من أصول القطاع المصرفي. في بعض الحالات، شكلت هذه البنوك القناة الوحيدة لتوفير الخدمات المالية في المناطق الريفية. ولتحقيق الفعالية، تبنّت بعض الدول، مثل البرازيل والبيرو،

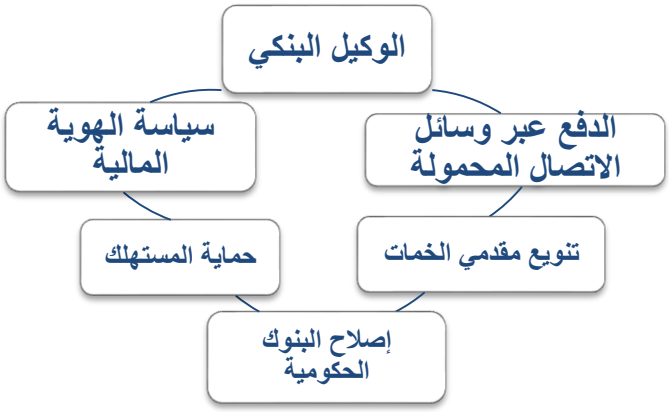
سياسات لإغلاق البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف أو إصلاحها لتحسين الربحية وتوسيع خدماتها بما يتماشى مع أهداف الشمول المالي، بعيدًا عن التدخلات السياسية

5- **حماية المستهلك:** إن غياب المعلومة المالية أو ضعفها يؤدي إلى اختلال العلاقة بين المستهلكين والمؤسسات المالية، ما يجعل العملاء عرضة للاستغلال وسوء الفهم، خصوصًا أولئك الذين يفتقرون إلى الخبرة المالية. وتُعد حماية المستهلك استجابة تنظيمية لفشل السوق، حيث تعمل السياسات في هذا المجال على ضمان حصول العملاء على المعلومات الكافية في الوقت المناسب، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم قبل وبعد التعاقد، بما يسهم في تعزيز الشفافية وضمان استدامة توسع السوق. وقد أظهرت بعض التجارب، مثل التجربة البلغارية سنة 2000، أهمية تنظيم العلاقة بين المؤسسات والعملاء للحد من الممارسات غير الأخلاقية

6- **سياسة الهوية المالية:** يُشكل غياب الوثائق الثبوتية أحد العوائق الأساسية أمام الشمول المالي، خصوصًا بالنسبة للفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض. وتهدف سياسة الهوية المالية إلى سد الفجوة بين متطلبات فتح الحسابات المصرفية ونوعية الوثائق المتوفرة لدى المواطنين، من خلال تطوير أنظمة تعريف رقمية وتمكين الأفراد من بناء سجل مالي يعزز من فرصهم في الحصول على خدمات ائتمانية مستقبلية، وتحويل تاريخ معاملاتهم إلى أصول مالية موثوقة.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-10): سياسات تعزيز الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد (Damodaran, 2013)

رابعا: تحديات تحقيق الشمول المالي يُعد الشمول المالي أحد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحيوية التي تسعى الدول إلى تحقيقها لما له من دور في دعم الاستقرار المالي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقليص الفجوة الاجتماعية. إلا أن تحقيق

الشمول المالي على أرض الواقع يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات البنيوية والسلوكية، والتي تعرقل انتشاره وتحد من فعاليته، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- **ضعف مؤشر الكثافة المصرفية:** يقاس هذا المؤشر بعدد فروع أو وحدات البنوك لكل عشرة آلاف نسمة، ويُعتبر من المؤشرات الأساسية لقياس مدى انتشار الخدمات المصرفية. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين هذا المؤشر ومستوى الشمول المالي؛ فكلما زاد عدد الفروع والوحدات المصرفية ارتفعت مستويات الشمول المالي، والعكس صحيح، إذ تؤدي ندرة الفروع البنكية إلى حرمان شرائح واسعة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية
- **ضعف الوعي والثقافة المصرفية:** يُعد ضعف الثقافة المالية من بين العوائق الجوهرية لتحقيق الشمول المالي، حيث تؤثر قلة الوعي المالي سلبًا على قرار الأفراد في الانخراط في النظام المصرفي. ويرتبط هذا العامل غالبًا بارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تراجع مستويات الدخل، وبالتالي انخفاض الحافز لدى الأفراد للتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية
- **ارتفاع معدلات البطالة** : يمثل العاطلون عن العمل شريحة تفتقر إلى الدخل المنتظم، مما يجعلهم غير مهتمين بالخدمات المصرفية، وإن توفر لهم دخل ما، فإنه غالبًا ما يُوجه نحو الاستهلاك المباشر، مما يقلل فرص الادخار أو الاستثمار. وبالتالي، فإن معدلات البطالة المرتفعة تساهم في تقليص القاعدة المتعاملة مع القطاع المالي الرسمي
- **ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي:** يُشكل الاقتصاد غير الرسمي أحد أكبر التحديات التي تعوق تحقيق الشمول المالي، إذ يعتمد على أنشطة لا تمر عبر القنوات الرسمية، ويتجنب التعامل مع المؤسسات المالية لتفادي الرقابة أو الضرائب. وهذا يعمق الفجوة بين فئات واسعة من السكان والنظام المالي الرسمي، ويقلل من فرص تتبع الأنشطة الاقتصادية ودمجها ضمن السياسات الوطنية
- **محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة:** رغم الجهود المبذولة، لا تزال المرأة أقل استفادة من الخدمات المالية مقارنة بالرجل. وتُظهر بيانات الشمول المالي لسنة 2017 أن 65% فقط من النساء يمتلكن حسابات مصرفية مقابل 72% للرجال، وأن النساء يمثلن 56% من إجمالي البالغين الذين لا يملكون حسابات بنكية. وترتفع هذه النسب في بلدان مثل الهند وبنغلاديش، ما يعكس وجود فجوة جندرية واضحة في الوصول إلى الخدمات المالية
- **ارتفاع معدلات الفقر والمرض:** لا يزال الفقر يمثل عائقًا جوهريًا أمام الشمول المالي، إذ يعيش حوالي 690 مليون شخص حول العالم على أقل من 1.9 دولار يوميًا وفقًا لإحصاءات عام 2017. وتزيد التحديات المرتبطة بالفقر

في البلدان الهشة أو المتأثرة بالنزاعات، حيث يعاني السكان من انخفاض مستويات الدخل وتدني فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، مما يُبعدهم عن النظام المصرفي الرسمي ويقلل من فرصهم في الادخار أو الاستثمار

- **ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر:** يواجه الوسطاء الماليون تحديات تتعلق بعدم تناسق المعلومات بين المقرضين والمقترضين، مما يزيد من مخاطر التعاملات. كما أن تقديم الخدمات المالية للأفراد في المناطق النائية أو الفئات الهشة يتطلب تكاليف ثابتة مرتفعة لكل معاملة، وهو ما يجعل بعض المؤسسات المالية تتردد في التوسع لتغطية هذه الشرائح، ما لم تتوفر لها ضمانات أو حوافز مناسبة. (عطية، 2012، الصفحات 13-17)

المبحث الثالث: الشمول المالي في إطار الاستثمار الإسلامي

يُعدّ الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه يسهم في دمج فئات واسعة من المجتمع، لاسيما الفئات المهمشة، ضمن المنظومة المالية الرسمية. ومن بين الآليات الفعّالة لتعزيز هذا الإدماج، نجد أدوات الاستثمار الإسلامي، التي تحظى بقبول معتبر لدى شريحة واسعة من الأفراد، نظرًا لانسجامها مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وقدرتها على تلبية احتياجات من يفضّلون الابتعاد عن المعاملات الربوية التقليدية. غير أنّ اعتماد هذه الأدوات في ترقية الشمول المالي لا يزال يواجه جملة من التحديات، منها ما هو تنظيمي ومؤسساتي وتقني، الأمر الذي يستوجب القيام بدراسة معمقة لاستكشاف السبل الكفيلة لتجاوز هذه العقبات، والعمل على توظيف أدوات التمويل الإسلامي بشكل فعّال يضمن تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

المطلب الأول: الرواج المالي كأصل لفكرة الشمول المالي

يحتل المال في التصور الإسلامي مكانة رفيعة، إذ يُعد من النعم التي أنعم الله بها على عباده، وجعله وسيلة لتحقيق الكفاية وضمان حياة كريمة للإنسان، دون أن يُعتبر هدفًا في حد ذاته. فمنذ بداية نشأة المجتمع الإسلامي، كان المال حاضرًا في حياة المسلمين، لكنه لم ينفصل أبدًا عن القيم الأخلاقية والتشريعات الدينية، بل وُجّه استعماله وفقًا لمبادئ العدل وروح التكافل الاجتماعي. ويُنظر إلى المال في الإسلام على أنه أداة تُستخدم في أوجه الخير، ودعم مسارات التنمية، ومساندة المحتاجين، وهو ما تؤكده العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

أولا: تعريف الرواج المالي: (خلادي، 2016، صفحة 217،218)

- **التعريف اللغوي:** عند الرجوع إلى أصل لفظ "رواج" في اللغة العربية، نلاحظ أنه يحمل دلالات متعددة، من بينها الانتشار، والازدياد، والاختلاط، كما يُستخدم أيضًا للإشارة إلى التداول والحركة بين الأفراد. ويقال في هذا السياق "دولة المال"، أي انتقاله من يد إلى أخرى، في تعبير يعكس بشكل ضمني فكرة التبادل المستمر، لا سيما في الجوانب الاقتصادية والمالية.

- **التعريف الاصطلاحي:** تناول عدد من العلماء مفهوم الرواج المالي ضمن إطار المقاصد الشرعية، ومن أبرزهم العلامة الطاهر بن عاشور، الذي عرّف هذا المفهوم بأنه دوران المال بين أيدي أكبر عدد ممكن من الناس بطرق مشروعة. وقد أكد على أن المال في الإسلام لا ينبغي أن يُحتكر من قِبل فئة معينة، بل يجب أن يكون في حركة دائمة بين الأفراد لما فيه تحقيق للمصلحة العامة.

وفي نفس السياق، وسّع الدكتور عز الدين بن زغيبة هذا المفهوم، حيث أضاف إليه بعدين مهمين، هما: الاستهلاك والاستثمار، بشرط أن يتم التداول في إطار ما يسمح به الشرع، لما له من دور فعّال في تنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز التكافل داخل المجتمع.

وانطلاقا من هذه الرؤى، يمكن صياغة تعريف شامل للرواج المالي في الإسلام على النحو الآتي:

"هو حركة المال وانتقاله بين أفراد المجتمع، من خلال قنوات الاستهلاك أو الاستثمار، ضمن ضوابط شرعية تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة والحد من مظاهر الاحتكار."

ثانيا : أدلة مقصد رواج المال ومظاهره: (شايشي، 2021، الصفحات 492-495)

يُعدّ مقصد رواج المال من المقاصد التي حرصت الشريعة الإسلامية على ترسيخها داخل البناء الاجتماعي والاقتصادي للأمة، وقد وردت أدلة صريحة تُؤكّد على ذلك، من أبرزها قوله تعالى:﴿ **كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ** ﴾ { الحشر: الآية 07} وهي آية تُعبّر بوضوح عن ضرورة تداول المال بين مختلف فئات المجتمع، مع التحذير من حصره في أيدي فئة محدودة من الأغنياء.

وقد بيّن العلامة الطاهر بن عاشور في تفسيره لهذه الآية أن من مقاصد الشريعة ضمان حركة المال وانتقاله بين أفراد الأمة، سواء تعلق الأمر بأموال لم يسبق تملكها كـ (الفيء، الركاز، اللقطة)، أو تلك التي تملكها الدولة وتقوم بتوزيعها كالزكاة، والخراج، والغنائم، أو حتى الأموال المتداولة من خلال المعاملات والعقود المشروعة.

ومن أجل تفعيل هذا المقصد وتحقيق أثره في الواقع، جاءت الشريعة بعدة وسائل وآليات تضمن تحريك المال وتمنع جموده، ومن أبرز هذه الوسائل:

- **تشريع عقود المعاوضات والتبرعات:** أقرت الشريعة الإسلامية مجموعة من العقود التي تساهم في تداول المال بين الأفراد، مثل: المضاربة، السلم، المساقاة، والشراكات، وهي عقود تُحقق التوزيع العادل للأرباح وتُشجّع على تبادل المنافع وتقاسم المخاطر.

كما شجعت على أعمال البر كالهبة، الوقف، الوصية، والتبرعات بمختلف أشكالها، لما لها من أثر مباشر في نقل المال من الأغنياء إلى المحتاجين، بما يعزز التكافل ويحدّ من الفوارق الاجتماعية.

- **الترغيب في القرض الحسن:** يُعتبر القرض الحسن من الوسائل التي تُحرّك المال داخل المجتمع، حيث يُساعد الأفراد المحتاجين على تلبية احتياجاتهم أو الانخراط في أنشطة استثمارية.

وقد أشار الشيخ الطاهر بن عاشور إلى أن "التداين من أهم وسائل تحريك المال"، إذ قد يمتلك بعض الأشخاص الكفاءة والخبرة، لكنهم يفتقرون إلى رأس المال، فيكون القرض سبيلًا لإطلاق قدراتهم وتحقيق المنفعة الاقتصادية.

- **إيجاب الزكاة في الأموال:** تلعب الزكاة دورًا مهمًا في إعادة توزيع الثروة، إذ تُلزم الأغنياء بإخراج جزء من أموالهم سنويًا لصالح الفقراء والمحتاجين. وهذا التشريع يُشجّع على استثمار الأموال بدلًا من تجميدها، تفاديًا لنقصانها بسبب الزكاة. وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: "تاجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة"، وهو توجيه صريح لتحريك المال واستثماره. كما أشار القاضي الباجي إلى أن وليّ اليتيم مُطالب بتنمية ماله لا تركه دون فائدة.
- **تحريم الاكتناز:** حرصت الشريعة على منع اكتناز الأموال وتكديسها دون استثمار أو إنفاق، لما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد، أبرزها تعطيل التداول وحرمان فئات من فرص التنمية ولهذا، جاء النهي الصريح عن الاكتناز، باعتباره يتعارض مع مبدأ الرواج المالي، ويُخالف روح التوازن والعدالة التي تنادي بها الشريعة.
- **منع العقود المُعطّلة لحركة المال:** من الأمثلة على ذلك: ربا النسيئة، الذي يقوم على التأجيل دون مقابل حقيقي، ما يؤدي إلى تجميد المال ويُضعف حركة التداول داخل الاقتصاد وقد أشار بعض الباحثين، مثل زُهر الدين عبد الرحمن، إلى أن البيع المشروع هو من أبرز آليات الرواج المالي في الإسلام، لما له من دور في تحقيق التوازن من خلال نظام بيوع عادل وفعّال.

ثالثا : وسائل ترسيخ مقصد رواج المال في الواقع ومتطلباته:

لتحقيق مقصد رواج المال على أرض الواقع، لا بد من توافر مجموعة من الشروط والمتطلبات التي تتكامل فيما بينها. وتتوزع هذه المتطلبات على ثلاث مستويات رئيسية: قانونية، واقعية/ميدانية، وأخلاقية تربوية، كما يلي: (شايشي، 2021، الصفحات 497-501)

1- متطلبات قانونية:

1-1 توفير البيئة القانونية، وتوسيع مساحتها: في بعض الدول، لا تحظى المؤسسات المالية الإسلامية بالاعتراف القانوني الكامل، أو يُسمح لها بالعمل ضمن نطاق ضيق لا يلبّي حاجات السوق. هذا الوضع يُقيّد انتشار العقود المتوافقة مع الشريعة، ويحد من أثرها الفعلي في ترويج المال لذلك، من الضروري إعادة النظر في الأطر القانونية التي تنظّم

النشاط المالي، بما يسمح بدمج البنوك والمؤسسات الإسلامية ضمن النظام المالي العام، أو بمنحها إطارًا مستقلًا يُراعي خصوصية المعاملات الشرعية، مما يعزز فرص تداول المال وتنويع أدواته

2-1 التخفيف من الإجراءات الجمركية والالتزامات الضريبية: الإجراءات الجمركية المعقدة والضرائب المرتفعة تُشكل عائقًا أمام التجار والمستثمرين، وتؤدي في بعض الأحيان إلى توقف النشاط التجاري. ومن أجل دعم تداول المال، لا بد من اعتماد سياسة ضريبية متوازنة، تُحفز الاستثمار وتُخفف من الأعباء المالية، لا سيما على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتشجيعها على النشاط والمساهمة في الدورة الاقتصادية.

2- متطلبات ميدانية وواقعية:

2-1 تنويع العقود وتطويرها وتسويقها بشكل فعال: يتطلب رواج المال وجود منظومة تعاقدية مرنة، تستجيب لمتغيرات الواقع واحتياجات الأفراد. ويشمل ذلك الابتكار في صياغة العقود المالية، وتقديم صيغ جديدة تُراعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ضمن الإطار الشرعي.

كما ينبغي اعتماد مقاربة تراعي ترتيب الحاجات وفق مقاصد الشريعة (ضروريات، حاجيات، تحسينات)، والاستفادة من خبرات المختصين في الاقتصاد والاجتماع لضمان فاعلية هذه المعاملات.

ويُعدّ التسويق الجيّد للمنتجات والخدمات المالية عنصرًا محوريًا في هذا الجانب، نظرًا لدوره في جذب الجمهور وتحفيزهم على استخدام هذه الأدوات، مما يُسهم في حركة المال وتنشيط السوق.

2-2 تسهيل المعاملات المالية، وتعميمها: من أبرز عوامل تحفيز الرواج المالي، تسهيل الإجراءات الإدارية، مثل فتح السجلات التجارية، وتبسيط شروط تأسيس المشاريع، وتمكين الأفراد من أدوات التمويل المناسبة.

كما يُعتبر دعم التجارة الإلكترونية، وتيسير خدمات الدفع الرقمي، والتشجيع على التصدير والاستيراد، من الآليات الفعالة في تنشيط الاقتصاد وتحفيز التداول المالي.

ويجب أن يكون هذا التسهيل شاملًا لكل شرائح المجتمع، دون تمييز على أساس النوع أو الدخل أو السن، بما يُكرّس الشمول المالي ويُحقق مبدأ التكافل الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية.

3- متطلبات أخلاقية تربوية:

3-1 ترسيخ قيم الإيثار والقناعة وروح الأخوّة: إن تحقيق تداول عادل للمال لا يقتصر على الجانب القانوني أو الاقتصادي، بل يتطلب ترسيخ منظومة أخلاقية تُشجّع على المشاركة، والتعاون، ونبذ الأنانية.

ويبدأ ذلك من التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة، ويُعزز عبر دور المساجد، ووسائل الإعلام، والمنصات التعليمية، التي ينبغي أن تنشر هذه القيم وتُحارب الظواهر السلبية كالاكتناز والاحتكار.

2-3 مكافحة الجشع والسلوكيات الاحتكارية: عندما يلتزم التاجر بهامش ربح معتدل، تزداد حركة البيع والشراء، ويُسهم ذلك في تحريك المال بين الناس.

أما الجشع ورفع الأسعار دون مبرر، فهما سلوكان يتعارضان مع مقاصد الشريعة ويُعيقان دوران المال.

لمواجهة هذا الأمر، لا بد من إطلاق حملات توعية تُثقّف أصحاب المشاريع بأخلاقيات التجارة، مع تفعيل دور الدولة في مراقبة الأسواق وفرض عقوبات على من يُمارس الاحتكار أو يُسرف في التسعير. وفي هذا الإطار، يُمكن إحياء دور "الحسبة" أو تفعيله ضمن مؤسسات معاصرة تُعنى بتنظيم السوق.

المطلب الثاني: آليات المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات الاستثمار شائعة الاستخدام

أولا : الركائز الأساسية للمصارف الاسلامية لتعزيز الشمول المالي

يتّسم النظام المالي الإسلامي بامتلاكه منظومة متكاملة من الأدوات التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة، مثل: الزكاة، الصدقة، الوقف، والقرض الحسن. وتُعد هذه الأدوات من الوسائل الفعالة في دعم الفئات ذات الدخل المحدود، نظرًا لاعتمادها على مبدأ تقاسم المخاطر بدلًا من نقلها بالكامل إلى الطرف الأضعف، وهو ما يجعل النظام المالي الإسلامي أكثر شمولًا مقارنة بالأنظمة التقليدية.

كما أن هذه الآليات مستمدة من تجربة تاريخية غنية طبّقتها المجتمعات الإسلامية عبر العصور، مما يُضفي عليها بعدًا عمليًا واقعيًا.

يوفّر التمويل الإسلامي بدائل تمويلية أخلاقية للأفراد الذين يعزفون عن التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية أو ثقافية أو اقتصادية. ومن أبرز هذه البدائل: عقود المشاركة كالمضاربة والمشاركة، التي تتيح التمويل دون اشتراط ضمانات مرهقة، مما يمكّن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم اللازم، ويُسهم في دمج الفئات المهمشة داخل المنظومة المالية.

وفي ظل ضعف معدلات الشمول المالي في العديد من المناطق، لا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا، حيث لا يمتلك قطاع واسع من السكان حسابات مصرفية، تبرز أهمية البنوك الإسلامية كبديل فعال. وعلى الرغم من أن بعض دول الخليج والأسواق الناشئة سجّلت تحسّنًا نسبيًا في هذا الجانب، إلا أن الاعتماد المفرط على القروض العائلية لا يزال يشير إلى فجوة مالية قائمة.

وقد ساهم تطوّر الأطر القانونية والتنظيمية للمصارف الاسلامية في تعزيز الشمول المالي بالدول الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع تزايد الاهتمام بقطاع التمويل الأصغر كمحور رئيسي في الوصول إلى الفئات المحرومة. (خولة و جدي، 2022، صفحة 20،19)

2-1-1 آليات عمل البنوك الإسلامية لتوسيع قاعدة الشمول المالي: (خولة و جدي، 2022، صفحة 22)

تعتمد المصارف الإسلامية على حزمة من الآليات المصمّمة بما يتماشى مع مبادئ الشريعة، وتستهدف بذلك جمهورا واسعا من الأفراد الذين يعزفون عن التعامل الربوي، ومن أبرز هذه الآليات:

- ✓ التمويل بالمشاركة (المضاربة والمشاركة): عقود تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، ما يعزز روح الشراكة ويشجع المستثمرين ذوي الدخل المحدود على المبادرة.
- ✓ المرابحة والإجارة: صيغ تمويلية مبسطة وشائعة، تُستخدم في تمويل شراء الأصول، العقارات، أو السلع، مع تحديد الربح بشكل مسبق وواضح.
- ✓ الزكاة والوقف: أدوات اجتماعية تُسهم في إدماج الفئات الضعيفة اقتصاديًا في الدورة المالية، من خلال تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر.

تكمن أهمية هذه الآليات في أنها تتجاوز مفهوم التمويل المجرد، وتسعى إلى دمج الفئات المهمشة ضمن المنظومة الاقتصادية، مما يدعم مفهوم التنمية المستدامة، ويُسهم في معالجة الفقر والإقصاء المالي.

2-1-2 الفئات المستهدفة من أدوات الاستثمار الإسلامي

تُقدّم المصارف الإسلامية حلولًا فعّالة تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية، كما يلي:

- **الأسر تحت خط الفقر:** تستفيد من أدوات الزكاة، الوقف، الصدقات، وتمويلات المخاطر الجماعية لمواجهة احتياجاتها الأساسية.
- **الأسر فوق خط الفقر:** تُمنح تمويلات بالقرض الحسن أو عبر الوقف الإنتاجي والتمويل الأصغر، لتحسين ظروفها المعيشية.
- **ذوو الدخل المنخفض:** يُوفّر لهم النظام الإسلامي فرصًا في السوق، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتيسير الولوج إلى مصادر التمويل.

ويتّضح من ذلك أن الاستثمار الإسلامي يُقدّم بدائل عملية تتناسب مع حاجات الفئات التي غالبًا ما تُقصى من النظام التقليدي، مما يُسهم في تعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاقتصادية.

2-1-3 استراتيجيات المصارف الإسلامية لتوسيع نطاق الشمول المالي: لتحقيق أهدافها في توسيع قاعدة الشمول المالي، تعتمد المصارف الإسلامية على استراتيجيات متكاملة، نذكر منها: (إيمان و زروقي، 2023، صفحة 208)

- تحليل فجوة العرض والطلب: يُعدّ هذا التحليل أداة أساسية لتحديد احتياجات السوق، وتصميم منتجات وخدمات مالية تستجيب لتلك الاحتياجات.
- تحسين البنية التحتية المالية: يشمل ذلك التوسع الجغرافي لشبكات المصارف، تحديث أنظمة الدفع، إنشاء قواعد بيانات دقيقة، وتطوير بيئة قانونية محفّزة.
- تنويع المنتجات والخدمات المالية: من خلال تقديم حلول مرنة تلائم مختلف الشرائح الاجتماعية، والابتكار في صياغة منتجات مالية جديدة.
- حماية المستهلك: عبر تعزيز الشفافية، وضمان العدالة في المعاملات، وتوفير آليات فعالة للتظلم والتواصل، مع تقديم المعلومات اللازمة بوضوح.
- التثقيف المالي: من خلال برامج تعليمية وتوعوية تستهدف الشباب، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والفئات ذات المعرفة المحدودة بالمسائل المالية، بما يعزّز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

ثانيا : أدوات الاستثمار الاسلامي شائعة الاستخدام

I. **الصكوك الإسلامية:** تُعد الصكوك الإسلامية من أبرز البدائل الشرعية للسندات التقليدية، حيث تقوم على مبدأ الابتعاد عن الفوائد الربوية، وتُستخدم كأداة لتمويل المشاريع التنموية سواء في القطاع العام أو الخاص. وقد نجحت بالفعل في عدد من الدول النامية، من خلال جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي.

تعريف الصكوك الإسلامية : بحسب تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن الصك هو وثيقة تمثل حصة غير مجزأة في ملكية أصل معين، سواء كان الأصل مشروعا أو منفعة أو خدمة. (دماغ، 2012، صفحة 71) أما مجمع الفقه الإسلامي، فيعتبر الصكوك أدوات استثمارية تقسَّم فيها رؤوس الأموال إلى حصص متساوية، وتثبت ملكية أصحابها في المشاريع أو الأصول. (Alvi, 2013, p. 5)

عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بانها أداة استثمارية تقوم على تجزئة راس المال الى حصص متساوية وذلك بإصدار صكوك مالية ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في راس المال (عامر، 2016، صفحة 42)

كما أشار بعض الباحثين إلى أن الصكوك هي أوراق مالية متساوية القيمة، ذات تاريخ استحقاق محدد، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي، وتُخوّل حاملها الحق في المشاركة في نسبة من ملكية أصول مشروع استثماري، بما في ذلك

الأرباح والخسائر المرتبطة به. وتمتاز هذه الصكوك بأنها قابلة للتداول والاسترداد، لكنها تخضع لضوابط شرعية وقانونية. ومن حيث الطبيعة، لا تُعد الصكوك دَينًا على الجهة المُصدِرة، بل تمثل ملكية فعلية في أصول حقيقية أو منافع أو خدمات أو حتى حقوق معنوية، ما يجعلها منسجمة مع روح ومقاصد الشريعة الإسلامية. (سليمان و ربيعة، 2013، صفحة 53).

1-2 خصائص الصكوك الإسلامية: تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة هامة من الخصائص التي تميزها كأداة تمويلية إسلامية نذكر منها (دماغ، 2012، صفحة 71):

- أنها وثيقة تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة، لإثبات حق مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.

- أنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها.

- أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله.

- أن مالكيها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك. (بوسعيود، 2018، صفحة 89)

- قابلة للتداول من حيث المبدأ بمعنى أن هناك أنواعاً من الصكوك قابلة للتداول، مثل صكوك المضاربة وصكوك المشاركة، وصكوك الإجارة، وهناك أنواع غير قابلة للتداول مثل صكوك المرابحة وصكوك السلم وصكوك الاستصناع، مع العلم أنه يمكن تداولها في لحظة معينة، وذلك عندما تمثل سلعة، أما عندما تتحول إلى دين في ذمة الغير، فلا يصح تداولها. (دماغ، 2012، صفحة 71)

1-3 أطراف التعامل في إصدار الصكوك الإسلامية : تشمل عملية إصدار الصكوك الإسلامية العناصر التالية: (أدهم ابراهيم، 2014، صفحة 58)

1) مصدر الصك: يعد المصدر الطرف المسؤول عن استخدام حصيلة الاكتتاب وفقا لما تنص عليه القوانين والضوابط المعمول بها. وقد يكون المُصدر شركة، فردًا، جهة حكومية، أو مؤسسة مالية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تتولى

مؤسسة مالية ذات غرض خاص مهمة تنظيم عملية الإصدار بالنيابة عن المُصدر، وتتقاضى نظير ذلك رسومًا أو عمولة محددة يتم التنصيص عليها في نشرة الإصدار.

2) وكيل الإصدار: وكيل الإصدار هو مؤسسة مالية وسيطة تضطلع بمهمة إصدار الصكوك، حيث تتولى كافة الإجراءات المتعلقة بعملية الإصدار نيابةً عن المُصدر، وذلك بموجب عقد وكالة بأجر. ويتقاضى وكيل الإصدار عمولة أو أجرا يحدّد ضمن نشرة الإصدار، مما يجعل دوره محوريا في تنظيم وتسيير العملية بما يتوافق مع الشروط المتفق عليها.

3) مشتري الصك (حملة الصكوك): يمكن أن يكون المستثمر في الصكوك بنكًا، أو مؤسسة مالية سواء كانت محلية أو دولية، أو حتى مجموعة من الأفراد. وغالبًا ما يتمتع هؤلاء الأفراد أو الجهات بمستوى عالٍ من السيولة غير المستثمرة، مما يدفعهم إلى توجيهها نحو شراء الصكوك، بهدف تحقيق عوائد مجزية تفوق تلك التي توفرها فرص الاستثمار التقليدية.

4) مدير الاستثمار: يُعد الجهة المكلفة بإدارة عمليات الاستثمار كليًا أو جزئيًا، ويتم تعيينه من قبل المُصدر أو مدير الإصدار، وذلك وفقًا لما تنص عليه بنود نشرة الإصدار.

5) أمين الاستثمار: هو الجهة المالية الوسيطة المسؤولة عن حماية حقوق حملة الصكوك، والإشراف على أداء مدير الإصدار، بالإضافة إلى الاحتفاظ بكافة الوثائق والضمانات المتعلقة بالإصدار، وذلك ضمن إطار عقد وكالة مقابل أجر يحدد في نشرة الإصدار.

1-4 مراحل تنظيم الصكوك الإسلامية: تشمل عملية تنظيم الأصول الإسلامية المراحل التالية (دماغ، 2012، الصفحات 88-96):

1) مرحلة الإصدار: تُعد المرحلة الأولى في عملية التصكيك، حيث يتم فيها عرض الصكوك للاكتتاب العام أو الخاص. وتشمل هذه المرحلة مجموعة من الخطوات الأساسية، أبرزها:

- تحديد الهدف من التصكيك من قبل المؤسسة، بهدف المقارنة بينه وبين مصادر التمويل الأخرى من حيث تكلفة التمويل والجدوى الاقتصادية.
- تحديد طبيعة وحجم الأصول المراد تصكيكها، بعد اتخاذ قرار تصكيك بعض الأصول، والتي قد تكون أصولًا عينية مثل العقارات أو السيارات أو الآلات.
- إعداد دراسة جدوى شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الشرعية لعملية التصكيك، إضافة إلى تحديد الوثائق والمستندات التي سيتم الاعتماد عليها.

- تقييم المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية ومعالجتها من قبل الجهة المُصدِرة، مع اقتراح حلول مناسبة لها بما يعزز جاذبية الصكوك لدى المستثمرين، ويضمن قدرة الأصول على الوفاء بالتزاماتها.

2) مرحلة تنظيم الإصدار: مرحلة إصدار الصكوك تعتبر من أهم المراحل في عملية التصكيك، حيث يتم فيها تنظيم جميع الجوانب الإدارية والفنية لإطلاق الصكوك وطرحها في السوق. وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات التفصيلية التي تضمن نجاح عملية الإصدار وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

- تحديد الأطراف ذات العلاقة بعملية التصكيك: في هذه الخطوة يتم تحديد كل من المصدر، ومدير الإصدار، ومدير الاستثمار، والوكيل الشرعي، والحافظ، وغيرها من الأطراف المعنية، مع توضيح المهام والواجبات والمسؤوليات والحقوق لكل طرف على نحو دقيق.
- تقدير نفقات التأسيس أو الإصدار: تقوم جهة الإصدار بإعداد تقدير شامل لكافة التكاليف والنفقات المرتبطة بعملية التصكيك، وذلك حتى تتمكن من تحديد الموارد المالية والإدارية المطلوبة وضمان عدم وجود مفاجآت مالية خلال التنفيذ.
- تصميم العقود الرئيسية لعملية التصكيك: يتم إعداد مجموعة من العقود المهمة والأساسية التي تؤطر عملية التصكيك قانونيًا وشرعيًا، ومن أبرز هذه العقود:
- نشرة الاكتتاب، عقد بيع الأصول محل التصكيك، عقد إدارة الأصول، عقد الانتفاع بالأصول، عقد الضمان.
- تحديد ضمان قيمة الصكوك: يتم تحديد ما إذا كانت الصكوك مضمونة القيمة أم لا، وهي مسألة في غاية الأهمية لأنها تؤثر بشكل مباشر على مدى ثقة المستثمرين في الإصدار. كما يعد عنصر الضمان من عوامل الجذب الأساسية للمستثمرين في أسواق رأس المال.
- التعهد بتغطية كامل الإصدار: تتعهد جهة الإصدار أو أحد الأطراف ذات العلاقة بتغطية الإصدار بالكامل، وإدارته وفقًا للشروط المحددة في نشرة الإصدار، ووفق الجدول الزمني المعتمد. وهذا يضمن استقرار الإصدار وتحقيق نسب تغطية عالية.
- إعداد نشرة الإصدار أو الاكتتاب: يتم إعداد نشرة تفصيلية تتضمن جميع الشروط القانونية والمالية لعملية التصكيك، إضافة إلى معلومات وافية عن الأطراف المشاركة، وطرق تعيينهم أو عزلهم، والبيانات المالية والتشغيلية ذات العلاقة.

3) مرحلة تنفيذ الإصدار: بعد اكتمال الإعداد، يتم تنفيذ الإصدار بشكل فعلي، ويكون البيع للأصول حقيقيًا ونهائيًا، ناقلًا لجميع الحقوق والالتزامات من الشركة المنشئة إلى شركة التصكيك. بعد هذا البيع، لا تكون الشركة المنشئة مسؤولة

عن أي التزامات متعلقة بالأصول المباعة بعدها تقوم شركة التصكيك بتجزئة الأصول وتصنيفها إلى وحدات تتماشى مع متطلبات شريحة المستثمرين المستهدفة، مما يسهل عملية تحويلها إلى صكوك قابلة للتداول، ثم بيعها في السوق للمستثمرين الراغبين.

هذه الخطوات تشكل الإطار المتكامل الذي يتم من خلاله تنظيم وإدارة مرحلة إصدار الصكوك، بما يضمن قانونية وشرعية وفاعلية العملية، ويعزز من ثقة المستثمرين ونجاح الإصدار في الأسواق المالية.

4) مرحلة التداول وإطفاء الصكوك: وهي المرحلة التي يتم فيها انتقال الصك من يد إلى يد بطريقة مباشرة أو من خلال وسيط، مما يترتب عليه انتقال جميع الحقوق المقررة شرعًا للمالك في ملكه من بيع أو رهن أو إرث، وله أن يبيع الصك بالقيمة المتراضي عنها، سواء كانت بالقيمة الاسمية أو السوقية أو أكثر أو أقل منها مع مراعاة الأحكام الشرعية الخاصة بها.

1-5 الصكوك الإسلامية ودورها في تنشيط الاستثمار المالي: تعد الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية التي تسهم بفعالية في تنشيط الحركة الاستثمارية داخل الأسواق المالية. إذ إن التوسع في استخدامها من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين، كالأفراد المدخرين والمستثمرين، إلى جانب المؤسسات المصرفية والحكومات، يعزز من فاعلية السوق المالية ويزيد من كفاءتها. وتكمن أهمية هذه الأداة في قدرتها على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو أنشطة استثمارية حقيقية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية. ، وذلك من خلال: (مصطفى و حمو، 2017، صفحة 72)

أ- **خلق فرص استثمارية:** تُعد الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية الرائدة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع استثمارية منتجة ومتنوعة، الأمر الذي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. كما تمثل هذه الصكوك بديلاً شرعيًا وجذابًا عن الأدوات التقليدية للتمويل المصرفي، بما يدفع بالعديد من المدخرين إلى تحويل أموالهم من الحسابات البنكية إلى استثمارات ذات عوائد مجزية، مما يعزز من حجم التمويل المتاح للمشاريع الاقتصادية الكبرى والمتوسطة.

ب- **تعميق السوق المالي وزيادة كفاءته:** يساهم التوسع في إصدار الصكوك الإسلامية في إرساء دعائم سوق مالي أكثر عمقًا وكفاءة، من خلال تحفيز إنشاء سوق ثانوي نشط يُسهم في تعزيز سيولة هذه الصكوك وتوطين المدخرات داخل النظام المالي الوطني. كما يُساهم هذا التوسع في إثراء البيئة الاستثمارية بكمّ ونوع متزايد من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة، مما يوسع من نطاق السوق ويعزز تنوعه. ويؤدي هذا التنوع بدوره إلى جذب شرائح واسعة من المستثمرين، سواء من المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية أو من الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، وحتى الأفراد الباحثين عن أدوات استثمار آمنة وفعالة.

ت- **تعزيز التنافسية العالمية:** تُعد الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية التي تمتاز بقدر عالٍ من السيولة والتنوع في الآجال والأنواع، مما يمنحها قدرة تنافسية ملحوظة مقارنة بالأوراق المالية التقليدية على الصعيد الدولي. كما أن توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية يجعلها خيارًا جاذبًا لشريحة واسعة من المستثمرين حول العالم، لاسيما في ظل تنامي الطلب العالمي على أدوات استثمارية شرعية وشفافة، وهو ما يعزز مكانة الصكوك كأداة فعّالة في الأسواق المالية العالمية.

ث- **تغطية الاحتياجات التمويلية** : تُعد الصكوك الإسلامية من الأدوات المالية التي تمتاز بقدر عالٍ من السيولة والتنوع في الآجال والأنواع، مما يمنحها قدرة تنافسية ملحوظة مقارنة بالأوراق المالية التقليدية على الصعيد الدولي. كما أن توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية يجعلها خيارًا جاذبًا لشريحة واسعة من المستثمرين حول العالم، لاسيما في ظل تنامي الطلب العالمي على أدوات استثمارية شرعية وشفافة، وهو ما يعزز مكانة الصكوك كأداة فعّالة في الأسواق المالية العالمية. (يوسف، 2014، صفحة 264)

II. **صناديق الاستثمار الإسلامية** : يشكل التمويل الجماعي أحد أبرز صور التمويل الحديثة، ويُعد من الآليات الناجعة في مواجهة القصور في الموارد التمويلية، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الضخمة في الدول ذات الدخل المنخفض. ففي هذه الدول، غالبًا ما يُعد نقص التمويل من أبرز المعوقات التي تعترض طريق التنمية. وقد أثبتت صناديق الاستثمار الإسلامية فعاليتها كأداة رئيسية لتجميع المدخرات والموارد المالية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوجيهها نحو استثمارات منتجة تُسهم في دعم الاقتصاد الحقيقي، بما يحقق التوازن بين الربحية والامتثال الديني، ويُعزز من معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-1 مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية: تعرّف صناديق الاستثمار بأنها كيانات مالية تهدف إلى تجميع رؤوس أموال الأفراد الراغبين في الاستثمار ضمن وعاء مشترك، لتُدار هذه الأموال من قِبل جهة مختصة تستثمرها في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية، بما يضمن تحقيق عوائد مناسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة. ويُمنح كل مستثمر وثيقة استثمار تمثل حصة ملكية في أصول الصندوق، يتم من خلالها احتساب وتوزيع العوائد بحسب نسبة مساهمته. (حسين، 2008، صفحة 213) وبالنسبة لتعريفها فان الصناديق الاستثمارية الإسلامية تمثل شكلاً من أشكال الاستثمار الجماعي شبيهة بالصناديق التقليدية، غير أنها تختلف عنها من حيث المرجعية، إذ تعتمد على توظيف الموارد المالية المجموعة من المشتركين وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يحقق عوائد ناتجة عن استثمارات مشروعة سواء كانت إرادية أو رأسمالية. (قشوط، 2014، صفحة 222)

- ويُنظر إلى صندوق الاستثمار الإسلامي باعتباره عقد مضاربة يجمع بين إدارة الصندوق بصفتها مضاربًا، والمشتركين أو المكتتبين بصفتهم أرباب المال، حيث يقدّم هؤلاء أموالهم كرأسمال، ويحصلون بالمقابل على صكوك تمثل حصصًا شائعة في ملكية أصول الصندوق. تقوم الجهة المديرة باستثمار هذه الأموال بشكل مباشر من خلال مشاريع حقيقية متنوعة، أو بطريقة غير مباشرة عبر تداول أوراق مالية وأصول تتماشى مع الضوابط الشرعية، مثل أسهم الشركات التي تلتزم بالمعايير الإسلامية. ويتم توزيع الأرباح الناتجة وفقًا لما تم الاتفاق عليه في العقد المبرم بين الطرفين. (مبروك، 2006، صفحة 93)

وتختلف صناديق الاستثمار الإسلامي عن نظيرتها التقليدية في عدة أمور من أهمها: (عبد الحميد ا.، 2007، صفحة 5)

- تُوجَّه استثمارات صناديق الاستثمار الإسلامية نحو مجالات وأنشطة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تجنب أي نشاط محرم شرعًا.
- تعتمد هذه الصناديق في عملياتها الاستثمارية على صيغ تمويل إسلامية معتمدة، مثل المرابحة للآمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتمليك، وعقود الاستصناع، والمضاربة، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، وغيرها من الصيغ التي تنسجم مع المبادئ الإسلامية.

تخضع هذه الصناديق لرقابة شرعية صارمة من قبل هيئات للفتوى والرقابة الشرعية، حيث لا يقتصر دورها على إصدار الفتاوى المتعلقة بجوانب الاستثمار، بل يمتد ليشمل المتابعة والمراقبة المستمرة لضمان التزام الصندوق بالضوابط الشرعية، مع التدخل لتصحيح أية مخالفات عند الضرورة، كما تسهم هذه الهيئات في تطوير وتصميم العقود المالية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية

2-2 أهمية صناديق الاستثمار الإسلامية: تحقق صناديق الاستثمار الإسلامية شأنها شأن سائر الصناديق الاستثمارية العديد من المزايا فضلا عن ذلك فإن أهميتها تتمثل في: (عوجان، 2007، صفحة 46)

- تتسم بسهولة التأسيس، إذ لا تتطلب إصدار قوانين جديدة بل يمكن إنشاؤها ضمن الأطر التشريعية القائمة، شريطة احترام الضوابط الشرعية، وهو ما يجعلها خيارًا مناسبًا للمستثمرين الذين يرفضون التعامل الربوي.
- تحظى بقبول واسع سواء في الوسط المصرفي أو غير المصرفي، نظرًا لقدرتها على تمكين المستثمرين من تحمل مخاطر استثماراتهم بصورة مباشرة دون الحاجة إلى وساطة البنوك التقليدية.

- تنفرد باستقلالية تامة من الناحيتين المالية والإدارية عن المؤسسات المصرفية، ما يعزز الثقة في شرعية معاملاتها ويكرّس الفصل بين النشاطات الربوية وغير الربوية.
- بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الصناديق في تعزيز التكافل الاقتصادي بين المجتمعات الإسلامية عبر تسهيل نقل الأموال والمدخرات. (بكر، 2010، صفحة 841)

2-3 آلية الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الإسلامية: تتمّ عمليّة استثمار أموال المشتركين داخل الصندوق وفق سلسلةٍ متتابعة من المراحل المتكاملة كالتالي: (يوسف، 2014، صفحة 136).

- **اختيار الصندوق:** تُتيح البنوك الإسلامية والتقليدية مجموعة من الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يُستبعد فيها الاستثمار في السندات الربوية أو أسهم الشركات التي تمارس أنشطة محرمة. ويأخذ المستثمر في اعتباره ضرورة التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة عند اتخاذ قرار الاستثمار، مع مراعاة مبدأ ضمان رأس المال حسب المذهب الفقهي المُتبع.
- **الاشتراك في الصندوق:** يقوم البنك المؤسس بإصدار نشرة اكتتاب تحتوي على تفاصيل شاملة حول طبيعة الصندوق وطريقة إدارته، بالإضافة إلى تحديد درجة المخاطرة، نوع العملة المستخدمة، سعر الوحدة الاستثمارية، الحد الأدنى للاكتتاب، وأقل عدد من الوحدات الواجب الاحتفاظ بها.
- **شهادات الاستثمار:** تصدر إدارة الصندوق نوعين من الشهادات الاستثمارية: شهادات الوحدة الاستثمارية: وتُعد الأكثر استخدامًا، حيث تثبت ملكية المستثمر لوحدة معينة دون ضمان استرجاع قيمتها الأصلية. والنوع الثاني هو شهادات القيمة الاسمية: وتصدر من قبل الصناديق التي تضمن القيمة المكتوبة على الشهادة، إلا أن هذا النوع يُعد قليل الاستخدام.
- **تنويع الاستثمار:** يتوجب على الصندوق تنويع استثماراته بين أدوات مالية متعددة، وذلك لتقليل مستوى المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المستثمر.
- **قيم الوحدات الاستثمارية:**

قيمة الإصدار: هي القيمة الأولية للوحدة عند بداية الاكتتاب.

القيمة الحقيقية: تمثل صافي أصول الصندوق بعد خصم الالتزامات والمصاريف.

- **القيمة السوقية:** في الصناديق المغلقة تتحدد بناءً على العرض والطلب داخل السوق الثانوية اما في الصناديق المفتوحة يتم احتسابها من خلال قسمة صافي أصول الصندوق على عدد الوحدات القائمة، ويجري تداولها عبر مدير الصندوق فقط.
- **الرسوم والمصاريف:**

رسوم الإصدار: تُحتسب كنسبة من قيمة الاكتتاب وتُدفع لمرة واحدة فقط.

رسوم الإدارة: تُحدد بنسبة سنوية من صافي أصول الصندوق.

رسوم الأداء: تُخصم في حال تجاوز العوائد حدًا معينًا من الربح.

رسوم الاسترداد: تُطبق عند قيام المستثمر ببيع وحداته، وتكون نسبتها منخفضة نسبيًا مقارنة بقيمة الأصول.

- **انتهاء الصندوق وتصفيته:** ينتهي نشاط الصندوق بانقضاء مدته المحددة أو بقرار يُتخذ من قبل المدير. وعند التصفية، يتم بيع الأصول وسداد جميع الالتزامات، ثم توزع الأموال المتبقية على المستثمرين حسب نسب مشاركتهم. (عوجان وليد، 2012، صفحة 96)

III. التأمين التكافلي الإسلامي

شهد قطاع التأمين التكافلي الإسلامي تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث عرف نموًا متسارعًا جعله يحتل نسبة معتبرة من سوق التأمين، لاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا مقارنة بالأسواق العربية. ويُعزى هذا النمو إلى اعتماد مبادئ التمويل الإسلامي في إدارة واستثمار الفائض التأميني، ما عزز من الأثر التنموي لهذا النوع من التأمين، وساهم في تحقيق نوع من العدالة بين المشتركين ومؤسسات التأمين على حد سواء.

3-1 مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي: يُعرف التأمين التكافلي الإسلامي بأنه تعاون بين مجموعة من الأفراد لتحمل المخاطر والخسائر المحتملة من خلال تأسيس حساب (أو صندوق) غير ربحي، يمتلك ذمة مالية مستقلة. تُجمع فيه الأقساط والإيرادات وتُصرف منه التعويضات والمصروفات، بينما يُعتبر ما يتبقى فائضًا. وتُوكل إدارة هذا الحساب واستثماراته إلى شركة متخصصة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية (داغي، 2010، صفحة 12).

كما يعرف أيضًا بأنه نظام يقوم على تعاون مجموعة من الأفراد – يُطلق عليهم "هيئة المشتركين" – ممن يتعرضون لأخطار معينة، بحيث يسعون إلى التخفيف من آثار هذه الأخطار من خلال تعويض المتضرر، وذلك عبر التزام كل فرد بدفع

قسط محدد على سبيل التبرع. وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار الأموال نيابة عن الهيئة، وذلك إما مقابل حصة من الأرباح بصفتها مضاربًا، أو مقابل أجر محدد بصفتها وكيلًا، أو بكلا الصيغتين معا. (الجرف، 2011، صفحة 3)

3-2 الدور التنموي لمؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي: تُعد مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي من أهم أدوات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، لما لها من دور فعّال في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، نذكر منها: (نوال، 2011، صفحة 25)

- **في مجال التنمية الصناعية:** يبرز دور التأمين من خلال حماية وسائل الإنتاج والحد من الخسائر المالية الناتجة عن الحوادث أو الكوارث. فالتغطية التأمينية تضمن استمرار النشاط الصناعي والإنتاجي عن طريق إصلاح أو تجديد الأصل المتضرر، مما يسهم في دعم التنمية الصناعية وتحقيق أهدافها.
- **في مجال التنمية الزراعية:** يساهم التأمين التكافلي في تعزيز القطاع الزراعي من خلال توفير تغطيات تأمينية للمعدات والتجهيزات الفلاحية، ووسائل النقل، إضافة إلى التأمين ضد الأخطار الطبيعية أو البيئية التي قد تصيب المحاصيل أو الثروة الحيوانية، مثل الكوارث والأمراض.
- **في مجال التنمية الاجتماعية:** يظهر دور التأمين التكافلي جليًا في هذا المجال من خلال تغطية الحاجات الأساسية للفرد والأسرة، كالخدمات الصحية عبر التكافل الطبي وتكاليف العلاج، خصوصًا في حالات الأمراض المزمنة والخطيرة، فضلًا عن تغطيات البطالة، حماية الدخل، حالات العجز الدائم، الوفاة، وأنظمة المعاشات والتقاعد، مما يجعله أداة لتحقيق المقاصد الضرورية والتحسينية للشريعة الإسلامية.

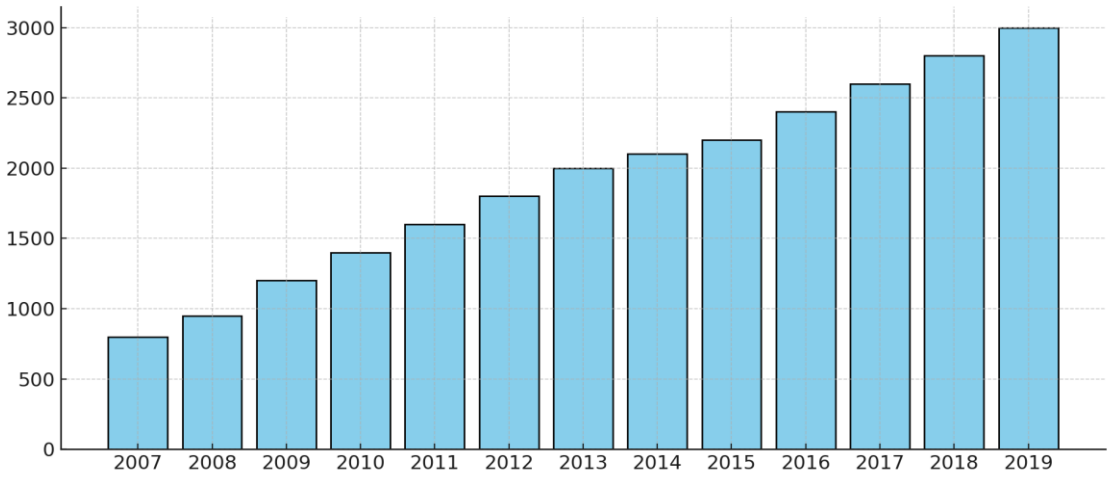
المطلب الثالث : تطور مؤشرات الشمول المالي في ظل استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي

أولا: واقع الصناعة المالية الاسلامية عالميا: شهد القطاع المالي الإسلامي تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح يشكل جزءًا متزايد الأهمية ضمن المنظومة المالية العالمية. وتُظهر البيانات الحديثة أن هناك ما يفوق 1389 مؤسسة ونافذة مالية إسلامية تعمل في 131 دولة، تقدم منتجات وخدمات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- وقد سجلت أصول قطاع الاستثمار الإسلامي على المستوى العالمي معدل نمو مركب بلغ حوالي 7.8% خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019. أما في سنة 2020، فقد حقق السوق المالي الإسلامي نموًا سنويًا قدره 11%، ليصل حجمه إلى ما يقارب 2.9 تريليون دولار أمريكي.

- وفي عام 2019 وحده، ارتفعت قيمة الأصول المالية الإسلامية عالميًا بنسبة 14.4%، حيث بلغت 2875 مليار دولار، مقارنة بما لا يتجاوز 150 مليار دولار في منتصف تسعينيات القرن الماضي. وتشير التوقعات إلى إمكانية بلوغ إجمالي هذه الأصول حوالي 3.8 تريليون دولار مع نهاية عام 2023، مدفوعًا باستمرار توسع منتجات أسواق المال الإسلامية وتبني أدوات التكنولوجيا المالية الحديثة. (bank، 2018)

الشكل رقم (1–11): تطورات الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة(2007–2019)



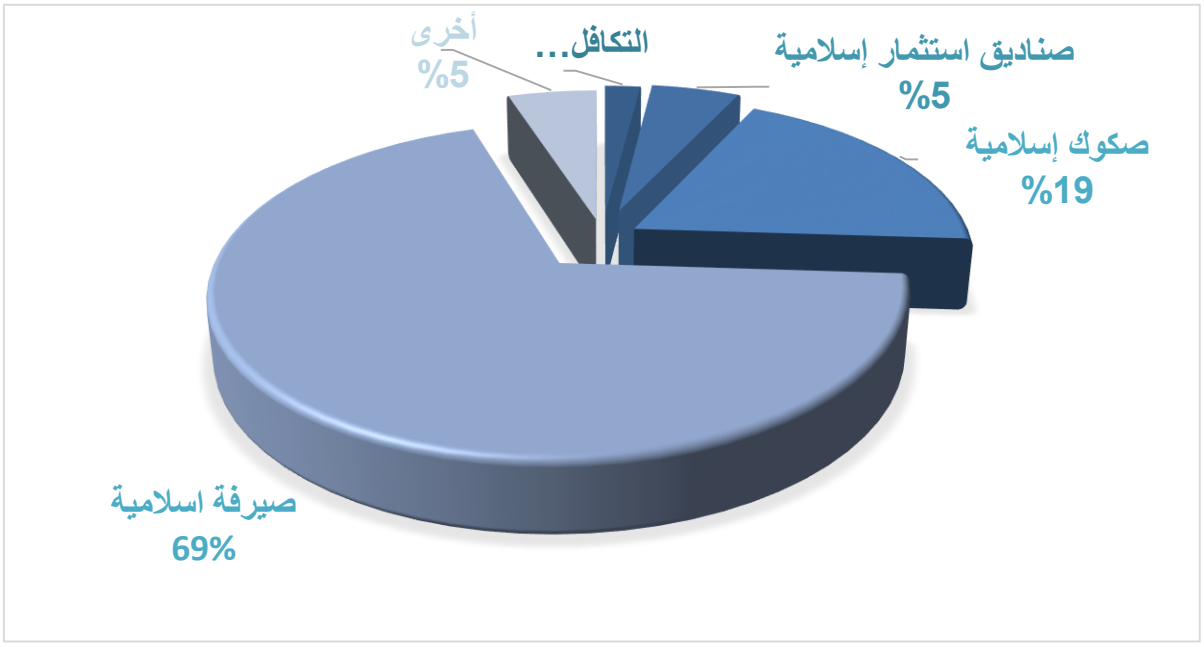
المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Consulting, 2019, p. 27)

رغم الانتشار الواسع للاستثمار الإسلامي، والذي امتد ليشمل نحو 131 دولة حول العالم بحلول عام 2019، إلا أن الهيمنة على نمو هذا القطاع لا تزال تتركز بشكل رئيسي في ثلاث دول هي: إيران، المملكة العربية السعودية، وماليزيا. حيث ساهمت هذه الدول مجتمعة بما يقارب 66% من إجمالي حجم الصناعة المالية الإسلامية عالميًا، وهو ما يعادل قرابة 1.9 تريليون دولار.

وقد عرفت الأصول المالية الإسلامية في إيران نموًا بنسبة 15.1%، في حين سجلت ماليزيا نموًا بنسبة 6.5%، أما السعودية فقد بلغت نسبة نموها 8.8% خلال نفس الفترة. ومن جهة أخرى، أظهرت دول مثل طاجيكستان ونيجيريا

والمغرب معدلات نمو مرتفعة في الأصول المالية الإسلامية، ما يعكس ديناميكية وتوسعًا ملحوظًا في هذه الأسواق الناشئة بحيث تتوزع الأصول المالية الإسلامية عالميًا على عدة قطاعات رئيسية، تشمل: الصيرفة الإسلامية، وإصدارات الصكوك، والصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة، فضلًا عن قطاع التأمين التكافلي والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى (Consulting, 2019, p. 27).

الشكل رقم (1-11) قطاعات توزيع الأصول المالية الإسلامية سنة 2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على(Capital & Alpen Asset Advisors, 2021, p. 10)

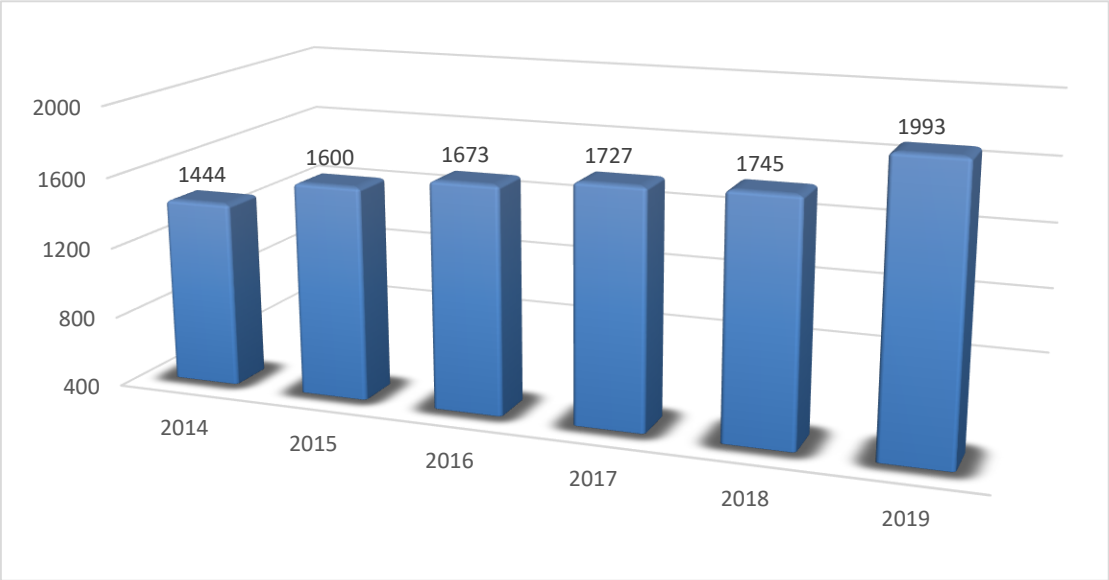
وشهدت فئات الأصول المالية الإسلامية تطورًا ملحوظًا وتوسعًا مستمرًا على مدار السنوات الماضية، ويمكن استعراض أداء أبرز القطاعات والمكونات ضمن منظومة التمويل الإسلامي على النحو التالي:

القطاع المصـرفي الإسـلامي: يُعدّ القطاع المصرفي الإسلامي ركيزة أساسية في النظام المالي الإسلامي، ويشكل التجسيد العملي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، (فريال و بوزادة العيد، 2021) فقد تمكّنت الصيرفة الإسلامية من الاستحواذ على

النسبة الأكبر من الأصول المالية الإسلامية عالميًا، حيث بلغت حصتها حوالي 69.3% من إجمالي الأصول في عام 2019.

1-1 تطور أصول الصيرفة الاسلامية عالميًا: يمكن توضيح تطور إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 كما يلي:

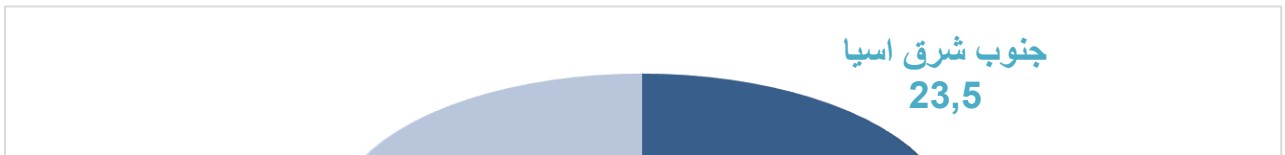
الشكل رقم (1-12) تطور أصول الصيرفة الاسلامية عالميًا خلال الفترة (2014-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Capital & Alpen Asset Advisors, 2021, p. 13)

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ انه قد توسعت المصارف الإسلامية في أكثر من 69 دولة موزعة على خمس قارات، ووصل إجمالي أصولها على المستوى العالمي في عام 2019 إلى حوالي 1.993 تريليون دولار، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.7% خلال السنوات الخمس السابقة. ويضم هذا القطاع 526 مصرفًا إسلاميًا، منها 207 نوافذ إسلامية، مما يعكس تنامي الاهتمام العالمي بالتمويل المصرفي الإسلامي.

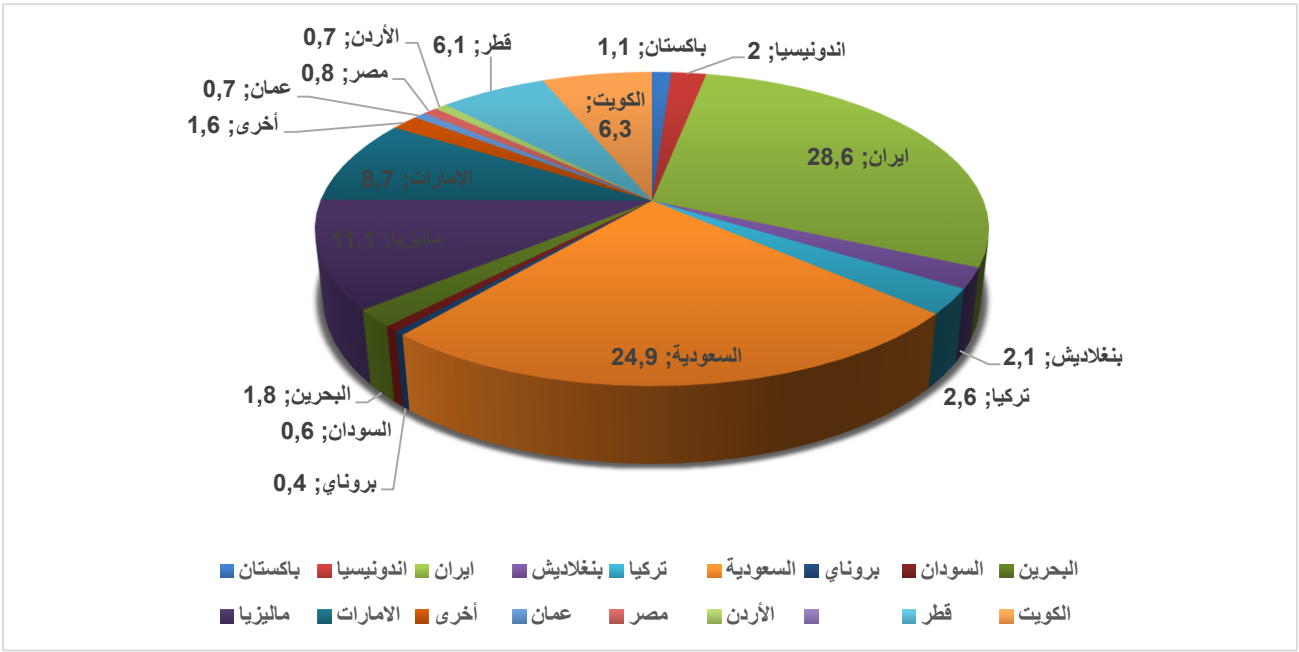
الشكل رقم :(1-12) توزيع إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا حسب المناطق سنة 2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Board، 2020)

يتضح من الشكل أعلاه انه على مستوى التوزيع الجغرافي للأصول المصرفية الإسلامية، تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 45.4% من إجمالي الأصول، أي ما يعادل 854 مليار دولار، تليها منطقة MESA بحصة 25.9% (584.3 مليار دولار)، ثم جنوب شرق آسيا بنسبة 23.5% (240.5 مليار دولار). أما إفريقيا فتأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.6% (33.9 مليار دولار)، في حين تساهم أوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى بحوالي 53.1 مليار دولار.

الشكل رقم (1-13): أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا حسب البلد سنة 2019

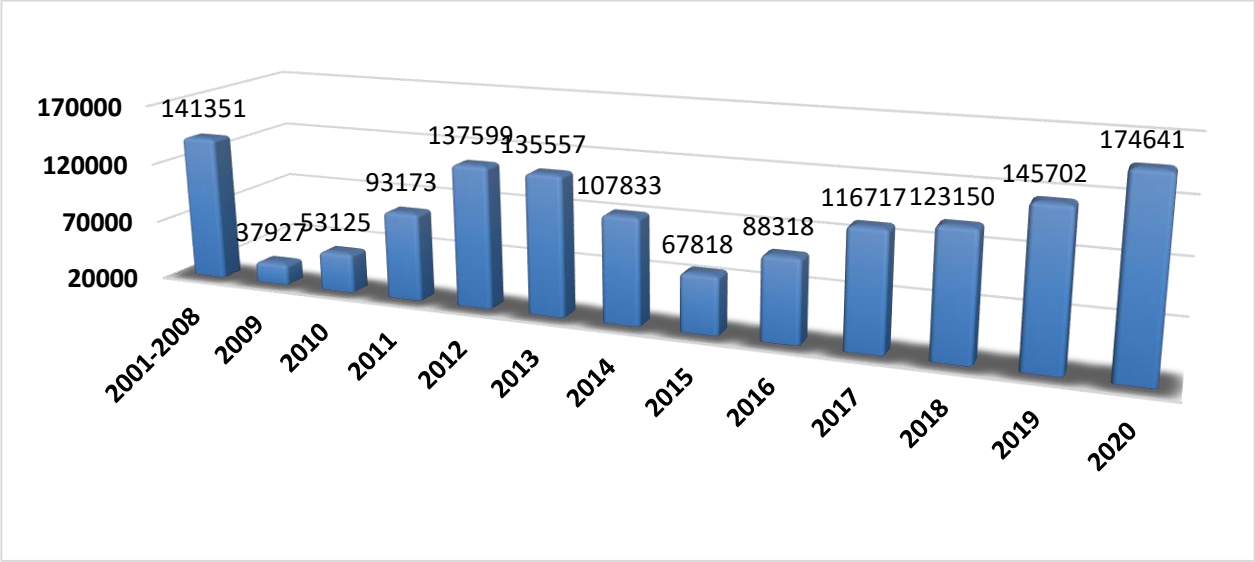


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Board, 2020, p. 14)

من خلال الشكل أعلاه يتضح القطاع المصرفي الإسلامي قد حافظ على نموه خلال السنوات الأخيرة، خاصة في عام 2019، حيث تصدّرت إيران قائمة الدول من حيث حجم الأصول المصرفية الإسلامية بنسبة 28.6%، تلتها السعودية بنسبة 24.9%. وتشهد المملكة نمواً متسارعاً في هذا القطاع، مع تسجيل نسبة نمو تقارب 30% خلال العقد الماضي. أما ماليزيا، فقد احتفلت في عام 2013 بمرور ثلاثين عامًا على تأسيس أول مصرف إسلامي لديها، وتُعدّ من الدول الرائدة في التشريعات والتنظيمات الخاصة بالصيرفة الإسلامية. كما تأتي الإمارات بنسبة 8.7%، والكويت وقطر بحصص متقاربة عند 6% لكل منهما.

1-2 الصكوك الإسلامية:

الشكل رقم (1-14): تطور الصكوك الإسلامية المصدرة عالميًا من سنة2001 إلى سنة2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Board, 2020, p. 14)

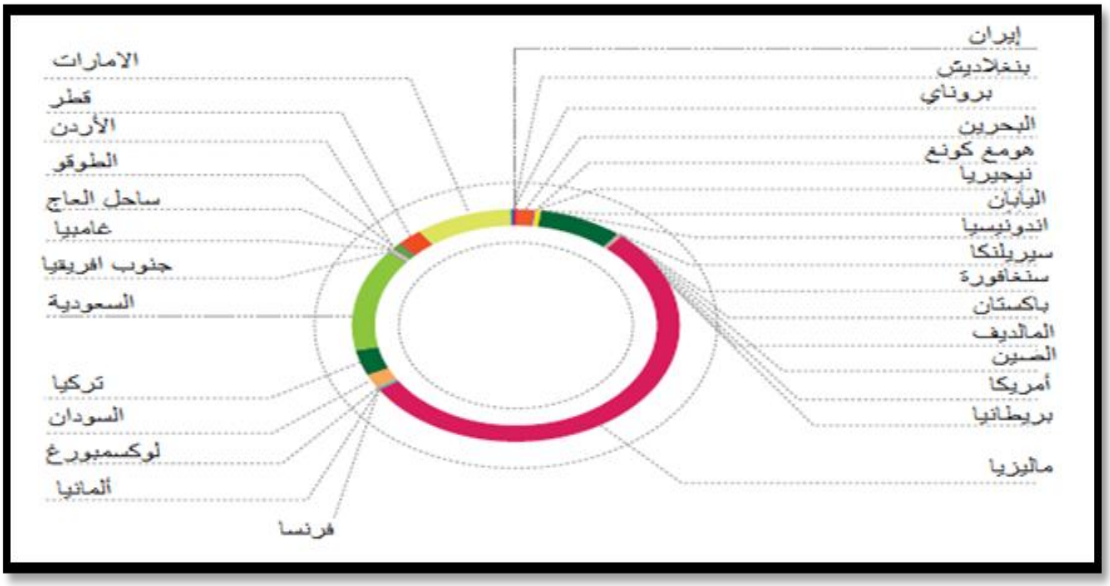
يتبين من الشكل أعلاه ان الصكوك من أبرز أدوات التمويل الإسلامي بعد القطاع المصرفي، وقد شهدت نموًا لافتًا منذ انطلاقتها في عام 2001. ففي الفترة بين عامي 2005 و2007، ارتفعت إصدارات الصكوك من 11.20 مليار دولار إلى 44.76 مليار دولار. لكن في عام 2008، وبسبب الأزمة المالية العالمية، تراجعت الإصدارات إلى 16.23 مليار دولار بانخفاض قدره 63.74%.

عادت السوق للنمو في عام 2009 بإصدارات بلغت 31.92 مليار دولار، وشهدت طفرة نوعية خلال الفترة بين 2010 و2012، خاصة في عام 2012 حين سجلت إصدارات الصكوك رقمًا قياسيًا بلغ 131.2 مليار دولار، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ما قبل الأزمة المالية.

ومنذ عام 2016، واصلت السوق انتعاشها، حيث بلغ حجم الإصدارات في ذلك العام نحو 74.8 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 13.2% مقارنة بعام 2015، وارتفعت مجددًا في عام 2017 إلى 116.7 مليار دولار، مدفوعة بإصدارات قوية من السعودية وماليزيا، التي لا تزال الدولة الأبرز في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا تعتمد على الصكوك الإسلامية لتغطية أكثر من 50% من عجز موازنتها في بعض السنوات، مثل 2008 و2015.

واستمرت الإصدارات العالمية في الزيادة خلال الفترة بين 2018 و2020، حيث ارتفعت بنسبة 19.84% من 145.7 مليار دولار في 2019 إلى 174.6 مليار دولار في 2020. وقد قادت النمو إصدارات الصكوك السيادية في آسيا ودول الخليج وأفريقيا.

الشكل رقم (1–15) الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا حسب الدول خلال الفترة (2001–2020)



المصدر: (market, 2021, p. 29)

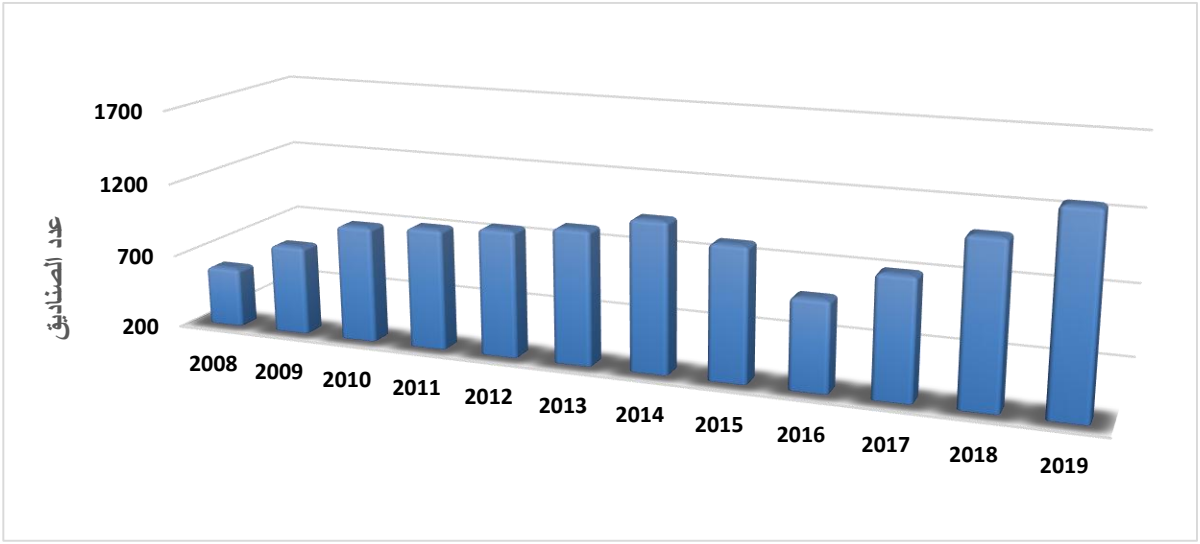
وبلغ إجمالي قيمة الصكوك الإسلامية المُصدرة عالميًا من يناير 2001 وحتى نهاية 2020 نحو 1.422 تريليون دولار من خلال 11,053 إصدارًا في 36 دولة.

هيمنت آسيا والشرق الأقصى على السوق بنسبة 67.84% من القيمة الإجمالية، بقيادة ماليزيا التي استأثرت بـ 56.22% من إجمالي الصكوك المُصدرة (حوالي 7800 إصدار). تلتها منطقة الخليج والشرق الأوسط بنسبة 27.25%، منها السعودية بـ 12.27%، والإمارات بـ 6.92%، والبحرين بـ 2.77%، وقطر بـ 2.53%.

أما قارة أفريقيا، فقد ساهمت بنسبة 1.71%، ومن أبرز دولها المصدّرة: السودان، جامبيا، جنوب أفريقيا، السنغال، وساحل العاج. وفي المقابل، ساهمت أوروبا وأمريكا بنسبة 4.96%، وتصدّرت هذه الفئة دول مثل تركيا، ألمانيا، لوكسمبورغ، بريطانيا، والولايات المتحدة.

1-3 صناديق الاستثمار الإسلامية: يشكل قطاع صناديق الاستثمار الإسلامية أحد المكونات الديناميكية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث شهد نموًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة. فحتى نهاية عام 2019، بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية عالميًا حوالي 1749 صندوقًا، بزيادة كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة، ويمثل هذا العدد نحو 2.4% من إجمالي قطاع الخدمات المالية الإسلامية. وقد تم تدشين 127 صندوقًا جديدًا في عام 2019 وحده، موزعة على 28 دولة حول العالم.

الشكل رقم (1-16) تطور أصول وعدد صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة (2008-2019)



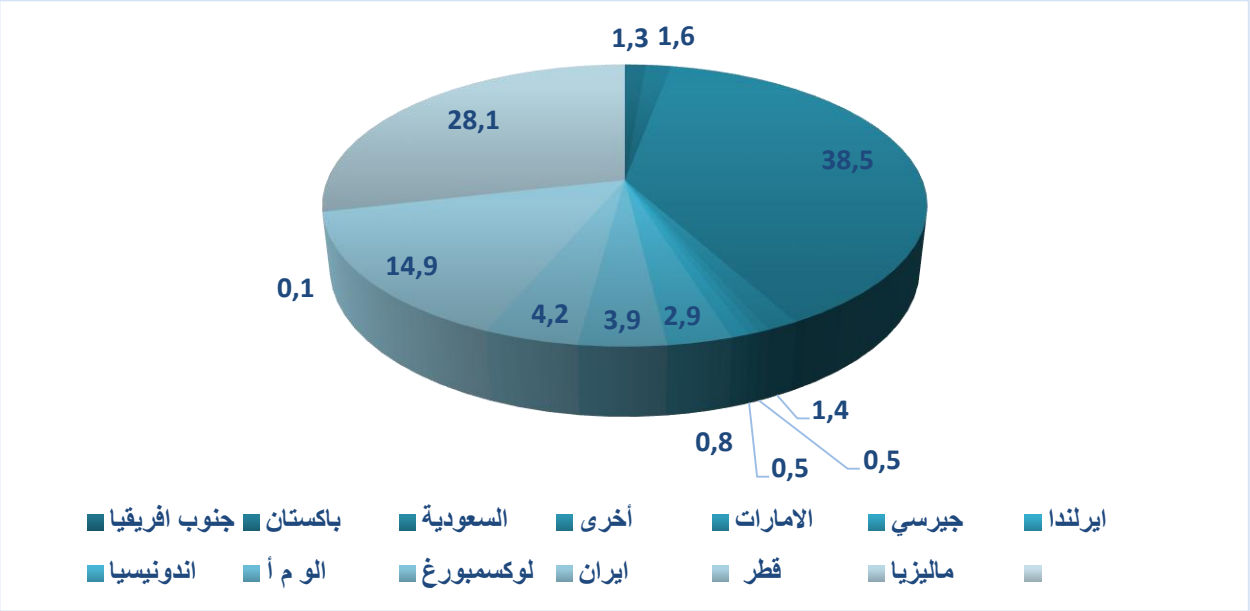
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Board, 2020, p. 28)

شهدت قيمة أصول صناديق الاستثمار الإسلامية تطورًا لافتًا، حيث ارتفعت من 29.2 مليار دولار في عام 2004 إلى 51.4 مليار دولار في 2008، ثم إلى 60 مليار دولار في 2011، وواصلت النمو لتصل إلى 71.3 مليار دولار في 2015. كما زاد عدد الصناديق من 812 صندوقًا في عام 2010 إلى 876 صندوقًا في 2011، ثم إلى 1220 صندوقًا بحلول عام 2015.

في عام 2016، شهد القطاع نموًا بنسبة 37% مقارنة بعام 2015، لتصل قيمة الأصول المدارة إلى نحو 56.1 مليار دولار. أما في عام 2017، فقد ارتفعت الأصول بنسبة 16% لتبلغ 110 مليارات دولار. وعلى الرغم من تسجيل تراجع طفيف في عام 2018 إلى 108 مليارات دولار، إلا أن عام 2019 شهد انتعاشًا ملحوظًا حيث ارتفعت الأصول إلى 140 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 29.6%. وبذلك، سجّل القطاع معدل نمو سنوي مركب يقارب 16.2% للفترة ما بين 2014 و2019.

من حيث التوزيع الجغرافي، تتركز غالبية أصول صناديق الاستثمار الإسلامية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، حيث لا تزال ماليزيا، المملكة العربية السعودية، وإيران تسيطر على القطاع. وتستضيف هذه الدول الثلاث معًا نحو 82% من إجمالي القطاع حتى نهاية عام 2019، بما يعادل 114.1 مليار دولار أمريكي من الأصول.

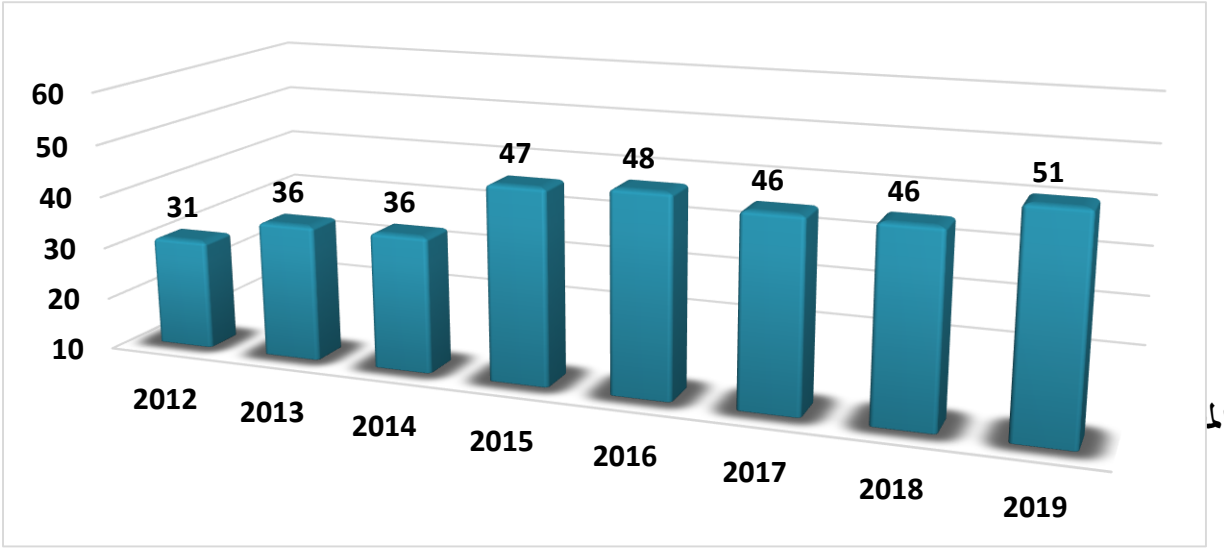
الشكل رقم (1–17) توزيع أصول صناديق الاستثمار الاسلامية جغرافيا سنة 2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Board, 2020, p. 28)

4-1 صناعة التكافل: تُعدّ صناعة التكافل (التأمين الإسلامي) إحدى المكونات الأصغر في منظومة التمويل الإسلامي من حيث الأصول، إذ تمثل حوالي 2% من إجمالي أصول الصناعة حيث بلغ إجمالي قيمة أصول قطاع التكافل على مستوى العالم حوالي 51 مليار دولار سنة 2019، ويمكن توضيح تطور إجمالي مساهمات التكافل عالميًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2019 كما يلي:

الشكل رقم (1-18) تطور سوق التكافل عالميا خلال الفترة(2011-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Board, 2020, p. 28)

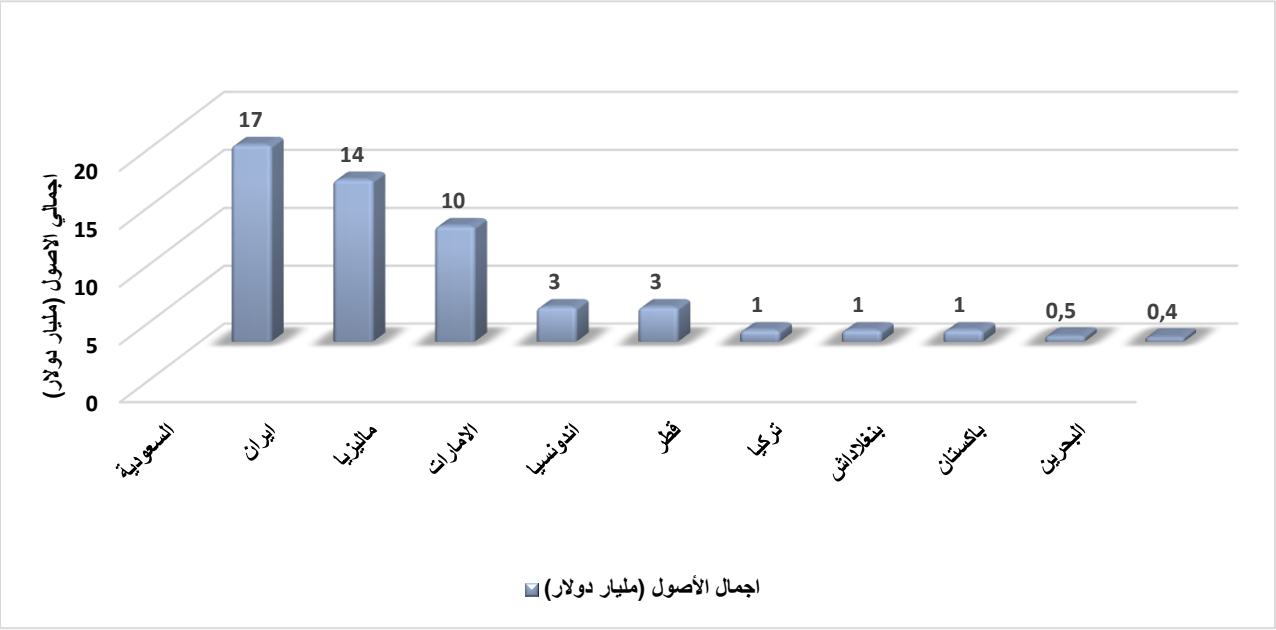
ورغم ذلك، شهد هذا القطاع تطورًا تدريجيًا وثابتًا خلال السنوات الماضية، مدفوعًا بارتفاع الطلب على منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تطور التكنولوجيا المالية.

بلغ إجمالي قيمة أصول قطاع التكافل على المستوى العالمي حوالي 51 مليار دولار أمريكي في عام 2019، محققًا نموًا بنسبة 10.9% مقارنة بعام 2018. ويضم هذا القطاع أكثر من 336 شركة تكافل منتشرة في 47 دولة حول العالم.

يُظهر تحليل الأداء التاريخي للفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 أن صناعة التكافل سجلت معدلات نمو ثنائية الرقم في عدة سنوات، ما يعكس ثقة متزايدة في هذا النوع من التأمين. ومن المتوقع، في حال استمرار هذا الزخم، أن تتجاوز

أصول التكافل عالميًا 86 مليار دولار بحلول عام 2022، مدعومة بالتطور الرقمي المتسارع، ونمو قطاعات مثل InsurTech وFinTech، التي أوجدت نماذج أعمال مبتكرة وفرصًا جديدة في سوق التأمين الإسلامي.

الشكل رقم (1–19) إجمالي أصول التكافل عالميا حسب المناطق خلال سنة 2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (Report, 2020, p. 31)

من الناحية الجغرافية، تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر من أصول التكافل عالميًا بنسبة 41.3%، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 28.3%، ثم جنوب شرق آسيا بنسبة 26.1%. وتُعد السعودية السوق الأكبر عالميًا من حيث حجم أصول التكافل، حيث تبلغ أصولها نحو 17 مليار دولار، تليها إيران بـ 14 مليار دولار، ثم ماليزيا بـ 10 مليارات دولار، والإمارات بنحو 3 مليارات دولار. وتستحوذ هذه الدول الثلاث الأولى مجتمعةً على حوالي 79% من القطاع.

إن استمرار نمو صناعة التكافل مستقبلاً يرتبط بعدة عوامل، أبرزها السياسات التنظيمية والتشريعية، إضافة إلى تزايد الاهتمام بالخدمات الرقمية، ما يعزز فرص التوسع في أسواق جديدة ويزيد من تنافسية هذه الصناعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ثانيا : حقائق وأرقام الشمول المالي في العالم

منذ سنة 2010، التزمت أكثر من 55 دولة بتحقيق الشمول المالي، حيث قامت ما يزيد عن 30 دولة بإعداد واعتماد استراتيجية وطنية خاصة به، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية هذا التوجه في دعم النمو الاقتصادي. وتُظهر دراسات صادرة عن البنك الدولي أن وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي يعزز من وتيرة الإصلاحات ويزيد من فعاليتها وتأثيرها. (bank, 2018)

وتُعد ملكية الأفراد لحسابات مالية لدى مؤسسات رسمية، كالبنوك ومكاتب البريد، أبرز مؤشر يُعتمد عليه لقياس مدى تحقق الشمول المالي، إذ يعكس هذا المؤشر مدى قدرة هذه المؤسسات على جذب الأفراد وتشجيعهم على الادخار. ويُلاحظ تطور هذا المؤشر خلال السنوات 2011، 2014، 2017، و2021، وفق معطيات تُبرزها الجداول والإحصائيات الرسمية.

ولغرض تقييم مستويات الشمول المالي ومقارنة أدائها بين الدول، يُعتمد على مجموعة من المؤشرات الأساسية، من بينها:

2-1 مؤشر امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية

يُعد هذا المؤشر مقياسًا أساسيًا للشمول المالي العام، إذ يقيس نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين يمتلكون حسابات بنكية لدى مؤسسات مالية معترف بها ، والشكل الموالي يوضح ذلك:

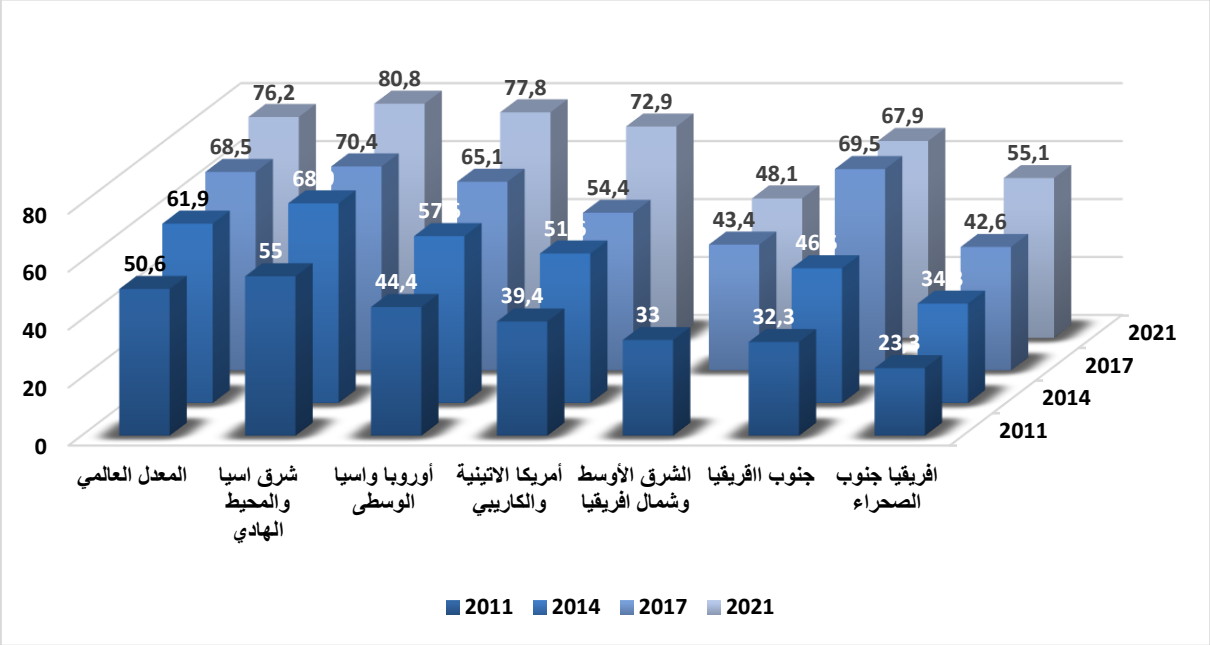
الجدول رقم (1-6): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية من البالغين (15+ سنة) حسب النطاق الجغرافي.

افريقيا جنوب الصحراء	جنوب افريقيا	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	أمريكا اللاتينية	أوروبا واسيا الوسطى	شرق اسيا والمحيط الهادي	المعدل العالمي	

2011	50.6	55	44.4	39.4	33	32.3	23.3
2014	61.9	68.9	57.6	51.6	-	46.5	34.3
2017	68.5	70.4	65.1	54.4	43.4	69.5	42.6
2021	76.2	80.8	77.8	72.9	48.1	67.9	55.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :(قاعدة البيانات، 2023).

الشكل رقم (1-20) ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية من البالغين (15+ سنة) حسب النطاق الجغرافي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :(قاعدة البيانات، 2023).

وتشير البيانات من خلال الشكل إلى أن الشمول المالي يشهد تطورًا مستمرا عالميا، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى حوالي 76.2% في سنة 2021، مقارنة بـ 68.5% في سنة 2017 و50.6% فقط في سنة 2011 ولكن رغم هذا التقدم، ما تزال هناك فجوات ملحوظة بين الدول. ففي البلدان ذات الدخل المرتفع، وخاصة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، بلغت نسبة امتلاك الحسابات 80.8% سنة 2021، في حين تراجعت النسبة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 55.1%، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 48.1%، ما يعكس تحديات حقيقية في تحقيق الشمول المالي في هذه المناطق.

أما في الدول النامية، فقد ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات البنكية بنسبة 8% خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، ويُعزى هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى التوسع الكبير في استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. كما تقلصت الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى هذه الخدمات، حيث انخفضت من 9% في سنة 2017 إلى 6% في سنة 2021، ما يُعد تطورًا إيجابيًا في سبيل تحقيق شمول مالي أكثر عدالة وشمولية.

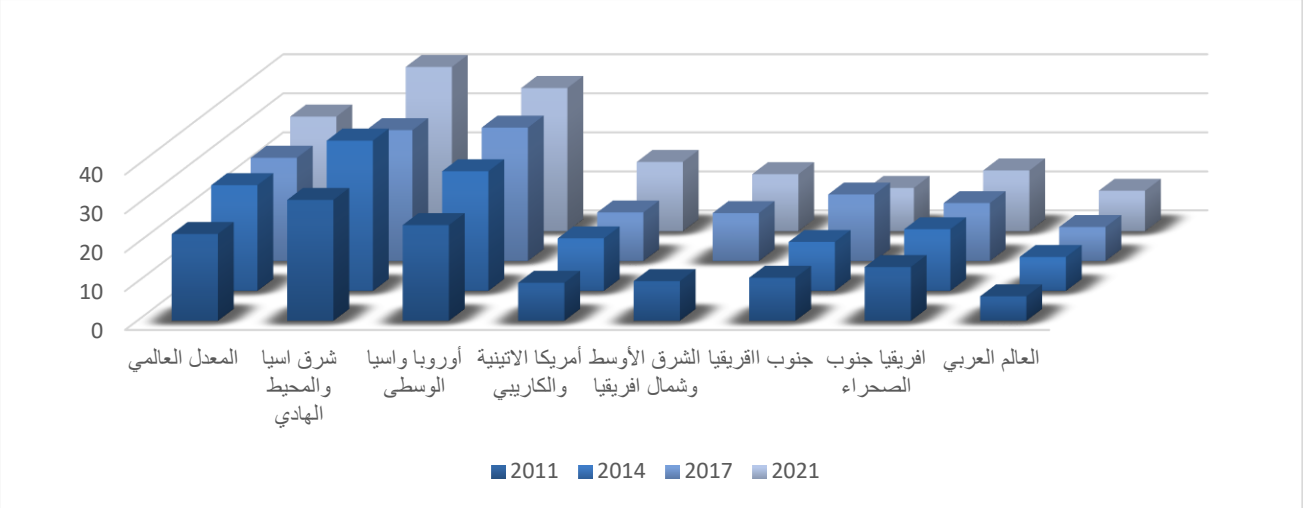
2-1 مؤشر استخدام الخدمات المالية: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يقومون بالادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك ومكاتب البريد، وهو ما يُعد مؤشرًا هامًا على مدى انخراط السكان في النظام المالي المنظم.

الجدول رقم (1-7): نسب الادخار حسب الأقاليم

	المعدل العالمي	شرق اسيا والمحيط الهادي	أوروبا واسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	جنوب افريقيا	افريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي
2011	22.37	31.16	24.66	9.81	10.23	11.1	13.86	6.31
2014	27.24	38.66	30.82	13.55	-	12.63	15.9	8.75
2017	26.57	33.64	34.3	12.53	12.37	17.16	14.94	8.77
2021	29.43	42.13	36.74	17.81	14.68	11.16	15.63	10.42

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (قاعدة البيانات، 2023)

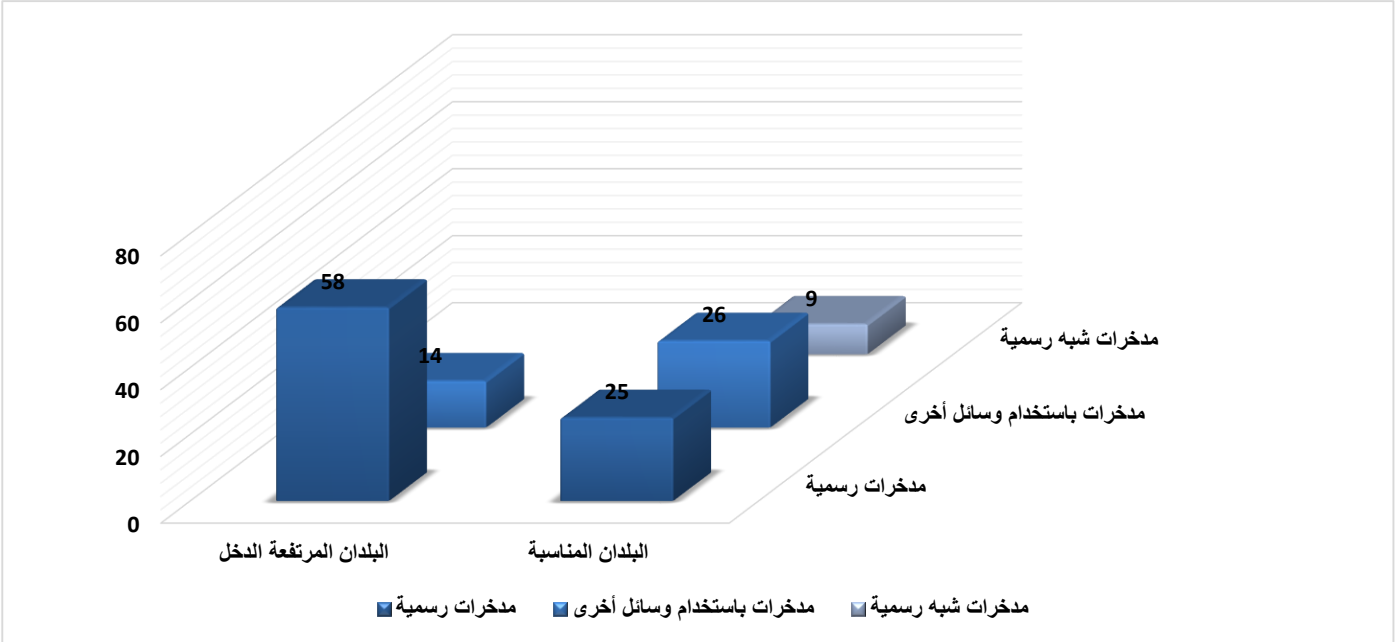
الشكل رقم(1-21): نسب الادخار حسب الأقاليم



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (قاعدة البيانات، 2023)

وبالرجوع إلى الشكل البياني أعلاه، يُلاحظ أن نسبة الادخار عبر المؤسسات الرسمية شهدت تحسنًا تدريجيًا في معظم مناطق العالم، حيث سجلت أعلى المعدلات في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا وآسيا الوسطى، وبلغت على التوالي في سنة 2021 نحو 42.13% و36.74%. في المقابل، سجّلت دول العالم العربي أدنى مستويات الادخار الرسمي، حيث لم تتجاوز النسبة 10.42% خلال نفس السنة، ما يعكس ضعف الوعي الادخاري والمصرفي في هذه المنطقة.

الشكل رقم (1–22): مقارنة طرق الادخار بين الدول المرتفعة الدخل والدول النامية سنة 2021



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (Asli Demirguc-Kunt, 2021, p. 79)

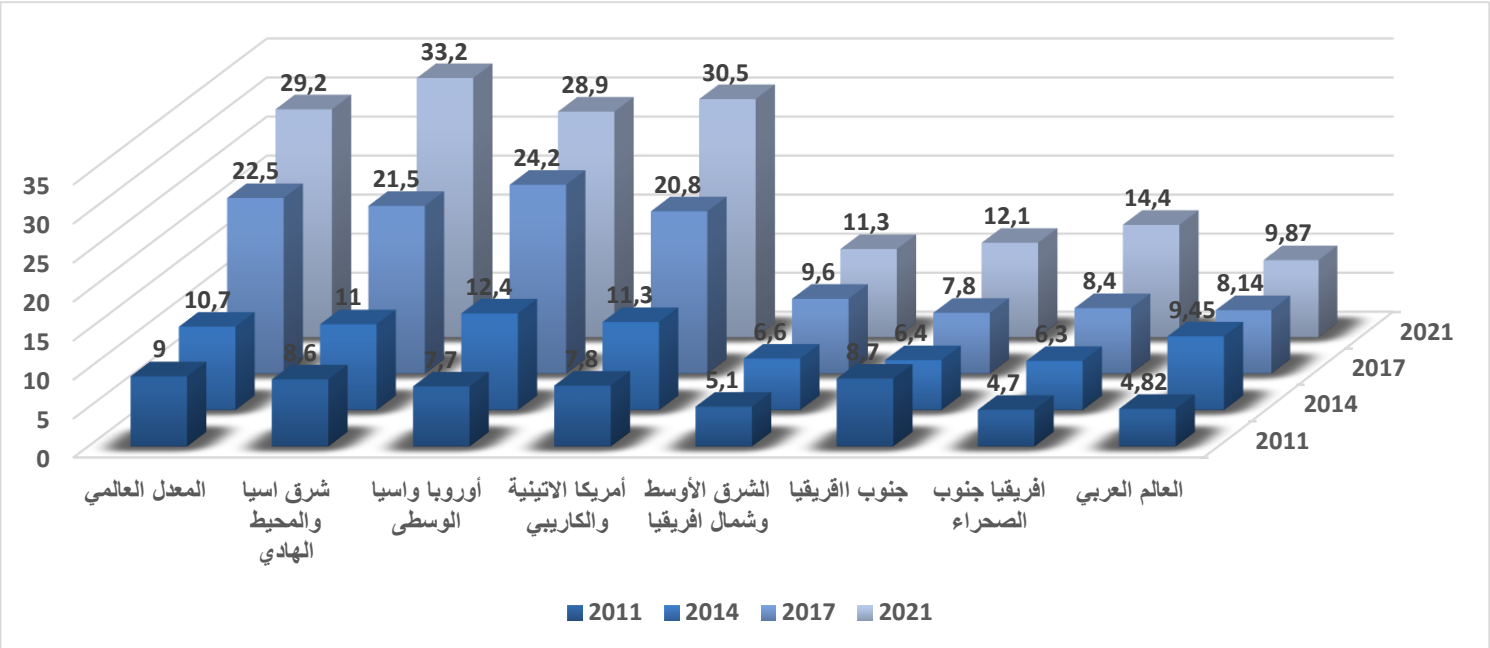
يُبرز التحليل السابق أن نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في الدول ذات الدخل المرتفع بلغت 76%، مقارنة بـ 42% فقط في الدول النامية، مع متوسط عالمي يُقدّر بـ 49% خلال سنة 2021. وعند التفصيل في أساليب الادخار، يتبين أن 58% من المدخرين في الدول ذات الدخل المرتفع يفضلون الادخار عن طريق مؤسسات مالية رسمية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 25% في الدول النامية.

أما الادخار من خلال الوسائل شبه الرسمية، على غرار نوادي الادخار، فهو أكثر رواجاً في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تصل إلى 25%. وفيما يتعلق بالوسائل غير الرسمية، مثل الاحتفاظ بالأموال في المنازل أو الاستثمار في أصول عينية كالمواشي، المجوهرات، والعقارات، أو استخدام أدوات استثمارية متاحة مثل الأوراق المالية الحكومية، فقد بلغت هذه النسبة 14% في الدول المتقدمة مقابل 26% في الدول النامية.

2-2 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر مدى لجوء الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، وقد تم إجراء مقارنة بين الأقاليم بخصوص هذا المؤشر، كما سيتم توضيحه في الشكل التالي.

الشكل (1-23): مقارنة إقليمية لنسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية للبالغين (15+ سنة)

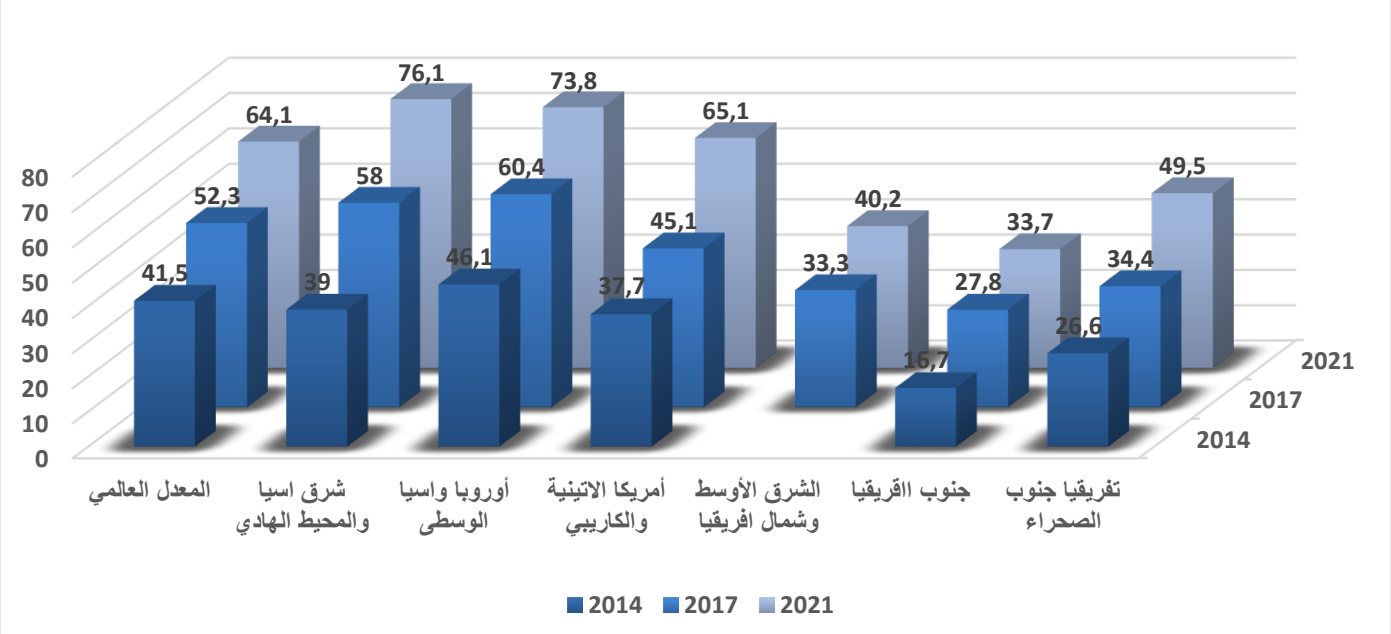


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (قاعدة بيانات، 2023)

يوضح الشكل أعلاه أن معدل الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية على الصعيد العالمي يُعد منخفضًا نسبيًا، إذ بلغ 22.5% سنة 2017، وارتفع بشكل طفيف إلى 29.2% بحلول سنة 2021. وتُسجّل أعلى نسب لهذا المؤشر في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث بلغت 21.5% سنة 2017، لترتفع إلى 33.2% سنة 2021. وعلى النقيض من ذلك، تسجّل الدول العربية أدنى المستويات عالميًا، بنسبة لم تتجاوز 8.87%، ما يعكس ضعف الاعتماد على المؤسسات المالية الرسمية كمصدر للتمويل، واعتماد فئة كبيرة من الأفراد على الاقتراض من الأصدقاء أو أفراد الأسرة بدلًا من القنوات الرسمية.

2-3 مؤشرات الخدمات المالية الرقمية: تشمل مؤشرات الخدمات المالية الرقمية استخدام أدوات الدفع الحديثة مثل بطاقات الخصم والائتمان، والهاتف المحمول، والإنترنت في تنفيذ المعاملات المالية. وقد تم إدراج هذه المؤشرات لأول مرة ضمن قاعدة بيانات "المؤشر العالمي للشمول المالي" في سنة 2014، ومنذ ذلك الحين شهدت نسب استخدامها تطورًا متسارعًا. فقد ارتفعت نسبة اعتماد الأفراد على هذه الوسائل الرقمية بنسبة 13% بين سنتي 2017 و2021، مسجلة بذلك تحولًا ملموسًا في سلوكيات المستخدمين على مستوى مختلف الأقاليم الجغرافية.

الشكل رقم (1-24): مقارنة إقليمية لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية (دفع واستلام) للسنوات 2017-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (قاعدة البيانات، 2023)

يتضح من الشكل أن نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء المدفوعات الرقمية كانت مرتفعة في بعض المناطق، خاصة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ ودول أوروبا وآسيا الوسطى، حيث بلغت النسبة 76.1% و73.8% على التوالي سنة 2021. بالمقابل، سُجلت أدنى النسب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا، إذ لم تتجاوز 40.2% و33.7% على التوالي خلال نفس السنة. أما بالنسبة للمعدل العالمي لاستخدام المدفوعات الرقمية، فقد شهد ارتفاعًا ملحوظًا، حيث انتقل من 41.5% سنة 2014 إلى 64.1% سنة 2021، ويُعزى هذا الارتفاع في جزء كبير منه إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 التي دفعت الأفراد لاعتماد وسائل الدفع الرقمية كخيار آمن وضروري.

جدول رقم (1-8): نسبة استخدام الهاتف المحمول والإنترنت للبالغين (15+ سنة) 2014-2017

البيان		2014	2017
استخدام الهاتف	دول مرتفعة الدخل	48.9	51.8
والانترنت للحصول	دول متوسطة الدخل	9.4	19.2
على الخدمات المالية	دول منخفضة الدخل	1.2	17.1
استخدام البطاقة	دول مرتفعة الدخل	43	80.1
الالكترونية للحصول على	دول متوسطة الدخل	9	23.8
الخدمات المالية	دول منخفضة الدخل	2.1	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على: (قاعدة البيانات، 2023)

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول، نلاحظ أن استخدام الهاتف والإنترنت في الحصول على الخدمات المالية يشهد نموًا مستمرًا سواء في الدول ذات الدخل المرتفع أو المنخفض، إلا أن الفجوة بينهما لا تزال واضحة. ففي الدول المنخفضة الدخل، ارتفعت نسبة الاستخدام من 1.2% سنة 2014 إلى 17.1% سنة 2017، بينما بلغت 51.8% في الدول ذات الدخل المرتفع في نفس السنة. كما أن استعمال البطاقات الإلكترونية كان أعلى بكثير في الدول المتقدمة، حيث وصلت النسبة إلى 80.1% سنة 2017.

المبحث الرابع : مراجعة الدراسات السابقة

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

(بن ساسي، 2019) : أولويات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي وكفاءتها المتوقعة في الاقتصاديات الإسلامية

الملخص: تتناول هذه الدراسة موضوع أولويات الاستثمار في إطار التمويل الإسلامي، حيث ركزت على تحديد مفهومه وأساسها الشرعي والوسائل الممكنة لتفعيلها. كما سعت ما إلى تقييم كفاءة هذه الأولويات على تحسين الأداء الاقتصادي للدول حيث انطلقت الدراسة من فرضية أساسية تمثلت ان الالتزام بالترتيب الإسلامي للأولويات الاستثمارية يؤدي إلى استخدام أمثل للموارد المتاحة ويحقق درجة أعلى من الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وقد استعرضت الدراسة الفروقات بين الأولويات في النظام الإسلامي وبين ما هو معمول به في الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية وقد ابرزت أن الرؤية الإسلامية تنطلق من مقاصد الشريعة، حيث تأتي الضروريات ثم الحاجات ثم الحسينيات كأساس لتحديد ما يجب أن يُستثمر فيه أولا. كما تناولت الدراسة مختلف الآليات التي شملت هذا التوجه كالوقف. الزكاة، التمويل الإسلامي التشاركي، والأسواق المتوافقة مع الشريعة .من خلال التحليل النظري والمقارن، أظهرت الدراسة ان الالتزام بهذه الأولويات يوجّه النشاط الاستثماري نحو تحقيق مصلحة الإنسان والمجتمع والتوازن بين الكفاءة الاقتصادية ومبادئ العدالة. وفي الأخير قامت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات كي تدعم تبنّي هذه الأولويات ضمن السياسات الاستثمارية في الدول الإسلامية.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الأطروحة إسهاما معرفيا مهما في مجال الاقتصاد الإسلامي حيث أن سعت لبناء تصور استثماري إسلامي من خلال إعادة تفعيل مبدأ ترتيب الأولويات لترشيد إدارة الموارد. وقد برزت جوانب القوة في هذه الدراسة كونها تمكّنت من الدمج بين التأصيل الاسلامي المستند إلى مقاصد الشريعة الاسلامية والتقسيم الثلاثي

للحاجات وبين التحليل المقارن للأنظمة الاقتصادية العالمية ركّزت الأطروحة ايضا على الجانب الإسلامي الكلي دون أن تتوسع في مناقشة التحديات السياسية والمؤسسية التي قد تُعيق تطبيق النموذج في الواقع كغياب التنسيق بين الجهات الرقابية والتمويلية ذات الطابع الشرعي أو ضعف الإرادة السياسية في إجراء إصلاحات هيكلية داعمة مع غياب الربط بين ترتيب الأولويات في الاستثمار الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) و اهمال توسيع نطاق البحث ليشمل أدوات الاستثمار المعاصرة كالصكوك، ومنصات التمويل الجماعي، والتحول الرقمي ضمن إطار مقاصدي متجدد، بما يمنح الدراسة بعدًا تطبيقيًا أكثر حداثة.

ورغم تناول الاطروحة للتراث العلمي كأمثال الغزالي والشاطبي، والزرقاء إلا أن عملية إسقاط هذا التراث على قضايا الاقتصاد المعاصر بقيت في الإطار النظري فقط ومنه تعتبر هذه الأطروحة إضافة نوعية في مجال تقنين الاستثمار وفق مرجعية شرعية وتنموية إلا أنها بحاجة إلى دراسات تكميلية تُعزّز بعدها النظري من خلال أدوات التحليل الكمي والتجريبي، بما يساهم في نقلها من مستوى التنظير إلى حيز التفعيل الواقعي.

(شحادة و عامر يوسف العنوم، 2020) : التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي

الملخص: سعت الدراسة إلى توضيح مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي وتحليل إسهامه في توسيع قاعدة الشمول المالي بالأخص في أوساط الفئات المستبعدة اقتصاديًا مثل النساء، الشباب والفقراء، وأصحاب المشاريع الصغيرة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على مراجعة الأدبيات ذات الصلة والتقارير الدولية ذلك بهدف تسليط الضوء على مزايا الرقمنة في القطاع المالي والتركيز على مدى انسجام هذه الممارسات مع القواعد الشرعية الإسلامية وقد وصفت الدراسة التمويل الإسلامي الرقمي على انه تطور حديث في العمل المالي يجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية والتكنولوجيا المالية (Fintech) مما يسمح بتقديم خدمات مالية رقمية تتميز بالمرونة وسهولة الوصول إلى وكذا انخفاض التكلفة.

كما ابرزت الدراسة الروابط القائمة بين تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة أكدت على ان التوسع في الخدمات المالية الرقمية يسهم في دعم النمو الاقتصادي وكذا تقليص الفجوة في الوصول إلى الخدمات المصرفية، لا سيما في المناطق النائية والريفية.

وفي الأخير اوصت بعدة إجراءات لتعزيز الشمول المالي الرقمي، منها: تصميم منتجات مالية رقمية تتناسب مع احتياجات الشرائح المختلفة وكدا تطوير بنية تحتية رقمية آمنة وموثوقة وتفعيل أليات التمويل الاجتماعي الإسلامي، كالزكاة والوقف، باعتبارها آليات فاعلة لتحقيق العدالة المالية والاجتماعية.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة إضافة نوعية إلى أدبيات الشمول المالي، لكونها تتناول موضوعا حديثا نسبيا والمتمثل في التمويل الإسلامي الرقمي، وهو ما يجعلها في ضمن المواضيع المعاصرة التي تدور حول تحديث الأدوات المالية ضمن إطار شرعي.

وقد برزت نقاط القوة في هذه الدراسة في استخدامها لغة واضحة في التحليل إلى جانب اعتمادها على مصادر موثوقة وحديثة مثل تقارير البنك الدولي والإسكوا ومؤسسة ماكينزي وهذا ما عزّز من موثوقية نتائجها ورفع من قيمتها علميا، ولكن مع ذلك فقد اتسمت الدراسة بطابع وصفي تحليلي بحت دون أن تدعم نتائجها بأدوات قياس كمية مما قلل من قدرتها على اختبار الفرضيات أو التعميم على نطاق أوسع.

وعلى الرغم من الاشارة إلى أهمية البنية التحتية الرقمية وحماية المستهلك لكنها لم تتناول التحديات التقنية أو القانونية التي قد تواجه توسع التمويل الإسلامي الرقمي بشكل معمق مثل ضعف الإطار التشريعي أو محدودية الثقافة الرقمية لدى بعض الفئات لم تناقش الدراسة كذلك الأبعاد الشرعية للأدوات الرقمية مثل المرابحة الإلكترونية أو نماذج الوقف الذكي، وكان من الممكن الاستفادة منها لإثراء الدراسة.

أما بالنسبة للتوصيات فقد كانت عامة ولم ترتبط ارتباطا واضح بمؤشرات قياس الأداء مما يقلل من فعاليتها كإطار عملي للتنفيذ وكان من الأفضل أن تتضمن الدراسة مقترحا لاستراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي تكون مبنية على أسس التمويل الإسلامي .

ومنه بصورة عامة تمثل هذه الدراسة مرجع نظري مهم لفهم إمكانات التمويل الإسلامي الرقمي في دعم الشمول المالي، إلا أنها تبقى بحاجة إلى تعزيز طابعها التطبيقي والتحليلي التجريبي.

(سماي و عمر قاضي، 2020) : واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية: دراسة حالة فرع بنك البركة بالبليدة

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل مدى إسهام البنوك الإسلامية وبالأخص بنك البركة الجزائري في دعم الشمول المالي ضمن السياق الجزائري تتكون وقد عرفت الدراسة الشمول المالي على انه تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى

خدمات مالية رسمية تشمل الحسابات البنكية وأدوات الادخار والتمويل و التأمين وخدمات الدفع بطريقة تضمن حماية المستهلك وحقوقه

وقد ارتكز الإطار النظري للدراسة على مختلف مفاهيم الشمول المالي في ظل مبادئ التمويل الإسلامي مع ابراز دور البنوك الإسلامية في استقطاب شرائح اجتماعية واقتصادية مهمشة النظام المصرفي التقليدي.

حيث ركزت الدراسة على تجربة فرع بنك البركة من خلال تحليل مجموعة منتجاته المالية المتوافقة مع الشريعة وتوضيح مدى تنوع عروضه التمويلية الموجهة للأفراد والحرفيين وكذا الهيئات الاقتصادية .

وفي الاخير الدراسة توصلت إلى أن بنك البركة يعتبر فاعلا مهما في توسيع نطاق الشمول المالي الا ان المسار لا يخلو من التحديات والتي من أبرزها: ضعف الثقافة المالية لدى الجمهور ومحدودية البنية التحتية الرقمية وكدا غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع المالي.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة من الإسهامات الميدانية المتميزة في مجال الشمول المالي في السياق الجزائري إذ تنطلق من فرضية مفادها أن البنوك الإسلامية قادرة على لعب دور فعّال في دمج الفئات المهمّشة ضمن النظام المالي وقد تم اختيار فرع بنك البركة بالبليدة لدراسة فعالية الأدوات المالية الإسلامية في توسيع قاعدة الشمول المالي.

جمعت الدراسة بين توضيح مفهوم الشمول المالي وتحليل خصائص وآليات التمويل الإسلامي إلى جانب تقديم قراءة تفصيلية للمنتجات المصرفية المعتمدة فعليًا في الميدان مما أعطى البحث طابعا متوازنا .

ومع ذلك فالدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي دون توظيف أدوات كمية أو إحصائية لتقدير أثر كل منتج مالي على مؤشرات الشمول المالي مما قلل من القدرة على تقديم نتائج قابلة للاختبار، كما لم يتم التطرق إلى الأسباب المحتملة لعزوف بعض الفئات عن التعامل مع البنوك الإسلامية أو إلى مدى تأثير مستوى الوعي الديني والثقافة المالية في تشكيل القرارات المصرفية للأفراد.

أما التوصيات فقد كانت عامة تفتقر إلى خطة واضحة أو مؤشرات قياس تجعلها خطوات قابلة للتنفيذ. كما أن الدراسة أغفلت تحليل البيئة التشريعية والمؤسسية المحيطة بالشمول المالي .لكن اجمالا الدراسة تعتبر مرجعا مهما في سياق الاقتصاد الإسلامي الجزائري وتفتح افاقا لمزيد من الأبحاث التطبيقية التي تمزج بين التحليل المفاهيمي والقياس الكمي مما يعزز من دور البنوك الإسلامية في تحقيق شمول مالي فعّال ومتكامل.

(حنان و غريب طاوس، 2021) دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر وذلك من خلال دراسة ميدانية أُجريت على عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مدعوما بأدوات التحليل الإحصائي المتمثلة في الاستبيان وتم تحليل الانحدار البسيط باستخدام برنامج Spss وذلك لقياس العلاقة بين التمويل الإسلامي ومؤشرات الشمول المالي.بحيث أبرزت الدراسة أن التمويل الإسلامي يشكل مدخلا مهما لجذب فئات واسعة من المجتمع الجزائري بالأخص أولئك الذين يرفضون التعامل مع النظام المصرفي التقليدي بدافع ديني أو ثقافي.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن صيغ التمويل الاكثر تفضيلا لدى المتعاملين كانت المرابحة والإجارة نظرًا لوضوحها من الناحية الشرعية وسهولة تطبيقها بينما لوحظ نقص التوجه بالصيغ الأخرى كالسلم والاستصناع وكما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين اعتماد التمويل الإسلامي ومستوى الشمول المالي في أبعاده الخمسة والتي شملت: إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والاستخدام الفعلي لها وحماية حقوق المستهلك والتثقيف المالي، وسهولة وراحة التعامل المصرفي.

ومن خلال النتائج استخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في: توسيع التغطية الجغرافية للبنوك الإسلامية، تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع والعمل على تطوير المنتجات التمويلية بما يتناسب مع احتياجات الأفراد والمشروعات في مختلف القطاعات.

التحليل النقدي: تمثلت أهمية هذه الدراسة في تركيزها على العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي من زاوية ميدانية وتطبيقية وهو ما شكل إضافة إلى الأدبيات العربية المعاصرة في هذا المجال فقد تم اختيار عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام كونها أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر ويعكس هذا معرفة بطبيعة السوق المحلي ما يمنح الدراسة مصداقية عملية، أما من الناحية المنهجية فقد اعتمدت على أدوات تحليل كمي مثل تحليل الانحدار البسيط وتحليل الارتباط باستخدام برنامج SPSS مما عزز دقتها العلمية كما أن تناولها لخمسة أبعاد متكاملة للشمول المالي والمتمثلة في: الوصول، الاستخدام، التثقيف المالي، حماية المستهلك، وسهولة التعامل شكل نقطة قوة لما يوفره من شمول في التقييم يغطي الجوانب التنظيمية المرتبطة بالموضوع.

لكن الدراسة لا تخلو من بعض الهفوات فقد اقتصرت على فرعين مصرفيين فقط في ولايتين محددتين (البليدة والعاصمة) وهو ما يجعل تعميم النتائج على بقية البنوك الإسلامية كما أن العينة لم تأخذ بعين الاعتبار التنوع الجغرافي والاجتماعي في الجزائر مقارنة بالتفاوت الكبير في البنية التحتية والخدمات المصرفية بين مختلف المناطق إضافة لذلك لم تول الدراسة اهتماما كافي بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر و رغم أن هذا الجانب يلعب دورا مباشر في تحديد قدرتها على التوسع والوصول إلى شرائح أوسع من السكان.

أما التوصيات فقد كانت عامة في صياغتها مثل الدعوة إلى تحسين الثقافة المالية وتوسيع المنتجات بدون أن تُرفق بخطط تنفيذية واضحة أو مؤشرات لقياس الأثر المتوقع كما لم توضح الدراسة التحديات المتعلقة ببعض صيغ التمويل الإسلامي بالتفصيل كمدى ملاءمة المرابحة أو السلم للفئات ذات الدخل المحدود أو مستوى المخاطر التي قد ترتبط بهذه المنتجات محليا.

في الاخير تعتبر هذه الدراسة خطوة نحو إدماج التمويل الإسلامي في مسار توسع قاعدة الشمول المالي في الجزائر غير أن تعزيز قيمتها التطبيقية يتطلب توسيع نطاق العينة وكدا دمج التحليل القانوني والرقمي والانفتاح نحو تجارب دولية للمقارنة كي تفتح آفاق جديدة للتطوير المؤسسي والابتكار المالي في السياق الإسلامي.

(الجويني و عبد الكريم قندور، 2021) أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تأثير التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي و ذلك على مستوى 16 دولة عربية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2011 و2019 و هذا باستخدام منهجية قياسية تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) حيث تم الاستعانة بمؤشرين لقياس مستوى الشمول المالية هما: عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ كما شملت المتغيرات المستقلة مؤشر تطور التمويل الإسلامي والائتمان المحلي الذي تم توجيهه للقطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

و قد بينت نتائج التحليل وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطور التمويل الإسلامي وزيادة الشمول المالي عند استخدام مؤشر أجهزة الصراف الآلي مما يدل على أن ازدهار قطاع التمويل الإسلامي يساهم في تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لكن لم تكن العلاقة لم تكن قوية عند استخدام مؤشر عدد الفروع المصرفية و ذلك يشير إلى أن البنية

التقليدية للمصارف لم تعكس أثر التمويل الإسلامي في هذا المجال كما وضحت النتائج أن مستوى الدخل يعتبر عاملا مؤثرا بوضوح في تعزيز الشمول المالي بالأخص عند قياسه بعدد الفروع البنكية.

ومن خلال هذه النتائج اوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور البنوك الإسلامية في جذب شرائح أوسع من العملاء وذلك من خلال تنويع منتجاتها المالية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وكدا توسيع استخدام التكنولوجيا المالية اضافة لضرورة وضع الفوارق الاقتصادية لكل دولة عربية بعين الاعتبار.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية في ميدان الشمول المالي الإسلامي في العالم العربي حيث أظهرت نموذجا متماسكا يربط بين تطور التمويل الإسلامي ومؤشرات النفاذ المالي وقد استندت إلى بيانات سلاسل زمنية مقطعية لعدد معتبر من الدول العربية خلال فترة طويلة نسبيا (2011–2019).

هذه المقاربة تمنح نتائج الدراسة بعدًا علمي في السياق العربي حيث مزجت بين التحليل الاقتصادي الكلي والرؤية الإسلامية للتمويل وقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: التمويل الإسلامي بما يقدّمه من حلول شرعية وقيمية يمكن أن يشكل مدخلا فعالا لدمج شرائح مجتمعية ظلت مستبعدة من النظام المالي لأسباب مالية ودينية وهذا يُظهر وعيا بطبيعة الواقع العربي حيث لا تزال فئات واسعة ترفض التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن بدائل تتوافق مع مرجعيتها الدينية.

وقد برزت نقاط القوة في الدراسة بين شكلين من مؤشرات الشمول المالي يعكس الأول الوصول الرقمي والثاني يرتبط بالبنية التقليدية حيث أظهرت النتائج أن تأثير التمويل الإسلامي كان واضحا أكثر في المؤشر الأول مما يعكس تطور تدريجي نحو الرقمنة في هذا القطاع ويبين إمكانات التمويل الإسلامي في التوسع عبر الوسائط غير التقليدية خصوصا مع تزايد استخدام التكنولوجيا المالية.

لكن الدراسة لا تخلو من بعض الملاحظات فعلى الرغم من قوة النموذج القياسي لكن الجانب التفسيري لم يتوسع بما يكفي لتقليل الفجوة بين البنية المؤسسية للتمويل الإسلامي وقدرته الفعلية على الوصول للفئات الهشة والتي غالبًا ما تعاني من ضعف في البنية المصرفية الكلاسيكية.

وكذلك لم تعطي الدراسة اهتماما كافي للفروق النوعية بين الدول من حيث البيئة التشريعية أو نماذج الحوكمة المصرفية وهي عوامل هامة في تفسير نجاح أو محدودية أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي .أما بالنسبة للتوصيات فقد كانت منسجمة مع النتائج لكنها كانت عامة ولم تتضمن آليات تنفيذ أو مؤشرات أداء يمكن أن تساهم في توجيه السياسات

المالية في المنطقة وكان من المستحسن اقتراح شراكات استراتيجية بين البنوك الإسلامية والجامعات لتعزيز التثقيف المالي أو طرح منتجات مخصصة للفئات المستبعدة.

في الاخير فالدراسة قدمت نموذج قياسي مهم أسهم في ربط التمويل الإسلامي بالشمول المالي العربي الا أن ربط النتائج بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ من شأنه أن يزيد من الأثر الفعلي لمثل هذه الدراسات على صعيد السياسات العامة والتخطيط التنموي في المنطقة

(كمال و نور الدين عاد، 2022) دور المالية الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أنموذجًا

الملخص: سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري في دعم جهود الشمول المالي وذلك من خلال تتبعها أثر تسويق صيغ الادخار والتمويل المطابقة للشريعة على مؤشرات الانخراط المالي كعدد الحسابات المفتوحة وكدا حجم المدخرات وقيمة التمويلات المقدمة.

وقد اعتمد الباحثان في منهجيتهما على التحليل الوصفي مرفقا ببيانات رسمية صادرة عن البنك الوطني الجزائري خلال سنتي 2019 و2020 وقد تزامنت هده الفترة مع بداية طرح المنتجات الإسلامية حيث أظهرت النتائج أن إدخال هذه المنتجات ساهم بشكل ملحوظ في زيادة عدد الحسابات البنكية ورفع مستويات الادخار والتمويل مما يوضح نجاح هذه الصيغ في استقطاب فئات من المواطنين كانت في السابق خارج النظام المالي الرسمي.

وبالاعتماد على هذه المعطيات اوصت الدراسة بتوسيع تجربة النوافذ الإسلامية لتشمل باقي البنوك الجزائرية والى ضرورة توفير بيئة ملائمة قانونيا ورقميا وتشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية لتوسيع قاعدة المستفيدين وتعزيز الثقة في هذا النمط التمويلي.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة إحدى المبادرات التي حاولت تقييم تجربة جديدة بشكل نسبي في القطاع المصرفي الجزائري والتي تمثل في إدماج النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية وقد تم اختيار البنك الوطني الجزائري كنموذج تطبيقي وهو اختيار موفق إذ أتاح تتبعا لأثر المنتجات المالية الإسلامية على مؤشرات الشمول المالي استنادا إلى بيانات حقيقية.

وقد برزت قوة الدراسة في اعتمادها على بيانات إحصائية رسمية وتحليلها على مدار عامين مما منح النتائج مصداقية أعلى كما أن التركيز على عدد الحسابات وحجم الادخار وكدا حجم التمويل يعتبر اختيار موفق لما عكسته هذه المؤشرات من التفاعل البنكي في سياق الشمول المالي.

وقد ابرزت الدراسة بشكل واضح ايضا دور النوافذ الإسلامية في استقطاب فئات اجتماعية كانت على هامش النظام المصرفي وهذا يدعم الفرضية التي مفادها أن المالية الإسلامية تعتبر مدخل واقعيًا لتعزيز الشمول المالي بالأخص في مجتمعات يغلب عليها الطابع المحافظ لكن ومع ذلك فالدراسة لم تستخدم أدوات تحليل إحصائي (مثل الانحدار أو تحليل العلاقات السببية) بل اكتفت بالعرض الزمني للبيانات ما جعل استنتاجاتها تفسيرية أكثر من تجريبية كما أن المقارنة بين بيانات ما قبل وبعد إدخال المنتجات الإسلامية لم تكن مدعومة بتحليل للفروق الإحصائية و الذي كان من شأنه أن يساعد في تحديد الأثر بدقة أكبر .

اهملت الدراسة كذلك البعد الميداني والتفاعلي مع العملاء من خلال مقابلات لتشكيل أعمق تساعد في فهم دوافع الإقبال أو العزوف عن المنتجات الإسلامية كما لم تقم بمقارنة مع تجارب نوافذ مماثلة في بنوك أخرى محلية أو إقليمية ما كان سيزيد من قابلية تعميم نتائجها أما بالنسبة للتوصيات فعلي الرغم من واقعيتها لكنها بقيت على مستوى عام مثل الدعوة لتحسين البيئة القانونية أو تشجيع الابتكار من دون الدخول في تفاصيل عملية أو آليات تنفيذ محدد.

عموما فتحت هذه الدراسة نافذة مهمة لفهم التجربة الأولية للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر لكنها تحتاج إلى تعميق أدوات التحليل وربطها بالواقع الميداني والمؤسساتي لتصبح مرجعا عملي أكثر فعالية

(مروة و عياش زبير، 2022) مساهمة الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تجارب مجموعة من الدول الإسلامية

الملخص: تناولت هذه الدراسة دور الصكوك الوقفية كأداة مالية واستثمارية مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي حيث تستعرض تجارب عدد من الدول الإسلامية منها ماليزيا والسعودية والسودان، الكويت والإمارات.

حيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الصكوك الوقفية تمتلك القدرة على تعبئة موارد الوقف وتوظيفها بشكل يساهم في تقديم خدمات مالية للفئات المهمشة كالفقراء والنساء وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يدعم العدالة الاجتماعية والتمويلية وقد تضمن البحث تحليلا نظريا لمفهوم الصكوك الوقفية وتصنيفاتها وآليات إصدارها إلى جانب

التأصيل الفقهي لمشروعية وقف النقود وقد استعرضت الدراسة تجارب الدول في إدماج هذه الصكوك ضمن خطط وطنية للتنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي.

واستعرضت التحديات والفرص التي رافقت التطبيق وفي الأخير قدمت الدراسة جملة من التوصيات العملية تمثلت في: ضرورة تعديل الأطر التشريعية الوطنية لاستيعاب هذا النوع من الصكوك وتوسيع مجالات استخدامها لتشمل قطاعات أكثر ارتباطاً بالفئات الهشة والاستفادة من التقنيات الرقمية في تسهيل مشاركة الأفراد والمؤسسات في تمويلها وتداولها.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة من الإسهامات البحثية الجديرة بالاهتمام اذ سلطت الضوء على أداة تقليدية في تاريخ التمويل الإسلامي وهي الوقف لكن ضمن سياق حديث ومعاصر يتمثل في تعزيز الشمول المالي وقد قام الباحثان بربط هدف اجتماعي (الوقف) وأداة مالية مبتكرة (الصكوك) وذلك لفتح آفاق جديدة لإدماج الفئات المهمشة في المنظومة المالية وهو توجه يعكس وعياً عميقاً بالتحديات الاقتصادية الراهنة وبالتحولات التي يعرفها عالم التمويل.

ولقد تميزت الدراسة بشمولها المفاهيمي وتوازنها في معالجة الجوانب الفقهية والتنظيمية للصكوك الوقفية وكدا تقديم شرح لأنواعها وآليات إصدارها مما اعطي صورة متكاملة عن بنيتها النظرية والمالية.

لكن مع ذلك بقيت هناك بعض الجوانب التي كان يمكن تعميقها لرفع القيمة العلمية والتطبيقية للدراسة في حيث غابت البيانات الكمية والإحصائيات التي تدعم فرضية تأثير الصكوك الوقفية بشكل مباشر على الشمول المالي كعدد المستفيدين أو حجم التمويلات التي تمت بواسطتها ما جعل الاستنتاجات أقرب إلى الطابع النظري منها إلى البرهان التجريبي.

كما ركزت الدراسة على تجارب الدول الأخرى بدون منح الجزائر ما يكفي من الاهتمام رغم أنها تعتبر الساحة المرجعية التي من المفترض أن توجه إليها نتائج البحث ورغم إشارة الدراسة إلى دور التكنولوجيا المالية لكنها لم تحدد أدوات واضحة يمكن توظيفها لتسهيل استخدام الصكوك الوقفية مثل المنصات الرقمية أو التطبيقات البنكية التي تعد اليوم من أبرز وسائل تعزيز الشمول المالي خاصة لدى الفئات ذات الوصول المحدود إلى الخدمات المصرفية.

أما بالنسبة للتوصيات فقد جاءت منطقية تتماشي مع أهداف الدراسة كالدعوة إلى إصلاح القوانين وتوسيع نطاق استخدام الصكوك الوقفية وقد افتقرت هذه التوصيات إلى خطة عملية واضحة سواء من حيث الجهات المنفذة أو مراحل التطبيق أو المؤشرات المرجعية لقياس النجاح في الاجمال وضعت هذه الدراسة لبنة مهمة حول تطوير أدوات التمويل

الإسلامي بما يخدم العدالة الاجتماعية والدمج المالي إلا أن استكمالها ببحث ميداني ودراسة تطبيقية في السياق الجزائري سيعزز من قوتها العلمية وجدواها العملية.

(خلج، 2022) دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

الملخص: سلطت هذه الدراسة الضوء على مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع تركيزها على الجزائر كنموذج تطبيقي حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب دراسة الحالة وذلك من خلال تحليل تجارب رائدة في دول مثل السعودية وسلطنة عمان والسودان اضافة الي استعراض واقع مصرف السلام والنوافذ الإسلامية في البنوك العمومية بالجزائر.

أوضحت الدراسة أن الشمول المالي لا يقتصر فقط على امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية بل يشمل كدلك الاستخدام الفعال للخدمات المالية ومستوى التثقيف المالي وجودة المنتجات وكدا ضمان الحماية للمستهلك وفي الأخير توصلت الي أن المصارف الإسلامية يمكن أن تلعب دورا مهما في تقليص الإقصاء المالي لا سيما لدى الفئات التي تتحفظ على التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية وذلك بشرط توفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة.

كما وضحت الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية تمتلك أدوات فعالة لتعزيز الشمول المالي كصيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)المرابحة، المشاركة، الإجارة) إضافة إلى الأدوات الاجتماعية كالزكاة والقرض الحسن إضافة إلى إمكانية التوسع من خلال خدمات التمويل الأصغر والحلول الرقمية الإسلامية.

التحليل النقدي: قدمت هده الأطروحة اسهاما علميا يسعى إلى بلورة تصور متكامل حول دور الصناعة المصرفية الإسلامية في دعم الشمول المالي ضمن السياق العربي وقد برزت قوتها من خلال مزجها المتوازن بين الجانب النظري المستند إلى مراجع شرعية والتحليل المقارن للتجارب الإقليمية مما عمق النقاش حول خصوصيات التمويل الإسلامي كمدخل واقعي لإدماج الفئات المستبعدة في المنظومة المالية.

قامت الدراسة بالاستناد إلى مصادر موثوقة ومتنوعة محلية أو دولية وكدا اعتماد مقاربة مقارنة شملت العديد من البلدان المختلفة كالسعودية وسلطنة عمان، السودان والجزائر هده النظرة أضافت على التحليل شكلا كبيرا من الواقعية وساهمت في إبراز التحديات والفرص المرتبطة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال مقارنتها بتجارب أكثر نضجا.

لكن الدراسة لم تعزز نتائجها بأدوات قياس كمية فبالرغم من وجود جداول ومؤشرات لكن التحليل القياسي أو النماذج الإحصائية كانت غائبة مما قلل من قوة استنتاجاتها و جعلها أقرب إلى الوصف منها إلى الإثبات التجريبي كما أن الدراسة لم تفرد تحليل معمقا للعوائق القانونية والسياسية التي تقف أمام تفعيل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر فعلى الرغم من الإشارات العامة إلى غياب بعض التشريعات مثل قوانين الزكاة والوقف إلا أن تحليل البيئة التنظيمية بقي محدودا وكان من الأفضل تخصيص قسم مستقل لتحليل دور الهيئات الرقابية، كبنك الجزائر ومدى مرونة المنظومة القانونية في استيعاب خصائص الصيرفة الإسلامية.

وختاما كانت التوصيات منطقية وواقعية لكنها بقيت عامة دون تحديد آليات تنفيذ أو تقديم نماذج مؤسسية واضحة كما أن ربط الدراسة بأجندة التنمية المستدامة وتحديدا الهدف المتعلق بالنفاذ المالي كان سيمنح العمل بعدا استراتيجيا وتنموية أكبر يعزز من مكانته كمرجع لصناع السياسات.

(حدباوي، 2023) دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة(2021–2011)

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى فهم وتحليل مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في دعم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وتدعيمه ببيانات كمية مستمدة من تقارير البنك الدولي إلى جانب معطيات رسمية حول أداء البنوك الإسلامية الجزائرية كبنك البركة ومصرف السلام إضافة إلى تجربة النوافذ الإسلامية داخل البنوك العمومية.

حيث كشفت الدراسة أن الصيرفة الإسلامية رغم حداثة تجربتها وتواضع انتشارها حتى الآن لكنها تظهر قدرة ملحوظة على استقطاب شرائح من المجتمع كانت مستبعدة أو مترددة في التعامل مع البنوك التقليدية وذلك لأسباب دينية أو ثقافية كما تشير النتائج إلى أن مستويات الشمول المالي في الجزائر لا تزال منخفضة نسبيا وهو ما شكل فرصة مهمة أمام البنوك الإسلامية لتوسيع دورها وتحقيق نمو نوعي.

كما اعتمدت في تحليلها على مجموعة من المؤشرات مثل عدد الحسابات المصرفية واستخدام أجهزة الصراف الآلي ومدى انتشار الفروع الإسلامية وعدد العملاء النشطين في التعامل مع هذه المؤسسات مع مقارنتها المؤسسات التقليدية.

وفي الأخير وصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تمثل رافعة فعالة لتعزيز الشمول المالي لكن شرط توفير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة وتطوير البنية التكنولوجية إلى جانب تعزيز جهود التثقيف المالي لدى الجمهور.

التحليل النقدي: تمثلت هذه الدراسة كإحدى المحاولات لفهم العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والشمول المالي في السياق الجزائري وهو موضوع اكتسب أهمية متزايدة في ضوء الإصلاحات التي يشهدها القطاع المالي الوطني حيث جمعت بين التحليل الكمي من خلال المؤشرات الإحصائية والتحليل النوعي الذي يعكس واقع الصيرفة الإسلامية وتحدياتها في البلاد.

وتمثلت أبرز نقاط القوة في هذه الدراسة كونها اعتمدت على سلسلة زمنية طويلة (2011–2021)، مما أتاح تتبّع تطور الظاهرة ورصد الاتجاهات بدقة كما أن توظيف مؤشرات متعددة للشمول المالي كعدد الحسابات المصرفية وانتشار الفروع واستخدام الصرافات الآلية وعدد المتعاملين منح التحليل شمولا لفهم النفاذ المالي في الجزائر.

كما تميزت الدراسة كذلك بوضوحها في التمييز بين نماذج الصيرفة الإسلامية المعتمدة في الجزائر هذا التفريق ساهم في إبراز الفروقات في الأداء والبيئي التشغيلية والتحديات المؤسسية التي تواجه كل نموذج لمن ومع ذلك توجد بعض نقاط الضعف في الدراسة إذ لم يتم دعم التحليل الإحصائي بنماذج قياسية وهو ما كان سيساعد في تقديم تفسير علمي أقوى للعلاقة بين تطور الصيرفة الإسلامية وتحسن مؤشرات الشمول المالي.

كما أن تفسير بعض المؤشرات كان سطحيا ولم يتعمق في تحليل الأسباب الاجتماعية أو الفجوات الجغرافية التي قد تؤثر على النفاذ المالي كما لم تهتم الدراسة لدور البنك المركزي والإطار القانوني في تمكين الصيرفة الإسلامية مع الرغم من وجود تنظيمات جديدة مثل التنظيم 20–02 الذي يعتبر محورا في هيكلة القطاع كما غاب عنها التناول المفصل للشمول المالي الرقمي الذي يعتبر من المحاور الأساسية لتوسيع قاعدة الخدمات المالية لا سيما في المجتمعات الريفية والشبابية.

أما التوصيات فرغم واقعيتها لكنها بقيت في الإطار التوجيهي العام ولم تنفد كخطوات ملموسة أو مقترحات تشريعية محددة مع غياب المقارنة مع تجارب دولية.

(عبد الوهاب و سمية، 2023) إسهامات الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة العالم العربي

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور الصناعة المالية الإسلامية في دعم الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي وبالأخص الجزائر حيث اعتمد الباحثان على المنهجين الوصفي والتحليلي بالاستناد إلى مصادر بيانات دولية وإقليمية إلى جانب تحليل أبرز المنتجات المالية الإسلامية المستخدمة في هذا المجال كالمضاربة والاستصناع والصكوك والإجارة.

حيث اشارة النتائج إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل مما يعيق مساهمتها الفعالة في النمو الاقتصادي والتشغيل.

و ابرزت الدراسة أن المالية الإسلامية لما تتميز به من المبادئ الشرعية تمثل خيارا تمويلي ملائم للفئات والمشروعات التي ترفض التعامل مع النظام المصرفي التقليدي لأسباب دينية أو ثقافية و في الأخير اشارت الدراسة إلى وجود فرص واعدة لتوسيع قاعدة الشمول المالي من خلال تفعيل أدوات الصيرفة الإسلامية بالأخص في حال تم دعمها بتطوير منتجات مالية مبتكرة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وتكثيف جهود التثقيف المالي كما أوصت الدراسة بضرورة تحفيز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر حوافز ضريبية وتشجيع أدوات التمويل الأصغر المستندة إلى الشريعة.

التحليل النقدي: تناولت هذه الدراسة إحدى القضايا التي تمس واقع ملايين الناس في الدول النامية والمتمثلة في صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل خصوصا في بيئات مصرفية تقليدية قد لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الديني أو الخصوصيات المجتمعية.

حيث ان ما يميز هذه الدراسة هو سعيها لتقديم رؤية بديلة في مبادئ التمويل الإسلامي لسد فجوة الشمول المالي في العالم العربي حيث بدأت الدراسة بتأصيل نظري واضح لمفاهيم الشمول المالي والصيرفة الإسلامية ثم انتقلت إلى تقديم نماذج تمويلية عملية مدعومة ببيانات وإحصائيات موثوقة مما اضاف على الدراسة وضوحا ومصداقية.

إضافة إلى استخدام تقارير دولية حديثة مثل تقارير البنك الدولي والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أضاف بعدا موضوعي وأبرز وعيا بأهمية تنوّع أدوات التمويل الإسلامي سواء ذات الطابع الاستثماري كالصكوك والمضاربة او الاجتماعي كالقرض الحسن والوقف.

لكن تبقى هناك بعض الجوانب التي كان يمكن أن تثري الدراسة أكثر فلم تتضمن الدراسة التحليل الواقعي لتجربة مصرف إسلامي هذا ما يجعل النتائج أقرب إلى الطرح النظري منها إلى التقييم الواقعي وعلى الرغم من التكرار المفيد لأهمية البيئة القانونية لم يتناول الباحثان بشكل تفصيلي التشريعات المصرفية القائمة في الدول العربية ومدى ملاءمتها لتطوير أدوات الشمول المالي الإسلامي .

وفي الاخير وبرغم الإشارة إلى أهمية التكنولوجيا المالية لكن لم تتوسع الدراسة في هذا البعد الحديث رغم أنه يمثل فرصة ذهبية لتجاوز الحواجز الجغرافية والوصول إلى فئات مهمشة خاصة في المناطق النائية ومنه تبقى هذه الدراسة إضافة

قيمة تحمل وعيا بالواقع وحرصاً على تقديم بدائل عادلة وفعالة لكنها بحاجة إلى دفعة ميدانية وتجريبية كي تكتمل وتتحول من طرح نظري إلى دليل عملي يلامس الواقع.

(زائد و رمضان عبد الوهاب ابو سنينة، 2024) دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين – ليبيا

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة التمويل الإسلامي على دعم الشمول المالي داخل المجتمع الليبي وذلك من خلال تطبيق عملي على عملاء مصرف اليقين الإسلامي حيت اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي وكدا على استبيان وزع على عينة من عملاء المصرف وتحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

وقد انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن التمويل الإسلامي يمكن أن يشكل مدخلا حيويا لدمج فئات مجتمعية رافضة للتعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية وقد أظهرت النتائج أن هذا النوع من التمويل يساهم بوضوح في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتحسين مستوى استخدامها وضمان جودتها إضافة إلى رفع الوعي المالي وحماية حقوق العملاء.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للتمويل الإسلامي أثرا ايجابيا ملموسا على مختلف أبعاد الشمول المالي بالأخص فيما يتعلق بإتاحة الخدمات واستخدامها كما أوصت بتوسيع باقة المنتجات المالية الإسلامية وزيادة الاعتماد على الحلول الرقمية إلى جانب تعزيز الثقافة المالية المبنية على المبادئ الشرعية.

التحليل النقدي: تمثلت هذه الدراسة في واحدة من المساهمات التي تناولت العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في السياق الليبي لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية وقد تم اختيار مصرف اليقين الإسلامي كنموذج تطبيقي للدراسة لكونه من أبرز الفاعلين في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية محليا.

وما ميز هده الدراسة أنها اعتمدت على جمع بين الطابع النظري والتطبيقي باستخدام أدوات كمية كالاستبيان وتحليل الفرضيات باستخدام برنامج Spss مما أضفى على النتائج المصداقية والدقة الإحصائية كما أن الدراسة أظهرت مفهوما واضحا للشمول المالي بمختلف أبعاده فلم تقتصر على المؤشرات التقليدية كعدد الحسابات البنكية بل تناولت كذلك جودة الخدمات ومدى الوعي المالي ومستوى الحماية التي يحصل عليها العميل.

لكن الدراسة لا تخلو من بعض الجوانب التي يمكن تحسينها فقد اقتصرت الدراسة على عينة من عملاء مصرف واحد فقط ما يقلل من قدرة تعميم النتائج على بقية المؤسسات المالية في ليبيا سواء الإسلامية أو التقليدية كما أن غياب المقارنة مع عملاء بنوك تقليدية يحرم الدراسة من التحليل المقارن الذي كان سيعزز من قوة استنتاجاتها .

أما التوصيات فكانت إيجابية من حيث التوجه العام لكنها افتقرت إلى تفاصيل تنفيذية أو مقترحات عملية مدعومة بمؤشرات قياس للأثر المتوقع كما أن الدراسة لم تعطي الاهتمام الكافي للإطار القانوني والتنظيمي ولا لدور الجهات الرقابية كالبنك المركزي الليبي في دعم الشمول المالي عبر الصيرفة الإسلامية.

(انس و مناد زكريا، 2024) دراسة قياسية لدور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لعينة من دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، مصر)

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في ثلاث دول من شمال إفريقيا: الجزائر وتونس ومصر وذلك خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021.

حيث اعتمدت على نموذج قياسي مبني على بيانات بانل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة بالكامل (FMOLS)ودلك بهدف تقديم نتائج دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي والمالي لهذه الدول وللتحقق من العلاقة واستندت الدراسة إلى مؤشرين مركبين كمحددات مستقلة: مؤشر تطور التمويل الإسلامي (IFCI) ومؤشر العولمة المالية (IFGF).

أما لقياس الشمول المالي فقد تم الاعتماد على متغيرين رئيسيين: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 نسمة وعدد حسابات الودائع البنكية لكل 1000 شخص بالغ وبينت النتائج أن للتمويل الإسلامي تأثير إيجابي واضحا على الشمول المالي سواء من حيث تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية أو تحسين استخدامها كما اظهرت أن العولمة المالية تلعب دورا داعما في زيادة عدد حسابات الودائع مما يعزز فكرة أن الانفتاح المالي يمكن أن يسهم في دمج شرائح أوسع من السكان ضمن النظام المالي الرسمي.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة من الأعمال الأكاديمية التي نجحت في تجاوز التحليلات الوصفية التقليدية واعتمدت على نموذج قياسي باستخدام بيانات بانل وهو توجه نادر نسبيا في الأدبيات الجزائرية الخاصة بالتمويل الإسلامي وقد أضاف البعد الزمني والمكاني للدراسة قيمة تحليلية واضحة مما أتاح تتبع تطور العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي عبر ثلاث دول ولفترة زمنية طويلة.

ومن أبرز نقاط القوة في هذا العمل اعتماده على مؤشرات مركبة دولية مثل مؤشر التمويل الإسلامي (IFCI) والذي يعكس أداء الصناعة المالية الإسلامية بشكل شامل بدلا من الاكتفاء بمؤشرات جزئية كعدد المؤسسات أو المنتجات كما كان اختيار مؤشرات الشمول المالي موفقًا حيث شمل الابعاد الأساسية مثل الوصول إلى الخدمات كعدد الصرافات الآلية واستخدامها كعدد حسابات الودائع مما يعكس فهمًا دقيقًا لمفهوم الشمول المالي الحديث.

كما أجرت اختبارات متقدمة كاختبارات التجانس والاستقرارية والتكامل المشترك واستخدمت تقنية FMOLS لمعالجة المشكلات الإحصائية المعروفة في بيانات السلاسل الزمنية مما منح النتائج مصداقية قوية.

لكن على الرغم من قوة النتائج من الناحية الكمية إلا أن الجانب التفسيري كان محدودا خصوصا فيما يتعلق بإسقاط الأرقام على الواقع المحلي مثل حالة الجزائر التي ظهر فيها ضعف واضح في مؤشرات التمويل الإسلامي مقارنة بتونس ومصر دون تحليل معمق لأسباب هذا التفاوت أو تقديم مقترحات لتجاوزه كما تجاهلت الدراسة عوامل مؤثرة مثل البيئة القانونية والإطار المؤسسي والخصوصية الثقافية وهي عناصر تلعب دورا مهما في نجاح أو محدودية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي بالأخص في السياقات العربية.

كذلك غياب الحديث عن الشمول المالي الرقمي رغم كونه محور اساسي في النقاشات المعاصرة حول النفاذ المالي خاصة في ظل تطور الخدمات المصرفية الرقمية هو ما كان يستحق إدماجه ضمن النموذج أو على الأقل مناقشته في التحليل.

أما التوصيات فبدت عامة حيث اكتفت بالدعوة إلى توسيع دور التمويل الإسلامي وتعزيز الوعي المالي دون تقديم خريطة طريق واضحة أو سياسات تنفيذية قابلة للتطبيق وكان من المفيد في هذا السياق اقتراح خطوات عملية أو تقديم نموذج وطني لتفعيل دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق شمول مالي أوسع.

الجدول رقم (1–09) : الدراسات باللغة العربية

الدراسة	الهدف	المجتمع / البيئة	متغيرات الدراسة	الاستنتاجات

بن ساسي (2019)	دراسة أولويات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي وكفاءتها المتوقعة	الاقتصاديات الإسلامية في منظور مقارن	مقاصد الشريعة، الوقف، الزكاة، التمويل التشاركي	اعتماد أولويات شرعية يسهم في ترشيد الموارد، لكن الدراسة نظرية وتحتاج لتطبيقات عملية
شحادة والعنوم (2020)	تحليل دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي	الفئات المهمشة في المجتمعات الإسلامية	التمويل الرقمي، Fintech، الشمول المالي، الفجوة الرقمية	التمويل الرقمي الإسلامي بديل واعد، لكن الدراسة افتقرت للتحليل الكمي والدراسات المقارنة
سماي وقاضي (2020)	تحليل واقع الشمول المالي في بنك البركة –فرع البليدة	الجزائر – بنك البركة فرع البليدة	المرابحة، السلم، المشاركة، الاستصناع	البنك يساهم في الشمول المالي لكن محدودية العينة والمنهج الوصفي تقيد التعميم
حنان وطاوس (2021)	تحليل دور التمويل الإسلامي في الشمول المالي لعينة من متعاملي مصرفين	بنك البركة ومصرف السلام بالجزائر	الوصول المالي، الحماية، التثقيف، الراحة، الاستخدام	علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية؛ دراسة قوية لكنها محدودة جغرافيًا وتحتاج توسيع نطاق العينة
الجويني وقندور	قياس أثر التمويل	16دولة عربية	عدد أجهزة	علاقة طردية مع

(**2021**)	الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية	(2011–2019)	الصراف، الفروع، نصيب الفرد من الائتمان	مؤشر الصرافات؛ توصيات عامة وتفاوت في فعالية النموذج عبر الدول
خلج (2022)	تحليل دور الصناعة المصرفية الإسلامية في الشمول المالي بالجزائر	الجزائر والدول العربية (تحليل مقارن)	الحسابات، الفروع، التمويل، القروض، الزكاة، الوقف	تؤكد الدراسة أهمية التمويل الإسلامي في دعم الشمول؛ تحتاج لتعميق الجانب القانوني والتقني
عاد ونور الدين (2022)	أثر النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري على الشمول المالي	البنك الوطني الجزائري – الجزائر	عدد الحسابات، حجم الادخار، التمويلات الإسلامية	نمو إيجابي ملحوظ؛ التحليل الكمي ضعيف والدراسة تفتقر لتحليل اجتماعي مقارن
مروة وعياش (2022)	دور الصكوك الوقفية في دعم الشمول المالي	تجارب دول إسلامية :ماليزيا، السودان، الإمارات...	الصكوك الوقفية، الفئات المهمشة، التشريعات، الرقمنة	مقاربة مبتكرة لكن بدون بيانات كمية أو تحليل للواقع الجزائري بشكل كافٍ
حدباوي (2023)	تحليل دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي	الجزائر – بيانات رسمية وإحصائية	الحسابات، الصرافات، التمويل، الفروع	استخدام بيانات طويلة المدى مميز؛ لكن العلاقة السببية غير مدعومة بنموذج

	(2011–2021)			قياسي
عبد الوهاب وسمية (2023)	تحليل دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الدول العربية مع تركيز على الجزائر	الصكوك، الاستصناع، التثقيف، البيئة القانونية	رؤية تكاملية مهمة؛ غياب الدراسة الميدانية والبعد الرقمي أضعف الجانب التطبيقي
زائد وأبو سنينة (2024)	تحليل تطبيقي لدور التمويل الإسلامي في ليبيا	مصرف اليقين الإسلامي – ليبيا	التمويل الإسلامي، مؤشرات الشمول المالي، التثقيف، الوصول	نتائج إيجابية مدعومة بأدوات كمية؛ غياب المقارنة مع بنوك تقليدية قلل من التعميم
أنس ومناد (2024)	قياس أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي بدول شمال إفريقيا	الجزائر، تونس، مصر–2011) 2021)	IFCI، العولمة المالية، عدد الصرافات، عدد الحسابات	نتائج دقيقة باستخدام نماذج FMOLS؛ افتقرت لتفسير خاص بالسياق الجزائري وتحليل تشريعي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثاني : عرض ومناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

(Naceur, Adolfo Barajas, & Alexander Massara, 2015) Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين تطور الصيرفة الإسلامية ومدى تأثيرها على تعزيز الشمول المالي وكذا التركيز على الدول ذات الغالبية المسلمة وبالأخص أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (OIC) حيث اعتمدت الدراسة على بيانات زمنية ومقطعية مستمدة من مصادر موثوقة كقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF Financial Access Survey) ومؤشر Findex العالمي.

وقد استخدمت نماذج إحصائية مختلفة لقياس العلاقة بين انتشار البنوك الإسلامية ومؤشرات النفاذ المالي مع مراعاة الفوارق الهيكلية بين الدول مثل مستويات الدخل والقوانين المالية وكذا درجة التنافس في القطاع المصرفي كما كشفت النتائج أن دول منظمة التعاون الإسلامي تعاني في العموم من مستويات منخفضة من الشمول المالي مقارنة ببقية دول العالم ويعود جزء من ذلك إلى أسباب دينية تجعل بعض الأفراد يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية.

وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي في هذه الدول إلا أن الاستخدام الفعلي للخدمات المالية لا يزال محدود وعند التركيز على الدول التي تعتمد على الصيرفة الإسلامية تبين أن هناك علاقة إيجابية بين وجود البنوك الإسلامية ومستوى الشمول المالي لكنها تبقى علاقة ضعيفة من الناحية الإحصائية وتتركز في مجالات التمويل والاستثمار سواء للأفراد أو الشركات ولا تنعكس بوضوح على انتشار الحسابات المصرفية أو تقليص الإقصاء الديني المالي.

وتختتم الدراسة بعدد من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الدور المحتمل للصيرفة الإسلامية في دعم الشمول المالي مثل: تنويع المنتجات المالية لتلبية احتياجات فئات أخرى وإنشاء أقسام متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة وتحسين الرقابة داخل المؤسسات الإسلامية وتطوير خدمات التمويل الإسلامي الأصغر كوسيلة للوصول إلى الشرائح الضعيفة والمهمشة ماليا.

التحليل النقدي : تعتبر هذه الدراسة واحدة من أكثر الدراسات تقدما من الناحية المنهجية في ميدان العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي إذ تتميز باعتمادها نماذج إحصائية متقدمة وتحليلات مقارنة تشمل دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC) وغيرها مما يمنح نتائجها مصداقية وأفقًا أوسع للفهم تمثلت أبرز جوانب القوة في هذه الدراسة كونها لا تكتفي بالنظر إلى مجرد انتشار البنوك الإسلامية كمؤشر للعرض بل تدمج بين مؤشرات العرض والطلب كامتلاك الحسابات واستخدام الخدمات المالية وهذا التوازن يعكس الفهم العنيق لتعقيدات السوق المالية.

كما أن إدخالها المفهوم الفجوة البنوية يمثل إضافة نوعية في هذا المجال إذ يمكن من قياس الأداء الفعلي مقارنة بما يفترض أن يتحقق بالنظر إلى الظروف الاقتصادية في القائمة مما يتيح قراءة دقيقة لتأثير السياسات بعزلها عن تأثير البنية التحتية ورغم هذا البناء المنهجي القوي تكشف الدراسة عن نتائج غير متوقعة: فالصيرفة الإسلامية رغم انتشارها الواسع لكنها لا تحقق الأثر القوي على الشمول المالي خصوصا فيما يتعلق بامتلاك الحسابات أو الحصول على التمويل مما يشير إلى وجود فجوة بين النظرية والتطبيق ويبدو أن الاكتفاء بتوفير منتجات متوافقة مع الشريعة لا يكفي وحده لتحقيق أهداف الدمج المالي لكن لا بد من التفكير في نموذج عمل أكثر تركيزا على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمهمشين.

كما تناولت الدراسة بعمق مجموعة من العوامل التي قد تفسر هذا الضعف من بينها غياب الابتكار في المنتجات و ضعف البيئة القانونية والتنظيمية و نقص الكفاءات البشرية وافتقار كثير من فئات المجتمع للوعي المالي ومن الملاحظ أن البنوك الإسلامية تميل في كثير من الأحيان إلى خدمة العملاء القادرين أو الشركات الكبرى وهدا ما يحد من مساهمتها في إدماج الفئات الأقل حظا كالفقراء والمشروعات الصغيرة ورغم هذه الإشكاليات قدمت الورقة مجموعة من التوصيات الواقعية مثل تطوير أدوات تمويل تشاركية أكثر مرونة وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي الأصغر ودمج آليات إعادة التوزيع ضمن الإطار المالي الرسمي.

(Suseno & Yeny Fitriyani, 2018) Role of the development of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic banking countries

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي ومدى تحقيق الشمول المالي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) التي تعتمد المصرفية الإسلامية ومن خلال تحليل بيانات تغطي 29 دولة باستخدام نماذج إحصائية متقدمة مثل الانحدار العشوائي (REM) ونموذجي GLS و SURحيث قامت بقياس مدى تأثير مؤشرات تطور التمويل الإسلامي (ICFI) على مؤشر الشمول المالي (FII) مع مراعاة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل مستوى الدخل والبطالة والفساد والتقدم التكنولوجي.

ولكن ورغم التوسع الملحوظ في خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي أظهرت النتائج أن مستويات الشمول المالي لا تزال متدنية في هذه الدول بمتوسط لم يتجاوز 0.22 بل والأكثر مفاجأة أن الدراسة رصدت تأثيرا سلبيا وإن كان طفيفا لتطور التمويل الإسلامي على الشمول المالي ما يثير تساؤلات حول فعالية هذا القطاع في الوصول إلى الفئات غير المخدومة ماليا.

وقد اظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدل التوظيف تعتبر المحرك الرئيسي لرفع مستوى الشمول المالي في حين لم يكن للفساد أو التكنولوجيا أثر كبير.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن محدودية اندماج التمويل الإسلامي مع قطاعات مثل المشروعات الصغيرة إلى جانب غياب بنية تحتية متكاملة يمثلان عائق حقيقي أمام مساهمته الفعلية في تحقيق الشمول المالي المنشود.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة إضافة مهمة إلى الأدبيات الاقتصادية التي تبحث في العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لا سيما أنها من بين القلائل التي اعتمدت نموذجا إحصائي دقيق في سياق مقارن يشمل مجموعة من الدول الإسلامية.

حيث أن ما ميزها كونها لم تكتف بالمؤشرات التقليدية بل استعانت بمؤشرات مركبة مثل مؤشر الشمول المالي (FII) ومؤشر تطور التمويل الإسلامي (ICFI) مع تغطية واسعة لأبعاد الشمول الثلاثة: إمكانية الوصول وتوفر الخدمات ومستوى الاستخدام كما قدمت الدراسة نموذج متقدم في استخدام أدوات قياسية دقيقة مثل REM وSUR و EGLS مما يعكس معرفة بأهمية التعامل مع العلاقات الاقتصادية المعقدة.

كما أن اعتمادها على بيانات من مصادر موثوقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد يمنح نتائجها درجة عالية من الثقة لكن ومع ذلك فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبالأخص العلاقة السلبية الخفيفة بين تطور التمويل الإسلامي والشمول المالي تطرح تساؤلات جديرة بالنقاش فهذه النتيجة تتناقض مع الفرضية النظرية التي تفترض أن التمويل الإسلامي ينبغي أن يسهم في دمج شرائح أكبر من المجتمع ضمن المنظومة المالية.

وكان من الأفضل تخصيص الدراسة مساحة أوسع لتحليل هذا التناقض كأن تبحث في تأثير ضعف الابتكار في المنتجات الإسلامية أو انعدام التفاعل بين القطاع المالي الرسمي وواقع الاقتصاد غير الرسمي في الكثير من الدول الإسلامية كذلك أيضا هناك فجوة واضحة في التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والدينية المؤثرة على قرار الأفراد في التعامل مع البنوك الإسلامية مثل درجة الوعي بأحكام الشريعة أو مدى الثقة في نوايا المؤسسات الإسلامية هذه الأبعاد غير الكمية قد تحدث فرق كبير في تفسير السلوك المالي ولكنها اهملت في التحليل.

أما التوصيات كانت في نهاية الدراسة محدودة حيث لم تطرح استراتيجيات عملية لتفعيل دور التمويل الإسلامي في تحقيق شمول مالي أعمق ولم يتم الالتفات إلى مؤسسات تمويلية مهمة في الرؤية الإسلامية كجهات الزكاة أو الوقف والتي من شأنها أن تلعب دورا حيويا في مكافحة الإقصاء المالي وفي الاخير فإن الاقتصار على عينة من 29 دولة رغم أنه عدد

معتبر يطرح إشكالية في تعميم النتائج خاصة في ظل اختلاف التجارب المصرفية الإسلامية من حيث مستوى النضج والبيئة التشريعية والقدرة التكنولوجية.

(Dienillah & Anggraeni, 2018) IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON FINANCIAL STABILITY BASED ON INCOME GROUP COUNTRIES

الملخص: تحدثت هذه الدراسة عن كيف يؤثر الشمول المالي في استقرار القطاع المالي عبر 19 دولة صنفت إلى أربع شرائح دخل (منخفض، متوسّط أدنى، متوسّط أعلى، مرتفع) خلال الفترة 2004-2014 حيث استند الباحثون إلى بيانات ثانوية صادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصاغوا مؤشرا مركبا للشمول المالي يرتكز على ثلاثة محاور: انتشار الحسابات المصرفية وتوفر الخدمات ومدى استخدامها كما وضعوا مؤشرا مركبا للاستقرار المالي مبني على معايير مثل العائد على الأصول ونسبة القروض إلى الودائع.

حيث أظهرت النتائج ان الدول ذات الدخل المرتفع تحقق أعلى مستويات الشمول المالي ويقترن ذلك باستقرار مالي متين بفضل بنية مصرفية متقدمة ووفرة الائتمان وانتشار واسع للفروع وأجهزة الصراف الآلي في المقابل سجلت دول الشريحة المتوسطة الأدنى أضعف درجات الشمول المالي الأمر الذي انعكس سلبيا على متانة أنظمتها المالية.

وخلصت الدراسة إلى ان توسيع قاعدة الشمول المالي عزز الاستقرار المالي بالأخص عبر زيادة حجم الودائع وتوجيه تمويل أكبر نحو الاقتصاد الحقيقي واوصت بوضع سياسات تفصيلية تراعي خصوصية كل فئة دخل لضمان بناء قطاع مالي أكثر صلابة واستدامة.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية مميزة في ميدان الاقتصاد المالي بالأخص أنها تناولت العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من خلال منظور مقارن يعتمد على تصنيف الدول حسب مستوى الدخل وهذه المقاربة تعتبر ضرورية في ظل التباين الكبير في البنى المصرفية والمؤسساتية بين الدول مما يمنح نتائج الدراسة أهمية عملية عالية بالأخص لصانعي السياسات في الدول النامية .

من الناحية المنهجية جاءت الدراسة قوية إذ استعانت بمؤشرات مركبة لكل من الشمول المالي والاستقرار المالي مما أضفى عمقا أكبر على التحليل ومرونة في تفسير النتائج كما أن اعتمادها على بيانات رسمية من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعزز من موثوقيتها وكذلك تصنيف الدول حسب شرائح الدخل أتاح رؤية أكثر دقة للفروق الهيكلية في العلاقة بين المتغيرين الأساسيين.

كما اقتصرت فترة التحليل على الأعوام 2004–2014 مما يعني أن الدراسة لم تأخذ في الحسبان تأثيرات كبرى مثل الأزمة المالية العالمية أو جائحة كوفيد-19 الأمر الذي قد يحد من صلاحية تعميم نتائجها على السنوات اللاحقة ثم ورغم إشادة الباحثين ببناء مؤشر مركب للشمول المالي إلا أنهم لم يوضحوا كيفية تحديد الأوزان النسبية لأبعاده الثلاثة ولا مدى توافق هذه الأوزان مع اختلافات الهياكل المصرفية بين الدول .

كما كان بالإمكان توسيع النقاش حول العلاقة التبادلية بين الشمول المالي والاستقرار المالي بشكل أعمق بدل الاكتفاء بعرض موجز للأدبيات السابقة كما غابت عن الدراسة بعض العوامل غير المصرفية المؤثرة مثل الثقافة المالية والتشريعات والثقة العامة في المؤسسات وهي عناصر حيوية لفهم أوسع للشمول المالي .

أما النتائج فالنماذج الإحصائية لم تعرض بتفصيل كافي كما أن الفرضيات لم تناقش بشكل دقيق خاصة ما يتعلق بطبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات بالإضافة إلى ذلك توضح الدراسة الفروقات الداخلية بين الدول ضمن نفس فئة الدخل مما جعل التوصيات النهائية عامة وأقل قابلية للتطبيق العملي على المستوى الوطني في الاجمال هذه الدراسة مساهمة قيمة في فهم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وتفتح المجال لأبحاث مستقبلية تستند إلى بيانات أحدث ونماذج تحليل سببي أكثر دقة مع دمج الأبعاد المؤسسية والثقافية والاجتماعية لتقديم رؤى أكثر شمولًا وفعالية في دعم الاستقرار المالي العالمي.

(MIDOUN & TEGROUT MED, 2019)GLOBAL ISLAMIC FINANCE ASSETS : ANALYSIS OF THE ISLAMIC BANKING IN ALGERIA

الملخص: تناولت هذه الدراسة واقع وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل اتساع رقعة التمويل الإسلامي عالميا حيث تجاوزت قيمة الأصول المالية الإسلامية 2.8 تريليون دولار في عام 2018 مع توقعات ببلوغها 3.8 تريليون دولار بحلول 2023 وتنطلق الدراسة من تحليل عام لنمو هذا القطاع عالميا لتنتقل إلى استعراض التحديات والفرص التي تواجه تطبيق النموذج المصرفي الإسلامي في السياق الجزائري.

وقد ابرزت الدراسة خصوصية تجربة الجزائر التي ما تزال في مراحلها الأولى حيث يقتصر النشاط المصرفي الإسلامي حاليا على نافذتين فقط هما بنك البركة وبنك الخليج ورغم هذا الحضور المحدود إلا أن هناك اهتمام متزايد من قبل الأفراد والمؤسسات بتوسيع نطاق هذا النوع من التمويل كما تتناول الدراسة المبادئ التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي مثل تحريم الفوائد (الربا) والمضاربة وتشير إلى اعتماد أدوات تمويلية بديلة كالمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع كما ان تطور الصيرفة الإسلامية منذ انطلاقتها في ستينات القرن الماضي بمصر إلى أن أصبحت قطاعا ماليا عالميا في آسيا وأوروبا.

أما محليا تظهر المؤشرات المتعلقة ببنك البركة نموا متزايد من حيث الأرباح والودائع وعدد العملاء وهو ما يعكس اقبالا كبيرا على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة ومع هذا ما تزال البيئة التنظيمية والمؤسسية في الجزائر تفتقر إلى المقومات الكاملة لتمكين هذا القطاع من أبرزها: غياب سوق مالية إسلامية، نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف الإطار التشريعي الداعم للصيرفة الإسلامية.

التحليل النقدي: مثلت هذه الدراسة مساهمة تأسيسية مهمة في فهم واقع المصرفية الإسلامية في الجزائر ضمن السياق العالمي للتمويل الإسلامي.

فهي تقدم قراءة وصفية غنية تشرح المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي وتستعرض تطوره التاريخي من نشأته إلى انتشاره في عشرات الدول مما يمنح القارئ أرضية معرفية متينة لفهم الإطار الشرعي والفلسفي لهذا النموذج المالي.

ومن أبرز نقاط القوة أنها استطاعت توضيح المفاهيم المحورية كالربا والمضاربة والغرر وشرحت بتفصيل الأدوات المالية الإسلامية مثل المرابحة والمشاركة والسلم كما أن التطرق إلى أداء بنك البركة في الجزائر من حيث الأرباح وعدد العملاء يعطي الدراسة بعدا تطبيقيا ملموس.

لكن الطابع الوصفي يغلب على الطرح اذ لم توظف الدراسة أدوات تحليلية أو إحصائية تمكن من التحقق التجريبي من الفرضيات أو تعميم النتائج وكان بالإمكان تعزيز مصداقية النتائج باستخدام منهجيات كمية أو حتى إجراء مقارنات رقمية بين أداء البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية داخل الجزائر وهو جانب لم يعالج بشكل كافي رغم أهميته لقياس الأثر الحقيقي للصيرفة الإسلامية .

كما أن الاعتماد على بيانات تنتهي في عام 2018 يجعل التحليل غير محدث خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-19 وهذا الفجوة الزمنية تقلل من قدرة الدراسة على تقديم رؤية مواكبة للتحديات والفرص الراهنة .

ورغم أن الدراسة تشير إلى العقبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر كضعف الإطار التشريعي ونقص الكوادر إلا أن تناولها لهذه المشكلات بقي عاما دون تحليل معمق لأسبابها الجذرية أو مقترحات واقعية لتجاوزها وكان من المفيد توسيع النقاش حول العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي خاصة فيما يتعلق بإصدار الصكوك وتنظيم السيولة والرقابة الشرعية .

أما الإشارات السياسية إلى فساد الأنظمة السابقة وتأثيره على تأخر اعتماد هذا النموذج المالي فرغم أهميتها إلا أنها وردت دون سند علمي أو توثيق وهو ما يضعف قوتها التحليلية .على العموم تمثل هذه الدراسة خطوة أولى واعدة في الأدبيات الجزائرية حول التمويل الإسلامي لكنها تظل بحاجة إلى تطوير أدواتها المنهجية وتحديث بياناتها وتوسيع أفقها المقارن وستكون الأبحاث المستقبلية أكثر فاعلية إذا ما اعتمدت على دمج التحليل الكمي بالدراسات الميدانية وركزت على وضع تصورات عملية لدمج البنوك الإسلامية في الاقتصاد الوطني بشكل متكامل ومستدام.

(djouida, 2022) The importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries

الملخص: سلطت هذه الدراسة الضوء على أهمية الشمول المالي كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية حيث تستعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة وتبحث في الروابط والتأثيرات المتبادلة بينهما وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على تحليل المؤشرات الدولية واستعراض تجارب الدول العربية ومقارنتها بالمعايير العالمية .

اشارت النتائج إلى أن تعزيز الشمول المالي يسهم بشكل مباشر في إدماج الفئات المهمشة مثل النساء، الفقراء، والشباب في المنظومة الاقتصادية، من خلال توفير خدمات مالية ملائمة وبتكلفة معقولة، وبطرق مستدامة هذا ما يساعد على تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ويدعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويعزز الاستقرار المجتمعي .

كما تؤكد الدراسة على الترابط الواضح بين الشمول المالي وعدد من أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي الشامل وتمكين المرأة وتوفير فرص عمل لائقة وعلى الرغم من تسجيل بعض التحسن في مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية بين عامي 2014 و2017 إلا أن الأداء العام لا يزال دون المستوى المطلوب عالميا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي أظهرت تقدما ملحوظا

وفي الاخير اوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في التكنولوجيا المالية، وتبني الرقمنة وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي إلى جانب تعزيز الثقافة المالية وتوفير حماية فعالة للمستهلكين بما يضمن تعزيز الشمول المالي كمدخل فعال لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات العربية.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة لفهم العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في السياق العربي وقد امتازت بتناولها المتوازن للموضوع من زوايا متعددة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة العالمية .

ومن أبرز نقاط القوة في الدراسة تركيزها على الشمول المالي كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة مما أبرز أهميتها في ضوء التوجهات العالمية الجديدة لا سيما بعد إدراج الشمول المالي ضمن أولويات المؤسسات الدولية مثل مجموعة العشرين (G20)والبنك الدولي كما تم استنادها إلى مجموعة غنية من المصادر الدولية والمراجع الحديثة مما يعزز من البعد المفاهيمي والمعرفي للدراسة .

مع هدا تعاني الدراسة من بعض أوجه القصور أبرزها غياب الجانب التجريبي إذ اعتمدت على تحليل وصفي دون الاستناد إلى بيانات ميدانية أو تقديم إحصاءات تطبيقية تخص الدول العربية بشكل مفصل أو مقارن كما افتقرت الدراسة إلى النماذج القياسية أو دراسات الحالة التي يمكن أن توضح بشكل ملموس تأثير الشمول المالي على مؤشرات تنموية محددة مثل معدلات الفقر أو البطالة في دولة معينة مما يجعل نتائجها أقرب إلى الطرح النظري منها إلى التحليل العملي القابل للقياس .

وعلى الرغم من الإشارة إلى المبادرات العربية في مجال الشمول المالي الا ان المعالجة جاءت سطحية دون التعمق في تحليل السياسات الوطنية أو تقييم دور المؤسسات المالية المحلية كما أنه اغفلت الدراسة تماما مناقشة دور الصيرفة الإسلامية رغم أهميتها في المجتمعات العربية ذات الطابع الديني وقدرتها المحتملة على تعزيز الوصول المالي للفئات غير المعنية بالنظام المصرفي التقليدي.

أما فيما يتعلق بالتوصيات فقد كانت عامة كتعزيز الثقافة المالية أو تفعيل التكنولوجيا المالية دون تقديم خطوات تنفيذية أو أدوات لقياس فعاليتها على أرض الواقع كما لم تتطرق الدراسة إلى البيئة القانونية والسياسية التي تؤثر بشكل مباشر على مدى نجاح تطبيق الشمول المالي .

وفي الأخير ورغم الإشارة إلى بعض التحديات مثل ضعف الوعي المالي أو قلة الحوافز البنكية إلا أن الدراسة لم تقسم هذه التحديات حسب خصوصيات كل دولة عربية مما قلل من القيمة التطبيقية لنتائجها وجعلها بحاجة إلى مزيد من التحليل المتعمق في الدراسات المستقبلية.

(Ahlem, aissa nadjet, & baha riad, 2022) Islamic finance an alternative model for reviving Algeria's banking sector.

Case: BNA, the first public bank to adopt Islamic finance products.

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إمكانات التمويل الإسلامي في دعم القطاع المصرفي الجزائري بالأخص في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها البلاد كتراجع عائدات النفط وتأثيرات جائحة كوفيد-19 وقد

تم اختيار البنك الوطني الجزائري (BNA) كنموذج تطبيقي وذلك لكونه أول بنك عمومي يطلق مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة من الهيئة الوطنية للفتوى الشرعية.

كما اشارت الدراسة إلى أن اعتماد الجزائر شبه الكامل على عائدات المحروقات جعل اقتصادها هشا أمام تقلبات السوق العالمية مما أدى إلى بروز الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر التمويل حيث يبرز التمويل الإسلامي كخيار بديل قادر على استقطاب المدخرات الموجودة خارج النظام المصرفي الرسمي ودمجها في الدورة الاقتصادية بالأخص من خلال أدوات متوافقة مع الشريعة مثل المرابحة والمشاركة والإجارة.

كما تناولت الدراسة الجهود التنظيمية التي المؤطرة للعمل المصرفي الإسلامي بالأخص صدور التنظيم 20-02 الذي يحدد شروط ممارسة هذا النوع من الأنشطة ودور الهيئة الشرعية الوطنية في ضمان التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ورغم هذه التطورات رصدت الدراسة مجموعة من التحديات التي قد تعرقل نمو هذا النموذج من بينها محدودية الرقمنة وقلة الكفاءات المتخصصة في المالية الإسلامية وغياب أدوات التحوط المالي وتفاوت الاجتهادات الفقهية الذي ينعكس على توحيد المنتجات والخدمات.

اجمالا أكدت الدراسة أن التمويل الإسلامي يمكن أن يشكل ركيزة مهمة لإعادة بناء الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي في الجزائر شرط تقليل العقبات التنظيمية والتقنية التي تعترض طريقه.

التحليل النقدي: تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تقاطعت مع لحظة اقتصادية حساسة في الجزائر حيث تبرز الحاجة الماسة إلى تنويع مصادر التمويل خارج الاعتماد التقليدي على قطاع المحروقات حيث قامت الدراسة بالربط بين التحديات الاقتصادية الراهنة وبين الإمكانات التي يمكن أن يوفرها التمويل الإسلامي كأداة بديلة وواعدة للنهوض بالقطاع المصرفي.

حيث عالجت إشكالية واضحة ورؤية تحليلية متماسكة حيث يعتبر اختيار البنك الوطني الجزائري (BNA) كنموذج تطبيقي خطوة موفقة خاصة كونه أول بنك عمومي يدخل إلى مجال الصيرفة الإسلامية مما أضفى طابع واقعي وتطبيقي على الدراسة.

كما تميزت الورقة بتناولها الشامل للإطار القانوني والتنظيمي لا سيما التنظيم 20-02 ودور الهيئة الوطنية للإفتاء الشرعي واستفادت الدراسة من استعراض تجارب دولية رائدة في هذا المجال مثل ماليزيا والمملكة المتحدة مما أضاف بعدا مقارن يعزز من ثرائها المعرفي .

ورغم هذه الجوانب الإيجابية إلا أن الدراسة تعاني من عدة نقاط ضعف على المستوى المنهجي حيث تفتقر إلى أدوات التحليل الكمي والقياسي التي من شأنها تعزيز مصداقية النتائج إذ اكتفت بتحليل وصفي عام من دون تقديم بيانات رقمية لقياس تأثير إدماج الصيرفة الإسلامية على مؤشرات أداء البنك محل الدراسة .

من جهة أخرى لم تقدم الدراسة رؤية مستقبلية دقيقة لمسار التمويل الإسلامي في الجزائر حيث ظلت التوصيات في حدود عامة غير مدعومة بخطط تنفيذية واضحة أو مؤشرات أداء قابلة للقياس كما أنها ركزت على الجوانب التقنية والبشرية كمعوقات لكنها لم تتعمق في تحليل البنية السياسية والمؤسسية التي تعتبر حاسمة في تسريع أو تعطيل انتشار هذا النمط التمويلي .

كما أن الدراسة روجت للتمويل الإسلامي باعتباره بديلا إلا أنها أشارت إلى محدودية حصته في السوق المصرفي الجزائري التي لا تتجاوز 3% مما يظهر تناقض بين الطموح والواقع في المحصلة الدراسة تعتبر خطوة أولية واعدة نحو فهم دور التمويل الإسلامي في الاقتصاد الجزائري لكنها بحاجة إلى تعميق التحليل الكمي وتوسيع النظرة المؤسسية وبلورة رؤية تنفيذية قابلة للتطبيق تعزز من دور الصيرفة الإسلامية في المشهد المالي الوطني.

(younes, abdennaser berani, & ali bellamouchi, 2024) Mechanisms of supportive institutions in the development of the Islamic financial industry

الملخص: سلطت هذه الدراسة الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه المؤسسات الداعمة في تطوير صناعة المالية الإسلامية باعتبارها أدوات أساسية لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار والإسهام في التنمية الاقتصادية وقد ركزت الدراسة على كيفية إسهام هذه المؤسسات في بناء بيئة تنظيمية وتشغيلية متكاملة تمكن النظام المالي الإسلامي من أداء دوره التنموي بكفاءة واستدامة.

حيث بدأت الدراسة بعرض الإطار النظري للمالية الإسلامية مع توضيح مفاهيمها الأساسية وأدواتها العملية كالصكوك، التأمين التكافلي، المشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة والتورق، والإجارة الموصوفة ثم وضحت مجموعة من المؤسسات الداعمة التي تشكل البنية التحتية العالمية للقطاع من بينها: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) والمركز الدولي للتصنيف ومركز إدارة السيولة وهيئة التحكيم والمصالحة الإسلامية.

وتتناول الدراسة آليات عمل هذه المؤسسات مثل إصدار المعايير الشرعية والمحاسبية وتدريب الكوادر المتخصصة وإدارة السيولة، تسوية النزاعات، وتوفير خدمات التصنيف والشفافية كما اشارت إلى التحديات التي تعيق تطور الصناعة وعلى رأسها ضعف الإطار التشريعي وكدا قلة الكفاءات المؤهلة، محدودية التقييس الشرعي وغياب سوق مالية إسلامية نشطة.

في الختام اكدت الدراسة على أهمية تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات واوصت بتفعيل الشراكات الدولية ونشر الوعي بالمالية الإسلامية والاستفادة من التجارب الناجحة عالميا بالأخص فيما يتعلق بتطوير هذا القطاع في الجزائر وغيرها من الدول الطامحة.

التحليل النقدي: تعتبر هذه الدراسة من الإسهامات المهمة في مجال المالية الإسلامية حيث تتناول موضوعا جوهريا يتمثل في دور المؤسسات الداعمة في تمكين وتطوير هذه الصناعة وتتمثل أهميتها في تركيزها على الجانب التنظيمي والمؤسسي وهو جانب غالبا ما يغفل في الأبحاث التي تنشغل بالمنتجات المالية.

ومن أبرز نقاط القوة في الدراسة اتساع رؤيتها حيث لم تقتصر على الهيئات المعروفة بالرقابة والتقييس مثل AAOIFI وIFSB بل شملت كدلك مؤسسات تعني بالتحكيم وإدارة السيولة والتصنيف وبناء القدرات وهو ما يعكس فهم معمق لتشابك الأدوار المؤسسية وتكاملها.

كما أن اعتماد الدراسة على بيانات حديثة وإحصائيات موثوقة يضفي على طروحاتها مصداقية أكبر ويظهر حجم النمو الذي تعرفه المالية الإسلامية عالميا (2.4 تريليون دولار بحسب IFSB لعام 2020).

ومع هدا فإن أحد أوجه القصور في الدراسة يتمثل في غياب المعالجة الميدانية إذ اعتمدت كليا على المنهج الوصفي التحليلي دون الدعم بنماذج قياسية أو دراسات مقارنة بين تجارب الدول هذا النقص في البعد التطبيقي يجعل من الصعب استخلاص نتائج قابلة للتطبيق العملي أو تعميمها على سياقات متعددة.

إضافة إلى أن التوصيات جاءت عامة دون أن ترفق بخطط تنفيذ واضحة أو أطر زمنية محددة مما يضعف من أثرها التوجيهي لصناع القرار كما لوحظ أن الدراسة لم تتعمق في تحليل السياق المحلي الجزائري رغم إشارة العنوان والهدف إلى ذلك مما يترك فجوة بين الطرح النظري والتطبيق الإقليمي .

ومن الجوانب التي كان من الممكن تطويرها كذلك هي العلاقة بين المؤسسات الداعمة والهيئات الرقابية المحلية بالأخص في ظل تباين الاجتهادات الشرعية والتشريعية بين الدول وهو ما قد يخلق نوعا من التوتر أو التداخل في المهام والمعايير .

ورغم هذه الملاحظات لكن الدراسة سلطت الضوء على أهمية بناء منظومة مؤسسية متكاملة باعتبارها حجر الزاوية لأي تطور مستدام في المالية الإسلامية مشيرة إلى أن تطوير المنتجات المالية وحده لا يكفي ما لم يرافقه تحديث في البنية التحتية التنظيمية والمؤسسية للقطاع.

الجدول رقم(1–10) : الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة	الهدف	المجتمع / البيئة	متغيرات الدراسة	الاستنتاجات
Naceur et al. (2015)	دراسة العلاقة بين تطور الصيرفة الإسلامية والشمول المالي	دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC)	الصيرفة الإسلامية، مؤشرات الشمول المالي، الدخل الفردي، المنافسة المصرفية	العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والشمول المالي ضعيفة إحصائيًا؛ الحاجة لتطوير منتجات مبتكرة وتوسيع التمويل الأصغر
Suseno & Fitriyani (2018)	تحليل تأثير التمويل الإسلامي على الشمول المالي	29دولة إسلامية تعتمد الصيرفة الإسلامية	ICFI،FII ، الناتج المحلي، البطالة، الفساد، التكنولوجيا	تأثير سلبي طفيف للتمويل الإسلامي على الشمول المالي؛ المتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر أكثر
Dienillah & Anggraeni (2018)	دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حسب فئة الدخل	19دولة مصنفة حسب الدخل (2004–2014)	مؤشرات مركبة للشمول المالي والاستقرار المالي	الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع؛ نتائج محدودة بسبب غياب تحليل تفصيلي للفروق

Midoun & Tegarout (2019)	تحليل أداء المصارف الإسلامية في الجزائر	الجزائر مقارنة بالنمو العالمي للتمويل الإسلامي	مؤشرات الأداء المالي لبنك البركة، التشريعات، عدد العملاء	هناك نمو إيجابي في الجزائر، لكن تحديات تشريعية وبنية تحتية تعيق التطور الكامل
Djouida (2022)	استكشاف دور الشمول المالي في دعم التنمية المستدامة	الدول العربية	مؤشرات التنمية المستدامة، الشمول المالي، الفئات المستهدفة	الشمول المالي يُساهم في التمكين الاجتماعي، لكنه لا يزال محدودًا؛ التوصيات عامة وتفتقر للبعد التجريبي
Ahlem et al. (2022)	دراسة حالة بنك BNAكأول بنك عمومي يقدم منتجات إسلامية	الجزائر	منتجات إسلامية، التشريعات، التحديات التقنية والبشرية	التمويل الإسلامي بديل ممكن لكن التغطية لا تتجاوز3% ؛ غياب تحليلات كمية يضعف قوة الاستنتاج
Younes et al. (2024)	تحليل دور المؤسسات الداعمة في تطوير المالية الإسلامية	المؤسسات الدولية (IFSB، AAOIFI، وغيرها(	إصدار المعايير، تدريب الكوادر، تصنيف مالي، إدارة السيولة	تؤكد أهمية التنسيق بين المؤسسات؛ ضعف في التفعيل الميداني والتوصيات تفتقر لإجراءات عملية واضحة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد ان تم تقديم وعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بمجال المالية الإسلامية أدوات الاستثمار الإسلامي والشمول المالي، تبين لنا ان هذه الدراسات اختلفت في مجموعة من النقاط،كما انها اتفقت في أخرى وفيما يلي سنعمل

على تحليل ومناقشة هذه الدراسات وإبراز موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث الأهداف الموقف المنهجي وكذا النتائج المحققة:

3-1 من حيث الهدف:

انقسمت الدراسات السابقة من حيث الأهداف المراد تحقيقها الى ثلاث فئات الأولى جاءت لدراسة الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي الرقمي والصيرفة الإسلامية والصناعة المالية الإسلامية في تحقيق ودعم الشمول المالي، مثل دراسة (شحادة و عامر يوسف العنوم، 2020) (حنان و غريب طاوس، 2021)، (زائد و رمضان عبد الوهاب ابو سنينة، 2024) (خلج، 2022)، (حدباوي، 2023)، وأخرى في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (عبد الوهاب و سمية، 2023)

وجاءت الفئة الثانية لتكمل ما توصلت اليه الفئة الأولى اذ عالجت اثر التمويل الإسلامي والنوافذ الاسلامية على الشمول المالي مثل دراسة (Suseno & Yeny Fitriyani, 2018) (الجويني و عبد الكريم قندور، 2021) (كمال و نور الدين عاد، 2022) (انس و مناد زكريا، 2024)

اما الفئة الثالثة من الدراسات السابقة جاءت لتجمع بين اهداف الفئتين الاوليتين حيث تخصصت في دراسة الأدوات المستخدمة للوصول الى الشمول المالي منها الصكوك الوقفية والإسلامية مثل دراسة (حبيبة، 2022) (مروة و عياش زبير، 2022) وكيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلالها مثل دراسة (djouida, 2022) وواقع الشمول المالي مثل دراسة (سماي و عمر قاضي، 2020)

ويكمن الاختلاف الجوهري بين هذه الدراسات والدراسة الحالية من حيث الهدف كون هذه الأخيرة جاءت لتعالج موضوع الاستثمار الإسلامي وادواته على غير سابقتها التي تطرقت للتمويل الإسلامي وغيره وبالتالي كيف يمكن تحقيق مستويات عالية من الشمول المالي من خلال هذه الأدوات.

3-2 من حيث الموقف المنهجي:

بالحديث عن المنهجية المتبعة وكذا النماذج المستخدمة نلاحظ ان هناك اختلاف بين الدراسات السابقة في هذا المجال حيث استندت بعض الدراسات وخاصة العربية منها على أداة الاستبيان من اجل جمع البيانات وتحليلها عن طريق الأساليب الإحصائية بالاستعانة ببرنامج SPSSمثل دراسة (MIDOUN & TEGROUT MED,

(Ahlem, aissa nadjet, & baha riad, 2022) 2019) (سماي و عمر قاضي، 2020) (كمال و نور الدين عاد، 2022)

في حين ركزت الدراسات الأخرى (الأجنبية بصورة كبيرة) على الأساليب القياسية التي أكدت على استخدام الناتج المحلي والدخل الفردي كمؤشرات معبرة مثل دراسة (Suseno & Yeny Fitriyani, 2018) (Naceur, Dienillah & Anggraeni, 2018) Adolfo Barajas, & Alexander Massara, 2015) والدراسات العربية التي ركزت على مؤشرات الحسابات المصرفية وعمليات الادخار مثل دراسة (الجويني و عبد الكريم قندور، 2021) (انس و مناد زكريا، 2024)

فيما يخص دراسة كل من (شحادة و عامر يوسف العنوم، 2020) (حنان و غريب طاوس، 2021) فقد ركزت على تقديم رؤية تحليلية لنظام التمويل الإسلامي ومدى مساهمته في تحقيق الشمول المالي واستقطاب الشرائح المستبعدة ماليا لأسباب دينية وثقافية وكذا الصناعة المالية الإسلامية مثل دراسة (خلج، 2022) (عبد الوهاب و سمية، 2023)

وتختلف الدراسة الحالية من حيث المنهجية عن الدراسات السابقة كونها تعتمد على تحليل تطورات أدوات الاستثمار الإسلامي والشمول المالي في الدول الرائدة في هذا المجال لمعالجة إشكالية الموضوع وتستعين بتصميم استبيان يتعلق بحالة الجزائر ومعرفة واقع هذه الأدوات من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية حيث تم تطبيق أدوات النمذجة بالمعادلة الهيكلية في تحليل المتغيرات وهو أسلوب منفرد عن غيره من الأساليب الإحصائية الأخرى وهذا ما ميز هده الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الدولية

3-3 من حيث النتائج المحققة:

من خلال نتائج الدراسات السابقة يمكن الاتفاق ان العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والشمول المالي ضعيفة احصائيا وان هناك تأثير سلبي طفيف للتمويل الإسلامي على الشمول المالي من خلال دراسة (Naceur, Adolfo Barajas, Suseno & Yeny Fitriyani, 2018) & Alexander Massara, 2015) إضافة الى دراسة (Ahlem, aissa nadjet, & baha riad, 2022) و (شحادة و عامر يوسف العنوم، 2020) التي تؤكد على ان التمويل الإسلامي بديل ممكن وان له تأثير كبير في الشمول المالي.

كذا دراسة كل من (بن ساسي، 2019) و(خلج، 2022)، (حبيبة، 2022) توصلت الى ان غياب التشريعات والقوانين قيد نوعا ما نمو وانتشار هذه الخدمات وبالتالي عدم تحقيق مستويات عالية من الشمول المالي

كان لدراسة (حنان و غريب طاوس، 2021) الدور الكبير في إعطاء حوصلة على ان التثقيف المالي في المنطقة العربية لايزال ضعيفا ولابد من تضافر الجهود لزيادة الوعي المالي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ماتم عرضه في هذا الفصل بشقه النظري وبالارتكاز على الدراسات السابقة يمكن القول أن الاستثمار في الإسلام يحمل بعدا خاصا، حيث لا يقتصر على الجانب المالي فقط، بل يشمل الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والتنموية، إذ يعد المال أمانة من الله، ويجب استثماره بطريقة مشروعة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع معا. ورغم أن مصطلح "الاستثمار" لم يكن مستخدما كثيرا لدى الفقهاء القدامى، فإنهم عبروا عنه بمفاهيم مثل "التنمية" و"الاستنماء"، واستخدموا صيغا عملية له كالمضاربة والمزارعة والمساقاة وغيرها من الصيغ الأخرى.

كما يقوم على خصائص متميزة، أهمها ارتباطه بالعقيدة، واعتماده على القيم الأخلاقية كالعدل والصدق، ومنعه لكل أشكال الربا والغش والمقامرة، وتشجيعه على التنافس الشريف وتوزيع الفرص بعدالة. وبهذا فالاستثمار الإسلامي يختلف عن الاستثمار في النظم الوضعية في كونه خاضعا لضوابط شرعية دقيقة تمنع استغلال المال في المحرمات، كما يراعي المصلحة العامة، ويوازن بين العائد الأخروي والدنيوي، ولا يعتمد على سعر الفائدة كمؤشر للكفاءة بل على الزكاة والعائد المشروع، مع تركيزه على الإنتاج الحقيقي لا المالي فقط. ويشجع الإسلام على استثمار المال وعدم تعطيله، مع قبول المخاطرة المشروعة كعنصر أساسي في العملية الإنتاجية، ويربط الربح بتحمل الخسارة، في توازن عادل بين العائد والمخاطرة. كما يُحث المستثمر المسلم على اختيار الأفضل من حيث العائد ما دامت الشروط متساوية، مما يعزز مبدأ تعظيم المنفعة وتجنب ضياع الفرص. ولا يقتصر هدف الاستثمار في الإسلام على الربح، بل يتعداه إلى الحفاظ على قيمة المال، وتوسيع دائرة تداوله، وتحقيق التنمية الشاملة، وضمان الاستقرار والرفاهية للمجتمع. ويعتبر استثمار المال واجبا

شرعيا، يعكس شكر الإنسان لله على ما وهبه، ويتطلب استخدام الأساليب المثلى في إدارة المال لتحقيق أكبر نفع ممكن. كما يوجه المستثمر نحو القطاعات الحيوية التي تحقق النفع المشترك دون الإضرار بالآخرين.

كما يتطلب الاستثمار الإسلامي مراعاة مجموعة من الضوابط، منها أن يكون متوافقا مع الشريعة، ويدار بكفاءة اقتصادية لتقليل الهدر، ويحقق أثرا اجتماعيا إيجابيا كخلق فرص عمل وتقليل البطالة. كما ينبغي أن يحترم البيئة، باعتبار الحفاظ عليها جزءًا من الواجب الديني والجمالي، مع التزام المستثمر بالأخلاق كالصدق والأمانة والعدل. وبهذا، فإن الاستثمار في الإسلام يعد وسيلة لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، ويبنى على التوازن بين الجوانب الشرعية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والأخلاقية، بما يحقق مقاصد الشريعة ورضا الله عز وجل

وبذلك تستند فكرة الشمول المالي إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تركز على ضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات المالية، والشفافية في تقديم هذه الخدمات، وحماية المستهلكين، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار في تقديم المنتجات المالية. تشمل هذه المبادئ التعاون بين الجهات المعنية، مثل الهيئات الرقابية، المؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، من أجل خلق بيئة تنظيمية مرنة تسهم في تقديم منتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التثقيف المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي، حيث يُسهم في تعزيز الوعي المالي للأفراد وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة. كما أن توفير بيئة تنظيمية وتشريعية تدعم الشمول المالي، وتوفر للمؤسسات المالية الأدوات اللازمة لتقديم الخدمات المالية بطريقة عادلة وفعالة، يعتبر أمرا حيويا لتحقيق هذا الهدف.

حيث يتطلب تحقيق الشمول المالي مجموعة من المتطلبات الأساسية، أبرزها تحديد أهداف واضحة تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بالإضافة إلى دراسة السوق المصرفي لتقييم مدى جدوى المنتجات الحالية ومدى ملاءمتها لاحتياجات المواطنين. ويتطلب ذلك تطوير خدمات ومنتجات مالية جديدة تراعي التنوع الاجتماعي والاقتصادي، وتلبي احتياجات الفئات المختلفة من المجتمع. كما أن متابعة رضا العملاء وتقديم استشارات مالية تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية مدروسة، يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي. من جهة أخرى، تكتسب الهيئات الرقابية دورا مهما في تعزيز الشفافية وحماية المستهلكين، بالإضافة إلى ضمان العدالة في توزيع الخدمات المالية.
في الختام، يمكن القول ان أدوات الاستثمار الإسلامي تمثل ركيزة أساسية في تعزيز الشمول المالي، حيث توفر حلولا تمويلية عادلة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تلبي احتياجات شريحة واسعة من المجتمع، خاصة تلك التي تبتعد عن النظام المالي التقليدي بسبب المخالفات الشرعية. من خلال الصكوك، التكافل، المرابحة، والمشاركة وغيرها، ساهمت هذه الأدوات في دمج الأفراد والشركات غير المتعاملين مع البنوك، مما عزز فرص الوصول إلى التمويل وزيادة الادخار، لكن تحقيق النجاح

الكامل يتطلب تعزيز الوعي المالي الإسلامي، ووضع سياسات داعمة، وضمان إشراف رقابي فعال لضمان الشفافية وحماية المستثمرين. بذلك، يمكن لأدوات الاستثمار الإسلامي أن تكون عاملاً محورياً في بناء نظام مالي شامل، عادل، ومستدام، يحقق المنفعة للجميع دون إغفال البعد الأخلاقي والاجتماعي.

الفصل الثاني: دراسة تجارب دولية لتقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي

تمهيد:

في العقود الأخيرة، بات الشمول المالي يحتل مكانة مركزية ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول، نظراً لدوره الحيوي في تعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. ويقصد بالشمول المالي تمكين جميع فئات المجتمع، لا سيما الفئات منخفضة الدخل والمهمّشة، من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بطريقة ميسّرة وآمنة، بما في ذلك خدمات الادخار، والتمويل، والتأمين، والتحويلات. وقد أدركت المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن الشمول المالي لا يُعد مجرد هدف اقتصادي، بل هو أداة أساسية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

في هذا السياق، يبرز الاستثمار الإسلامي كبديل واعد يُمكن أن يسهم في سد فجوة الشمول المالي، لاسيما في الدول ذات الأغلبية المسلمة أو في المجتمعات التي تعاني من ضعف الثقة في النظام المالي التقليدي. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بارتكازه على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع الربا والغرر والمضاربة غير المشروعة، وتقوم بدلاً من ذلك على تقاسم المخاطر، وتحقيق العدالة في التبادل، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي. ومن بين أدوات الاستثمار الإسلامي التي تُوظف في هذا السياق: الصكوك، والمضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والإجارة، فضلاً عن الأدوات الاجتماعية مثل الوقف والزكاة والتمويل الأصغر الإسلامي، التي يمكن أن تلعب دوراً تكاملياً في تعزيز الشمول المالي.

وقد شهدت عدة دول إسلامية وغير إسلامية تجارب عملية في توظيف أدوات الاستثمار الإسلامي ضمن سياساتها المالية الهادفة إلى تحقيق الشمول المالي. وتتنوع هذه التجارب من حيث درجة التبني المؤسسي، ومستوى تطور البنية التشريعية والتنظيمية، ونطاق الانتشار الجغرافي والديموغرافي، فضلاً عن تنوع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المقدمة. ومن بين أبرز هذه الدول: ماليزيا، التي تعد رائدة عالمياً في الابتكار المالي الإسلامي، والمملكة العربية السعودية التي تبنت استراتيجية شاملة لدمج التمويل الإسلامي في سياسات الشمول المالي، إلى جانب دول أخرى مثل السودان، التي سعت إلى توظيف أدوات الاستثمار الإسلامي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المحلية.

بناءً على ما تقدم، يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل مجموعة من التجارب الدولية المختارة في مجال توظيف أدوات الاستثمار الإسلامي لتحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال رصد السياسات المعتمدة، وتقييم مدى فاعلية الأدوات المستخدمة، وتحليل نتائجها على مستوى الأفراد والمجتمعات. كما يسعى الفصل إلى استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب، وتقديم تصور نظري وتطبيقي يمكن الاستفادة منه في تطوير سياسات الشمول المالي في بيئات أخرى، ولا سيما في دولة الجزائر التي تسعى إلى تعزيز اقتصادها من خلال توسيع قاعدة الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

المبحث الأول : دراسة وتحليل التجربة الماليزية

تعد التجربة الماليزية في تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات الاستثمار الاسلامي واحدة من أبرز النماذج العالمية في هذا المجال فقد استطاعت ماليزيا أن توظف هذه الادوات بفعالية عالية لتوسيع نطاق اندماج فئات المجتمع المختلفة ضمن النظام المالي الرسمي مع المحافظة على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية وكانت الصكوك الاسلامية والصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الى جانب الخدمات المصرفية الاسلامية من أهم الركائز التي أسهمت في تقديم حلول مالية مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات الافراد والشركات وبشكل خاص اولئك الذين يرفضون التعامل مع الانظمة التقليدية القائمة على الفائدة.

كما كان لحسابات التوفير الاسلامية ومنتجات التكافل دور بارز في استقطاب الفئات غير المشمولة ماليا وخصوصا في المناطق الريفية والمجتمعات ذات التوجهات الدينية المحافظة مما ساعد على رفع مستويات الشمول المالي بشكل ملموس، وعلى الصعيد المؤسسي حرصت ماليزيا على بناء أطار تنظيمي متين من خلال بنك نيجارا ماليزيا وهيئة الاوراق المالية، وهو ما أسهم في خلق بيئة مالية تتسم بالثقة والشفافية والاستقرار، وشجع المزيد من المستثمرين المحليين والدوليين على دخول السوق.

وبفضل هذه السياسات المتكاملة تحولت ماليزيا الى مركز عالمي رائد في مجال التمويل الاسلامي، ولم تقتصر نتائج هذه التجربة على دفع عجلة النمو الاقتصادي فحسب، بل ساهمت أيضا في ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار المالي، مما يجعل التجربة الماليزية نموذجا يحتذى به لتحقيق الشمول المالي عبر ادوات اسلامية مستدامة ومتطورة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن السوق المالية في ماليزيا

أولا: التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا :رغم أن ماليزيا بدأت رحلتها في تأسيس النظام المصرفي الاسلامي في وقت متأخر نسبيا، الا أن هذا النظام شهد تطورا سريعا وملحوظا منذ انطلاقته وقد كانت البداية الرسمية في عام 1983 ، حين اصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الاسلامية الذي أتاح تأسيس البنوك الاسلامية والعمل وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية وجاء ذلك استكمالا لمبادرات سابقة مهدت لهذا التوجه، من أبرزها صندوق الحجاج الذي أطلق في ستينيات القرن الماضي بهدف تمكين المواطنين من أداء فريضة الحج بطريقة تتوافق مع الضوابط الإسلامية.

ويمكن تتبع مسار تطور الصيرفة الاسلامية في ماليزيا من خلال تقسيمه الى ثلاث مراحل رئيسية:

الفترة الاولى من 1983 الى 1992: تمثل هذه المرحلة البداية الفعلية لتجربة الصيرفة الاسلامية في ماليزيا، وكانت بمثابة فترة اختبار وتجريب حيث تم تأسيس أول بنك اسلامي في البلاد وهو بنك اسلام ماليزيا بيرهاد في عام 1983 وذلك بعد صدور قانون المصارف الاسلامية، وقد هدفت هذه الخطوة الى التعرف على مدى تقبل السوق المالي الماليزي لهذا النوع من الخدمات، وقد جاءت ردود الفعل ايجابية وشجعت على المضي قدما في تطوير التجربة مما شكل الاساس الذي انطلقت منه منظومة التمويل الاسلامي في البلاد.

الفترة الثانية من 1993 الى 1999: في هذه المرحلة اتخذت الحكومة الماليزية خطوات اكثر جرأة لتوسيع نطاق الصيرفة الاسلامية، حيث اطلق بنك نيجارا ماليزيا في عام 1993 مبادرة نظام المصارف بدون فوائد، والذي سمح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ اسلامية مستقلة داخلها لتقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الاسلامية، وقد اتاح هذا النظام مساحة اكبر لنمو القطاع، وساهم في توسيع قاعدة العملاء المهتمين بالخدمات الاسلامية وفي عام 1999 تم اقرار نظام مصرفي متكامل يدعم المعاملات الخالية من الفوائد مما عزز من شرعية وقوة التمويل الاسلامي في البيئة المالية المحلية.

الفترة الثالثة منذ عام 2000 وحتى اليوم: مع دخول الألفية الجديدة شهدت الخدمات المصرفية الاسلامية في ماليزيا تطورا متسارعا، حيث سجل القطاع معدل نمو سنوي في الأصول بلغ نحو 18 في المئة وتسعى الحكومة الى رفع هذا المعدل الى أكثر من 20 في المئة في إطار رؤيتها لتحويل ماليزيا الى مركز عالمي للتمويل الاسلامي، ورغم النجاحات المتواصلة الا أن الحصة السوقية للبنوك الاسلامية لا تزال تتراوح بين 13 و14 في المئة من اجمالي السوق المصرفي، وهي نسبة تبقى دون المستوى الذي تستحوذ عليه البنوك التقليدية لكنها تمثل أساسا قويا للنمو المستقبلي.

ثانيا: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المالي والمصرفي الإسلامي في ماليزيا: يستند النظام المالي الإسلامي الماليزي إلى إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يشمل ما يلي:

الإطار التشريعي: يشكل قانون الخدمات المالية الاسلامية الصادر عام 2013 الركيزة الاساسية التي يقوم عليها النظام التشريعي للتمويل الاسلامي في ماليزيا حيث جاء هذا القانون ليجمع بين قانون المصارف الاسلامية الصادر عام 1983 وقانون التكافل الصادر عام 1984 في إطار واحد متكامل وقد صمم هذا القانون لضبط وتنظيم عمل المؤسسات المالية الاسلامية وارساء قواعد واضحة لأنظمة الدفع وسوق النقد والصرف الاسلامي بما يعزز من الاستقرار المالي ويضمن الالتزام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية. (lEGISLATION, 2019)

وقد تضمن القانون مجموعة شاملة من المعايير والسياسات التوجيهية التي تنظم مختلف جوانب العمل المالي الاسلامي وتشمل بشكل رئيسي ما يلي:

- السياسات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية.
- السياسات المنظمة لنشاط التكافل.
- السياسات الخاصة بإصدار وادارة الصكوك الإسلامية.

الإطار التنظيمي: يتمثل فيما يلي:

البنك المركزي الماليزي: يتولى البنك المركزي الماليزي الاشراف المباشر على المؤسسات المالية الاسلامية من خلال اليات واضحة، تشمل تفعيل دور الهيئات الادارية وهيئة الرقابة الشرعية، وذلك لضمان الالتزام الكامل بالمبادئ الشرعية، كما يلعب البنك دورا مهما في دعم البحث والتطوير، مما أسهم في بناء بيئة مالية اسلامية متقدمة ومتجددة. (حناشي و زوليخة شطيبي، 2015، صفحة 11)

المؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا : وتتمثل أساسا في : (احمد و لشهب الصادق، 2015، صفحة 94)

مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB) : تأسس هذا المجلس عام 2002 بدعم من الحكومة الماليزية ويتخذ من كوالالمبور مقرا له، يضطلع المجلس بوضع المعايير والارشادات التنظيمية التي تحكم عمل المؤسسات المالية الاسلامية، بما يعزز من جودتها واستقرارها ويضمن توافقها مع قواعد الحوكمة الدولية واسس الرقابة الشرعية.

المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية(MIFC) : أطلق هذا المركز في عام 2006 بهدف ترسيخ موقع ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الاسلامي واستقطاب الاستثمارات الدولية، وقد شكل منصة استراتيجية لتطوير الصناعة وتعزيز تنافسيتها على المستوى العالمي.

رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا(AIBIM) :تأسست في عام 1996 لدعم بناء نظام مصرفي اسلامي قوي ومنافس، تعمل الرابطة على تقديم الاستشارات لأعضائها وتنظيم برامج تدريبية متخصصة، الى جانب تمثيل مصالح المؤسسات الاعضاء وتطوير قدراتها بما يتماشى مع التوجهات الحديثة في القطاع.

المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي(INCEIF) : أنشئ عام 2005 بمبادرة من البنك المركزي الماليزي لتلبية الطلب المتزايد عالميا على الكفاءات المتخصصة في التمويل الاسلامي، يوفر المركز برامج أكاديمية ومهنية تهدف الى تأهيل خبراء يجمعون بين المعرفة الشرعية والفنية في هذا المجال.

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية(ISRA) : تأسست في عام 2008 كمركز بحثي متخصص في الدراسات الشرعية التطبيقية المتعلقة بالتمويل الاسلامي، وتعمل ايضا كمرجعية معرفية ومركز تدريبي يهدف الى تأهيل العلماء والممارسين وطلبة الدراسات العليا في المجالين الشرعي والفني لصناعة المالية الإسلامية.

المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية(IBFIM) : أسس عام 2001 ضمن اطار خطة شاملة لتطوير القطاع المالي، ويعنى بتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في المالية الاسلامية عبر برامج تدريبية تستهدف جميع المستويات القيادية في المؤسسات المالية.

شركة تطوير صناعة الأوراق المالية(SIDC) :بدأت نشاطها عام 1994 كذراع تدريبي لهيئة السوق المالية وقدمت برامج تثقيفية وتدريبية متخصصة في الاسواق المالية وفي عام 2007 تحولت الى كيان تجاري مستقل يقدم خدمات تدريبية متطورة على المستويين المحلي والدولي

المركز الدولي للقيادة المالية(ICLIF) : تأسس في عام 2003 كمنظمة غير ربحية تحت اشراف البنك المركزي بهدف اعداد قادة ماليين يتمتعون بكفاءة عالية في الادارة والقيادة بما يواكب تطورات الصناعة المالية العالمية ويعزز من تنافسية مؤسساتها.

أمين المظالم للخدمات المالية(OFS) : ويعرف سابقًا باسم مكتب الوساطة المالية(FMD) ، وهو منظمة غير ربحية انشئت بهدف تقديم الدعم في حل النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بين العملاء والمؤسسات التي تقدم لهم خدمات مالية متنوعة، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف المختلفة

شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية IILM التي أنشأت في أواخر عام 2010 و يقع مقرها في كوالالمبور بهدف تطوير السياسة النقدية عبر الحدود.

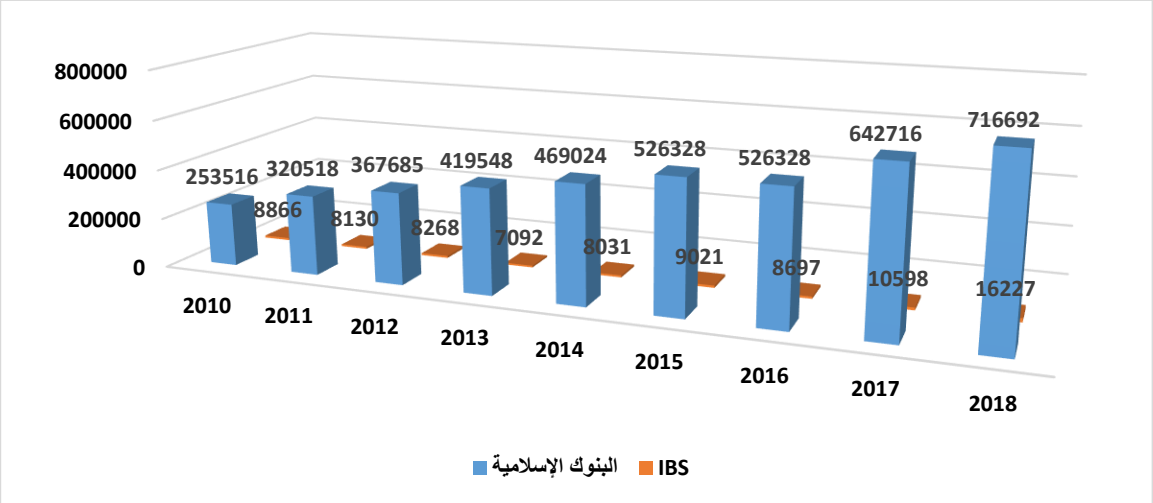
الجدول رقم (2-1): تطور حجم الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي للفترة 2010-2018 الوحدة مليون رينجيت ماليزي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك الاسلامية	253516.0	320518.5	367685.9	419548.7	469024.1	526328.8	.1-	642716.8	716692.2
IBS[1]	8866.5	8130.8	8268.1	7092.8	8031.6	9021.0	8697.7	10598.8	16227.7
المجموع	262382.5	328649.3	375954.0	426641.5	477055.7	535349.7	581562.8	653315.6	732920.2

[1]IBS: (بنوك تقليدية تقدم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية)

المصدر: (Bank Negara Malaysia، 2018.)

الشكل رقم(2-1): تطور حجم الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي للفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه

يعد القطاع المصرفي الاسلامي في ماليزيا من الركائز الحيوية في تعبئة الموارد المالية ودفع عجلة التنمية حيث يعمل ضمن نظام مصرفي مزدوج يجمع بين البنوك الاسلامية والتقليدية في اطار تنظيمي موحد، وعلى الرغم من مرور ما يزيد على سبعة وعشرين عاما على انطلاقته الرسمية، فان القطاع اثبت قدرته على تحقيق نمو ملحوظ وتمكن من بناء ميزة تنافسية حقيقية في السوق الماليزي، وقد شهد التمويل الاسلامي توسعا كبيرا خلال السنوات الاخيرة حيث ارتفع حجم الأصول المصرفية الاسلامية من 262 مليون رنجيت ماليزي في عام 2010 الى نحو 732 مليون رنجيت بنهاية عام 2018، وهو ما يعكس وتيرة النمو المتسارعة والثقة المتزايدة في هذا النموذج التمويلي المتوافق مع الشريعة.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل تطور أدوات الاستثمار الإسلامي في ماليزيا

تعد ماليزيا واحدة من أبرز المراكز العالمية في مجال الاستثمار الاسلامي، حيث استطاعت أن تبني سوقا ماليا متطورا يوفر مجموعة واسعة من الادوات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، ويأتي في مقدمة هذه الأدوات الصكوك بمختلف انواعها، والتي تمثل بديلا شرعيا وفعالا عن السندات التقليدية ما أتاح للمستثمرين فرص تمويل واستثمار تتماشى مع القيم الإسلامية.

الى جانب ذلك تضم بورصة ماليزيا مجموعة من الاسهم المصنفة ضمن الاسهم الاسلامية والتي تخضع لأشراف دقيق من هيئة الاوراق المالية الاسلامية لضمان توافقها مع الضوابط الشرعية، وقد ساعد هذا الإطار الرقابي في تعزيز ثقة المستثمرين، واستقطاب المزيد من رؤوس الاموال الباحثة عن حلول استثمارية اخلاقية ومستدامة.

كما تنتشر في السوق الماليزي الصناديق الاستثمارية الاسلامية التي تنشط في عدة مجالات منها الاسهم والعقارات والسلع مما يمنح المستثمرين فرص تنويع واسعة ضمن بيئة متوافقة مع الشريعة، ويبرز ايضا قطاع التكافل كبديل اسلامي للتأمين التقليدي، يقوم على مبادئ التعاون والتكافل بين الافراد، ويقدم حلولا تأمينية اخلاقية تعزز البعد الاجتماعي في النظام المالي.

وتلعب المصارف الاسلامية دورا محوريا، في هذه المنظومة من خلال تقديم منتجات تمويلية وادخارية تتسم بالابتكار والتوافق مع الاحكام الشرعية مما جعل من التجربة الماليزية نموذجا عالميا، يحتذى به في بناء نظام تمويلي اسلامي متكامل يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام القيمي.

أولا: الصكوك الإسلامية في ماليزيا: تعد ماليزيا من الدول الرائدة عالميا في مجال اصدار وتنظيم الصكوك الاسلامية اذ نجحت في بناء سوق متطور يوفر مجموعة واسعة من الهياكل الشرعية التي تلبي مختلف الاحتياجات الاستثمارية وتشمل هذه الهياكل صكوك المرابحة والمضاربة والاجارة والمشاركة والاستصناع، وهو ما يمنح المستثمرين مرونة كبيرة في اختيار ما يتناسب مع اهدافهم المالية ومستوى المخاطر المقبول لديهم.

وتخضع عملية اصدار الصكوك في ماليزيا لاشراف دقيق من هيئة الاوراق المالية الماليزية والبنك المركزي بنك نيغارا ماليزيا بما يضمن التزام هذه الادوات المالية بأحكام الشريعة الاسلامية ويعزز الثقة لدى المستثمرين الافراد والمؤسسات.

1-1-2 إصدارات ماليزيا بالنسبة للإصدار العالمي: شهدت الاصدارات العالمية للصكوك خلال العقد الاخير نموا متسارعا يعكس تنامي الاهتمام بالأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة ومع هذا التحول اللافت برزت ماليزيا كقوة رائدة في

هذا المجال حيث استطاعت بفضل بيئة تنظيمية متقدمة وبنية مالية متكاملة ان تحتل موقع الصدارة عالميا في اصدار الصكوك.

ومنذ بداية الاصدارات الرسمية للصكوك في 2001 وحتى اليوم حافظت ماليزيا على مكانتها كمركز عالمي رائد في هذا القطاع اذ وفرت الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لتشجيع الابتكار وتوسيع قاعدة المستثمرين ما جعلها الوجهة الاولى لكبرى المؤسسات الباحثة عن ادوات تمويل شرعية ومستقرة.

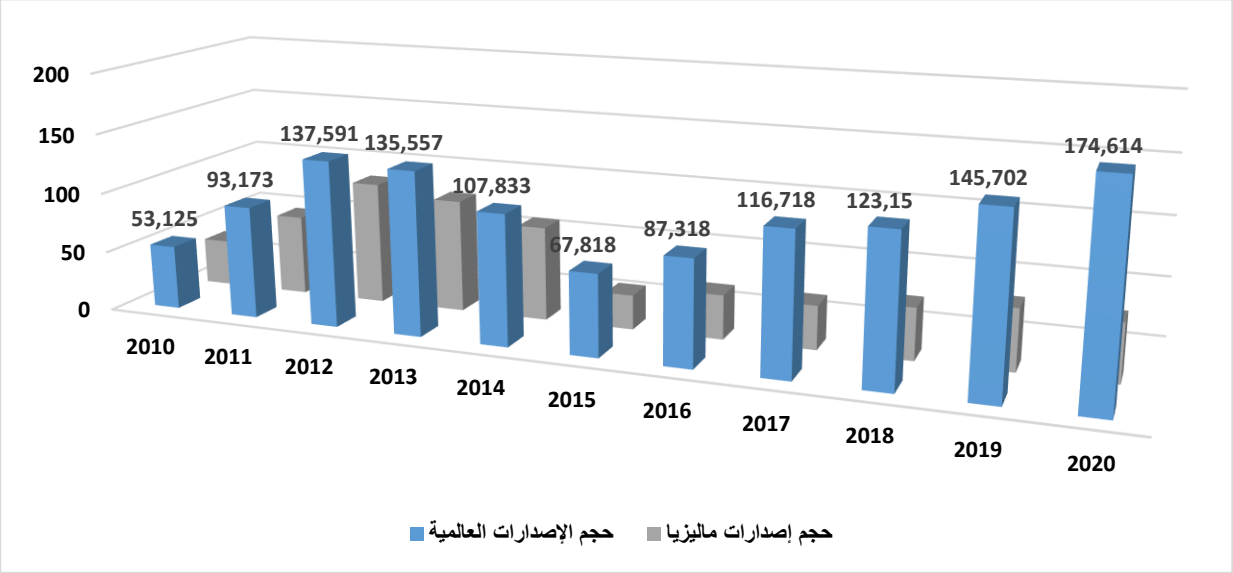
الجدول رقم (2-2): نسبة إصدارات الصكوك المالية الإسلامية في ماليزيا للإصدارات العالمية (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم الإصدارات العالمية	حجم الإصدارات الماليزية	نسبة الإصدارات الماليزية من الإصدارات العالمية
2010	53,125	38,621	**72%**
2011	93,173	66,711	**71%**
2012	137,591	101,823	**74%**
2013	135,557	93,534	**68%**
2014	107,833	77,9	**72%**
2015	67,818	28,687	**42%**
2016	87,318	36,828	**41%**
2017	116,718	36,407	**45%**
2018	123,150	43,125	**50%**
2019	145,702	50,926	**47%**
2020	174,614	48,326	**45%**

المصدر: (احمد و ياسين، 2020، صفحة 141)

الشكل (2-2): نسبة إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا للإصدارات العالمية (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

تعكس البيانات الواردة في الجدول السابق بوضوح مدى النمو والتقدم الذي حققته الاصدارات العالمية للصكوك الاسلامية حيث بلغ اجمالي هذه الاصدارات في عام 2020 حوالي 174618 مليار دولار في حين سجلت ماليزيا وحدها اصدارات بقيمة 78750 مليار دولار خلال نفس العام وهو اعلى حجم اصدار تصل اليه البلاد في هذا المجال حتى ذلك الوقت.

وتبرز الارقام بشكل لافت الحصة الكبيرة التي استحوذت عليها ماليزيا من السوق العالمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2014 اذ تجاوزت حصتها النصف في كل سنة من تلك السنوات فقد بلغت نسبة اصداراتها من السوق العالمية 72.69 في المئة في عام 2010 و71.27 في المئة عام 2011 و74 في المئة عام 2012 و68 في المئة عام 2013 و72 في المئة عام 2014

ويرجع هذا التميز الى سلسلة من الجهود الاستراتيجية التي بذلتها ماليزيا على مدى سنوات من خلال تنفيذ مخططات مدروسة هدفت الى تطوير سوق راس المال الاسلامي وتعزيز جاذبيته مما ساهم في ترسيخ مكانة البلاد كمركز مالي عالمي رائد في مجال ادوات التمويل الاسلامي وعلى راسها الصكوك.(قسول، 2021، صفحة 101)

شهدت الفترة الممتدة من عام 2015 الى عام 2020 تراجعا ملموسا في حصة ماليزيا من الاصدارات العالمية للصكوك الاسلامية اذ تراجعت نسبتها لتتراوح بين 41 و50 في المئة ويعزى هذا الانخفاض الى اتساع رقعة الدول المصدرة للصكوك سواء من البلدان الاسلامية او حتى غير الاسلامية مثل تركيا والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والامارات العربية المتحدة وغيرها وهو ما يعكس ازدياد الاقبال العالمي على هذا النوع من الادوات التمويلية بفضل ما تقدمه من مزايا واضحة

مقارنة بالمنتجات التقليدية وخصوصا من حيث انخفاض مستويات المخاطر المرتبطة بها. اما الانخفاض المسجل تحديدا في عام 2015 فيرتبط بقرار البنك المركزي الماليزي حينها ايقاف اصدار الصكوك الاسلامية وذلك بعد ان تبين له ان هذه الاصدارات لم تحقق الغاية الاساسية منها اذ اقبل على الاكتتاب فيها مستثمرون من خارج الفئة المستهدفة في حين كان الهدف الرئيس من اصدارها هو تمكين البنوك الاسلامية المحلية من تحسين ادارتها للسيولة ما دفع البنك الى اعادة النظر في الية الاصدار لضمان تحقيق الاهداف المرجوة منها. (احمد و ياسين، 2020، صفحة 141)

2-1-2 إجمالي اصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة (2008-2020):

يعكس النمو البارز في حجم اصدارات الصكوك في ماليزيا خلال فترة الدراسة المكانة المحورية التي باتت تحتلها هذه الاداة التمويلية داخل سوق الاوراق المالية الماليزي فقد حرصت الدولة على انشاء سوق متخصص لرأس المال الاسلامي يعنى بتداول الادوات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة وعلى رأسها الصكوك الاسلامية وذلك استجابة للطلب المتزايد من قبل المتعاملين والمؤسسات المحلية التي تسعى الى تجنب الادوات التقليدية القائمة على الفائدة الربوية

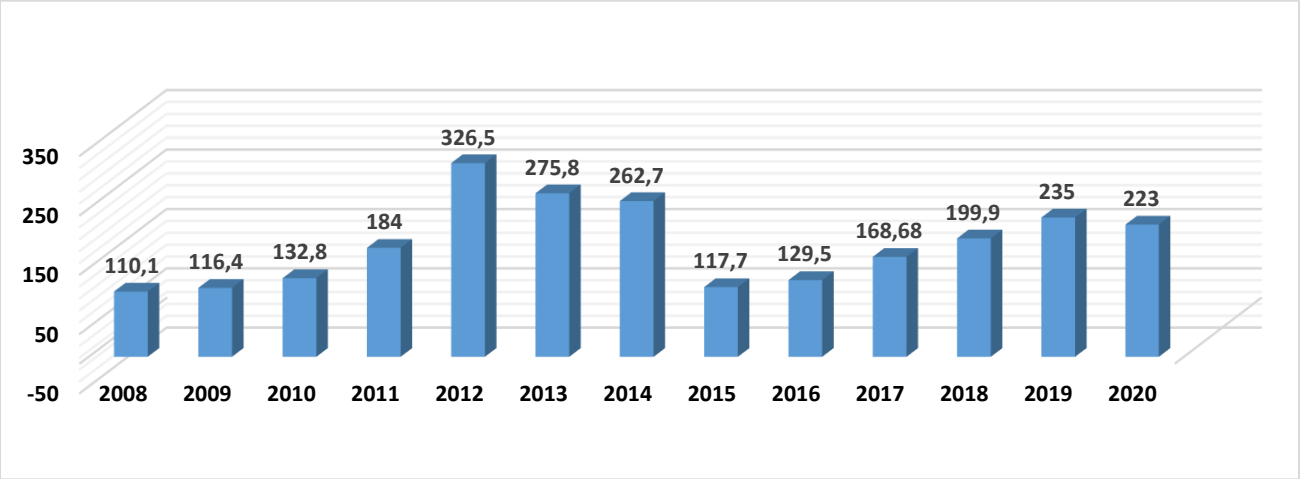
وقد جاء هذا التوجه ليعزز من جاذبية السوق الماليزي ويوفر بدائل تمويلية تلائم احتياجات مختلف الشرائح في بيئة تحترم القيم الاسلامية وفي السياق نفسه سيتم فيما يلي استعراض اجمالي اصدارات الصكوك الماليزية خلال الفترة الممتدة من 2008 الى 2020

الجدول رقم (2-3): إجمالي إصدارات الصكوك المالية في ماليزيا خلال (2008-2020) الوحدة مليار رينغيت الماليزي.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم الصكوك الإسلامية المصدرة	110	116	132	184	326	275	262	117	129	168	199	235	223

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: (Sukuk Reports, 2008-2015)

الشكل رقم (2-3): إجمالي إصدارات الصكوك في ماليزيا (2008-2020) الوحدة: مليار رينغيت ماليزي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه

يتضح من البيانات المعروضة في الشكل والجدول ان عام 2008 كان من أضعف الاعوام من حيث اصدار الصكوك في ماليزيا حيث لم يتجاوز حجم الاصدارات 1101 مليار رينغيت ماليزي ويعزى ذلك الى التأثيرات السلبية العميقة للازمة المالية العالمية التي القت بظلالها على مختلف الاقتصادات بما في ذلك دول جنوب شرق اسيا وعلى راسها ماليزيا وقد استمرت تداعيات هذه الازمة خلال عام 2009 اذ لم يرتفع حجم الاصدارات الا بشكل طفيف ليبلغ 1164 مليار رينغيت ماليزي.

وفي عام 2010 ظل اداء سوق الصكوك ضعيفا اذ بلغ حجم الاصدارات نحو 1328 مليار رينغيت ماليزي نتيجة استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي وتراجع ثقة المستثمرين على المستوى العالمي وهو ما انعكس سلبا على سوق راس المال الاسلامي حيث سادت حالة من الحذر في الاستثمار حتى في الادوات المتوافقة مع الشريعة مثل الصكوك بسبب المخاوف من تقلبات الاسواق وضعف النمو الاقتصادي في تلك الفترة.

في المقابل شهدت السوق الماليزية انتعاشا ملحوظا في اصدار الصكوك خلال السنوات 2012 و2013 و2014 وهي الفترة التي تعد الابرز من حيث النمو والازدهار اذ بلغ حجم الاصدارات 3246 مليار رينغيت ماليزي في عام 2012 و2758 مليار في عام 2013 و26276 مليار في عام 2014 ويعزى هذا الانتعاش الى تنامي الطلب من قبل الشركات والمتعاملين على هذا النوع من الادوات التمويلية نظرا لما توفره من مزايا متعددة اهمها تعزيز السيولة وتقديم عوائد مجزية من خلال صيغ تمويلية مثل المرابحة والمشاركة والاجارة بالإضافة الى التراجع النسبي في جاذبية السندات التقليدية خلال تلك

الفترة ما زاد من الاقبال على الصكوك كبديل تمويلي واستثماري اكثر توافقا مع مبادئ الشريعة الاسلامية (سطايحي، 2021، صفحة 275.276)، اما عام 2015 شهد تراجعا ملحوظا في حجم اصدارات الصكوك في ماليزيا حيث بلغت قيمتها 11117 مليار رينغيت ماليزي ويعزى هذا الانخفاض الى مجموعة من العوامل من أبرزها تراجع قيمة العملة المحلية والتقلبات الحادة في اسعار النفط العالمية الى جانب القرار الذي اتخذه البنك المركزي الماليزي انذاك بتقليص اصدار الصكوك والتحول نحو استخدام ادوات مالية بديلة في محاولة لتنويع ادوات ادارة السيولة وتخفيف الاعتماد على الصكوك فقط. (سطايحي، 2021، صفحة 276)

وفي المقابل عاد سوق الصكوك الماليزية ليشهد انتعاشا واضحا خلال عامي 2016 و2017 حيث ارتفع حجم الاصدارات الى 1294 مليار رينغيت ماليزي في عام 2016 ثم الى 1687 مليار رينغيت ماليزي في عام 2017 ويعزى هذا التحسن بشكل اساسي الى الارتفاع الملحوظ في وتيرة اصدار صكوك الشركات والذي عكس تزايد الثقة في هذا النوع من الادوات التمويلية باعتبارها اكثر مرونة وجاذبية للقطاع الخاص.

وقد استمر هذا النمو خلال العامين التاليين 2018 و2019 حيث بلغت قيمة الاصدارات 1999 مليار و2224 مليار رينغيت ماليزي على التوالي ما يدل على استقرار السوق وزيادة الاعتماد على الصكوك كأداة تمويلية مفضلة سواء من قبل الشركات او المؤسسات العامة.

اما في عام 2020 فقد وصل اجمالي الاصدارات الى ذروته مسجلا مستوى قياسيا بلغ 2355 مليار رينغيت ماليزي رغم التحديات الاقتصادية العالمية التي فرضتها جائحة كوفيد 19 ومع ذلك شهد عام 2021 انخفاضا طفيفا في حجم الاصدارات نتيجة الاثار السلبية المستمرة للجائحة على النشاط الاقتصادي المحلي الا ان هذا التأثير كان محدودا نسبيا واقتصر في الغالب على عدد قليل من الشركات المصدرة للصكوك ما يؤكد مرونة هذا السوق وقدرته على التكيف مع الازمات.

2-1-3 توزيع إصدارات الصكوك في ماليزيا حسب النوع خلال الفترة (2006-2019)

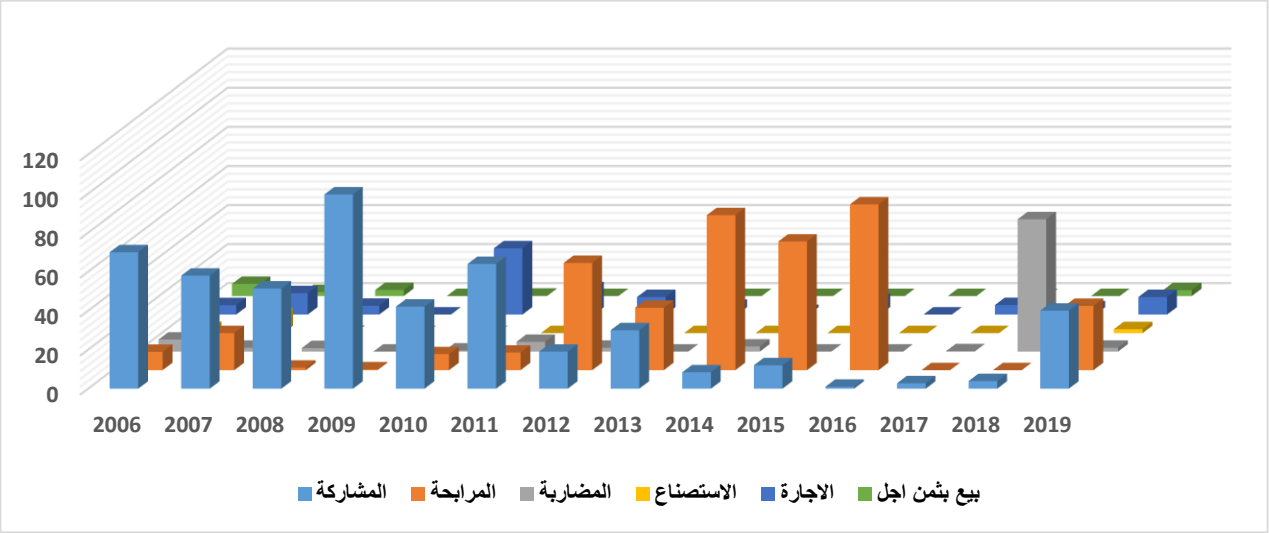
تتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تتوافق مع مختلف القطاعات الإقتصادية، وفيما يلي نستعرض جدول يوضح لنا توزيع إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب الصيغ التمويلية.

جدول رقم (2-4): توزيع إصدارات الصكوك الإسلامية حسب النوع في الفترة (2006-2019) الوحدة%

السنوات/البيان	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
صكوك بيع بثمن اجل%	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0.2	0	3.1	2	6.2
الاجارة%	9	3.2	4.9	0	7	1.31	4	9	13	34	0	4.5	11	4.8
صكوك الاستصناع %	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.2	9	2.1
المضاربة%	2	67.9	0.2	0	0	2.63	0	2	5	0.6	0	1.8	2	6.2
صكوك المرابحة%	33	0	0	85	66	79.5	32	55	9	8.2	0.4	1.3	19	9.4
صكوك المشاركة%	40	3.9	2.8	1	12	8.42	30	19	64	42.1	99.6	51.4	58	70

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي الماليزي، 2006-2019)

الشكل رقم (2-4): توزيع إصدارات الصكوك الإسلامية الماليزية حسب النوع (2006-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه

تشير البيانات المعروضة في الجدول والشكل السابقين إلى وجود تنوع واضح في صيغ الصكوك الاسلامية التي تم اصدارها في ماليزيا خلال الفترة من 2006 الى 2019 الا ان صيغتي المشاركة والمرابحة حافظتا على موقع الصدارة من حيث حجم التداول والاصدار في السوق الماليزية ويعزى هذا التميز إلى سهولة تنفيذ هذه الصيغ من الناحية الفنية والتنظيمية اضافة إلى

قدرتها العالية على تلبية احتياجات السيولة لدى الجهات المصدرة مع ما تتمتع به من مستوى منخفض نسبيا من المخاطر الامر الذي يجعلها الخيار المفضل مقارنة بصيغ الصكوك الاخرى

اما صكوك الاجارة فقد احتلت المرتبة الثالثة ضمن هيكل الاصدارات وهو ما يعزى إلى سيطرة صيغتي المشاركة والمرابحة على الحصة الاكبر من السوق خلال تلك الفترة بالإضافة إلى محدودية المعرفة لدى بعض المتعاملين بآليات هيكلة وتداول هذا النوع من الصكوك الا ان عام 2010 شهد قفزة استثنائية في اصدار صكوك الاجارة نتيجة التوسع في تمويل مشروعات تنموية مرتبطة بأهداف الاستدامة وهو ما يعكس الامكانات التي يمكن ان تقدمها هذه الصيغة عند تفعيلها بالشكل المناسب

في السياق نفسه برزت صكوك المضاربة بقوة خلال عام 2018 من خلال تسجيل اصدار كبير شكل قفزة نوعية في استخدام هذه الصيغة وهو ما يشير إلى وجود توجه استراتيجي نحو تنويع ادوات التمويل الاسلامي في السوق الماليزية وتوسيع نطاق الابتكار المالي بما يتناسب مع احتياجات المستثمرين وتوجهات التنمية الاقتصادية في البلاد

الجدول رقم(2-5): حجم الصكوك الإسلامية مقارنة بحجم اجمالي السندات المصدرة خلال الفترة 2007-2015 الوحدة بليون رنجيت ماليزي

السنوات	الصكوك المصدرة من مجموع السندات%	حجم الصكوك المصدرة	حجم اجمالي السندات
2007	76.38%	121.3	158.8
2008	27.5%	110.1	400.1
2009	32.0%	116.4	363.3
2010	32.4%	132.8	410.5
2011	35.7%	185.0	518.8
2012	51.1%	324.6	635.5
2013	54.9%	275.8	502.2
2014	53.4%	262.76	492.23
2015	43.6%	117.7	270.15

المصدر : ((www.sc.com.my/ask **تاريخ الاطلاع: 13-06-2025 الوقت 19:35**

تشير البيانات إلى أن نسبة اصدار الصكوك سجلت تراجعا حادا في عام 2008 اذ لم تتجاوز 27,5 من اجمالي السندات المصدرة مقارنة بنسبة 76.38 التي تم تسجيلها في عام 2007

وفي المقابل شهدت الفترة الممتدة من 2009 الى 2013 اتجاها تصاعديا واضحا حيث بلغت نسبة اصدار الصكوك في عام 2013 حوالي 54,9 من اجمالي حجم السندات الصادرة

اما في عامي 2014 و2015 فقد لوحظ انخفاض طفيف مقارنة بعام 2013 حيث بلغت النسبة 53,4 في عام 2014 و43,6 في عام 2015

ويمكن تفسير هذا التراجع المسجل في عام 2008 بتزامنه مع تداعيات الازمة المالية العالمية التي اثرت بشكل واسع على مختلف الاسواق ومنها سوق راس المال الاسلامي في ماليزيا حيث ادت الى تراجع ثقة المستثمرين في الادوات الاستثمارية بما فيها الصكوك الاسلامية وذلك نتيجة لحالة الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي

اما الارتفاع الملحوظ خلال الفترة من 2009 الى 2013 فيعود الى توجه ماليزيا نحو تعزيز جاذبيتها كمركز للتمويل الاسلامي العالمي من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وتعزيز مكانة الصكوك كأداة مالية فعالة تتسم بالمرونة وقادرة على توفير السيولة وتحقيق عوائد مناسبة في صيغ مثل المرابحة والمشاركة والاجارة وهو ما اسهم في زيادة الاقبال عليها وتراجع الاعتماد على السندات التقليدية

اما التراجع المسجل في عامي 2014 و2015 فيعود الى مجموعة من العوامل ابرزها انخفاض قيمة الرينجيت الماليزي وتقلبات اسعار النفط اضافة الى قرار البنك المركزي الماليزي بتقليص اصدار الصكوك والاتجاه الى استخدام ادوات مالية اخرى لإدارة السيولة وذلك بعدما تبين ان الصكوك التي تم اصدارها لم تصل الى المستثمرين المستهدفين

ثانيا: صناديق الاستثمار في ماليزيا: تعتبر صناديق الاستثمار في ماليزيا من الخيارات الجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين لما تتميز به من تنوع كبير وبيئة تنظيمية امنة وتخضع هذه الصناديق لإشراف هيئة الأوراق المالية الماليزية وبنك نيغارا ماليزيا مما بعكس مستوى عالي من الشفافية ويوفر الحماية اللازمة للمستثمرين

وبفضل هذا التنوع والالتزام الصارم بالضوابط التنظيمية تمثل صناديق الاستثمار الماليزية خيارا مناسبا للراغبين في تحقيق نمو طويل الاجل أو الحصول على دخل ثابت.

2-2-1 تطور أداء صناديق الاستثمار الإسلامية في السوق المالي الماليزي: يعتبر تطور صناديق الاستثمار الإسلامية من أهم الآليات الاستثمارية المنتشرة في الأسواق المالية الإسلامية الماليزية حيث تعتبر أداة مالية جديدة تسهم في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم(2-6): تطور عدد صناديق الاستثمار الاسلامية وصافي قيمتها في بورصة ماليزيا للفترة 2007-2020

	نسبة الصناديق الإسلامية من اجمالي الصناديق	صافي الاصول المضافة من صناديق الاستثمار الإسلامية (بليون رنجيت ماليزي)	اجمالي عدد الصناديق	عدد الصناديق الاسلامية
2007	10	16.90	521	134
2008	12.08	17.19	579	149
2009	11.52	22.08	565	150
2010	10.6	24.04	584	155
2011	11.2	27.9	587	164
2012	12.0	35.36	569	1695
2013	12.8	42.82	595	178
2014	13.6	46.66	612	188
2015	15	52.12	612	193
2016	16.99	60.91	627	198
2017	18.22	77.78	644	213
2018	19.58	83.45	650	224
2019	22.26	107.32	685	236
2020	24.74	128.53	696	240

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (براني و بركات، 2016، صفحة 268) و (Securities commissions malaysian annuel report, 2016-2021)

الجدول رقم(2-7): تطور نسب عدد الاسهم المتوافقة مع الشريعة الاسلامية ورسملة السوق المالية الإسلامية

السنة	نسبة رأس المال % الإسلامي من اجمال القيمة السوقية لسوق راس المال الماليزي	نسبة الأسهم % المتوافقة مع الشريعة الاسلامية
2007	63.74	86
2008	64.2	87
2009	63.83	88
2010	59.29	88
2011	63	89
2012	64.3	89
2013	60.50	71
2014	61.3	74.3
2015	64.1	73.86
2016	61.81	74.23
2017	59.49	76.02
2018	60	75.30
2019	64.06	76.86
2020	68.15	79.27

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (سناء، 2016، صفحة 157) و Securities commissions malaysian annuel report, 2016-2021)

تشير بيانات الجدول إلى أنه خلال الفترة من 2007 إلى 2020 ظلت نسبة الاسهم المتوافقة مع الشريعة الاسلامية تتجاوز 70 بالمئة وهو ما يدل على الدور الاساسي الذي يؤديه السوق المالي الاسلامي في ماليزيا حيث يساهم بما يزيد عن 55 بالمئة من اجمالي رسملة السوق المالي في البلاد.

هذا الانتشار الواسع للسوق الاسلامي يسهم بشكل مباشر في رفع الناتج المحلي الاجمالي ودعم النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات حقيقية تتماشى مع احكام الشريعة الاسلامية كما يساهم في جذب رؤوس الاموال الاجنبية واموال المسلمين بشكل خاص الى جانب الاعتماد المتزايد على صناديق الاستثمار الاسلامية كأداة للحد من تأثير الازمات المالية.

وقد ادى هذا التكامل الى جعل ماليزيا نموذجا متميزا في تطوير السوق المالي الاسلامي ومنحها مكانة مرموقة على الصعيد العالمي كإحدى الدول الرائدة في الاقتصاد الاسلامي واحد المحركات الفاعلة في تسريع وتيرة نموه.

ثالثا: التأمين التكافلي في ماليزيا: تطلق ماليزيا على التأمين المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية اسم التكافل وقد بدأت رحلتها في هذا المجال بإصدار اول قانون ينظم التكافل في عام 1984 وهو العام نفسه الذي شهد تأسيس اول شركة تكافل في البلاد وهي شركة تكافل ماليزيا في شهر نوفمبر ومنذ ذلك الحين توالت التشريعات والتنظيمات التي هدفت الى تأطير وتطوير نشاط التأمين التكافلي مما ساعد ماليزيا على ان تتبوأ مكانة رائدة كإحدى اهم الدول الداعمة لهذا القطاع على مستوى العالم.

وفي عام 2018 تشكل سوق التأمين التكافلي الاسلامي في ماليزيا من خمس عشرة مؤسسة نشطة وتمكنت هذه المؤسسات من الاستحواذ على نسبة 10,1 **%** من اجمالي اصول قطاع التأمين في البلاد خلال نفس العام ما يعكس الحضور المتنامي للتكافل في البنية المالية لماليزيا ويعزز موقعه كخيار استثماري وتمويلي رئيسي ضمن النظام المالي الاسلامي.

2-3-1 تطور صناعة التأمين التكافلي بماليزيا: اسهمت الاصلاحات الشاملة التي تبنتها ماليزيا في تحقيق نمو ملحوظ في سوق التكافل حيث شهدت الفترة من 2011 الى 2019 سلسلة من التحسينات الجوهرية في صناعة التأمين التكافلي الاسلامي في البلاد

ففي عام 2012 تم اعتماد الاطار التشغيلي للتكافل الى جانب الاطار المعدل للحوكمة الشرعية تلاه في عام 2013 صدور قانون الخدمات المالية الاسلامية ثم ادراج خارطة طريق في عام 2015 لاصلاح التأمين على الحياة واطار التكافل العائلي كما تم وضع اطار شامل يدعم النمو طويل الامد لصناعة التأمين على الحياة والتكافل العائلي

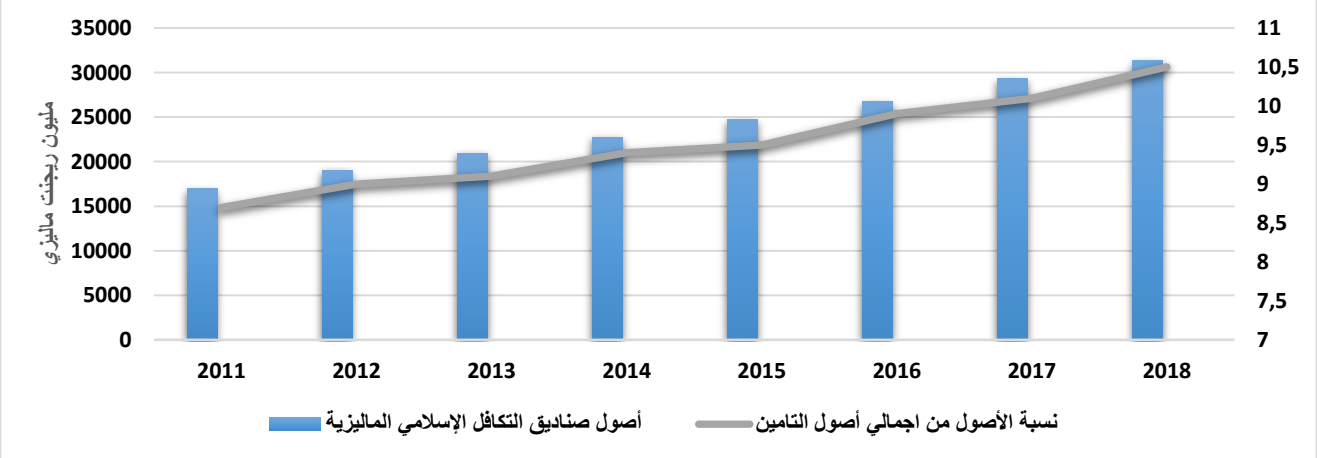
جميع هذه الخطوات اسهمت في ترسيخ موقع ماليزيا كرائدة في التأمين التكافلي الاسلامي في جنوب شرق اسيا حيث بلغت نسبة اختراق سوق التكافل 4,7 % وهي نسبة تقاس باجمالي اقساط التأمين مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي وقد شهدت مساهمات التكافل العائلي نموا تجاوز 118 بالمئة في عام 2018 بزيادة قدرها 4,6 بالمئة عن عام 2017 وفقا لبيانات جمعية التكافل الماليزية.

الى جانب ذلك اضاف قطاع التأمين التكافلي الاسلامي 699534 حامل شهادة جديدة في عام 2018 محققا نموا بنسبة 14,6 بالمئة مقارنة ب 668657 شهادة في عام 2017 كما سجل قطاع التأمين التكافلي العام نموا بنسبة 8,9 بالمئة في العام ذاته وكان لتأمين السيارات النصيب الاكبر من محفظة التكافل بنسبة 61.7 بالمئة يليه تأمين الحريق بنسبة 20,1 بالمئة ثم الفئات الاخرى بنسبة 18,3 بالمئة.

وسجل التأمين التكافلي لقطاع السيارات تحديدا نموا بنسبة 146 بالمئة في عام 2018 مقارنة بالعام السابق ويعزى ذلك الى الاداء القوي لمبيعات السيارات خلال تلك الفترة (بوصيودة و محمد عدنان، 2021، صفحة 225)

2-3-2 تطور أصول صناديق التأمين التكافلي الماليزي خلال الفترة 2011-2018: تتكون أصول صناديق التأمين التكافلي الماليزية من أصول التكافل العام وأصول التكافل العائلي

الشكل رقم(2-5): تطور أصول صناديق التامين التكافلي خلال الفترة 2011-2018



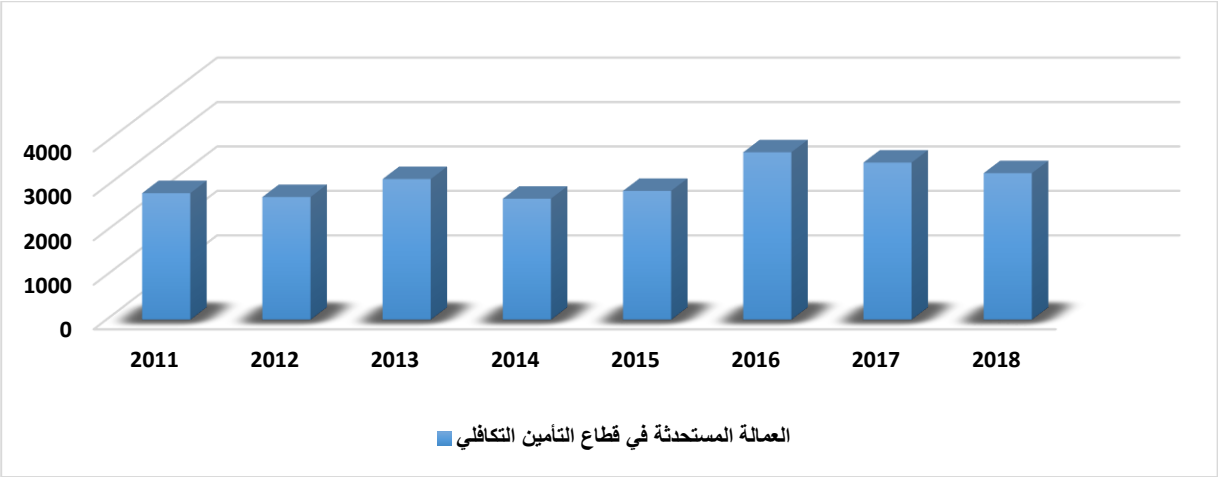
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (إحصائيات بنك نيغارا الماليزي، 2019)

يتضح من الشكل اعلاه ان اصول صناديق التأمين التكافلي في ماليزيا شهدت تطورا ملحوظا حيث تدار هذه الصناديق وفقا للصيغ الاسلامية المتاحة وتوزع ارباحها بناء على العلاقة التعاقدية التي تربط بين المؤمنين وشركة التأمين التكافلي ويظهر الشكل ارتفاع نسبة اصول صناديق التكافل الاسلامي من اجمالي اصول قطاع التأمين اذ انتقلت من 8,6 بالمئة في عام

2011 الى 10,1 بالمئة في عام 2018 ما يعكس نموا متسارعا لهذا القطاع داخل الاقتصاد الماليزي هذا التوسع ينعكس بشكل ايجابي على تطور النشاط الاقتصادي الحقيقي نظرا لان التأمين التكافلي الاسلامي يساهم بشكل مباشر في دعم الاستثمار المحلي وتعزيزه بوصفه احد محركات التنمية الاقتصادية المستدامة.

2-3-3 مساهمة التأمين التكافلي الماليزي في الدخل القومي وسوق العمل

الشكل رقم(2-6): مساهمات التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا في سوق العمل للفترة 2011-2018



المصدر: من إعداد الباحث بناء على (إحصائيات بنك نيغارا الماليزي، 2019)

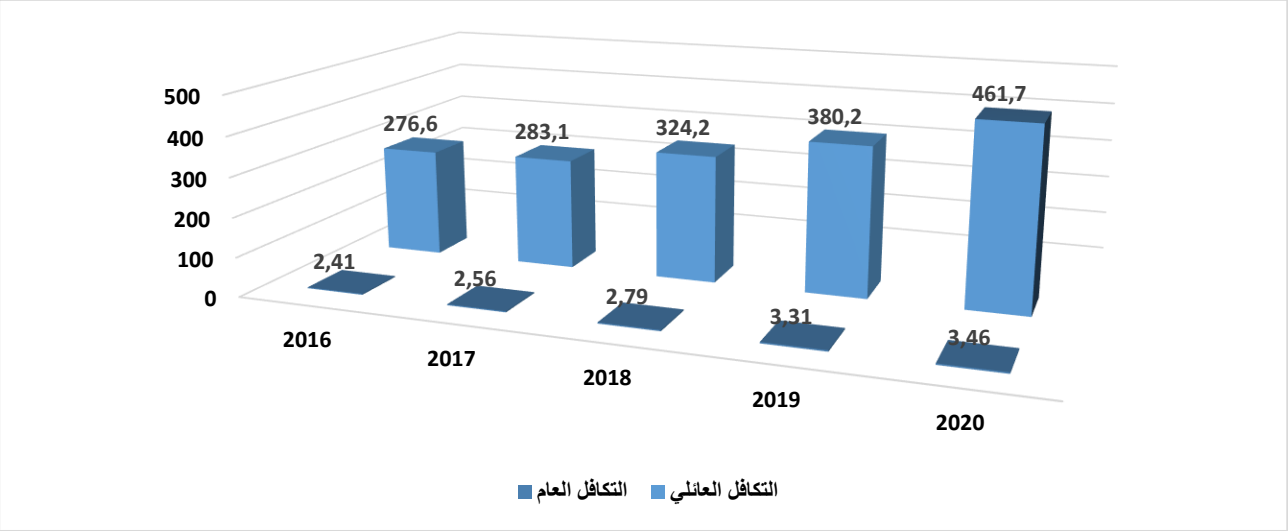
تتنوع الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتامين التكافلي الاسلامي وتزداد اهميته في دعم الانشطة الاقتصادية والحد من المخاطر الاستثمارية بما يضمن عدالة اكبر في نشاط التامين سواء من خلال توزيع الفائض التاميني او من خلال عوائد استثمار اصول التامين التكافلي الاسلامي ويتضح من الشكل اعلاه تطور مساهمة التامين التكافلي في الناتج القومي الاجمالي حيث اقتربت من 8 بالمئة خلال عام 2018 كما يظهر تطور ملحوظ في عدد فرص العمل داخل قطاع التامين التكافلي الاسلامي اذ ارتفع من 2846 منصب في عام 2011 الى 3766 منصب في عام 2016 ليصل مع نهاية عام 2018 الى 3295 منصب موزعة على 15 مؤسسة تامين تكافلي.

الجدول رقم(2-8): تطور مساهمات التكافل العام والعائلي بماليزيا للفترة 2016-2020 الوحدة (بليون رينجت ماليزي)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
التكافل العام	2.41	2.56	2.79	3.31	3.46
التكافل العائلي	276.6	283.1	324.2	380.2	461.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (MALAYSIAN TAKAFUL ASSOCIATION ANNUAL REPORT, 2020, p. 15)

الشكل رقم(2-7): تطور مساهمات التكافل العام والعائلي بماليزيا للفترة 2016-2020

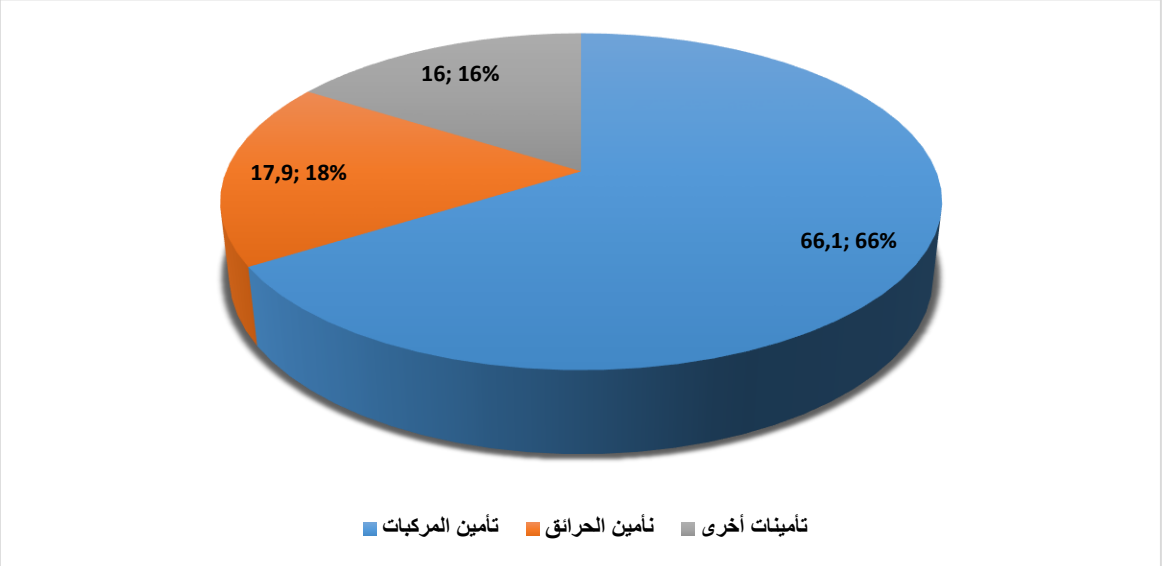


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ مما سبق ان سوق التأمين الماليزي يتميز بارتفاع مساهمات التكافل العام مقارنة بالتكافل العائلي وفي المقابل بلغ مبلغ المطالبات في سنة 2019 حوالي 2.4 بليون رينجت ماليزي مقابل 2.3 بليون في سنة 2020 أي بانخفاض قدره 5 بالمئة نتيجة نقص الحوادث بسبب الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا.

2-3-4 نسبة تأمينات التكافل الماليزي لسنة 2020 : ساهم التأمين التكافلي لقطاع السيارات في مزيج المحفظة بنسبة 66.1 بالمئة يليه تأمين الحريق بنسبة 17.6 بالمئة ثم الفئات الأخرى بنسبة 16 بالمئة ويرجع ذلك الى ارتفاع مبيعات السيارات في ماليزيا.

الشكل رقم (2-8): نسبة تأمينات التكافل الماليزي لسنة 2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (MALAYSIAN TAKAFUL ASSOCIATION ANNUAL REPORT, 2020, p. 17)

المطلب الثالث: دراسة وتحليل تطور الشمول المالي ومؤشراته في ماليزيا

أولا: أهم مبادرات الحكومة الماليزية في تبني الشمول المالي: في عام 2009 اعتمدت الحكومة الماليزية نموذجا اقتصاديا جديدا يستهدف الارتقاء بالبلاد الى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع من خلال تحقيق نمو مستدام ورفع متوسط الدخل السنوي للفرد ليصل الى 15000 دولار بحلول عام 2020.

وقد مثل هذا التوجه نقطة الانطلاق نحو تطبيق الشمول المالي في ماليزيا حيث تم اقرار الشمول المالي كأحد المهام الاساسية للبنك المركزي الماليزي بموجب قانون البنك المركزي الصادر في نفس العام ومنذ ذلك الحين شرعت ماليزيا في تنفيذ سلسلة من السياسات والمبادرات الرامية الى تعزيز الشمول المالي مما أسهم في توسيع قاعدة عملاء البنوك التجارية وانعكس بشكل ايجابي على ادائها المالي.

وفيما يلي أبرز الجهود والسياسات التي اعتمدتها الحكومة الماليزية لتحقيق الشمول المالي

- اصدر البنك المركزي الماليزي عام 2009 قانونا يتضمن وضع اطار واضح للشمول المالي يحدد دور البنك المركزي في بناء بيئة تمكينية متكاملة تتيح تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة وآمنة ومستدامة للفئات المستهدفة كما رسم هذا الاطار الرؤية والاهداف والاستراتيجيات ذات التأثير العالي في هذا المجال.

- تعزيز الوصول الى الخدمات المالية عبر قنوات مبتكرة حيث تم اطلاق عدد من وسائل التوزيع الجديدة بهدف ضمان انتشار الخدمات على نطاق واسع وكان من ابرزها تطبيق سياسة الوكيل المصرفي في عام 2012 وبحلول يونيو 2015 تجاوز عدد الوكلاء المصرفيين 6500 وكيل على مستوى البلاد وقد سمح لهم بفتح حسابات توفير الكترونية للفئات المستبعدة ماليا كما بلغ عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الانترنت 18300000 مشترك ما يمثل 61,9 بالمئة من اجمالي عدد السكان.
- تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تستجيب لاحتياجات الفئات المحرومة مثل ادوات تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وعقود الادخار طويلة الاجل لاصحاب المدخرات المحدودة اضافة الى خدمات التأمين والتكافل التي توفر الحماية المالية ضد المخاطر المفاجئة.
- تنمية رأس المال البشري لدعم الشمول المالي من خلال تنظيم البنك المركزي لبرامج تهدف الى بناء قدرات صناع السياسات بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل لجنة ايرفينغ فيشر والتحالف الدولي من اجل الشمول المالي
- تحسين منهجية قياس الشمول المالي من خلال تطوير مؤشرات اداء رئيسية واعتماد مؤشر الشمول المالي لقياس مدى التقدم في مجالات الوصول والاستخدام والاستيعاب والرضا.
- اطلاق مبادرات اضافية لتعزيز التثقيف المالي ومحو الامية المالية عن طريق توسيع الشراكات بين البنك المركزي والقطاعين العام والخاص من بينها وزارة التربية والتعليم ووكالة الاستشارات الائتمانية وادارة الديون الى جانب مؤسسات القطاع المالي.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا: يمكن التدليل على نجاح ماليزيا في تطبيق الشمول المالي من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية، والتي حددها البنك الدولي عن قياس الشمول المالي

الجدول رقم(2-9): مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا وفقا لمعيار الاستخدام خلال الفترة 2014-2021 (فوق سن 15 سنة)

المؤشر /السنة	2014	2017	2021
نسبة امتلاك حساب بنكي	%81	%85	%88
نسبة امتلاك بطاقة خصم	%41	%74	%83
نسبة امتلاك حساب بنكي لأقل 40 من الفئات الافقر دخلا	%69	%65	%77

نسبة الإيداع من خلال حساب رسمي لدى مؤسسة مالية	%68	%66	%84
نسبة السحب من خلال حساب في مؤسسة مالية	%3	%11	%28
نسبة امتلاك حساب حساب مالي على الهاتف النقال	%63	%70	%79
نسبة استلام او تحويل مدفوعات نقدية رقمية	%19	%17	%38
نسبة استلام تحويلات حكومية من خلال حساب بنكي	%89	%80	%90
نسبة تحويل مدفوعات أجور القطاع العام في حساب بنكي كنسبة من أجور القطاع العام	%48	%75	%83

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي BANK Negara Malaysia)

Financial Inclusion, 2014–2020)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

زيادة نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا بنكيا واحدا على الاقل من 81 بالمئة في عام 2014 الى 88 بالمئة في عام 2021 كما ارتفعت نسبة الافراد الذين يحملون بطاقات خصم من 41 بالمئة في عام 2014 الى 83 بالمئة في عام 2021

ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات البنكية بين اقل 40 بالمئة من الفئات الافقر دخلا ممن تزيد اعمارهم عن 15 سنة من 69 بالمئة في عام 2014 الى 77 بالمئة في عام 2021 ويعزى هذا التحسن الى جهود تطبيق مبادرات الشمول المالي التي استهدفت الوصول الى الفئات الاكثر فقرا

كما ارتفعت نسبة عمليات الايداع عبر حساب رسمي لدى مؤسسة مالية لمن هم فوق سن 15 سنة من 68 بالمئة في عام 2014 الى 84 بالمئة في عام 2021 ويعود هذا النمو الى جهود الدولة في دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي

وسجلت نسبة السحب من خلال حساب رسمي لدى مؤسسة مالية لنفس الفئة العمرية ارتفاعا من 3 بالمئة في عام 2014 الى 28 بالمئة في عام 2021

كذلك شهدت نسبة امتلاك حساب مالي عبر الهاتف المحمول لمن هم فوق سن 15 سنة ارتفاعا من 63 بالمئة في عام 2014 الى 79 بالمئة في عام 2021 نتيجة التوسع في التحول الرقمي وتحسين البنية التحتية التكنولوجية وزيادة الثقة والامان في التعاملات عبر الهاتف

كما زادت نسبة الافراد الذين يستلمون او يحولون مدفوعات نقدية رقمية من 19 بالمئة في عام 2014 الى 38 بالمئة في عام 2021 ويعود ذلك الى زيادة التحويلات الحكومية وتحسن الخدمات المالية الرقمية

ارتفعت ايضا نسبة التحويلات التي تتم عبر الحسابات البنكية من 89 بالمئة في عام 2014 الى 90 بالمئة في عام 2021

كما ارتفعت نسبة مدفوعات اجور القطاع العام المحولة الى الحسابات البنكية كنسبة من اجور القطاع العام لمن هم فوق سن 15 سنة من 48 بالمئة في عام 2014 الى 83 بالمئة في عام 2021 ويعود هذا الارتفاع الى تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتسهيل اجراءات المدفوعات الالكترونية

الجدول رقم(2–10): مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا وفقا لمعيار الوصول للفترة 2017–2021

المؤشر/السنة	2017	2018	2019	2020	2021
عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان	10.23	10.24	10.08	8.97	8.70
عدد أجهزة ATMs لكل مائة الف من السكان البالغين	51	50	56	55.5	54.1
عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان	319.78	318.45	313.82	311.03	309.41
عدد المودعين في البنوك التجارية لكل مائة الف من السكان	708.84	705.24	708.41	705.85	714.40
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات ودائع نشطة	%86,8	%92,4	95,5%	95,9%	95,7%
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات قروض	37%	38,8%	%38,8	39,9%	40,2%
نسبة البالغين الذين يملكون بوليصات تامين /تكافل	29,6%	35,3%	48,8%	49,6%	%49,9
نسبة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول	5,4%	23%	44,6%	%61,8	72,9%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (بيانات صندوق النقد الدولي IMF، 2021)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

انخفض عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة الف من السكان من 10.23 فرع في عام 2017 الى 8.70 فرع في عام 2021 ويعود هذا الانخفاض الى تزايد الاعتماد على نقاط الوصول المتنقلة للخدمات المالية وتنامي استخدام المحافظ الالكترونية نتيجة التطور التكنولوجي

وفي المقابل شهد عدد ماكينات السحب الالي لكل مئة الف من السكان البالغين ارتفاعا من 51 ماكينة في عام 2017 الى 54.1 ماكينة في عام 2021 وذلك بفضل جهود الشمول المالي التي اسهمت في ايصال الخدمات المصرفية لشرائح اكبر من السكان

كما انخفض عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل مئة الف من السكان من 319.78 مقترضا في عام 2017 الى 309.41 مقترضا في عام 2021 ويعزى هذا التراجع الى تباطؤ النشاط الاقتصادي العام خلال تلك الفترة نتيجة تداعيات جائحة كورونا

في حين ارتفع عدد المودعين في البنوك التجارية لكل مئة الف من السكان من 708.84 مودعا في عام 2017 الى 714.4 مودعا في عام 2021 ويعكس ذلك تحسنا في الوصول الى الخدمات المصرفية خاصة عبر الهاتف المحمول

وفيما يتعلق بالودائع فقد زاد عدد حسابات الودائع من 63.5 مليون الى 77.7 مليون حساب كما ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات ودائع نشطة من 86.8 بالمئة الى 95.7 بالمئة ما يشير الى تحسن ملحوظ في الشمول المالي والوصول الى الخدمات المالية الاساسية

اما فيما يخص القروض فقد ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات قروض من 37 بالمئة الى 40.2 بالمئة مما يدل على تزايد استخدام الائتمان بين السكان

وفي مجال التأمين على الحياة التكافلي ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون وثائق تأمين من 29.6 بالمئة الى 49.9 بالمئة مما يعكس تنامي الوعي بأهمية ادارة المخاطر المالية

كما شهد انتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول نموا كبيرا حيث ارتفع من 5.4 بالمئة في عام 2017 الى 72.9 بالمئة في عام 2021 ما يدل على زيادة اقبال السكان في ماليزيا على استخدام الهواتف المحمولة للوصول الى الخدمات المالية الرقمية

الجدول رقم(2–11): تطور عدد الصرافات الالية والات الإيداع النقدي في ماليزيا

	2011	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الصرافات الالية	11165	11624	11308	11190	11167	10899	8952
عدد الات الإيداع النقدي	4429	5276	5323	5314	5296	5239	5850
عدد الصرافات الالية لكل 10000 بالغ	5.2	5.0	4.7	4.6	4.5	4.5	3.6
عدد الات الإيداع النقدي لكل 10000 بالغ	2.1	2.3	2.2	2.2	2.2	2.2	2.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على BANK Negara Malaysia Financial Inclusion, 2014–2020)

يتضح من الجدول اعلاه ان عدد اجهزة الصراف الالي في ماليزيا كان مرتفعا نسبيا مقارنة بباقي الدول حيث بلغ 5.2 جهازا لكل عشرة الاف شخص بالغ الا ان هذا العدد شهد تراجعا في الفترة الاخيرة خاصة بعد انتشار جائحة كوفيد 19 وذلك نتيجة لانخفاض الاقبال على استخدامها وتوجه الافراد بشكل متزايد نحو الخدمات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول والانترنت

في المقابل شهدت اجهزة الايداع النقدي نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة اذ ارتفع عددها من 4429 جهازا في عام 2011 الى 6780 جهازا في عام 2021 ليصل عددها الى 2.7 جهاز لكل عشرة الاف بالغ ويعكس هذا الارتفاع تنامي اهتمام الافراد باستخدام هذه الاجهزة في عمليات الايداع النقدي ضمن تعاملاتهم اليومية

3–3 الأداء المالي للبنوك التجارية في ماليزيا

: يمكن توضيح التقدم الذي حققته البنوك التجارية في ماليزيا خلال الفترة 2014 الى 2020 بعد ثلاث سنوات من تطبيق خطة الشمول المالي 2010 الى 2013 على النحو التالي

الجدول رقم(2–12): مؤشرات الربحية والسيولة خلال الفترة 2014–2020

المؤشر /السنة	العائد على الأصول ROA	العائد على حقوق الملكيةROE	الأصول السائلة بالنسبة للودائع	صافي الفائدة Net intérêts
2014	1,67	15,59	20.23	2.07
2015	0,44	3,16	58.88	3.31
2016	0,95	8,94	52.99	2.83
2017	1,56	11,99	45.33	0.80
2018	1.07	7.99	54.11	4.28
2019	1.00	7.76	51.31	4.80
2020	0.89	5.99	94.21	4.76

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (BANK Negara Malaysia Financial Inclusion, 2014–2020)

يتضح من الجدول السابق وجود تذبذب في مؤشر الربحية المتمثل في العائد على الاصول حيث ارتفعت قيمته في عام 2014 الى نحو 1.67 بالمئة نتيجة تطبيق سياسات الشمول المالي والتوسع في هذا المجال ثم انخفض في عام 2015 ليصل الى 0.44 بالمئة ويعود سبب هذا الانخفاض الى تباطؤ معدلات النمو في الدول الاسيوية مما ادى الى تراجع الصادرات وانخفاض حجم القروض التي تمنحها البنوك للشركات بهدف التوسع في مشروعاتها وزيادة الاستثمارات بعد ذلك شهد المؤشر تحسنا في عام 2017 ليصل الى 1.56 بالمئة ثم عاد للانخفاض في عام 2020 ليصل الى 0.89 بالمئة نتيجة السياسات المختلفة التي اتبعتها البنوك التجارية فيما يخص الاصول والارباح اضافة الى التوسع في مبادرات الشمول المالي الموجهة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

- كما يظهر تذبذب في مؤشر الربحية المتمثل في العائد على حقوق الملكية حيث ارتفعت قيمته في عام 2014 الى 15.59 بالمئة نتيجة تبني سياسات الشمول المالي وتوسع البنوك في افتتاح فروع جديدة والوصول الى مناطق نائية ثم انخفض في عام 2015 ليصل الى 3.16 بالمئة قبل ان يتحسن في عام 2017 الى 11.99 بالمئة لكنه شهد تراجعا لاحقا ليصل الى 5.99 بالمئة في عام 2020 ويعود هذا الانخفاض الى زيادة النفقات بمعدل يفوق الايرادات الى جانب ارتفاع التكاليف التشغيلية وضعف كفاية راس المال وتدهور جودة الأصول

- وفيما يخص مؤشر السيولة المتمثل في نسبة الاصول السائلة الى الودائع فقد ارتفع من 20.23 بالمئة في عام 2014 الى 94.21 بالمئة في عام 2020 ويعزى هذا الارتفاع الى اعتماد البنوك الماليزية على سياسة تمويل اسلامية تقوم على معدلات فائدة منخفضة
- كما ارتفع صافي الفائدة الذي تحققه البنوك من 2.07 بالمئة في عام 2014 الى 4.76 بالمئة في عام 2020 وهو ما يعكس ارتفاع العوائد الناتجة عن التوسع في الشمول المالي وزيادة حجم التعاملات البنكية وتحسن الوعي المالي لدى الافراد نتيجة لمبادرات الشمول المالي

المطلب الرابع: تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في ماليزيا

تعد ماليزيا واحدة من أبرز الدول التي حققت تقدما ملحوظا في مجال تطوير المالية الاسلامية حيث تبنت نهجا شاملا يجمع بين الابتكار المالي والالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية وقد ساهم هذا النهج في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات شرائح واسعة من المجتمع بما في ذلك الفئات المهمشة وبفضل السياسات الحكومية المخططة بعناية استطاعت ماليزيا ان تقدم نموذجا ناجحا في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الشمول المالي

أولا: سبل استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا من ابرز الدول التي تقود مجال الاستثمار الاسلامي على مستوى العالم حيث يشكل هذا القطاع حوالي 40 بالمئة من اجمالي النظام المالي في البلاد وفق بيانات البنك المركزي الماليزي وقد لعبت ادوات الاستثمار الاسلامي مثل الصكوك دورا بارزا في هذا التقدم اذ تحتل ماليزيا المرتبة الاولى عالميا من حيث حجم اصدارات الصكوك بحصة تبلغ 34 بالمئة من السوق العالمية مما ساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي حيث ارتفعت نسبة البالغين المنضمين الى النظام المالي من 67 بالمئة الى 85 بالمئة حسب مؤشر فندكس

الى جانب ذلك تعد صناديق الاستثمار الاسلامية ركيزة اساسية في هذا النمو اذ بلغت قيمة اصولها نحو 179 مليار رينغيت ماليزي اي ما يعادل 38 مليار دولار وفي قطاع التمويل الاصغر ساعدت منتجات التمويل الاسلامي مثل المرابحة والمشاركة في تمويل اكثر من 60 بالمئة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يديرها مسلمون بحسب تقارير صادرة عن مركز ماليزيا للتمويل الاسلامي

اما فيما يتعلق بالتأمين التكافلي فقد شهد القطاع نموا ملحوظا حيث سجلت اصوله معدل نمو سنوي مركب بلغ 12 بالمئة خلال السنوات الخمس الماضية ليصل اجماليها الى 42 مليار رينغيت اي ما يعادل 9 مليارات دولار ما يعكس اتساع نطاق الاعتماد على الحلول التأمينية المتوافقة مع الشريعة

تعد الصكوك الاسلامية من الركائز الاساسية في منظومة التمويل الرسمي في السوق المالي الماليزي وقد اسهمت بشكل فعال في دعم الاستثمار الحقيقي حيث مرت هذه الاداة بفترة من التذبذب بسبب الاعتماد على نوع معين من الصكوك مثل صكوك البيع بالثمن الاجل لكن ماليزيا سرعان ما انتقلت الى مرحلة نمو من خلال اتباع سياسة تنويع في انواع الصكوك وساهم هذا التنوع في تحقيق اصدارات قياسية نتيجة الطلب المتزايد على تمويل مشاريع التنمية مما مكن ماليزيا من تحقيق نقلة اقتصادية نوعية من بلد يعاني من الفقر الى بلد متقدم رغم التحديات المرتبطة بتعدد انواع الصكوك

ورغم هذا النجاح تخضع الصكوك لمجموعة من الضوابط الشرعية التي تهدف الى ضمان العدالة والشفافية وتفادي الغرر والجهالة ومن بين ابرز التحديات التي واجهت تطور سوق الصكوك في ماليزيا وجود فجوة بين المتطلبات الشرعية والتشريعات القانونية لبعض المنتجات المالية الامر الذي تطلب اجتهادات فقهية وتعديلات تشريعية كما ظهرت منتجات مركبة مثل صكوك التورق وصكوك المنافع التي اثارت تساؤلات حول مدى توافقها مع مبادئ الشريعة كما واجه السوق تحديات في بداياته تتعلق بالاعتماد الكبير على المستثمرين المحليين في حين كان من الصعب جذب المستثمرين الدوليين بسبب ضعف المعرفة بالصكوك الى جانب المنافسة مع السندات التقليدية التي تمتلك بنية تحتية اكثر تطورا وقلة السيولة في السوق الثانوية للصكوك مقارنة بالسندات التقليدية مما جعلها اقل جاذبية

استجابت الدولة لهذه التحديات من خلال سلسلة من المبادرات التي شملت تطوير البنية الشرعية عبر هيئات فقهية متخصصة والسعي لانشاء سوق ثانوية نشطة ونشر الوعي بثقافة التصكيك بهدف توسيع قاعدة المستثمرين المحليين والدوليين

وفيما يتعلق بصناديق الاستثمار تعد ماليزيا من ابرز الدول في تطوير صناديق الاستثمار الاسلامية حيث تستفيد من بيئة تنظيمية متقدمة وسوق مالي نشط يدعم المنتجات المتوافقة مع الشريعة وقد ساعد على نجاح هذه الصناديق عدة عوامل من بينها تنوع صيغ الاستثمار التي تشمل المشاركة والمضاربة مما يجعلها اكثر مرونة في ادارة المخاطر كما تتيح هذه الصناديق فرصا للمستثمرين من ذوي الدخل المحدود او من تنقصهم الخبرة مما يعزز الشمول المالي من خلال تمكينهم من استثمار مدخراتهم في ادوات متوافقة مع القيم الاسلامية وتمثل هذه الصناديق مدخلا للدخول الى السوق المالية وتسهم في تحفيز تداول الاوراق المالية الاسلامية مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد من خلال ربط الاستثمارات بالأنشطة الحقيقية المرتبطة بالسلع والخدمات

يشكل نظام التكافل في ماليزيا نموذجا عالميا ناجحا في مجال التأمين الاسلامي اذ استطاع ان يحقق انجازات واضحة محليا ودوليا من خلال تقديم خدمات تامينية متوافقة مع الشريعة الاسلامية تقوم مؤسسات التكافل بتوفير الحماية المالية للمشاركين ضمن اطار تشاركي يعزز من مبادئ العدالة والتكافل كما تمنح حوافز مثل الاعفاءات الضريبية لتشجيع الافراد على الاشتراك وتحظى برامج التكافل بدعم حكومي موجه نحو ذوي الدخل المحدود حيث تمول مشروعات تنموية عبر ادوات مالية اسلامية مثل صكوك التكافل ورغم التحديات التي تواجه هذا النموذج وعلى راسها المنافسة مع التامين التقليدي الا ان ارتفاع الوعي المجتمعي وابتكار صيغ متطورة جعلاه مثالا يحتذى به عالميا

في السياق ذاته برزت ماليزيا كواحدة من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي اذ تمكنت من توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل مختلف شرائح المجتمع بما فيها الفئات ذات الدخول المحدودة وسكان المناطق الريفية والنائية ويعود هذا التقدم الى تبني سياسات استراتيجية منسقة بين البنك المركزي والمؤسسات المالية الاسلامية حيث بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون

حسابا مصرفيا 95 بالمئة في مؤشر واضح على شمولية النظام المالي وقد ساعدت البنوك الاسلامية على هذا التوسع من خلال التعاون مع مؤسسات الزكاة والحكومة باستخدام ادوات مثل الصكوك الوقفية لتمويل الرعاية الصحية والتعليم للفئات الهشة الى جانب استخدام الحلول الرقمية المتوافقة مع احكام الشريعة مما اسهم في تعزيز الوصول الى الخدمات المالية

ويعد تبني ماليزيا لمنصات التمويل الجماعي الاسلامي من العوامل الجوهرية في توسيع نطاق الشمول المالي اذ مكنت هذه المنصات الافراد غير المنتمين الى النظام المصرفي التقليدي من الحصول على تمويل ملائم كما ساهمت الابتكارات التقنية التي اعتمدتها البنوك الاسلامية في خفض تكاليف الخدمات وتحسين مستوى المعيشة للفئات المهمشة ولضمان استدامة هذا النجاح تواصل ماليزيا العمل على تطوير البيئة المالية بما يتوافق مع احتياجات المواطنين بما يعزز الشمول المالي ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة

المبحث الثاني: دراسة وتحليل التجربة السعودية

تُعد التجربة السعودية في مجال المالية الإسلامية من أبرز التجارب على الصعيد العالمي، وعلى وجه الخصوص ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، نظرًا لما تبنته من استراتيجيات وآليات مبتكرة ساهمت في تعزيز الثقافة المالية الإسلامية وتوسيع نطاق الشمول المالي، وذلك من خلال اعتماد صيغ وأدوات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومع ذلك، فإن ما يميز هذه التجربة هو غياب إطار قانوني صريح يُنظم الضوابط الشرعية لتلك الأدوات، إذ تُدار العمليات المالية المرتبطة بها في إطار قواعد إصدار الأوراق المالية، باعتبارها متوافقة مع أحكام الشريعة، وفقًا لما تُقره اللجنة الاستشارية وهيئة الأوراق المالية.

وفي ضوء أهمية هذه التجربة، تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب أساسية تتناول الجوانب المختلفة للتجربة السعودية في هذا المجال.

المطلب الأول: لمحة عامة عن السوق المالية في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني : دراسة وتحليل تطور أدوات الاستثمار الإسلامي في المملكة العربية السعودية

المطلب الثالث : دراسة وتحليل تطور الشمول المالي ومؤشراته في المملكة العربية السعودية

المطلب الرابع : تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: لمحة عامة عن السوق المالية في السعودية

للتعرف على السوق المالية في السعودية نتطرق للنقاط التالية:

أولا: نشأة السوق المالية السعودية: (الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية، 2018)

ترجع بدايات السوق المالية في المملكة العربية السعودية إلى سنة 1932، حيث تم تأسيس أول شركة مساهمة وهي "الشركة العربية للسيارات". ومع مرور الوقت، بدأ السوق يعرف توسعًا تدريجيًا نتيجة تزايد عدد الشركات المساهمة. وفي عام 1984، تم إصدار أول تنظيم رسمي لعمليات التداول من خلال نظام خاص ينظم آليات السوق.

شهدت السوق نقلة نوعية سنة 1990، حين تم إدخال نظام إلكتروني جديد يُعرف بـESIS لتسهيل عمليات التسوية وتنظيم التداولات. واستمر التطوير بدخول نظام "تداول" الحديث سنة 2001، الذي وفر تقنيات متقدمة تسمح بتنفيذ الأوامر بدقة وشفافية عالية.

أما التحول الجوهري فكان في سنة 2003، عند صدور "نظام السوق المالية" بموجب المرسوم الملكي رقم (30/م) بتاريخ 31 يوليو 2003، حيث تم بموجبه إنشاء "هيئة السوق المالية" كهيئة تنظيمية مستقلة ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتتمثل مهمة هذه الهيئة في تنظيم السوق وتحقيق مبادئ الشفافية والعدالة والكفاءة، مع منحها صلاحيات واسعة في الإشراف والمراقبة. ويتألف مجلس الهيئة من خمسة أعضاء يتم تعيينهم بأمر ملكي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

ثانيا: أدوات سوق رأس المال السعودي (hocine, 2021 9th, p. 541)

1-2-1 صناديق الاستثمار العقاري المتداولة(REITS): تُعتبر صناديق REITs من بين أبرز أدوات الاستثمار العقاري في السوق السعودية، إذ تتيح للمستثمرين فرصة الدخول إلى السوق العقارية بطريقة منظمة دون الحاجة لامتلاك العقارات بشكل مباشر. يتم جمع رؤوس أموال المستثمرين في هذه الصناديق لتمويل وحدات عقارية مدرة للدخل، على أن تُتداول وحدات هذه الصناديق في السوق مثل الأسهم.

تشترط الهيئة التنظيمية ألا تتجاوز الاستثمارات خارج المملكة نسبة 25% من أصول الصندوق، كما تلزم الصناديق بتوزيع ما لا يقل عن 90% من صافي الأرباح السنوية على مالكي الوحدات. وتخضع هذه الصناديق لرقابة هيئة السوق المالية وفق معايير إفصاح وحوكمة صارمة.

1-2-2 صندوق الديون (الصكوك والسندات): تمثل الصكوك والسندات أدوات مالية تُستخدم لتمويل المشاريع الحكومية أو الخاصة، حيث تُصدرها الحكومات أو الشركات بهدف جمع رؤوس الأموال من المستثمرين خلال فترة زمنية محددة. وتُوزع خلالها أرباح أو فوائد دورية بحسب نوع الأداة.

الصكوك، باعتبارها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تمثل حصة ملكية في مشروع أو أصل محدد، ما يجعل حاملها شريكًا في العوائد. في المقابل، السندات هي أدوات تقليدية تمثل ديونًا تلتزم الجهة المصدرة بسدادها مع فوائد محددة في تاريخ الاستحقاق.

تُستخدم هذه الصناديق كخيار استثماري يوفر تنوعًا في المخاطر والعوائد حسب أهداف المستثمرين.

1-2-3 صندوق التداول في البورصة: صندوق التداول في البورصة: (ETF) FUND TRADED EXCHANGE

هي صناديق استثمارية تُدار وفق مؤشر معين، ويتم تداول وحداتها في السوق خلال فترات التداول، ما يجعلها تجمع بين خصائص صناديق الاستثمار المشتركة والأسهم المدرجة.

تتميز هذه الصناديق بسهولة التداول ووضوح التنظيم، مما يُكسبها جاذبية خاصة للمستثمرين الباحثين عن الشفافية والسيولة.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل تطور مؤشرات أدوات الاستثمار الإسلامي

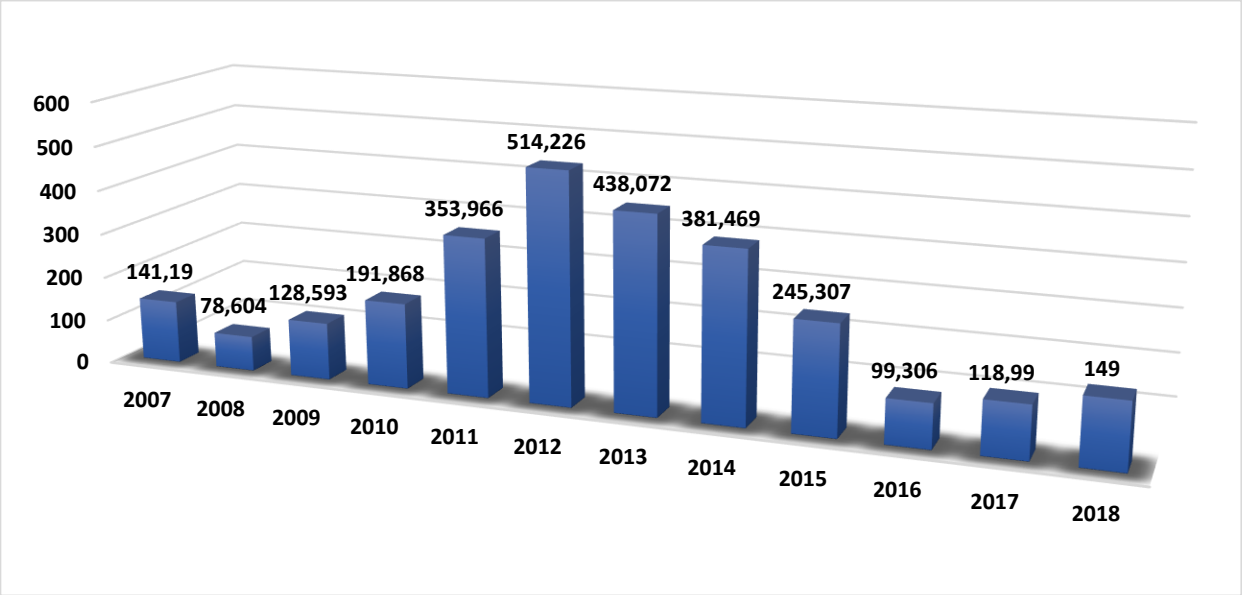
تُعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في مجال التمويل والاستثمار الإسلامي، حيث استطاعت بفضل بيئتها التشريعية الملائمة، أن تُحقق نموًا ملحوظًا في استخدام أدوات مالية متوافقة مع الشريعة. وفي هذا السياق، يُركز هذا المطلب على تتبع وتحليل تطور مؤشرات أبرز هذه الأدوات داخل السوق المحلية.

أولا: الصكوك الإسلامية: تُعتبر الصكوك من الركائز الأساسية للاستثمار الإسلامي في السعودية، لما لها من دور كبير في تمويل المشاريع الكبرى دون اللجوء إلى أدوات الدين التقليدية. وقد شهدت هذه الأداة توسعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بفضل دعم الحكومة وتشجيع القطاع الخاص لاعتمادها كخيار تمويلي بديل.

ومن خلال هذا العنصر، سيتم تقديم نظرة شاملة حول تطور حجم الإصدارات، وأنواع الصكوك المستخدمة، ومدى مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الشكل رقم(2-9): تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2007-2018

"الوحدة مليون ريال سعودي"



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على (IIFM Sukuk Report, 2018, p. 43)

يتبين من البيانات المرفقة، وبالرجوع إلى تقرير مشترك صادر عن اللجنة المصرفية الإسلامية ولجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية، أن فكرة الصكوك الإسلامية كإحدى صيغ التمويل الشرعي بدأت تبرز تزامنًا مع الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم خلال ثمانينيات القرن الماضي.

وقد شهد عام 2006 انطلاقة فعلية لسوق الصكوك، حيث سجلت قيمة الإصدارات نموًا كبيرًا بنسبة 145% مقارنة بسنة 2005، لتصل إلى 27 مليار دولار. وواصل هذا السوق توسّعه ليبلغ ذروته سنة 2007 بإجمالي إصدارات قُدّر بـ 47 مليار دولار. غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008 تسببت في تراجع حاد، إذ انخفضت قيمة الإصدارات إلى 21 مليار دولار، بسبب شُح السيولة وقلق الأسواق.

لكن مع حلول سنة 2010، عادت سوق الصكوك تدريجيًا إلى الانتعاش، وواصلت تطورها حتى الوقت الراهن. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية لم تكتف بإصدار الصكوك السيادية فقط، بل اتجهت كبرى الشركات الوطنية لإصدار صكوكها الخاصة، من بينها: الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، الشركة السعودية للكهرباء، شركة أرامكو، والبنك الهولندي السعودي.

وفي إطار تعزيز دور هذه الأداة في تمويل المشاريع، وضعت المملكة استراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين العام، أطلقت ضمنها في يوليو 2017 "برنامج الصكوك"، حيث باشرت وزارة المالية إصدار صكوك محلية مقومة بالريال السعودي، وقد

لقيت هذه الإصدارات إقبالًا كبيرًا من المستثمرين، إذ بلغت نسبة تغطية الإصدار الرابع من نفس السنة 319%، وهي النسبة الأعلى خلال سنة 2017.

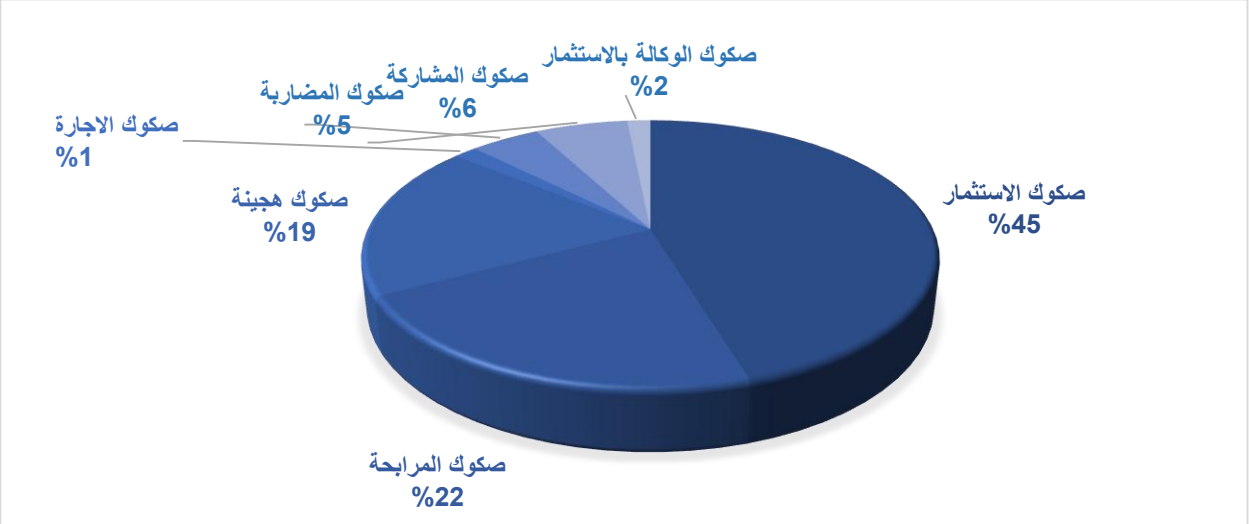
أما في عام 2018، فقد تمكّنت المملكة من الاستحواذ على ما نسبته 13% من إجمالي الصكوك المصدرة عالميًا، ما يعادل 14.9 مليار دولار، مما يؤكد مكانتها الريادية في هذا المجال.

2-1-1 أنواع الصكوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية:

أ- الصكوك الإسلامية حسب صيغة العقد:

للتعرف على إصدارات الصكوك الإسلامية وفقا للعقد الذي استمدت منه نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم(2-10): إصدارات الصكوك الإسلامية حسب صيغة العقد



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير هيئة الأوارق المالية، 2021)

نلاحظ من خلال الشكل المشار إليه اعلاه تنوع صيغ الصكوك الإسلامية المُصدرة في السعودية، حيث تبرز صكوك الاستثمار كأكثر أنواع الصكوك إصدارا بنسبة تصل إلى29% اما صكوك المرابحة والصكوك الهجينة فقد

سجلت أيضا معدلات إصدار مرتفعة مقارنة بأنواع الصكوك الأخرى، مما يعكس أهميتهما في السوق المالية السعودية في المقابل، شكلت صكوك الإجارة وصكوك الوكالة بالاستثمار ما نسبته 1% فقط من إجمالي قيمة الصكوك المصدرة، بينما بلغت حصة صكوك المضاربة وصكوك المشاركة نسبا طفيفة، قدرها 3%و4% على التوالي، وهي نسب متواضعة مقارنة بصكوك المرابحة بنسبة14% والصكوك الهجينة بنسبة 12%إن هذا التنوع في صيغ الصكوك الإسلامية داخل السوق المالية السعودية، والذي يتماشى مع أحكام الفقه الإسلامي، يتيح للمستثمرين مرونة أكبر لاختيار النوع الذي يتناسب مع

قدراتهم التمويلية وطبيعة مشاريعهم. ويعد ذلك أمرا بالغ الأهمية خاصة للمشاريع الكبرى التي تستهلك استثمارات ضخمة، مثل مشاريع البنية التحتية بما في ذلك بناء الطرق الرئيسية، تشييد الجسور، والأعمال المرتبطة بقطاعات النفط والغاز.

الجدول رقم(2–13): نسبة النماذج الشرعية في إصدارات الصكوك المحلية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2006 – 2018

النموذج الشرعي للإصدار	الصكوك الهجينة	صكوك الوكالة	صكوك الاجارة	صكوك المضاربة
إصدارات محلية	76.2%	17.2%	4.8%	1.8%
إصدارات دولية	35.8%	43.4%	20.8%	-

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على : (IDEAL RATINGS SUKUK، 2006–2018)

يتضح من الجدول السابق أن النماذج الشرعية المعتمدة في الإصدارات المحلية للصكوك داخل المملكة العربية السعودية يغلب عليها طابع الصكوك الهجينة، والتي تقوم على دمج أكثر من صيغة تمويلية إسلامية ضمن هيكل إصدار واحد، مثل الجمع بين الاستصناع والإجارة أو المرابحة والإجارة.

وقد بلغت نسبة هذا النوع من الصكوك 76.2% خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2018، وفقًا لتقرير (IIFM, 2019, p. 184)، مما يدل على هيمنته على السوق المحلي.

ويُعزى هذا التوجه نحو الصكوك الهجينة إلى عزوف عدد كبير من المستثمرين عن صكوك المضاربة، نظرًا لصعوبة تصنيفها ائتمانيًا، إذ لا يجوز شرعًا للمضارب أن يضمن رأس المال، مما يقلل من جاذبيتها لدى المؤسسات المالية والمستثمرين الذين يفضلون أدوات ذات ضمانات أعلى.

تأتي بعد الصكوك الهجينة صكوك الوكالة بالاستثمار بنسبة 17.2%، تليها صكوك الإجارة بنسبة 4.8%، ثم صكوك المضاربة التي لم تتجاوز 1.8% من إجمالي الإصدارات المحلية.

أما على صعيد الإصدارات الدولية، فتحتل صكوك الوكالة بالاستثمار المرتبة الأولى بنسبة 43.4%، وهو ما يُعزى أساسًا إلى اعتماد البنك الإسلامي للتنمية لهيكل الوكالة في إصداراته الدولية.

تليها الصكوك الهجينة بنسبة 35.8%، بينما تأتي صكوك الإجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 20.8%.

انطلاقًا من هذه البيانات، يتضح أن أغلب الصكوك التي تصدرها السعودية محليًا ودوليًا ترتكز على الصكوك الهجينة وصكوك الوكالة بالاستثمار، وهي جميعها صيغ جائزة التداول من الناحية الشرعية، مع ضرورة الالتزام بالضوابط التي تحكم كل صيغة، وخاصة الصيغ المركبة منها، لضمان مشروعية الإصدار وتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية

الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة: للتعرف على حجم إصدارات الصكوك الإسلامية الدولية والمحلية نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(2-14): حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة

	عدد الإصدارات	القيمة بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي الصكوك الدولية
الصكوك المحلية	183	109.258	%10.02
الصكوك الدولية	78	65.353	%19.67
الإجمالي	261	174.612	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (report I.، 2021)

يتضح من خلال البيانات المعروضة أن قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية المحلية في السعودية بلغت 109,258 مليون دولار مع نهاية سنة 2020، ما يعادل نسبة 10.02% من إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك. وتُعد هذه النسبة متواضعة مقارنةً بحجم إصدارات الصكوك الدولية، التي وصلت إلى 65,353 مليون دولار، أي ما يُمثل نسبة 19.67% من مجموع الإصدارات العالمية.

ويعكس هذا التفاوت توجه السوق المالية في المملكة إلى جذب المستثمرين الأجانب من خلال التوسع في الإصدارات الدولية، بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وتُعد هذه الاستراتيجية جزءًا من جهود المملكة لتعزيز كفاءة السوق المالية، وتنشيط التداولات، وتوسيع قاعدة المشاركين بما يواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030.

الجدول رقم(2-15): عدد الصكوك السعودية المدرجة في البورصات العالمية حسب نوع ومكان الادراج للفترة من 2007-2018

البيان	العدد	سوق الادراج
عدد الصكوك السعودية المدرجة في سوق واحد	**26**	13 اصدار مدرج في بورصة لندن 12 اصدار مدرج في بورصة ايرلندا 1 اصدار في سوق دبي المالي العالمي
عدد الصكوك المدرجة في اكثر من سوق	**11**	9 إصدارات مدرجة في ثلاث بورصات في نفس الوقت (بورصة لندن – بورصة ماليزيا – بورصة ناسداك دبي) 2 اصدار مدرج في كل من (بورصة لندن- بورصة ناسداك دبي)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (IDEAL RATTINGS، 2007-2018)

عند النظر في قواعد إدراج الصكوك بالبورصات العالمية، يتبيّن أنها لا تُميز بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية. فعلى سبيل المثال، وبحسب ما ورد في الموقع الرسمي لبورصة لندن، والتي تُعد أكبر مستحوذ على إصدارات الصكوك الدولية الصادرة من المملكة العربية السعودية، تمر عملية الإدراج بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: تتعلق بالتسجيل والحصول على الموافقة من الوكالة البريطانية للإدراج.

المرحلة الثانية: يتم خلالها التقدّم بطلب إدراج الصكوك للتداول في سوق بورصة لندن.

ويُلاحظ من خلال هذه الإجراءات أن الوكالة البريطانية تُصنّف الصكوك ضمن أدوات الدين، تمامًا كما هو الحال مع السندات، دون أي تفرقة من حيث الطبيعة الشرعية أو الهيكل التمويلي.

أما من حيث التداول، فإن حجم تداول الصكوك والسندات في بورصة لندن يبقى ضعيفًا جدًا إذا ما قورن بتداولات سوق الأسهم. ووفقًا للتقرير الشهري الصادر عن بورصة لندن، فإن متوسط القيمة اليومية لتداول الأوراق المالية الدينية (الصكوك والسندات) لا يتجاوز 0.10 مليون جنيه إسترليني، في حين أن متوسط التداول اليومي للأسهم المدرجة يتجاوز 4 مليارات جنيه إسترليني.

وهذا الفرق الشاسع يعكس ضعف سوق أدوات الدين عالميًا، بما في ذلك الصكوك الإسلامية، مقارنةً بنشاط سوق الأسهم.

ثانيا: صناديق الاستثمار في السعودية : تُعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي بادرت بإنشاء صناديق استثمارية، حتى قبل صدور تشريعات تنظم هذا القطاع. فقد تم تأسيس أول صندوق استثماري في المملكة في ديسمبر 1979، تحت اسم "صندوق الأهلي للدولار قصير الأجل".

ومنذ ذلك الحين، عرف قطاع صناديق الاستثمار تطورًا ملحوظًا، حيث بلغ عددها 262 صندوقًا سنة 2008، إلا أن العدد تراجع إلى 236 صندوقًا نهاية سنة 2012، بسبب تصفية العديد منها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

تتميز صناديق الاستثمار في السعودية بتنوعها الكبير، الأمر الذي ساهم في زيادة إقبال المستثمرين المحليين والأجانب على هذا النوع من الأدوات الاستثمارية.

2-2-1 تنوع صناديق الاستثمار حسب الهيكل التمويلي:

- **الصناديق المفتوحة:** هي صناديق تسمح بدخول وخروج المستثمرين في أي وقت، ولا يوجد حد أقصى لحجم أصولها. ويتميز هذا النوع من الصناديق بعدد غير ثابت من الوحدات، حيث يخضع حجم الأصول لتغيرات مستمرة تبعًا لعمليات الشراء والاسترداد. فعند ارتفاع عمليات الشراء، يزداد حجم الأصول، بينما تنخفض في حالات الاسترداد. (بلعيد، 2014، صفحة 136)
- **الصناديق المغلقة:** لا تتيح هذه الصناديق مرونة الخروج والدخول مثل الصناديق المفتوحة، ويكون لها عدد محدود من الوحدات. وبحسب إحصائيات سنة 2018، بلغ عدد الصناديق الاستثمارية المغلقة في سوق الأوراق المالية السعودية 26 صندوقًا، مسجلة بذلك نموًا بنسبة 40% مقارنة بسنة 2017، التي لم يتجاوز فيها العدد 18 صندوقًا.

يرفق فيما يلي جدول يوضح توزيع عدد صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة في سوق الأوراق المالية السعودية:

الجدول رقم(2-16): عدد صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة خلال 2000-2018

السنة	عدد الصناديق المفتوحة	عدد الصناديق المغلقة	الإجمالي
2000	136	2	138
2001	137	1	138
2002	139	4	143
2003	166	4	170
2004	176	12	188
2005	188	11	199

2006	–	–	214
2007	–	–	252
2008	243	19	262
2009	235	9	244
2010	233	10	243
2011	239	10	249
2012	229	11	240
2013	226	10	236
2014	242	10	252
2015	261	9	270
2016	263	12	275
2017	255	12	273
2018	223	26	249

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018)

2-2-2 تطور عدد صناديق الاستثمار: تشير المعطيات المتوفرة على منصة "تداول" إلى أن عدد صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية شهد ارتفاعًا متواصلاً خلال الفترة المدروسة، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم(2-17): تطور عدد صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال 2000 – 2018

السنة	عدد الصناديق	السنة	عدد الصناديق
2000	138	**2010**	243
2001	148	**2011**	249
2002	143	**2012**	240
2003	170	**2013**	236
2004	188	**2014**	252
2005	199	**2015**	270

2006	214	**2016**	275
2007	252	**2017**	273
2008	262	**2018**	249
2009	244		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (سوق الاسهم السعودية، 2018)

يتضح من الجدول أن عدد الصناديق الاستثمارية عرف نموًا ملحوظًا، خاصة خلال المرحلة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008، حيث ارتفع العدد من 138 صندوقًا إلى 262 صندوقًا. إلا أن هذا النمو لم يستمر بنفس الوتيرة، فقد لوحظ تراجع في عدد الصناديق سنة 2009 حيث بلغ 244 صندوقًا، واستمر هذا الانخفاض النسبي إلى غاية سنة 2015، التي عرفت عودة تدريجية للنمو ليصل عدد الصناديق إلى 275، غير أنه تراجع مرة أخرى سنة 2018 إلى 249 صندوقًا.

2-2-3 تطور عدد المشتركين في صناديق الاستثمار: تشهد صناديق الاستثمار في السعودية اهتمامًا متزايدًا من قبل فئات متنوعة من المستثمرين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، ويمكن تتبع تطور عدد المشتركين في هذه الصناديق استنادًا إلى البيانات الإحصائية التالية:

الجدول رقم(2-18): تطور عدد المشتركين في صناديق الاستثمار خلال الفترة 2000- 2018

السنة	عدد المشتركين	السنة	عدد المشتركين
2000	95.800	**2010**	320.415
2001	173.999	**2011**	293.905
2002	165.044	**2012**	275.624
2003	172.197	**2013**	258.110
2004	198.357	**2014**	246.031
2005	568.284	**2015**	236.977
2006	499.968	**2016**	224.411
2007	426.085	**2017**	238.445

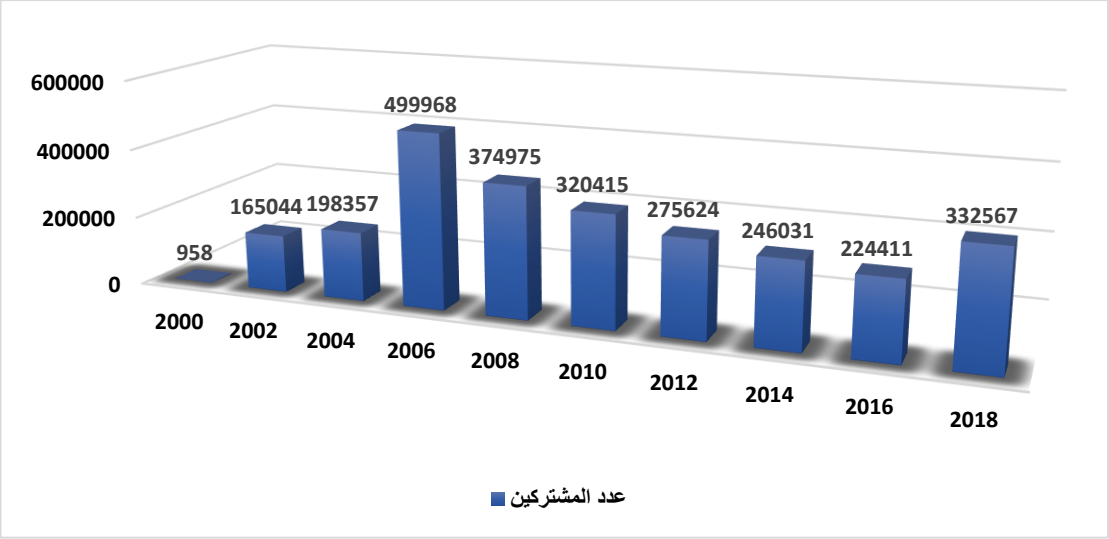
2008	374.975	**2018**	332.567
2009	356.331		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (سوق الاسهم السعودية، 2018)

يُبيّن الجدول أن عدد المشتركين ارتفع من 95 ألف مشترك سنة 2000 إلى 568 ألف مشترك سنة 2005، ثم شهد تراجعًا ملحوظًا ليبلغ 320 ألف مشترك سنة 2010. وخلال الفترة ما بين 2011 و2017، استمر هذا الانخفاض بشكل نسبي، مع بقاء عدد المشتركين في حالة من الاستقرار النسبي، ليُسجَّل من جديد ارتفاع طفيف في سنة 2018، حيث بلغ عدد المشتركين 332 ألفًا.

ويُعزى هذا التراجع في الإقبال على صناديق الاستثمار إلى انهيار السوق المالية السعودية سنة 2006، والذي تسبب في خسائر فادحة للعديد من المستثمرين. ويرى بعض المحللين أن من أبرز أسباب هذا الانهيار هو ضعف كفاءة وشفافية السوق منذ نشأتها، وهي إشكاليات لم تُعالج بشكل فعّال إلى غاية اليوم.

الشكل رقم(2-11): تطور عدد المشتركين في صناديق الاستثمار للفترة (2000-2018)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

ثالثا: قطاع التأمين التكافلي في السعودية: يُعدّ قطاع التأمين التكافلي أحد أكثر القطاعات المالية نموًا في المملكة العربية السعودية، حيث يشهد توسعًا متسارعًا نتيجة التحول التدريجي نحو الاقتصاد الإسلامي، إلى جانب تزايد الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بأهمية المنتجات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-3-1 مراحل تطور التأمين التكافلي في السعودية: عرف قطاع التأمين في المملكة مسارًا تطوريًا مرّ بمرحلتين أساسيتين، يمكن توضيحهما كما يلي: (الأمير، 2007، صفحة 21.25)

- **المرحلة الأولى:** غياب التنظيم الرسمي (ما قبل عام 1974 وحتى نهاية السبعينيات)

في هذه المرحلة، لم يكن هناك إطار قانوني ينظم نشاط التأمين، حيث مارست شركات أجنبية هذا النشاط من خلال فروع أو وكلاء داخل المملكة. وظهرت أولى الشركات السعودية في هذا القطاع خلال السبعينيات مثل شركة البحر الأحمر للتأمين (1974)، وستار (1975)، والمتحدة السعودية (1976)، والتي جاءت استجابة للنمو الاقتصادي آنذاك. إلا أن هذه الشركات كانت تفتقر إلى الخبرة الكافية والتمويل اللازم، كما اعتمدت بشكل كبير على إعادة التأمين في الخارج، مما أدى إلى خروج أقساط التأمين من السوق المحلي وعجز تلك الشركات عن تقديم منتجات تتماشى مع احتياجات الاقتصاد السعودي، في ظل غياب تنظيم محلي واضح.

- **المرحلة الثانية:** ظهور التنظيم الرسمي (ابتداءً من 1977 وما بعده)

تميّز هذا التحول بدخول التأمين التكافلي إلى الإطار الشرعي والتشريعي، حيث ناقش مجلس هيئة كبار العلماء سنة 1977 مشروعية التأمين، وأقر بديلاً إسلاميًا يتمثل في التأمين التعاوني القائم على مبدأ التعاون وليس الربح. وتُوّج ذلك بإنشاء أول شركة تأمين تعاوني سعودية بموجب مرسوم ملكي عام 1985، وهي "الوطنية للتأمين التعاوني" والتي أصبحت لاحقًا "التعاونية للتأمين". وقد ركزت هذه الشركة على توفير بدائل شرعية للتأمين التجاري، وتغطية المخاطر التي تواجه مشاريع القطاعين العام والخاص، فضلًا عن تطوير صناعة تأمين محلية قادرة على المنافسة وتقليل الاعتماد على شركات إعادة التأمين الأجنبية.

2-3-2 تحليل مؤشرات التأمين التكافلي في السعودية: لفهم أداء قطاع التأمين التكافلي في السعودية، من الضروري التطرق إلى مجموعة من المؤشرات القطاعية التي تعكس تطور هذا المجال، وتشمل هيكل السوق، حجم الاستثمارات، وكذلك مؤشرات الكثافة التأمينية وعمق التأمين.

أ- **تطور عدد شركات التامين التكافلي:** سنسعى من خلالها إلى تحليل التغير في عدد شركات التأمين التكافلي العاملة في المملكة، بالاعتماد على بيانات موثوقة، لتقديم رؤية أوضح حول تطور بنية هذا القطاع في السوق السعودية.

الجدول رقم(2–19): تطور عدد شركات التأمين التكافلي في السعودية للفترة 2009–2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019
عدد الشركات	34	34	34	35	35	37	35	32	33	32

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير نشاط التأمين السنوية، 2009 – 2018)

يتميّز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية بخصوصية فريدة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، إذ يتكوّن بالكامل من شركات تأمين تكافلي، ويُعرف محليًا باسم التأمين التعاوني. فبحسب البيانات المتاحة، بلغ عدد شركات التأمين النشطة في السوق السعودية 32 شركة في عام 2018، مقارنة بـ34 شركة في عام 2009. وقد شهد هذا العدد ارتفاعًا تدريجيًا ليصل إلى ذروته في عام 2014 بعدد 37 شركة، قبل أن ينخفض مجددًا إلى 32 شركة في عام 2018.

هذا التركيب الفريد لهيكل القطاع، الذي تتكوّن فيه جميع الشركات من نمط التأمين التعاوني بنسبة 100%، يعكس التزام المملكة بتطبيق نموذج التأمين الإسلامي القائم على مبادئ التكافل والتعاون بدلًا من التأمين التجاري الربحي، وهو ما ينسجم مع الرؤية الاقتصادية والشرعية للبلاد.

ب– تطور عمالة قطاع التأمين في السعودية: يُعدّ مؤشر العمالة في قطاع التأمين أحد المؤشرات الدالة على مدى تطور هذا القطاع، حيث يُعتبر نمو القوى العاملة مؤشرًا مباشرًا على توسع نشاط الشركات وارتفاع الطلب على الخدمات التأمينية. فكلما زاد عدد العاملين في القطاع، دلّ ذلك على ارتفاع حجم العمليات التأمينية وحاجة الشركات إلى كوادر بشرية مؤهلة تتقن خصوصيات هذا النشاط المالي المتخصص.

وبناءً على ذلك، سيتم في الجدول التالي عرض تطور عدد العاملين في قطاع التأمين بالمملكة، وتحليل دلالاته ضمن السياق العام لنمو القطاع:

الجدول رقم(2–20):تطور عمالة قطاع التأمين السعودي للفترة 2009–2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
11726	11272	10039	9682	9559	9261	8519	7457	7081	5800	السعودية

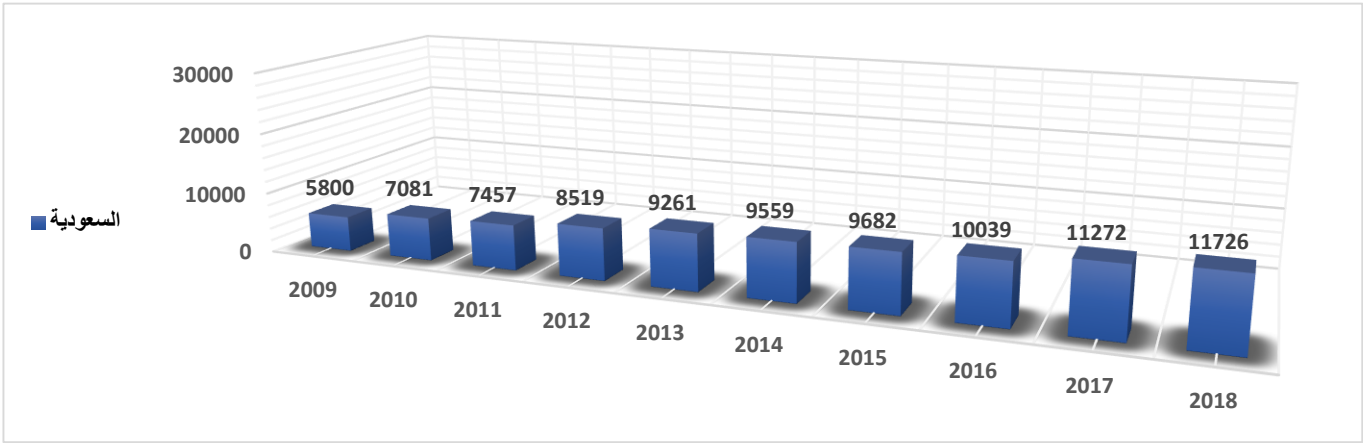
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير نشاط التأمين السنوية، 2009 – 2018)

يتّضح من بيانات الجدول أعلاه أن العمالة في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية شهدت نموًا مستمرًا خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2018. ويُعزى هذا الاتجاه التصاعدي بالأساس إلى التطور الملحوظ الذي عرفته صناعة التأمين عمومًا، والتأمين التكافلي على وجه الخصوص، في السوق السعودية. هذا النمو استلزم التوسع في توظيف الكوادر البشرية المؤهلة بمختلف تخصصاتها، بما في ذلك الأطر الإدارية، والخبراء الفنيين، والمستشارين، والمختصين في الجوانب التقنية والتأمينية.

وقد ساهم العدد الكبير نسبيًا لشركات التأمين النشطة في المملكة والذي بلغ 32 شركة خلال عام 2018 في تعظيم حجم التوظيف، مما يعكس تنامي احتياجات القطاع إلى موارد بشرية ذات كفاءة عالية لدعم عمليات التطوير والتوسع في الخدمات التأمينية.

ولتوضيح هذا التطور الحاصل في عمالة قطاع التأمين، سيتم عرض الشكل البياني التالي الذي يوضح الاتجاه العام لتغير عدد العاملين خلال الفترة المشار إليها:

الشكل رقم(2-12): تطور عمالة قطاع التأمين في السعودية



المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

ج- تطور حجم استثمارات التأمين التكافلي السعودية

الجدول رقم(2-21): حجم استثمارات التأمين التكافلي في السعودية بالمليون دولار أمريكي

الدولة	العملة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	SAR	16240	18842	21120	23305	30704	35195	39442	40819
السعودية	USD	4385	5087	5702	6292	8290	9503	10649	11021

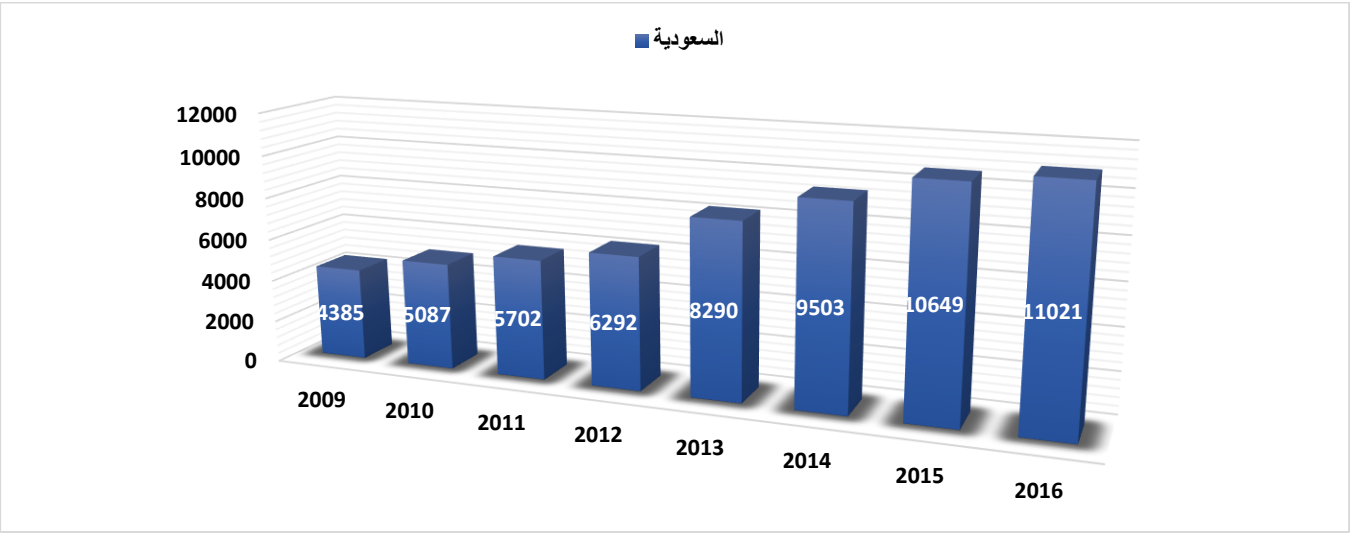
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير نشاط التأمين السنوية، 2009 – 2018)

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن حجم استثمارات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية شهد نموًا متواصلًا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016. فقد بلغت قيمة هذه الاستثمارات في سنة 2016 حوالي 40.819 مليون ريال سعودي، أي ما يعادل 11.021 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 16.240 مليون ريال سعودي سنة 2009، بما يقارب 4.385 مليون دولار أمريكي.

وهو ما يعكس نسبة نمو إجمالية تُقدّر بـ 151% خلال الفترة المذكورة، بمعدل زيادة سنوي متوسط يُقدّر بنحو 12%.

هذا التطور الإيجابي يبرز بوضوح في الشكل البياني الموالي الذي يُظهر اتجاهات نمو استثمارات التأمين التكافلي في المملكة خلال السنوات محل الدراسة.

الشكل رقم(2-13): تطور حجم استثمارات التأمين التكافلي في السعودية بالمليون دولار أمريكي



المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه

د- تطور حجم اشتراكات التأمين التكافلي فيالسعودية

الجدول رقم(2-22): حجم اشتراكات التأمين التكافلي في السعودية بالمليون دولار أمريكي

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعودية	3944	4425	4996	5717	6814	8230	9854	9951

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير نشاط التأمين السنوية، 2009 – 2018)

يتبين من خلال بيانات الجدول أعلاه أن حجم اشتراكات التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية شهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2016.

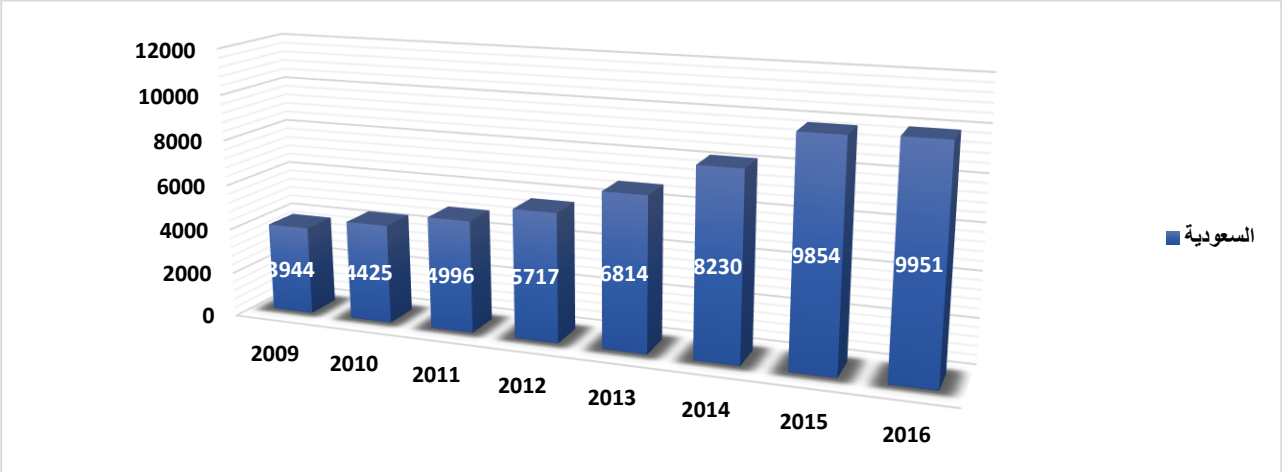
فقد ارتفع هذا الحجم بنسبة 77.45% خلال هذه الفترة، مما يعكس مكانة السعودية الرائدة في هذا المجال على المستوى الإقليمي.

ويُعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى النمو اللافت لاشتراكات التأمين التعاوني التكافلي، والتي زادت بنسبة 152%، أي ما يعادل نحو 6007 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة الأساس 2009.

ويُفسّر هذا النمو بوجود شبكة واسعة من شركات التأمين التعاوني التكافلي في المملكة، والتي بلغ عددها حوالي 32 شركة، ما أدى إلى اتساع نطاق المنتجات التأمينية وتنوعها، واستقطاب شريحة أوسع من المشتركين.

ويوضح الشكل البياني الموالي التطور الحاصل في حجم اشتراكات التأمين التكافلي في المملكة خلال الفترة المعنية.

الشكل رقم(2-14): تطور حجم الاشتراكات للتأمين التكافلي في السعودية



المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه

المطلب الثالث : دراسة وتحليل تطور الشمول المالي ومؤشراته في المملكة العربية السعودية:

تشهد المملكة العربية السعودية تطورًا لافتًا في مؤشرات الشمول المالي، إذ تعكس البيانات الرسمية توسعًا واضحًا في إتاحة الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع.

وتُظهر آخر الإحصائيات أن نسبة امتلاك الحسابات البنكية لدى الأفراد البالغين بلغت حوالي 82%، ما يعكس ارتفاعًا ملحوظًا في درجة الاندماج المالي.

كما تشهد عمليات الدفع الرقمي نموًا متسارعًا، حيث تمثل حاليًا ما نسبته 57% من إجمالي المعاملات المالية، ويعزى ذلك جزئيًا إلى الزيادة الكبيرة في استخدام المحافظ الإلكترونية، التي سجلت نموًا بنسبة 135% خلال الفترة الأخيرة.

وتُعزَّز هذه المؤشرات بتوسع البنية التحتية المالية، إذ تنتشر خدمات الشمول المالي جغرافيًا عبر شبكة تضم أكثر من 1,800 فرع بنكي ونحو 5,000 جهاز صراف آلي، مما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وسيتم التطرق إليها بمزيد من التفصيل لاحقًا.

الشكل رقم(2–15): استراتيجية المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي:



المصدر: (Saudi Central Bank, Islamic Financial Services Board, (2021) Saudi Arabia Islamic Finance Report, p. 94)

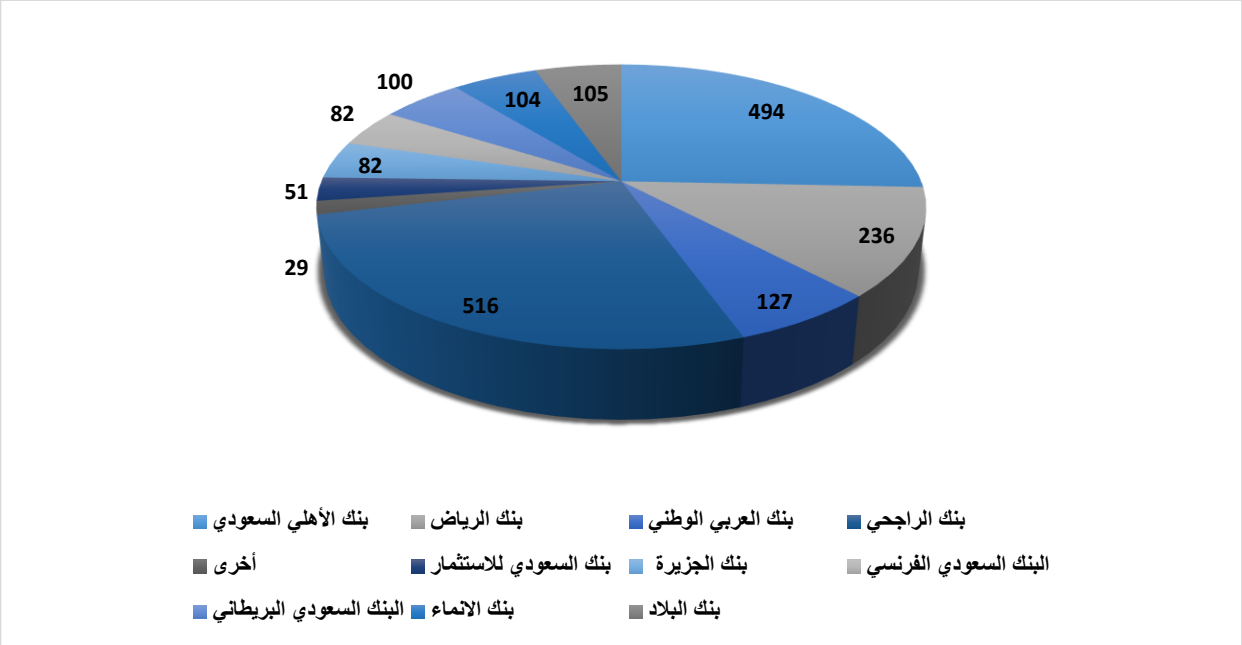
أولا: مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية:

أ– **مؤشر انتشار البنوك**: سجل عدد فروع البنوك السعودية 1,927 فرعًا خلال سنة 2020، مقارنة بـ 1,945 فرعًا في نهاية سنة 2019، أي بانخفاض قدره 17 فرعًا. ويُعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل، أبرزها التوسع في الخدمات البنكية الرقمية التي خففت من الحاجة إلى الفروع التقليدية، إضافةً إلى ظهور بنوك رقمية بالكامل مثل بنك "إس تي سي" والبنك السعودي الرقمي.

ويُعد بنك الراجحي الأكثر انتشارًا من حيث عدد الفروع، حيث بلغ عدد فروعه 516 فرعًا سنة 2020، يليه البنك الأهلي السعودي بـ 494 فرعًا، ثم بنك الرياض بـ 236 فرعًا، يليه البنك العربي الوطني بـ 127 فرعًا. وسيتم توضيح هذه البيانات بشكل أكثر تفصيلًا من خلال الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم(2-16): توزيع فروع البنوك العاملة في السعودية

وفيما يلي الشكل يوضح عدد فروع البنوك العاملة في السعودية منذ عام 2010م



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمادا على: (النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي، صفحة 72)

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب المناطق الإدارية، فقد احتلت منطقة الرياض المرتبة الأولى بـ 590 فرعًا تابعة لمختلف البنوك، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ 391 فرعًا، ثم المنطقة الشرقية بـ 368 فرعًا. أما باقي المناطق، فقد توزعت فيها الفروع بشكل متفاوت وبنسب أقل مقارنة بالمناطق الثلاث الكبرى

ب- **تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في المملكة العربية السعودية:** شهدت المملكة في السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في عدد البنوك الإسلامية، سواء من حيث الفروع أو النوافذ المصرفية، ويُعزى هذا التوسع إلى مجموعة من العوامل، أبرزها تزايد الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب الدعم التنظيمي المقدم من قبل البنك المركزي السعودي، والذي تجلى في إصدار ضوابط وتشريعات مصرفية إسلامية حديثة. كما ساهم التحول الرقمي في تعزيز هذا النمو، من خلال إطلاق تطبيقات مصرفية رقمية متوافقة مع الشريعة، ما أسهم في توسيع قاعدة المستخدمين وزيادة الانتشار.

الجدول رقم(2–23): تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في المملكة العربية السعودية من 2013 إلى 2020

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد البنوك الإسلامية	4	4	4	4	4	4	4	4
عدد الفروع البنوك الاسلامية	–	–	–	807	830	831	827	731
عدد الفروع لكل 10000	–	–	–	28692	28528	29056	29719	30082
عدد النوافذ في البنوك التقليدية	8	8	8	8	8	8	8	8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :(Islamic Financial Services Board, p. 72)

يتضح من البيانات أن عدد البنوك الإسلامية في المملكة ظل ثابتًا عند أربع مؤسسات مصرفية خلال الفترة من 2013 إلى 2020، وهي: بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد، وبنك الإنماء. وعلى الرغم من ثبات عدد البنوك، فإن عدد فروعها شهد نموًا مستمرًا، حيث بلغ 830 فرعًا في عام 2017.

أما من حيث التغطية الجغرافية، فقد أظهرت الأرقام وجود قصور في الانتشار، إذ بلغ عدد السكان مقابل كل فرع بنك إسلامي حوالي 30,082 نسمة في عام 2020، ما يعكس فجوة في تغطية الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية.

وفيما يتعلق بالنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، فقد بقي عددها مستقراً عند ثماني نوافذ منذ عام 2013 وحتى نهاية 2020.

ورغم هذا العدد المحدود من البنوك والفروع والنوافذ، إلا أن المملكة العربية السعودية تتصدر قائمة الدول من حيث حجم الأصول المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، وهو ما يعكس قوة القطاع وأهميته المتزايدة.

ج– تطور عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في السعودية: شهدت البنية التحتية للنظام المالي الإلكتروني في المملكة تطورًا لافتًا خلال السنوات الأخيرة، تماشياً مع توجهات التحول الرقمي التي تنسجم مع رؤية السعودية 2030.

وقد ساهمت عدة عوامل في هذا النمو، أبرزها: ارتفاع الوعي بالثقافة المالية الرقمية، وتوسع خدمات الدفع الإلكتروني، وانتشار التقنيات الحديثة كالمحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع عبر الهواتف الذكية.

الجدول رقم(2-24): عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في السعودية بين سنتي 2017 – 2020

	عدد الصرافات الآلية	عدد البطاقات المصدرة	عدد أجهزة نقاط البيع	عدد العمليات المنجزة عن طريق أجهزة نقاط البيع
2017	18333	28402914	303464	708119092
2018	18685	28559828	351645	1031518190
2019	18882	31530067	438618	1623002741
2020	18299	34336693	721060	2852864282

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (النشرات الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2022، 2023، صفحة 74.77)

تشير البيانات إلى أن عدد الصرافات الآلية كان في تزايد مستمر، حيث ارتفع من 18,333 جهازًا في عام 2017 إلى 18,882 في عام 2019، قبل أن يشهد انخفاضًا في عام 2020 نتيجة لجائحة COVID-19، التي أدت إلى تباطؤ افتتاح أجهزة جديدة بسبب القيود الصحية والإجراءات الاحترازية.

وفي المقابل، شهدت البطاقات البنكية الصادرة نموًا كبيرًا، حيث قفز عددها من 303,464 بطاقة في عام 2017 إلى 34,336,693 بطاقة في عام 2020، مما يعكس التحول نحو استخدام الأدوات الرقمية في المعاملات المالية.

كما عرفت أجهزة نقاط البيع انتشارًا واسعًا، خاصة في المتاجر، إذ ارتفع عددها من 303,464 جهازًا في 2017 إلى 721,060 جهازًا في عام 2020. وقد ساهمت جائحة COVID-19 بشكل كبير في تسريع وتيرة هذا التحول، حيث شجعت الحكومة التجار على استخدام هذه الأجهزة للحد من التعامل النقدي وتعزيز التباعد الاجتماعي.

د- مؤشرات الحسابات البنكية: تشهد مؤشرات امتلاك الحسابات البنكية في المملكة تصاعدًا ملحوظًا على مر السنوات، وهو ما يعكس نجاح السياسات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي.

ويعود هذا التحسن إلى عدة عوامل، من أبرزها: التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، وزيادة البرامج التوعوية الموجهة للمواطنين حول أهمية التعامل البنكي، إضافة إلى الدعم التنظيمي الذي يقدمه البنك المركزي السعودي، والذي ساعد على تسهيل عمليات فتح الحسابات البنكية وتشجيع المعاملات غير النقدية كجزء من استراتيجية التحول إلى اقتصاد رقمي.

الجدول رقم(2-25): نسبة امتلاك البالغين (15+) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)

	المملكة العربية السعودية				الدول ذات الدخل المرتفع			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة الحسابات (+ من15سنة)	46,4	69,4	71,7	74,3	88,3	92,8	93,7	96,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (the little data book on financial inclusion، 2012.2015.2018.2022)

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الأفراد البالغين (فوق سن 15 عامًا) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في المملكة العربية السعودية قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال العقد الأخير. حيث بلغت النسبة 46.4% سنة 2011، لترتفع إلى 69.4% سنة 2014، ثم 71.7%، وصولًا إلى 74.3% سنة 2021. ورغم هذا التحسن، إلا أن النسبة تظل متوسطة مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع التي سجلت نسبة امتلاك للحسابات بلغت 96.4% خلال نفس السنة.

ثانيا: مؤشرات استخدام الخدمات المالية: تشهد المملكة العربية السعودية تحوّلًا نوعيًا في نمط استخدام الخدمات المالية، خاصة من حيث الاعتماد المتزايد على القنوات الرقمية، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

أ- **مؤشر الادخار:** تبذل المملكة جهودًا مكثفة لتعزيز ثقافة الادخار بين الأفراد، وقد أظهرت الإحصائيات تطورًا متفاوتًا في هذا الجانب، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-26): قيمة الادخار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات -2017-2014-2011-2021

	المملكة العربية السعودية				الدول ذات الدخل المرتفع			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة الادخار في المؤسسات المالية	17	15,5	14,3	35,5	45,3	51,6	54,8	57,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (the little data book on financial inclusion، 2012.2015.2018.2022)

يُظهر الجدول أن نسبة الادخار لدى المؤسسات المالية كانت منخفضة في بداية الفترة، إذ بلغت 17% في عام 2011، وانخفضت إلى 15.5% في 2014، ثم إلى 14.3% في 2017. غير أن النسبة ارتفعت بشكل كبير سنة 2021 لتصل إلى 35.5%. ومع ذلك، تظل هذه القيمة أدنى من متوسط الادخار في الدول ذات الدخل المرتفع التي بلغت 45.3% في 2011 و57.9% في 2021. ويُعزى هذا الفارق إلى ميل عدد كبير من المواطنين السعوديين إلى ادخار أموالهم خارج نطاق القطاع المصرفي الرسمي.

ب- مؤشر الاقتراض: يُعد مؤشر الاقتراض أحد الدعائم الجوهرية لتحقيق الشمول المالي، إذ يسهم في تمكين شرائح واسعة من المجتمع من الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية. وتُظهر المؤشرات الحديثة تطورًا ملحوظًا في هذا المجال داخل المملكة، بما يعكس فاعلية السياسات المالية المتبعة خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم(2-26): قيمة الاقتراض المملكة العربية السعودية خلال السنوات -2011-2014-2017-2021)

	المملكة العربية السعودية				الدول ذات الدخل المرتفع			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية	–	15,5	21,1	32,4	-	51,9	55,1	55,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (the little data book on financial inclusion، 2012.2015.2018.2022)

يتضح من خلال الجدول أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية عرفت ارتفاعًا ملحوظًا بين سنوات 2014 و2017 و2021، حيث بلغت النسب على التوالي 15.5%، 21.1%، ثم 32.4%. ورغم هذا التطور، فإن هذه النسب تبقى منخفضة مقارنةً بالدول ذات الدخل المرتفع، والتي بلغت فيها نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية 55.9% سنة 2021. ويُعزى هذا الفارق إلى اعتماد جزء كبير من السعوديين على الاقتراض من القنوات غير الرسمية، مثل الأصدقاء أو الأقارب، وذلك بسبب صعوبة الحصول على قروض من البنوك نتيجة الشروط

والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى الاعتبارات الدينية التي تدفع العديد من الأفراد إلى تجنّب التعامل مع البنوك التقليدية التي تعتمد نظام الفائدة.

ج- تطور إجمالي التمويل للنظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية: شهدت حصة التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل المصرفي في المملكة تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 51% إلى 67% في ظرف خمس سنوات، ما جعل المملكة تتصدر دول العالم من حيث حجم الأصول المصرفية الإسلامية. ويُعزى هذا التوسع إلى عدة عوامل، أبرزها التحول الرقمي، وتطور الإطار التنظيمي الذي يحكم المعاملات المصرفية الإسلامية، ما ساهم في زيادة ثقة المتعاملين واستقطاب شرائح أوسع من المجتمع.

الجدول رقم(2-27): تطور إجمالي التمويل النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2015-2020

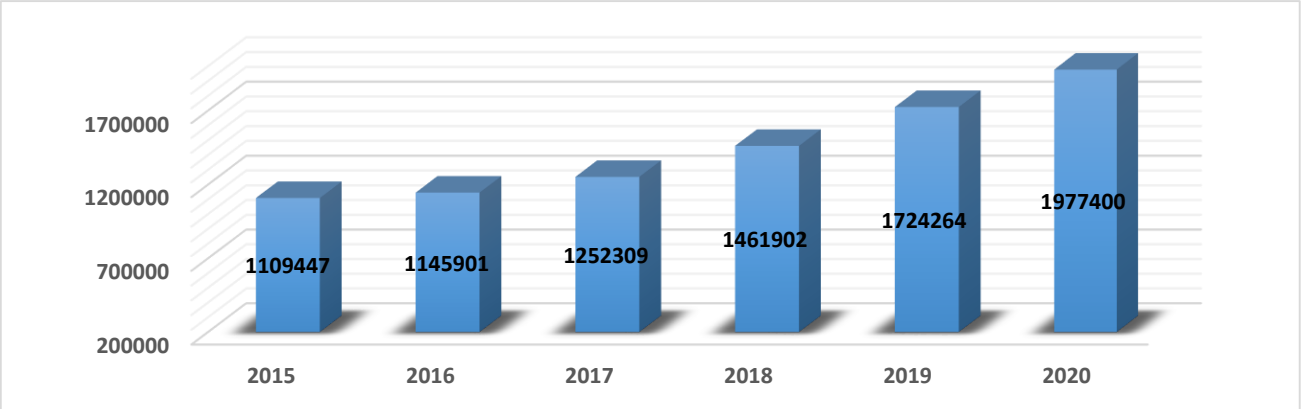
الوحدة (مليون ريال سعودي)

	2020	2019	2018	2017	2016	2015
اجمالي التمويل	1977400	1724264	1461902	1252309	1145901	1109447

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، صفحة 36)

الشكل رقم(2-17): تطور إجمالي تمويل النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2015-2020

الوحدة (مليون ريال سعودي)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الجدول اعلاه

يتضح من خلال الشكل أن التمويل الإسلامي شهد نموًا مطردًا، إذ بلغ 1,109,447 مليون ريال سعودي سنة 2017، ليصل إلى 1,977,400 مليون ريال سعودي بحلول سنة 2020. ويُلاحظ أن هذا التطور يوازي نمو حجم الودائع الإسلامية خلال الفترة نفسها، حيث ساهمت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال جائحة "كوفيد-19" في ضخ سيولة هامة لتعزيز قدرة البنوك الإسلامية على تقديم التمويلات للأفراد والمؤسسات، ما دعم التوجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

المطلب الرابع : تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في المملكة العربية السعودية :

تُعد تجربة المملكة العربية السعودية في تفعيل أدوات المالية الإسلامية نموذجًا متميزًا في تعزيز الشمول المالي، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة عالميًا. فقد أصبحت المملكة من أبرز الدول التي حققت معدلات شمول مالي متقدمة، من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل جميع فئات المجتمع، انسجامًا مع رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتوفير بيئة مالية أكثر شمولية وتنوعًا.

أولا: سبل استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

تلعب أدوات الاستثمار الإسلامي دورًا محوريًا في دعم الشمول المالي بالمملكة، من خلال تقديم حلول تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تستهدف مختلف شرائح المجتمع. وتخضع الأنشطة المصرفية الإسلامية في السعودية لإشراف ورقابة تنظيمية وفق نفس معايير البنوك التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال والسيولة والامتثال لمعايير الرقابة المصرفية العالمية.

الصكوك الإسلامية تُعد من أبرز أدوات الاستثمار التي ساهمت في تمويل المشاريع التنموية الكبرى. وقد كانت المملكة من أوائل الدول التي اعتمدت هذه الأداة، إذ تُعد اليوم ثاني أكبر مساهم في السوق المالية الإسلامية العالمية بعد ماليزيا بنسبة 27.12%. ويُعزى هذا النجاح إلى:

- الدعم الحكومي في تكييف التشريعات بما يتوافق مع مبادئ الشريعة؛
- سهولة إصدار وتداول الصكوك بفضل تطورات السوق المالية المحلية؛
- ازدياد ثقة المستثمرين نتيجة الشفافية والرقابة؛
- ارتفاع الطلب على المنتجات المالية الإسلامية؛
- تنوع الصكوك بما يتلاءم مع احتياجات تمويلية متعددة.

⟸ تساهم الصكوك في تحقيق الشمول المالي لأنها توفر بديلاً شرعيًا للسندات التقليدية، ما يشجع المستثمرين الأفراد والمؤسسات على المشاركة دون مخالفة المبادئ الدينية.

⟸ صناديق الاستثمار الإسلامية بدورها ساهمت في دعم المشاريع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، خاصة في تمكين فئة الشباب والشركات الناشئة من الوصول إلى مصادر التمويل، إذ يُشكل المستثمرون تحت سن 35 عامًا نحو 45% من إجمالي المستثمرين. كما ساعدت هذه الصناديق، مثل صناديق "الراجحي" و"الإنماء"، في توجيه المدخرات نحو قطاعات إنتاجية بشكل مشروع وشفاف، وهو ما عزز من مستويات الشمول المالي في المملكة.

⟸ قطاع التأمين التكافلي يُعد أيضًا من الركائز المهمة للمالية الإسلامية في المملكة، إذ بلغ عدد المشتركين في برامج التكافل نحو 11 مليون شخص. وقد ساهم صدور قانون التأمين التكافلي سنة 2003 في تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع، ما مكّن السعودية من تحقيق ريادة عالمية، حيث استحوذت على نحو 51% من سوق التأمين التكافلي عالميًا سنة 2013. ويمثل هذا النوع من التأمين وسيلة لحماية ذوي الدخل المحدود وتقليل المخاطر المالية للأفراد والشركات الصغيرة، مدعومًا بتدخل حكومي فاعل

رغم التقدم، تبقى بعض التحديات:

- ضعف الوعي المالي لدى بعض فئات المجتمع؛
- تعقيد بعض المنتجات الإسلامية وصعوبة فهم آلياتها ومخاطرها؛
- تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على الاستقرار المالي للمملكة وتزيد من مخاطر الاستثمار؛
- غياب سوق مالية إسلامية متكاملة يُمكن من تداول الأدوات الاستثمارية بسهولة؛
- قصور في إتاحة الأدوات الاستثمارية الإسلامية لغير السعوديين أو غير مواطني مجلس التعاون الخليجي، بحكم الطابع الديني لهذه المنتجات؛
- إدراج الصكوك ضمن أدوات الدين العام ما أدى إلى غموض حول مشروعيتها ومصداقيتها، خاصة في ظل اعتماد الحكومة على السندات أكثر من الصكوك؛
- قلة عدد الشركات المدرجة في السوق المالية والتي تُصدر صكوكًا أو تطرح منتجات استثمارية إسلامية.
- ورغم هذه التحديات، تبقى تجربة المملكة في تفعيل أدوات الاستثمار الإسلامي لتعزيز الشمول المالي تجربة رائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتستمر في السعي لتوسيع نطاق هذه الأدوات وتحقيق المزيد من التكامل والشمول في القطاع المالي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: دراسة وتحليل التجربة السودانية

تُعد دراسة نشاط المصارف الإسلامية في السودان مدخلا مهما لفهم واقع الصيرفة الإسلامية في هذا البلد، والوقوف على مدى قدرة البنوك الإسلامية على دعم وتمويل الاستثمارات المحلية. ويتميّز الاقتصاد السوداني بطابعه الزراعي، كما يُعد من بين أوائل الدول التي بادرت إلى إدماج مبادئ المالية الإسلامية ضمن منظومتها التمويلية.

وفي هذا السياق، حرصت السلطات السودانية على توفير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة لنمو وتطور التمويل الإسلامي، لا سيما فيما يخص التمويل التكافلي، مما ساهم في تعزيز مسار الشمول المالي.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض التطورات التي شهدتها أدوات الاستثمار الإسلامي في السودان، وتحليل مدى تأثير هذه الأدوات في تعزيز الشمول المالي. ولتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية:

المطلب الأول: لمحة عن النظام المالي في السودان

المطلب الثاني : دراسة وتحليل تطور أدوات الاستثمار الإسلامي في السودان

المطلب الثالث: دراسة وتحليل تطور الشمول المالي ومؤشراته في السودان

المطلب الرابع: تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في السودان

المطلب الأول: لمحة عن النظام المالي في السودان

يعتمد النظام المالي السوداني بشكل كامل على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تُطبَّق هذه المبادئ في مختلف العمليات والصيغ التمويلية، وتتبنّى المصارف السودانية غير الربوية صيغًا تمويلية متنوعة، من أبرزها: المرابحة، المشاركة، المضاربة، والإجارة. ويُعد السودان من بين الدول القليلة التي تبنّت خيار الاقتصاد الإسلامي بشكل شامل في كافة أنشطتها الاقتصادية.

وقد مرّ النظام المصرفي السوداني بعدة مراحل تاريخية، شكّلت تطوّره وساهمت في انتقاله نحو العمل المصرفي الإسلامي، وتتمثل هذه المراحل في:

مرحلة البنوك الأجنبية التقليدية (1903 – 1956): بدأت هذه المرحلة بافتتاح أول بنك أجنبي ربوي في البلاد، وهو فرع البنك الأهلي المصري، تلتْهُ مجموعة من البنوك الأجنبية الأخرى التي اعتمدت على نظام الفائدة.

مرحلة البنوك الوطنية التقليدية (1957 – 1976): تميّزت هذه الفترة بظهور أول بنك وطني تقليدي وهو "البنك الزراعي السوداني" سنة 1957، تلاه تأسيس بنوك وطنية أخرى عملت وفق النظام التقليدي.

مرحلة النظام المصرفي المزدوج (1976 – 1983): شهدت هذه المرحلة تأسيس أول مصرف إسلامي في السودان وهو "مصرف فيصل الإسلامي" سنة 1978، الذي عمل إلى جانب البنوك التقليدية. غير أن النظام النقدي العام ظل يعتمد على الفائدة، ولم تكن هناك أدوات تنظيمية واضحة للبنك المركزي للتعامل مع البنوك الإسلامية.

مرحلة أسلمة النظام المصرفي (1983 – 1990): مع صدور قرار رسمي في عام 1983 بتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم قرار آخر في 1984 يمنع التعامل بالفائدة، بدأت البنوك بالتحول إلى صيغ إسلامية بالكامل. وتكرّس هذا التحوّل بإصدار قانون المعاملات الشرعية، مما دفع بنك السودان إلى إصدار منشورات تلزم البنوك بالتقيد بالتمويل الإسلامي.

مرحلة الإصلاح والتطوير (1990 – 2005): شهدت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات التي استهدفت تعزيز الطابع الإسلامي للنظام المصرفي، من أبرزها إنشاء "الهيئة العليا للرقابة الشرعية"، و"سوق الخرطوم للأوراق المالية"، و"صندوق ضمان الودائع المصرفية"، و"شركة السودان للخدمات المالية". (سليمان و عبد القادر خليل، 2009)

ومع توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب، طبّق نظامان مصرفيان مختلفان خلال الفترة الانتقالية: نظام مصرفي إسلامي في الشمال، وآخر تقليدي في الجنوب. واستمر هذا الوضع إلى غاية انفصال جنوب السودان في 9 يوليو 2011، حيث تمّ اعتماد النظام الإسلامي فقط في الدولة المتبقية.

ومن أبرز المبادرات التي عرفها القطاع المالي، تأسيس "شركة السودان للخدمات المالية" سنة 1998، وهي الجهة المسؤولة عن إدارة الشهادات والصكوك الإسلامية، والإشراف على أصول بنك السودان ووزارة المالية، بالإضافة إلى تنظيم السيولة وتحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال إنشاء صناديق استثمارية متخصصة.

ويتميّز النظام المالي في السودان بتكامله من حيث الإطار التشريعي والتنظيمي، إذ يجمع بين العمل المصرفي وسوق الأوراق المالية في هيكل منسجم، مما يوفّر أرضية ملائمة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، خاصة من خلال الابتكار في الأدوات والصيغ التمويلية. كما يلعب سوق الأوراق المالية، بشقّيه المنظم (البورصة) وغير المنظم، دورًا محوريًا في تنشيط المعاملات المالية والاستثمارية. (بن محياوي، 2015)

أولا: سوق الخرطوم للأوراق المالية: تأسس سوق الخرطوم للأوراق المالية سنة 1994، بهدف أساسي يتمثل في تعزيز ثقافة الادخار وتنمية الوعي الاستثماري لدى الأفراد، إلى جانب تهيئة البيئة المالية المناسبة لتوظيف المدخرات في أدوات مالية منظمة وآمنة. كما يسعى السوق إلى تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبة تداولها، والعمل على تفعيل دور هذا السوق كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في السودان.

انطلق نشاط السوق الأولية في أكتوبر 1994، وتبعتها السوق الثانوية في يناير 1995. ومنذ ذلك الحين، شهد السوق سلسلة من التحسينات والتطورات، أبرزها إدخال نظام التداول الإلكتروني عام 2012، إلى جانب مراجعة وتحديث الإطار التنظيمي والقانوني، بما في ذلك إصدار لوائح متعلقة بمكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات عام 2014. وفي سنة 2016، تم اعتماد قانون جديد للسوق، إضافة إلى صدور قانون خاص بسلطة تنظيم أسواق المال.

وقد نال سوق الخرطوم للأوراق المالية عدة جوائز وتكريمات دولية، منها جائزة أفضل بورصة في شمال إفريقيا من المجلة البريطانية، وجائزة التميز في التداول من اتحاد البورصات العربية. كما تم تصنيفه ضمن أفضل أربع بورصات عربية في عام 2017. هذا وقد عرف مؤشر الخرطوم (30) ارتفاعًا كبيرًا، وتم تنفيذ أكبر صفقة تداول في تاريخ السوق، إضافة إلى اعتماد نظام التداول عن بُعد، مما ساهم في ترسيخ مكانته كسوق مالي متطور وفعال. (رشيد، 2006)

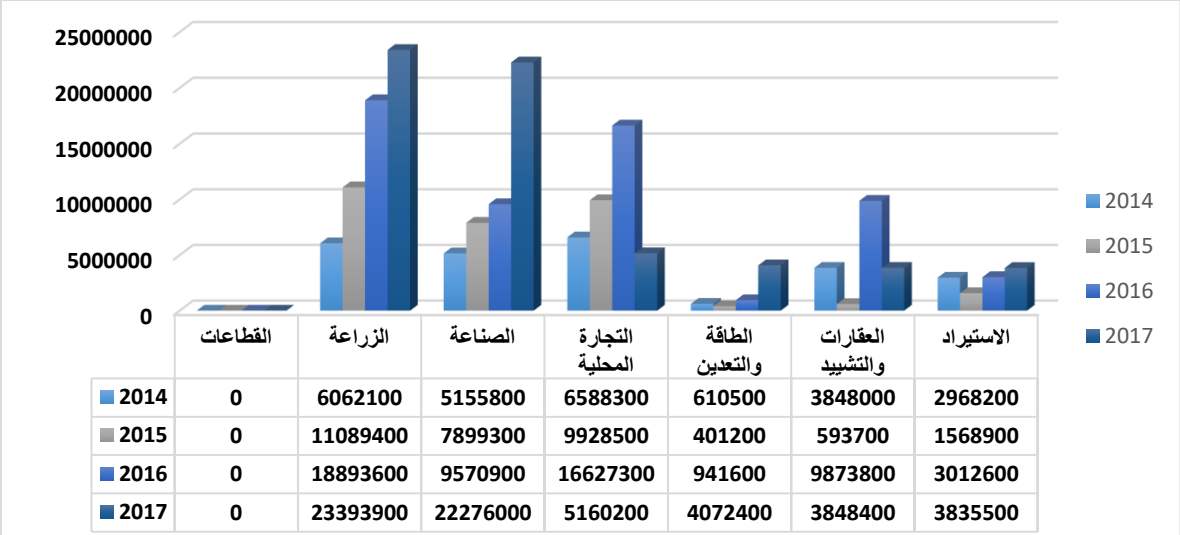
ثانيا: أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية: مع يسعى سوق الخرطوم للأوراق المالية إلى الارتقاء بمستوى خدماته التقنية والمهنية، ليواكب الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي هذا الإطار، يعمل السوق على تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- حماية المستثمرين عبر ضمان معايير التعامل العادل والمنصف، بالتنسيق مع سلطة تنظيم أسواق المال؛
- تعزيز ثقافة الادخار وزيادة الوعي الاستثماري، وتوفير بيئة ملائمة لاستثمار المدخرات وحمايتها؛
- توفير آليات مرنة لتسييل الاستثمارات بما يخدم مصلحة المستثمرين والاقتصاد الوطني؛

- تطوير علاقات التعاون وتبادل الخبرات مع الأسواق المالية والمنظمات ذات الصلة على المستويين الإقليمي والدولي؛
- الترويج لتأسيس شركات مساهمة عامة وزيادة نشاطها؛
- المساهمة في تنسيق السياسات المالية والنقدية وتنظيم حركة رؤوس الأموال بما يخدم الاستقرار الاقتصادي؛
- إنشاء جهاز موحد لتنظيم عمليات تحويل ملكية الأوراق المالية والإشراف على شؤون المساهمين؛
- ترسيخ قواعد السلوك المهني والرقابة الذاتية على وكلاء السوق والعاملين فيه؛
- تأهيل الكوادر البشرية العاملة لدى الوكلاء، ومواكبة التطورات في مجال الأوراق المالية؛
- الإسهام في تطوير الجوانب الإدارية، والمحاسبية، والقانونية لدى الشركات من خلال التطبيق العملي للأنظمة والتشريعات المعمول بها. (مجلة بورصة السودان، 2014)

ثالثا: التدفقات السنوية للاستثمار السوداني: في هذا الجزء، سيتم التطرق إلى استعراض التدفقات التمويلية المصرفية المرتبطة بالمخطط الوطني السوداني، عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على كيفية توزيع التمويل ومصادره الرئيسية.

الشكل رقم(2-18): تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات 2014-2017 بالجنيه السوداني، 1000 جنيه للوحدة.



القطاعات	الزراعة	الصناعة	التجارة المحلية	الطاقة والتعدين	العقارات والتشييد	الاستيراد
2014	0	6062100	5155800	6588300	610500	3848000	2968200
2015	0	11089400	7899300	9928500	401200	593700	1568900
2016	0	18893600	9570900	16627300	941600	9873800	3012600
2017	0	23393900	22276000	5160200	4072400	3848400	3835500

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (التقرير السنوي57، 2014-2017، صفحة 61)

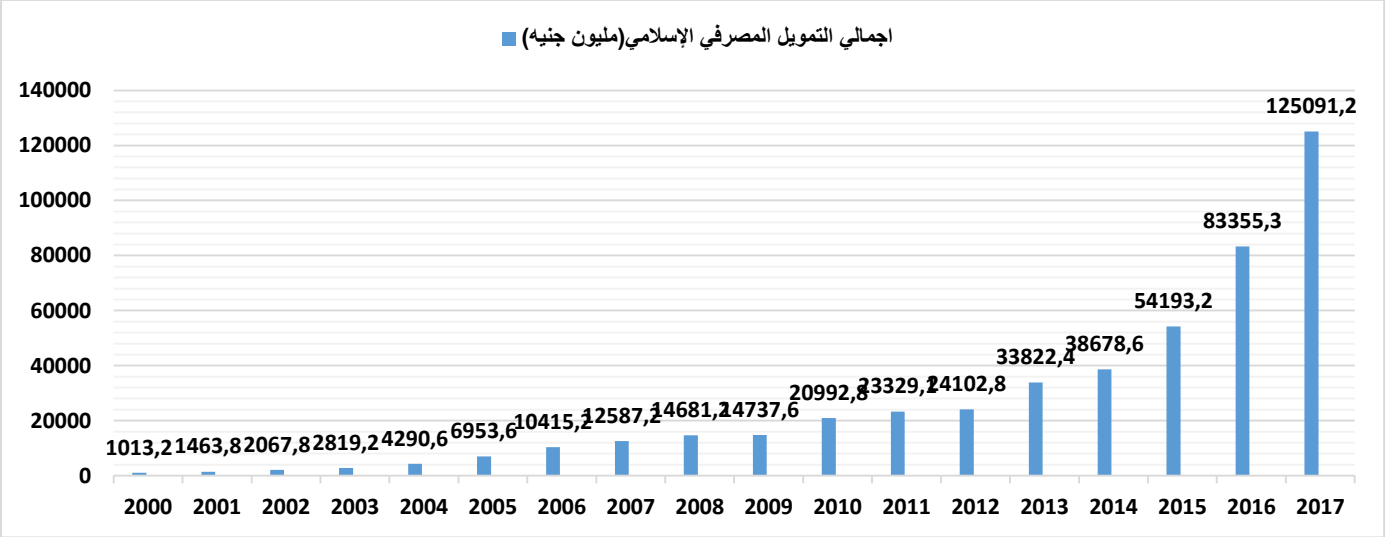
يُبيّن الشكل أن التمويل الموجه لقطاع التجارة المحلية قد شكّل نسبة تُقدّر بحوالي 17% من إجمالي التدفقات التمويلية خلال سنة 2014، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في السنتين الموالتين. كما يُلاحظ أن التمويلات المخصصة لقطاعي الصناعة والزراعة كانت مرتفعة نسبيًا خلال جميع السنوات المدروسة، ما يعكس اهتمام النظام المصرفي بتمويل الأنشطة

الإنتاجية الحيوية، في المقابل سجّلت قطاعات أخرى مثل العقارات، التشييد، والاستيراد نسب تمويل ضعيفة ومتذبذبة خلال نفس الفترة، وهو ما قد يُعزى إلى عوامل متعددة مثل طبيعة النشاط، مستوى المخاطر، والسياسات التمويلية المتبعة من قبل المصارف.

رابعا: تطور إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي السوداني للفترة 2000-2017

تتنوع تُظهر البيانات المتوفرة حول النشاط المصرفي الإسلامي في السودان تنوعًا ملحوظًا في صيغ التمويل المعتمدة من قبل المصارف الإسلامية، والتي تُوظَّف في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية الحقيقية، وذلك في ظل نظام مصرفي إسلامي شامل بنسبة 100%. ويعرض الشكل أدناه تطور إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2017.

الشكل رقم(2-19): تطور اجمالي التمويل المصرفي الاسلامي السوداني للفترة 2000-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (التقرير السنوي57، 2014-2017، صفحة 61)

تشير المعطيات المستخلصة من الشكل إلى أن حجم التمويل المصرفي الإسلامي شهد نموًا تدريجيًا وملحوظًا خلال الفترة المدروسة. فقد ارتفع معدل التمويل بنسبة 42.44% سنة 2010، وبلغ معدل الزيادة 50.06% في سنة 2017، وهي نسب تُعد مرتفعة بشكل كبير، ما يدل على الديناميكية العالية للمصارف الإسلامية وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني من حيث تمويل المشاريع الاستثمارية.

ويُعزى هذا النمو إلى مجموعة من العوامل المحفّزة، من بينها توفر بيئة تنظيمية وتشريعية داعمة، واعتماد صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية أثبتت فعاليتها في تغطية متطلبات التمويل دون اللجوء إلى النظام الربوي. كما ساعدت البنية الفنية للمؤسسات المصرفية في السودان على تسهيل عمليات التمويل وضمان انسيابية السيولة نحو القطاعات المنتجة.

1-4 تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية للفترة 2014-2017 بالجنيه السوداني 1000 جنيه للوحدة.

الجدول رقم(2-28): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية للفترة 2014-2017

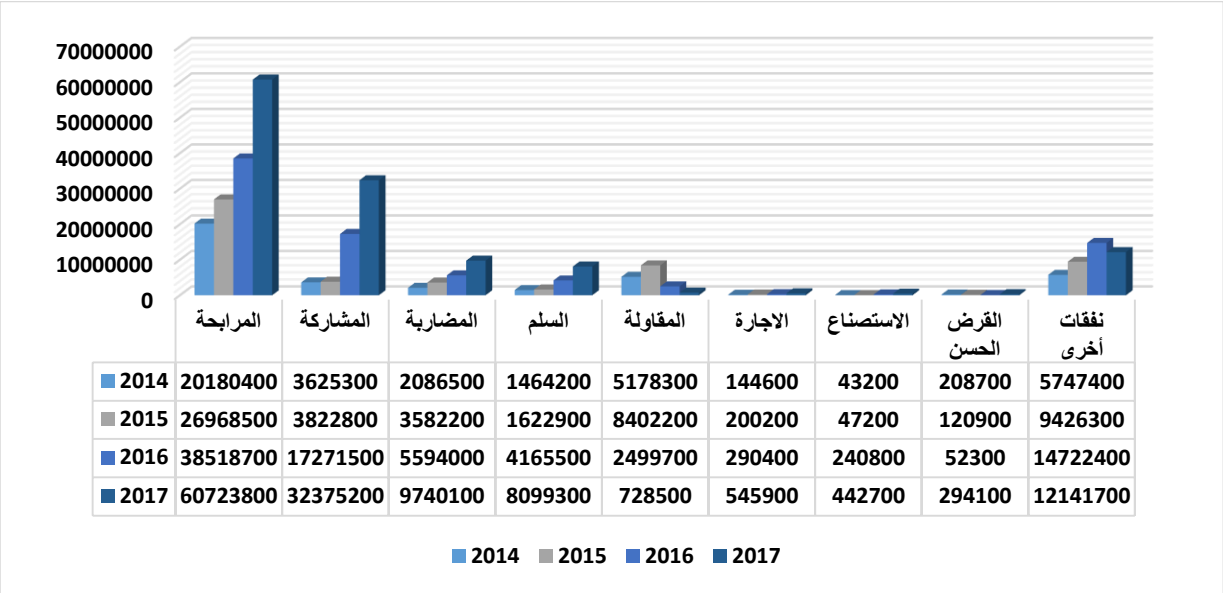
الصيغة	مرابحة	مشاركة	مضاربة	السلم	المقاولة	الاجارة	الاستصناع	القرض الحسن	نفقات اخرى	المجموع
2014	20180400	3625300	2086500	1464200	5178300	144600	43200	208700	5747400	38678600
النسبة %	52.2	9.4	5.4	3.8	13.4	0.4	0.1	0.5	14.8	100
2015	26968500	3822800	3582200	1622900	8402200	200200	47200	120900	9426300	54193200
النسبة %	49.8	7.0	6.6	3.0	15.5	0.4	0.1	0.2	17.4	100
2016	38518700	17271500	559400	4165500	2499700	290400	240800	52300	14722400	83355300
النسبة %	46.2	20.7	6.7	5.0	3.0	0.3	0.3	0.1	17.7	100
2017	60723800	32375200	9740100	8099300	728500	545900	442700	294100	12141700	125091300
النسبة %	48.5	25.9	7.8	6.5	0.6	0.4	0.4	0.2	9.7	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (بنك السودان المركزي، 2014-2017، صفحة 62)

يتضح من الشكل أن التمويل الممنوح وفق الصيغ الإسلامية في السودان قد تمركز بصفة أساسية حول صيغة المرابحة، حيث استحوذت على نحو 50% من إجمالي التمويلات، تلتها صيغتا المشاركة والمضاربة على التوالي، في حين بقيت باقي الصيغ التمويلية الأخرى شبه غائبة أو ضعيفة من حيث حجم استخدامها.

ومن خلال هذا التوزيع، يمكن استخلاص أن المصارف الإسلامية في السودان تميل إلى تفضيل صيغة المرابحة نظرًا لما تتميز به من سهولة في التطبيق وسرعة في تحقيق العائدات، غير أن هذا التركيز أدى إلى إهمال الجوانب الاستثمارية والتنموية، حيث لم تُوجَّه الجهود نحو تمويل المشاريع الإنتاجية أو المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة حجم الاستثمارات الفعلية.

الشكل رقم(2-20): التمويل بالصيغ الإسلامية في السودان للفترة 2014-2017



	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	المقاولة	الاجارة	الاستصناع	القرض الحسن	نفقات أخرى
2014	20180400	3625300	2086500	1464200	5178300	144600	43200	208700	5747400
2015	26968500	3822800	3582200	1622900	8402200	200200	47200	120900	9426300
2016	38518700	17271500	5594000	4165500	2499700	290400	240800	52300	14722400
2017	60723800	32375200	9740100	8099300	728500	545900	442700	294100	12141700

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول اعلاه

من خلال تحليل تطور صيغ التمويل الإسلامي المتدفق، يُلاحظ سيطرة واضحة للصيغ التجارية، وعلى رأسها صيغة المرابحة، حيث بلغت نسبتها حوالي 61.35% سنة 2011، قبل أن تشهد انخفاضًا تدريجيًا لتستقر عند 48.54% في سنة 2017. في المقابل، عرفت صيغة المشاركة تراجعًا حادًا، حيث انخفضت من 42.87% سنة 2000 إلى 6.47% فقط سنة 2017. أما صيغة المضاربة، فقد ظلت مساهمتها ضعيفة، ولم تتجاوز 7.79% من إجمالي التمويل المصرفي المتدفق طيلة الفترة الموضحة في الشكل رقم (26).

يعكس هذا الانخفاض في نسب الصيغ الاستثمارية (المشاركة والمضاربة) مقابل الاعتماد المتزايد على الصيغ التجارية (المرابحة)، تحولًا سلبيًا في توجهات المصرف الإسلامي، حيث ابتعد عن دوره الأساسي في الاستثمار وتمويل النشاطات الإنتاجية الحقيقية، والتي تشكل مصدرًا رئيسيًا للأرباح المستدامة وتحسن من ربحية المصرف وتعزز مركزه المالي وقدرته

التنافسية. في حين أن الاعتماد المفرط على الصيغ التجارية ذات العائد الثابت والمعلوم قد يحد من دوره التنموي، ويُضعف من مساهمته الفعلية في دعم الاقتصاد وتمويل مشاريع التنمية.

المطلب الثاني : دراسة وتحليل تطور أدوات الاستثمار الإسلامي في السودان:

يُعد السودان من بين الدول السباقة في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي، إذ يعتمد قطاعه المالي بالكامل على أدوات استثمارية متماشية مع مبادئ الشريعة الإسلامية منذ سنة 1984. وتتوزع هذه الأدوات بين الصكوك الإسلامية – مثل صكوك المضاربة، المرابحة، والإجارة – إلى جانب الصناديق الاستثمارية الإسلامية التي توجه استثماراتها نحو الأسهم المتوافقة مع الشريعة، والعقارات، والسلع الأساسية. كما تقدم البنوك الإسلامية في السودان، على غرار بنك فيصل الإسلامي وبنك البركة السوداني، منتجات وخدمات تمويلية مخصصة لدعم القطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعة. وتجدر الإشارة إلى أن السوق السوداني يشهد توسعاً ملحوظاً في خدمات التكافل الإسلامي (أي التأمين التعاوني)، ما يسهم في توفير مناخ استثماري جاذب للراغبين في تجنب المعاملات الربوية والأنشطة المالية غير الشرعية.

أولا: الصكوك الإسلامية: تُعتبر تجربة السودان في إصدار الصكوك الإسلامية من التجارب الريادية في مجال تطوير الصكوك السيادية الحكومية، حيث هدفت هذه التجربة بالأساس إلى تعبئة الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية وتمويل المشاريع والأصول العامة. وقد تميز السودان كأول دولة تعمل على تحويل النظام المصرفي الوطني بالكامل ليعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا الإطار، أصدرت الحكومة السودانية سنة 1995 قانونًا خاصًا بعنوان "قانون صكوك التمويل"، والذي شكل حجر الأساس في توفير بدائل استثمارية وتمويلية شرعية بدل السندات الربوية. وبناءً عليه، تمكّن بنك السودان المركزي في شهر جويلية 1998 من إصدار شهادات مشاركة، تلاه إصدار وزارة المالية لشهادات المشاركة الحكومية في ماي 1999، بهدف تمويل عجز الميزانية عبر شركة السودان للخدمات المالية.

2-1-1 متطلبات وآليات إصدار الصكوك في السودان: من أجل تفعيل عمليات إصدار الصكوك الإسلامية، تم تأسيس شركة السودان للخدمات المالية من قبل البنك المركزي السوداني بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتم تسجيلها رسميًا وفق قانون الشركات. وقد أُنيط بهذه الشركة مسؤولية إدارة الصكوك وتمثيل الحكومة ومؤسساتها في التصرف في الحصص والأصول المملوكة لها، من خلال إصدار صكوك استثمارية وفق أدوات مالية إسلامية مناسبة. كما تمتلك الشركة الصلاحية الكاملة لإدارة وإصدار صكوك تمويل مرتبطة بأصول تعود لأي جهة أخرى، شريطة وجود طلب رسمي من الجهة المالكة، مع التنسيق اللازم مع وزارة المالية والجهات المعنية، فضلًا عن الانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية لتطوير أدوات التمويل الإسلامي وتوسيع استخدامها.

الجدول رقم(2-29): نشاط تداول الصكوك في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2002-2017

السنوات	عدد الصكوك المتداولة	عدد الشهادات المتداولة	الاجمالي	السنوات	عدد الصكوك المتداولة	عدد الشهادات المتداولة	الاجمالي
2002	884766	29724	914490	**2010**	1791114	4056906	5848020
2003	776999	37071	814070	**2011**	733445	3892066	11225511
2004	30790	102108	132898	**2012**	5793575	6983324	12776899
2005	845830	308083	1153913	**2013**	1447341	5116623	6563964
2006	1433400	1472351	2905751	**2014**	1198891	9996076	11194967
2007	2717193	2016530	4733723	**2015**	1068892	11222669	12291561
2008	4977907	2421055	7398962	**2016**	724021	7924732	8648753
2009	4228900	3417714	7646614	**2017**	1845930	19242070	21088000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2011-2012-2015-2017)

يتضح من بيانات الجدول أن حجم تداول الصكوك والشهادات الإسلامية في السودان خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 قد شهد تذبذبًا ملحوظًا. فقد بلغ ذروته سنة 2008، حيث سُجل أعلى حجم تداول بـ7646614 صك وشهادة. غير أن هذا الرقم شهد تراجعًا في سنة 2010، إذ انخفض إلى 5848020 صك وشهادة، وهو ما يمكن تفسيره بتأثيرات المرحلة الانتقالية التي سبقت انفصال جنوب السودان عن شماله. بعد ذلك، عاد حجم التداول إلى الارتفاع ليبلغ 12776899 صكًا وشهادة سنة 2012، ثم عرف انخفاضًا مجددًا في سنة 2013، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجيًا، محققًا أقصى حجم تداول خلال الفترة المدروسة في إحدى السنوات اللاحقة، حيث بلغ 21088000 صك وشهادة. هذا التغير يعكس تأثر سوق الصكوك بعدة عوامل اقتصادية وسياسية أثرت على ثقة المستثمرين وحركية السوق.

2-1-2 أنواع الصكوك الإسلامية السودانية : تُعد الصكوك من الأدوات المالية الهامة التي اعتمدتها الحكومة السودانية في إطار تطوير الصناعة المالية الإسلامية، ومن أبرز هذه الصكوك:

أ- **شهادة مشاركة البنك المركزي (شامة)**: تمثل هذه الصكوك حصصًا محددة في صندوق خاص يضم الأصول المملوكة لكل من بنك السودان ووزارة المالية داخل القطاع المصرفي. وتُعد أول أداة نقدية إسلامية يتم إصدارها بغرض إدارة السيولة، وكان ذلك في شهر جوان من سنة 1998، وتندرج ضمن ما يُعرف بعملية "التصكيك" (الحواس، 2014)

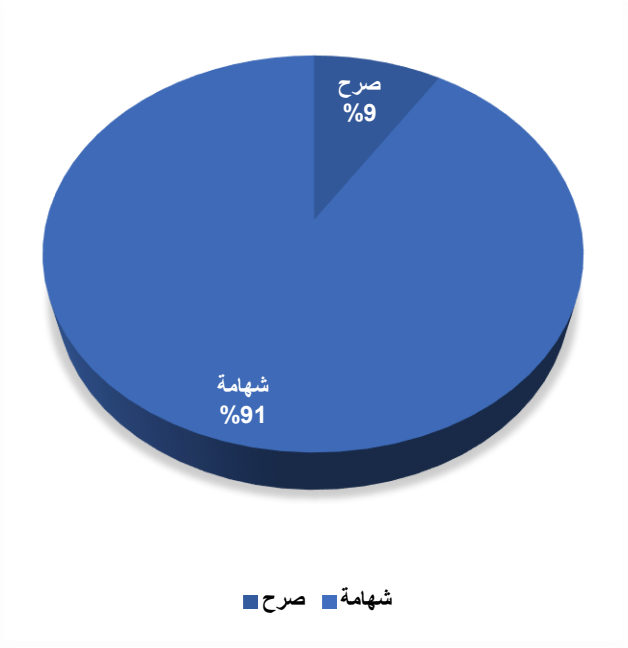
ب- **شهادة المشاركة الحكومية (شهامة)**: صدر أول إصدار لها سنة 1999 من طرف وزارة المالية والاقتصاد الوطني عبر شركة السودان للخدمات المالية. وتستند هذه الصكوك إلى عقد المشاركة، حيث تمثل حصصًا في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية. وتُصدر الدولة هذه الصكوك مقابل حصصها في بعض المؤسسات الربحية نيابةً عن جمهورية السودان (زيد، 2012، صفحة 278)

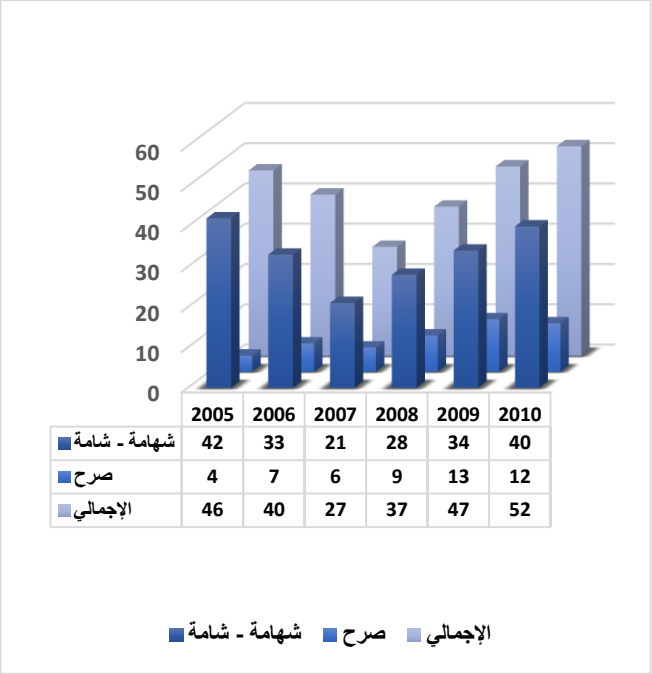
الجدول رقم(2-30): الفرق بين شهادات شامة وشهادات شهامة

التفصيل	شامة	شهامة
الغرض	للتحكم في السيولة	لتوفير التمويل
المصدر	البنك المركزي	الحكومة
السوق	المصارف والمؤسسات المالية	الجمهور بما فيها المصارف
التكوين	اسهم الحكومة وبنك السودان في مختلف المصارف	اسهم الحكومة في بعض المؤسسات المالية الناجحة والرابحة
الاجل	ليس لها اجل محدد ما يمكنها التداول في الأسواق الثانوية	لها اجل محدد ما يسهل من عمليات تمويل الحكومة لفترات
درجة السيولة	بنك السودان مستعد لشرائها عند الطلب في أي وقت	ليس هناك التزام من بنك السودان بإعادة الشراء عند الطلب

المصدر: (بريكة و سناء مرابطي، 2017)

الشكل رقم(2-21): تطور إصدارات الصكوك الحكومية السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2005-2010





المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (التقرير السنوي، 2010)

يتضح من الشكل أعلاه (الأعمدة البيانية) أن إصدارات الصكوك الحكومية في السودان شهدت تطورًا ملحوظًا عبر السنوات، حيث سُجل أعلى حجم للإصدارات خلال سنة 2010، ويُعزى ذلك إلى العدد الكبير من الإصدارات التي طُرحت في السوق خلال نفس السنة في المقابل، نلاحظ تراجعًا ملحوظًا في حجم الإصدارات خلال سنتي 2006 و2007، إذ سُجلت خلالهما أعلى نسب انخفاض في وتيرة الإصدار.

أما فيما يخص قيمة تداول الصكوك الحكومية في السوق خلال نفس الفترة، فيُلاحظ أن صكوك المشاركة الحكومية المعروفة بـ"شهامة" استحوذت على النصيب الأكبر من التداول، إذ شكلت معدلًا سنويًا يقارب 91% من القيمة الإجمالية للصكوك المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مقارنةً بنسبة 9% فقط لصكوك الاستثمار الحكومية المعروفة بـ"صرح".

الجدول رقم(2-31): توزيع شهادة المشاركة الحكومية شامة خلال الفترة 2010-2017

السنة	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)
2010	18904639	9452.3
2011	22279547	11139.7
2012	26051660	13025 .9
2013	28262676	14131.3
2014	31645804	15773
2015	36892037	18446
2016	41111968	20555.21
2017	47662866	20503.50

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (التقارير السنوية للبنك المركزي السودانيCOBS، 2017-2016-2015-2014-2013)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد شهادات المشاركة الحكومية في السودان شهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة 2010–2017، حيث تضاعف عدد الشهادات من حوالي 18,904,639 شهادة في سنة 2010 إلى ما يقارب 47,662,866 شهادة في سنة 2017. وقد صاحب هذا الارتفاع زيادة في القيمة الإجمالية لهذه الشهادات بما يعادل نحو مرتين ونصف، ما يعكس تزايد الاعتماد عليها كأداة تمويلية.

وتُعد شهادات المشاركة الحكومية من بين أهم أدوات التمويل الداخلي التي تعتمد عليها الحكومة السودانية لمعالجة عجز الميزانية، حيث ساهمت بنسبة 24.6% في تمويل العجز الموازني لسنة 2012، و23% خلال سنة 2017، ما يؤكد دورها المحوري في دعم السياسة المالية العامة.

الجدول رقم(2-32): توزيع شهادة المشاركة الحكومية شهامة خلال الفترة 2013-2017

السنة	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)
2013	3784000	1892.0
2014	3784000	1892.0
2015	4485259	2242.06
2016	4485259	2242.6
2017	4485259	2242.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني COBS، 2017–2016–2015–2014–2013)

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود ثبات نسبي في قيمة شهادات المشاركة الحكومية المصدرة خلال السنتين الأوليين من الفترة المدروسة، قبل أن تعرف هذه القيمة ارتفاعًا ملحوظًا في سنة 2015 بنسبة 18.5% مقارنة بالسنوات السابقة. غير أن هذا النمو لم يستمر، حيث سجلت قيمة الإصدارات تراجعًا خلال سنتي 2016 و2017، ما يعكس تذبذبًا في وتيرة الاعتماد على هذه الأداة التمويلية خلال السنوات الأخيرة من الفترة.

ج- **صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)**: تُعد من الأدوات التمويلية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني ويتم تسويقها في السوق الأولي عن طريق شركة السودان للخدمات المالية. تصدر هذه الصكوك بصيغة المضاربة، وتُوجَّه حصيلة إيراداتها نحو تمويل مشاريع البنية التحتية إلى جانب دعم قطاعات الصحة والتعليم والمياه بمختلف ولايات السودان. وتتشابه هذه الصكوك في أهدافها مع صكوك شهامة، من حيث السعي إلى توفير موارد مالية لتغطية احتياجات الدولة المتنوعة. (الشام عبد الله، 2013، صفحة 5)

الجدول رقم(2–33): تطور مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية "صرح" خلال الفترة 2004–2017 :

السنة	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)
2004	1280000	1280.00
2005	5660000	566.0
2006	12990816	1300.0
2007	17050795	1705.1
2008	18725819	1872.5
2009	20223815	2022.38
2010	18264017	1826.3
2011	19442477	1944.2
2012	14761555	1476.3
2013	8413247	8413.0
2014	8279969	828.0
2015	9042101	904.2

2016	8291901	829.2
2017	8195403	819.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير بنك السودان المركزي، 2000-2020)

يُلاحظ من خلال الجدول أن صكوك "صرح" شهدت نموًا ملحوظًا في حجم تداولها خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2017، مع تسجيل تذبذبات واضحة في عدد الشهادات المباعة بين السنوات 2013 و2017. وقد بلغت هذه الصكوك ذروتها في الاستخدام خلال سنة 2011. كما يبيّن الجدول أن عدد الصكوك المتداولة بلغ حوالي 8,279,969 شهادة في سنة 2014، لترتفع إلى 9,042,101 شهادة سنة 2015، مسجلة بذلك نسبة نمو تُقدر بـ9.2%. إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر، حيث شهدت الصكوك بعدها تراجعًا تدريجيًا ليصل عددها إلى نحو 8.2 مليون شهادة في سنة 2017، ما يمثل انخفاضًا بنسبة 58% مقارنة بذروة التداول

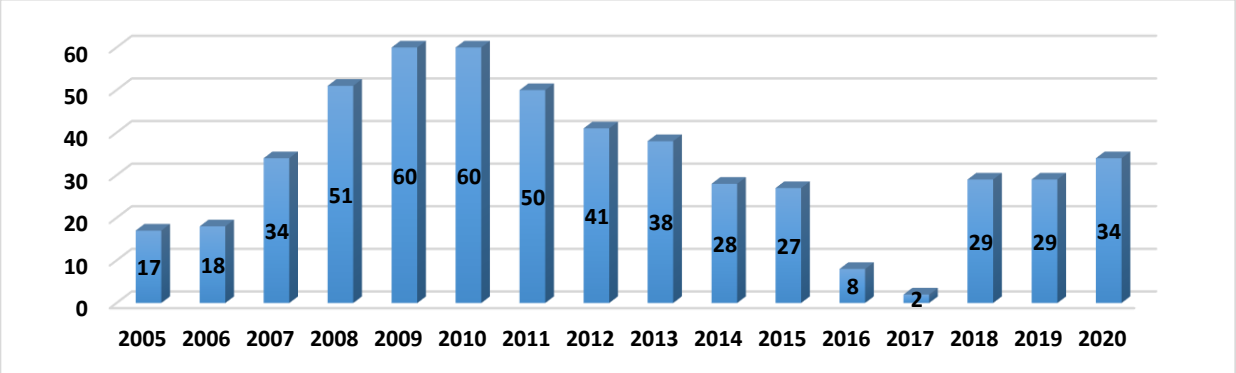
ثانيا: صناديق الاستثمار الإسلامي في السودان: تُعدّ صناديق الاستثمار الإسلامي في السودان من الأدوات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تسهم بشكل فعّال في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات شرعية متنوعة. ويتميز النظام المالي السوداني بارتكازه على الصيرفة الإسلامية، ويضم مؤسسات متكاملة مثل البنوك التكميلية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التأمين التكافلي. وعلى الرغم من هذا التكامل، فإن عدد صناديق الاستثمار لا يزال محدودًا مقارنة بحجم الصكوك الإسلامية. وقد بلغت القيمة الإجمالية المجمعة للصكوك وصناديق الاستثمار حوالي 11.2 مليار جنيه سوداني، خصص منها نحو 92.5% للصكوك، بينما استحوذت صناديق الاستثمار على حصة متواضعة قُدّرت بـ7.5% فقط.

الجدول رقم(2-34): حجم صناديق الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2005-2020

السنة	حجم الصناديق	السنة	حجم الصناديق
2005	17	**2013**	38
2006	18	**2014**	28
2007	34	**2015**	27
2008	51	**2016**	8
2009	60	**2017**	22
2010	60	**2018**	29
2011	50	**2019**	29
2012	41	**2020**	34

الشكل رقم(2-22): حجم صناديق الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2005-2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير بنك السودان المركزي، 2000-2020)



يُظهر الجدول والشكل أعلاه تطوّر حجم الصناديق المستثمرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020، حيث بلغ العدد الإجمالي للصناديق نحو 546 صندوقًا، بمعدل سنوي متوسط قدره 34.1 صندوقًا. وقد سُجّل أعلى عدد من الصناديق في عامي 2009 و2010، حيث بلغ 60 صندوقًا، ويُعزى هذا الارتفاع إلى حالة الاستقرار التي عرفها السوق المالي عقب الأزمة المالية العالمية، إذ شهد الاقتصاد السوداني حينها نموًا ملحوظًا مدفوعًا بازدهار صادرات البترول. بالمقابل، سُجّل أدنى عدد للصناديق المتداولة في عام 2016، إذ لم يتجاوز 8 صناديق، ويُعزى هذا التراجع إلى التداعيات السلبية لانفصال جنوب السودان، وما نتج عنه من فقدان عائدات النفط ضمن الموازنة العامة، الأمر الذي انعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي والاستثماري في البلاد.

ثالثا: صناعة التأمين التكافلي في السودان: شهد القطاع المالي السوداني تحولات جوهرية منذ عام 1983، تمثلت في السعي لتكييفه مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ففي سبتمبر 1984، أصدرت الدولة قرارات رسمية بتطبيق أسس الصيرفة الإسلامية على النظام المصرفي، كما تم تأسيس ديوان الزكاة كخطوة داعمة لهذا التوجه. ورغم أهمية هذه المبادرات، إلا أن تنفيذها العملي واجه عراقيل ناجمة عن تذبذب السياسات الحكومية تجاه القطاع المالي، ما جعل مظاهر الأسلمة تقتصر إلى حد كبير على البنوك الإسلامية التي أنشئت منذ البداية على هذا الأساس.

وقد شكل تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني سنة 1975 نقطة تحول، إذ واجه البنك ضرورة توفير خدمات التأمين بما يتماشى مع الشريعة، فعرض الأمر على هيئة الرقابة الشرعية التي أقرت حينها إنشاء شركة تأمين تكافلي، مع التأكيد على عدم جواز التعامل مع شركات التأمين التقليدي. نتيجة لذلك، بادر البنك بإنشاء أول شركة تأمين تكافلي في السودان والعالم. وفي خطوة تنظيمية لاحقة، قررت الدولة أن يكون كل نشاط التأمين في السودان قائما على نظام التكافل، وبهذا أصبحت جميع شركات التأمين في البلاد تشتغل وفق نموذج التأمين التكافلي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

2-3-1 الإجراءات التي اتبعتها السودان للتحول نحو نظام التأمين التكافلي في السودان: سعت الدولة السودانية إلى تطبيق نظام التأمين التكافلي كبديل شرعي عن التأمين التجاري، من خلال سلسلة من الإجراءات العملية والتنظيمية، وقد تم تحديد أبرز المجالات الأساسية التي شملها هذا التحول كما يلي:

إعادة النظر في العقود القائمة: باشرت السلطات مراجعة شاملة لكل عقود التأمين المعمول بها، مع دراسة القوانين والنصوص التنظيمية ذات الصلة، بهدف التحقق من مدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتصحيح ما يخالفها.

وضع إطار قانوني شرعي: تم إعداد قواعد قانونية جديدة تضمن انسجام أعمال التأمين مع الضوابط الشرعية، لضمان ممارسة النشاط التأميني في بيئة قانونية إسلامية.

تعريب وثائق التأمين: تم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في تحرير عقود التأمين، بهدف تمكين المؤمن له من فهم مضمون العقد وشروطه ونتائجه، مما يعزز من مبدأ الشفافية والوعي التأميني.

تحديث الإطار الإداري للشركات: أُجريت تغييرات إدارية داخل شركات التأمين، من أجل اعتماد الأشكال القانونية التي تتماشى مع متطلبات التأمين التكافلي، سواء من حيث الهيكلة أو نماذج التسيير.

نشر ثقافة التأمين التكافلي: قامت الدولة بجهود توعوية وتكوينية للعاملين في قطاع التأمين، شملت تعريفهم بمبادئ التأمين التكافلي وآلياته، مما ساعد في ترسيخ المفهوم وضمان تنفيذه بفعالية.

معالجة الجوانب المحاسبية والمالية: تم العمل على مواءمة العلاقة بين شركات التأمين والمساهمين فيها بما يتماشى مع مبادئ التأمين التكافلي، وذلك من خلال تطوير الأساليب الإدارية والمحاسبية للفصل بين أموال المساهمين وأموال المشتركين.

2-3-2 تطور نشاط التامين التكافلي : عرف قطاع التأمين التكافلي في السودان تطورًا ملحوظًا ونموًا واسعًا على مر السنوات، الأمر الذي يعكس نجاح تجربة السودان في اعتماد هذا النمط من التأمين المرتبط بأحكام الشريعة الإسلامية. وسنقوم فيما يلي بعرض هذا التطور بشكل كمي من خلال الجدول المرفق، الذي يُبرز المؤشرات الأساسية لنشاط هذا القطاع خلال فترة زمنية محددة.

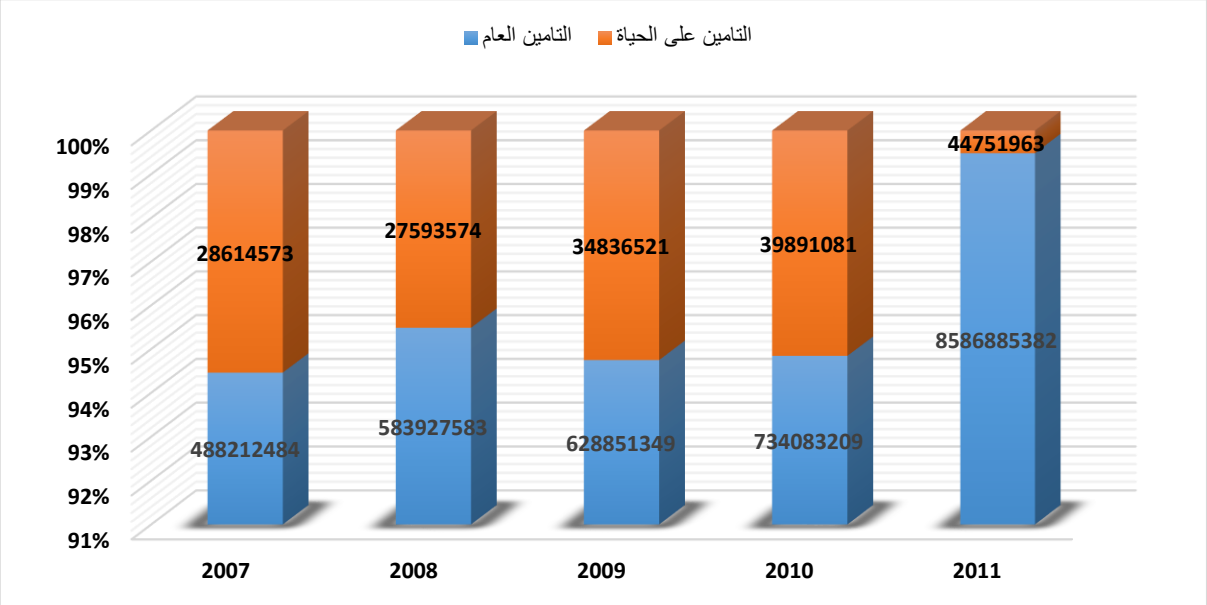
الجدول رقم(2-35): اجمالي أقساط وتعويضات سوق التامين السوداني للفترة 2007 -2011

	اجمالي أقساط التامين		اجمالي التعويضات	
السنة	التامين العام	التامين على الحياة	التامين العام	التامين على الحياة
2007	488212484	28614573	285970739	5178044
2008	583927583	27593574	434107800	10356915

12188593	380748272	34836521	628851349	**2009**
14824207	4434033886	39891081	734083209	**2010**
16252691	516889198	44751963	8586885382	**2011**
58800450	2061119895	175687712	3286885382	**المجموع**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (الاتحاد العام للتامين التكافلي، 2012)

الشكل رقم(2-23): تطور أقساط التامين العام والتامين على الحياة في سوق التامين السوداني للفترة 2007-2011



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

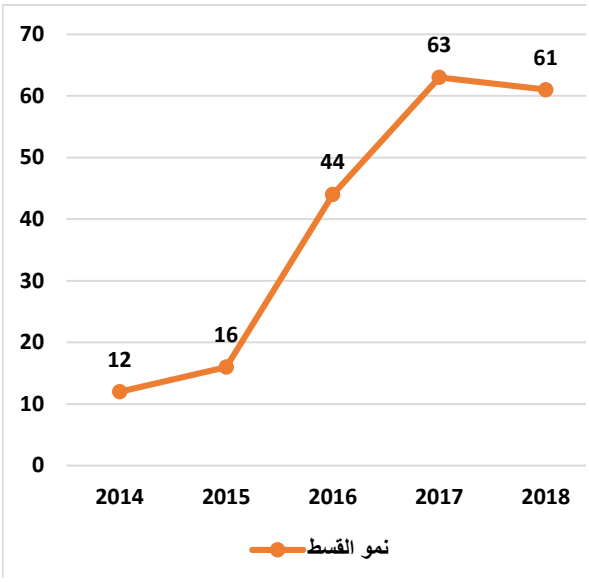
من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه، يتبيّن أن إجمالي أقساط التأمين العام وكذلك أقساط التأمين على الحياة سجّلا ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى غاية سنة 2011. ويُعزى هذا التطور إلى التزام شركات التأمين العاملة في السوق السوداني بتسوية التعويضات المستحقة للمؤمن لهم. ويتضح من المعطيات الإحصائية أن أقساط التأمين العام ارتفعت سنة 2011 بمبلغ قدره 734,853,120 جنيهًا سودانيًا مقارنة بسنة 2010، وهو ما يشير إلى تباين واضح بين فرعي التأمين. ويعكس هذا التباين هيمنة فرع التأمين العام على نشاط الاكتتاب مقارنة بالتأمين على الحياة، الأمر الذي يُفسَّر بعزوف شريحة واسعة من الأفراد في المجتمع السوداني عن التأمين على الحياة، لأسباب ثقافية ودينية متجذّرة في سلوكهم الاستهلاكي والاعتقادي.

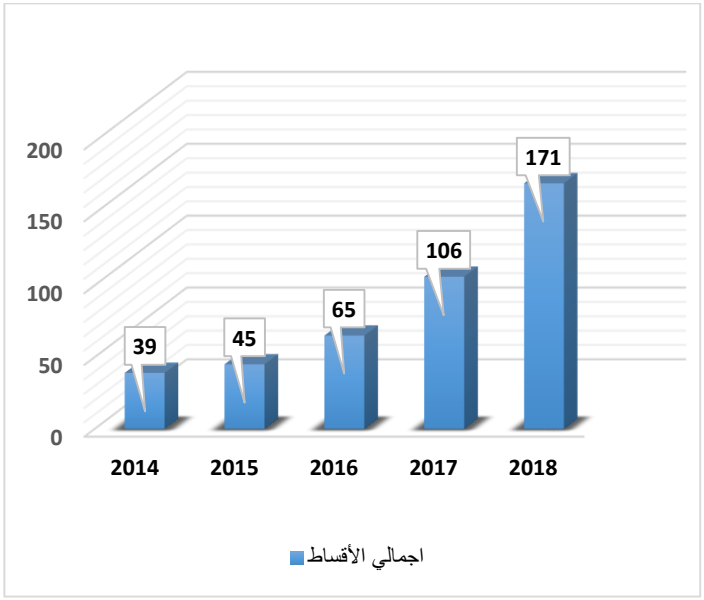
الجدول رقم(2-36): تطور نشاط التامين التكافلي بالسودان للفترة 2014-2018 (الوحدة مليار دولار امريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الاقساط	39	45	65	106	171
نسبة نمو الاقساط	%12	%16	%44	%65	%61

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (REPORT ISLAMIC FINANCIAL, 2020, p. 50)

الشكل رقم(2-24): تطور أقساط التامين في سوق التامين التكافلي للفترة 2014-2018





المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

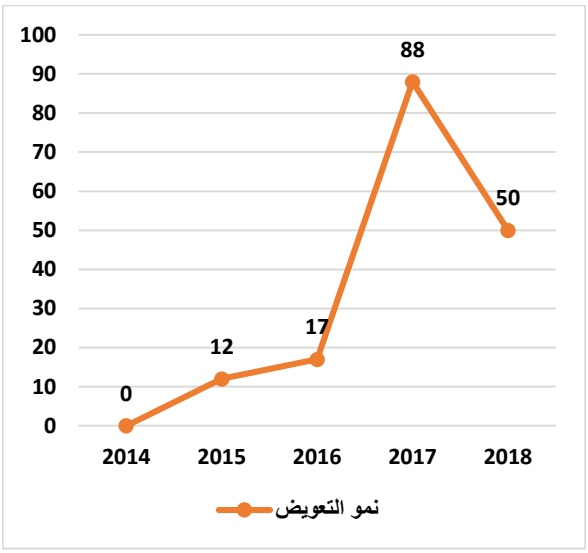
يتّضح من الجدول والشكل أعلاه أن إجمالي أقساط التأمين التكافلي في السودان شهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018، حيث ارتفع من 39 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 171 مليار دولار أمريكي سنة 2018، ما يعكس توسّعًا واضحًا في نشاط الاكتتاب داخل سوق التأمين السوداني. أما فيما يتعلق بنسبة نمو الأقساط، فقد سجلت تطورًا تدريجيًا من 12% سنة 2014 إلى 63% سنة 2017، قبل أن تعرف انخفاضًا طفيفًا إلى 61% سنة 2018، وهو ما يدل على استمرار النمو رغم بعض التقلبات الطفيفة في وتيرته خلال نهاية الفترة المدروسة.

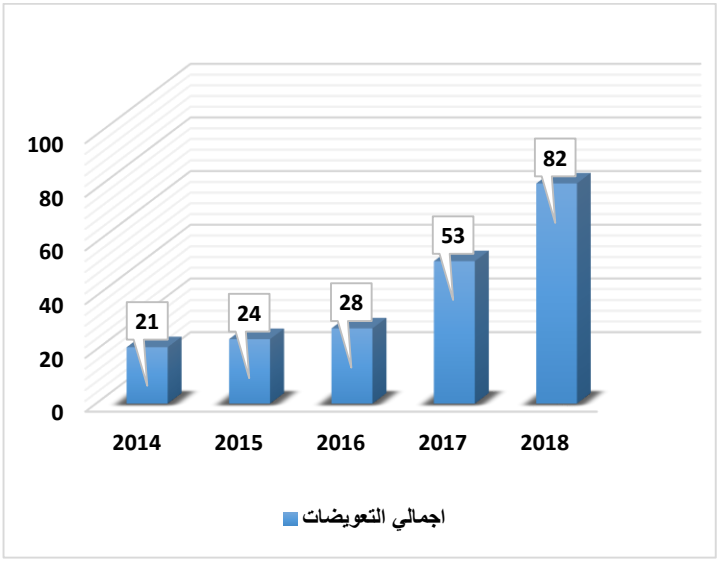
الجدول رقم(2-37): تطور تعويضات التامين التكافلي بالسودان خلال الفترة 2014-2018 (الوحدة مليار دولار امريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي التعويضات	21	24	28	53	82
نسبة نمو التعويضات	%0.1	%12.8	%17.9	%88.3	%50

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على (REPORT ISLAMIC FINANCIAL, 2020, p. 50)

الشكل رقم(2-25): تطور تعويضات التامين التكافلي بالسودان خلال الفترة 2014-2018 (الوحدة مليار دولار امريكي)





المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يتّضح من الجدول والشكل السابقين أن نسبة نمو تعويضات التأمين كانت شبه مستقرة خلال السنوات الثلاث الأولى من الفترة المدروسة، غير أنها شهدت ارتفاعًا حادًا بلغ 80% سنة 2017. وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في حجم التعويضات إلى تكبّد شركات التأمين خسائر مالية، إذ تجاوزت قيمة التعويضات المدفوعة حجم الأقساط المحصلة، مما أثر سلبًا على توازنها المالي. وكنتيجة لذلك، تم إصدار قانون العمل لسنة 2018 كإجراء وقائي وتنظيمي بهدف إعادة هيكلة قطاع التأمين ومواجهة الاختلالات التي ظهرت في تلك المرحلة

رابعا: ديوان الزكاة السوداني: يعد ديوان الزكاة السوداني من أبرز المؤسسات التي نجحت في تنظيم وتحصيل الزكاة بطريقة مؤسسية، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد تم تأسيسه بموجب قانون الزكاة الصادر سنة 1984، ويتبع وزارة المالية

والتخطيط الاقتصادي. ويهدف الديوان إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توجيه موارد الزكاة لدعم الفئات الفقيرة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

2-4-1 تمويل ديوان الزكاة السوداني للمشاريع الاستثمارية الإنتاجية: يحرص ديوان الزكاة السوداني على ترسيخ الفكر الاستثماري لدى ذوي الدخول المحدودة أو المعدومة، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية توفر لهم سُبل الخروج من دائرة الفقر والإقصاء. ويتم ذلك عبر تمليك المستفيدين الآلات والمعدات ورؤوس الأموال الإنتاجية التي تُمكّنهم من الانخراط في العملية الإنتاجية ورفع مساهمتهم في خلق القيمة المضافة وتوليد الدخل.

وفي عام 1986، تم إصدار قانون الزكاة الجديد الذي فصل الزكاة عن الضرائب، ما أدى إلى إنشاء هيئة مستقلة عُرفت بـ"ديوان الزكاة". وبهذا، استعادت الزكاة مكانتها كنظام مالي اجتماعي إسلامي متكامل، يتميّز عن النظام الضريبي من حيث الجوهر والآليات. ومنذ ذلك الحين، توسعت شبكة ديوان الزكاة لتشمل كافة ولايات السودان، في إطار تعزيز جهود الجباية وتوسيع قاعدة التوزيع لخدمة مستحقي الزكاة.

الجدول رقم(2-38): المشاريع الإنتاجية الممولة في إطار ديوان الزكاة السوداني خلال سنة 2016

يُبيّن الجدول حجم التمويل الذي قدّمه صندوق الزكاة في السودان، إضافةً إلى عدد الأسر المستفيدة من مختلف البرامج التنموية الهادفة إلى دمج الفئات الفقيرة والمهمشة ضمن عجلة الإنتاج. وتأتي هذه المبادرات في إطار المساعي الرامية إلى خفض معدلات البطالة، وتعزيز فرص توليد الدخل، والخروج من دائرة الفقر والتهميش بشكل مستدام

البيان	المشاريع الإنتاجية الجماعية	مشروع المأوى	مشروعات الشباب والمرأة	تدريب الفقراء لإدارة المشروعات	المشروعات الإنتاجية الفردية
المبالغ(مليون جنيه سوداني)	85.5	12.9	25.1	8.1	268.9
عدد الأسر المستفادة	26988	784	6936	6683	22186

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (التقرير السنوي لديوان الزكاة، 2016)

يُظهر الجدول السابق اهتمام صندوق الزكاة في السودان بالبعد الاستثماري، حيث قام بتمويل مشاريع إنتاجية جماعية استفادت منها 26,988 أسرة خلال سنة 2016، تمحورت بشكل أساسي حول المشاريع الزراعية التي تهدف إلى دعم التنمية وتحقيق الاستقرار. كما أولى الصندوق أهمية خاصة للمشاريع الفردية، حيث استحوذت هذه الأخيرة على أعلى نسبة من التمويل بلغت 268.9%، وهو ما يُعد دعمًا معتبرًا من شأنه تمكين هذه العائلات من الخروج من دائرة الفقر.

بالإضافة إلى ذلك، اهتم الصندوق بالجانب التكويني، إذ خُصصت ميزانية قدرها 8.1 مليون جنيه سوداني لتكوين الشباب في مجال تسيير المشاريع. كما تم دعم فئة الشباب والنساء عبر تمويل مشاريع صغيرة إنتاجية أو حرفية، بميزانية قدرها 25.1 مليون جنيه سوداني، تسهم في توفير الحد الأدنى من سبل العيش الكريم.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد قام الصندوق بتوفير السكن لنحو 784 عائلة كانت بدون مأوى، وهو ما يُبرز الدور الفعّال الذي يلعبه صندوق الزكاة السوداني في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوقاية من مختلف التهديدات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تواجه هذه الفئات الهشة.

2-4-2 تمويل صندوق الزكاة السوداني للمشاريع الاستثمارية الخدمية: حرص صندوق الزكاة السوداني، وعلى مدار سنوات متتالية، على دعم المشاريع الخدمية ذات الطابع الاستثماري، والتي تُعد ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، لاسيما أولئك الذين حالت ظروفهم دون توفيرها بأنفسهم. وقد جاءت هذه المشاريع بهدف صون كرامة الإنسان، وتمكينه من تحقيق منافع تعينه على بلوغ أهدافه وطموحاته، وتعزيز قدراته على العمل والإنتاج والإبداع. ويُبرز الجدول المرفق حجم التمويل الزكوي المخصص لهذه المشاريع الخدمية الحيوية خلال سنة 2016، مما يعكس التوجه التنموي والإنساني للصندوق في دعم الفئات المحتاجة من خلال توفير بنى تحتية وخدمات مستدامة تخدم الصالح العام.

الجدول رقم(2-39): المشاريع الخدمية الممولة في إطار صندوق الزكاة السوداني خلال سنة 2016

البيان	مشروع المياه	دعم الخدمات الصحية	التعليم	مشروعات الرحل
المبالغ (مليون جنيه سوداني)	40.5	12	7.3	10.87
عدد الأسر المستفادة	23300	8280	7320	25672

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (السنوي، التقرير السنوي لديوان الزكاة، 2016)

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق، يتبيّن أن صندوق الزكاة السوداني أولى اهتمامًا بالغًا بتمويل المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الخدمي، حيث وُجّه جزء معتبر من التمويل نحو تأمين خدمات أساسية تمس حياة الأفراد بشكل مباشر. فقد خصص مبلغ 40.5 مليون جنيه سوداني خلال سنة 2016 لمشاريع توفير المياه الصالحة للشرب، كما تم دعم قطاع الصحة بمبلغ 12 مليون جنيه، والتعليم الأساسي بـ7.3 مليون جنيه سوداني. ويُبرز هذا التوزيع التمويلي مدى مساهمة الصندوق في سد بعض جوانب العجز في الإنفاق العام، وذلك من خلال تمويل مشاريع تحقق المنفعة العامة لشرائح واسعة من المجتمع، لاسيما الأسر الفقيرة والمهمشة، مما يعكس دوره التكافلي والتنموي في آنٍ واحد

خامسا: التمويل الإسلامي الأصغر في السودان: شهد قطاع التمويل الأصغر في السودان تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال من 34 مؤسسة في عام 2016 إلى 38 مؤسسة خلال عام 2017، وفقًا لما ورد في (تقرير البنك المركزي السابع والخمسون، 2017) يعد التمويل الأصغر الإسلامي أداة استراتيجية موجهة بالأساس إلى الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع، التي تعاني من محدودية في القدرة على التمويل الذاتي، مما يعيق قدرتها على تلبية احتياجاتها الاستثمارية. وغالبًا ما تُستثنى هذه الفئة من الاستفادة من الخدمات المالية التقليدية، إما بسبب تدني مستويات دخلها أو لعدم امتلاكها للضمانات الكافية المطلوبة من طرف المؤسسات المصرفية الرسمية. ويعرض الجدول الموالي أبرز قنوات التمويل الأصغر في السودان خلال سنة 2017، مبرزًا تنوع الجهات الفاعلة في هذا المجال.

الجدول رقم(2–40): مصادر التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال سنة 2017

مصادر التمويل الأصغر	القيمة (مليون جنيه)	نسبة المساهمة
البنك المركزي السوداني	169	%19
صندوق الانماء العربي	216	%24
المصارف	352	%39
الشراكة مع بنك التنمية الإسلامي –جدة	155	%17
المجموع	892	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (السنوي، التقرير السنوي لديوان الزكاة ، 2017)

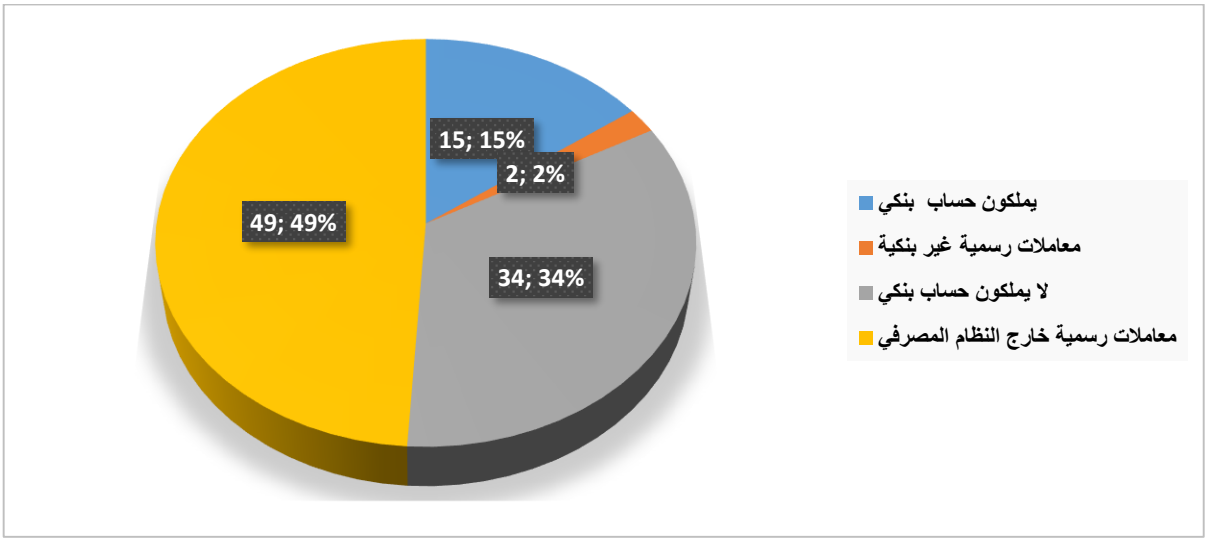
يتضح من خلال الجدول أعلاه تنوع الجهات الممولة للتمويل الأصغر في السودان، حيث ساهم بنك السودان المركزي بنسبة 19%، بما يعادل 169 مليون جنيه سوداني، كما ساهم صندوق الإنماء العربي بنسبة 24%، في حين بلغت مساهمة الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية نحو 17%. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من التمويل تعود إلى المصارف الإسلامية، ما يعكس تبني البنك المركزي لسياسة تمويلية تهدف إلى دعم الفئات الهشة ومحدودة الدخل، وذلك بتمكينها من إنشاء مشاريع مصغرة تُسهم في تحسين أوضاعها الاقتصادية، وتُجنبها خطر التهميش، وتسهم في إدماجها ضمن الدورة الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل الشمول المالي ومؤشراته في السودان

يُعد تحقيق الشمول المالي في السودان مسؤولية مشتركة تتطلب جهودًا مكثفة من المصارف والمؤسسات المالية، من خلال تبنّي خطط استراتيجية لتطوير الخدمات المصرفية، ونشر ثقافة الشمول المالي بين أفراد المجتمع، وتيسير الإجراءات المرتبطة بالحصول على الخدمات المالية. وتُعد مؤشرات الشمول المالي مرآة تعكس مدى نجاح هذه الجهود ومدى فاعلية البرامج المصرفية في تعزيز الوصول المالي.

وفي هذا السياق، أشار تقرير البنك الدولي لسنة 2021 إلى تصنيف السودان ضمن الدول ذات الشمول المالي المنخفض، حيث لم تتجاوز نسبة امتلاك الحسابات البنكية في المؤسسات المالية نسبة 24%. وقد بلغت نسبة البالغين (فوق سن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا في السودان حوالي 15.3%، لتنخفض إلى 10% فقط في صفوف النساء، مما يبرز الفجوة بين الجنسين في النفاذ إلى الخدمات المالية. أما نسبة حيازة البطاقات الائتمانية فكانت ضئيلة جدًا، حيث لم تتجاوز 0.6%، في حين لم تتعدّ نسبة المستخدمين لخدمات الدفع أو التسوق عبر الإنترنت 1%. كما لم تُسجَّل أي نسبة تذكر في امتلاك المحافظ المالية الإلكترونية التي توفّرها عادة شركات الاتصال. أما بخصوص الحصول على التمويل، فقد أظهرت البيانات أن 4.2% فقط من البالغين لجأوا إلى الاقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية، مقابل نسبة مرتفعة بلغت 38% ممن اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء، وهو ما يعكس ضعف الثقة بالقطاع المصرفي أو صعوبة الوصول إليه

الشكل رقم(2–26): مؤشرات الشمول المالي في السودان 2020 للذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Maposa، 2021)

أولا: مؤشرات الشمول المالي في السودان: يُعد الشمول المالي من الركائز المحورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في السودان، نظرًا لدوره في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز فرص التشغيل، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات

المالية لكافة شرائح المجتمع، لا سيما في المناطق الريفية والمهمشة. وتشير الإحصائيات والتقارير الحديثة إلى إحراز السودان لبعض التقدم في هذا المجال، غير أن هذا التقدم لا يزال محدودًا، إذ تواجه جهود تعميم الشمول المالي عدة تحديات، تتعلق بالبنية التحتية المالية، وانخفاض مستوى الوعي المالي، وضعف التغطية الجغرافية للمؤسسات المصرفية.

الجدول رقم(2–41): مؤشرات الشمول المالي في السودان للفترة 2011 و2014

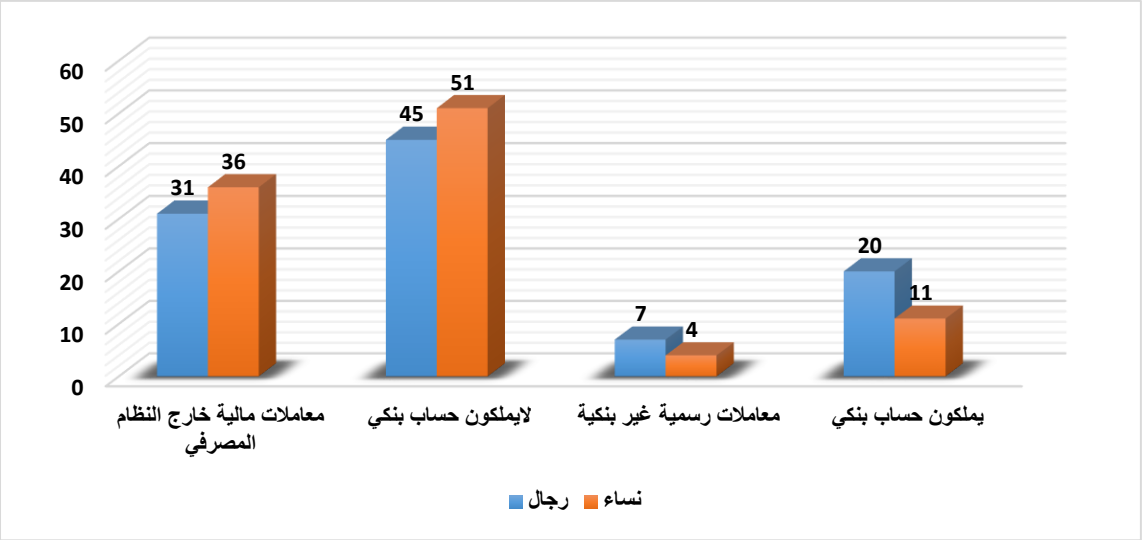
المؤشر	2011	2014
نسبة ملكية الحسابات للبالغين اكثر من 15 سنة في مؤسسات مالية رسمية	%6,9	%15,3
نسبة الادخار للبالغين اكثر من 15 سنة في مؤسسات مالية رسمية	%3,4	%7,5
نسبة الاقراض للبالغين اكثر من 15 سنة في مؤسسات مالية رسمية	%1,8	%4,2
نسبة الإقراض غير الرسمي	%11,1	%1,6
نسبة الإقراض من العائلة والاصدقاء	%47,4	38%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد عل (world bank group، 2015)

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي في السودان خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014. فقد ارتفعت نسبة البالغين (أكثر من 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية من 6.9% سنة 2011 إلى 15.3% سنة 2014. كما شهدت نسب الادخار والاقتراض لدى هذه المؤسسات تطورًا معتبرًا، حيث ارتفعت نسبة الادخار من 3.4% سنة 2011 إلى 7.5% سنة 2014، ونسبة الاقتراض من 1.8% إلى 4.2% خلال نفس الفترة.

وفي المقابل، لوحظ تراجع في نسب اللجوء إلى الإقراض غير الرسمي وإلى الاقتراض من الأهل والأصدقاء، حيث انخفضت الأولى من 11.1% سنة 2011 إلى 1.6% سنة 2014، والثانية من 47.4% إلى 38%. ويُعزى هذا التحسن إلى جهود الدولة في دعم الشمول المالي، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والحد من الاعتماد على الآليات غير الرسمية.

الشكل رقم(2-27): الشمول المالي في السودان حسب النوع (للذين تزيد أعمارهم فوق 15 سنة)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Maposa، 2021)

الجدول رقم(2-42): عدد الفروع، الحسابات، أجهزة الصراف الآلي وبطاقاتها، ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية

نظرًا لاعتماد الشمول المالي في قياسه على مجموعة من المؤشرات الأساسية، والمتمثلة في مدى الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام هذه الخدمات من قبل مختلف فئات المجتمع، بالإضافة إلى جودة المنتجات المالية وطريقة تقديمها؛ إلا أن السودان، بحسب هذه المؤشرات، لا يزال يُسجّل أحد أدنى معدلات الشمول المالي ضمن دول المنطقة العربية. ويُوضّح الجدول أدناه الواقع الفعلي من خلال بيانات تتعلق بعدد فروع المؤسسات المالية، وعدد الحسابات البنكية، وأجهزة الصراف الآلي والبطاقات المرتبطة بها، إلى جانب نقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية، والتي تعكس جميعها محدودية الوصول إلى الخدمات المالية الحديثة وانتشارها داخل البلاد.

البيان	السنوات				
	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الفروع	674	720	732	674	758
عدد الحسابات (مليون)	7.3	4.2	4.8	5.3	6.3
عدد أجهزة الصراف الآلي	970	1074	1190	1300	1448
عدد نقاط البيع	708	2885	3447	3780	16162
عدد بطاقات الصراف الآلي (مليون)	2.3	2.6	2.9	3.4	4.2
عدد بطاقات المحفظة الالكترونية (ألف)	-	722	778	793	885

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (مجلة التمويل الأصغر، 2021)

يُبرز الجدول السابق التحسن المتواصل في مؤشرات الشمول المالي في السودان، حيث ارتفع عدد فروع المصارف من 674 فرعًا سنة 2014 إلى 758 فرعًا سنة 2018، وذلك رغم استقرار عدد المصارف خلال نفس الفترة عند 37 مصرفًا. كما شهد عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع نموًا ملحوظًا، إذ ارتفع عدد نقاط البيع من 708 نقطة سنة 2014 إلى 16.162 نقطة سنة 2018، وهو ما ساهم في تعزيز شمولية الأفراد، إذ ارتفع عدد الحسابات المصرفية من 3,7 مليون حساب في 2014 إلى 6,3 مليون حساب في 2018.

ثانيا: إحصائيات الشمول المالي عن طريق برامج التمويل الأصغر الإسلامي في السودان: تجلّت أهمية التمويل الأصغر الإسلامي كأداة فعّالة لمعالجة مشكلات الإقصاء المالي، الذي تعاني منه بشكل خاص الفئات الفقيرة في المجتمع السوداني، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019. وقد انعكس ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على تطور هذا القطاع.

الجدول رقم(2-43): عدد مؤسسات التمويل الأصغر للفترة 2010-2018

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات	8	10	12	25	30	32	34	38	44

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (تقارير بنك السودان 2019، 2019)

الجدول رقم(2–44): عدد عملاء التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر(بالآلاف)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العملاء الإجمالي	244	494	706	852	1055	1640	1767	–
عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر	47	194	300	400	509	641	799	1022

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (تقارير بنك السودان 2019، 2019)

إن قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في السودان عرف تطورا ملحوظا في معدلات النمو خلال العشر السنوات وقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال اعتبار التمويل الأصغر الإسلامي أداة استراتيجية لمحاربة الفقر، حيث أولت له الدولة أهمية متزايدة. فقد ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 8 مؤسسات سنة 2010 إلى 46 مؤسسة في سنة 2019، إلى جانب 37 مصرفًا عاملًا، من بينها بنك الأسرة الذي يُعد بنكًا متخصصًا في التمويل الأصغر. وقد ساهم هذا التوسع في ارتفاع عدد العملاء المستفيدين من التمويل الأصغر (سواء عبر المؤسسات أو المصارف)، إذ ارتفع من 244 ألف عميل في سنة 2011 (منهم 47 ألفًا عبر مؤسسات التمويل الأصغر) إلى نحو 1.767 مليون عميل في سنة 2017، وبلغ عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر 1.022 مليون عميل في سنة 2018، مما يعكس تقدمًا ملحوظًا في الشمول المالي داخل المجتمع السوداني.

المطلب الرابع: تقييم دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في السودان:

يُعد تفعيل الصناعة المالية الإسلامية من أبرز الآليات الفعالة لتعزيز الشمول المالي في الدول النامية، حيث تسعى دولة السودان إلى توظيف أدوات الاستثمار الإسلامي بهدف توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما للفئات المحرومة والمهمّشة. ويأتي هذا التوجه في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة ترتكز على تطوير القطاع المالي الإسلامي بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق شمول مالي مستدام يُسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

أولا: سبل استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي في تحقيق الشمول المالي في السودان:

تُعد أدوات الاستثمار الإسلامي من الركائز الأساسية في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الشمول المالي والاجتماعي، لاسيما في الدول النامية مثل السودان، حيث تُوفر هذه الأدوات مصادر تمويل متنوعة تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى فعالية هذه الأدوات في عدة جوانب:

لقد شكلت تجربة السودان في إصدار وإدارة الصكوك الإسلامية نموذجاً رائداً على المستوى العربي، حيث مكّن هذا التوجه سوق الخرطوم للأوراق المالية من التميز والتصدر بين أربع بورصات عربية خلال الربع الثالث من عام 2017، بحسب تقارير الصندوق العربي. ورغم هذا التميز، إلا أن سوق الصكوك في السودان ما يزال محدودًا من حيث تنوع المنتجات، إذ تقتصر معظم الإصدارات على الصكوك الحكومية، وغالباً ما تكون محلية. ومع ذلك، فإن التداول بالصكوك يشهد تزايداً ملحوظاً، في مقابل الانخفاض الكبير في تداول الأسهم، مما جعل سوق الخرطوم من أكثر الأسواق العربية نشاطاً في مجال الصكوك الإسلامية.

تُصدر هذه الصكوك من خلال شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، بصيغ متعددة مثل: المشاركة، الإجارة، المضاربة، وتُعد المرابحة من أكثر الصيغ اعتماداً. وقد ساهمت صكوك الاستثمار الحكومية في تمويل مشروعات البنية التحتية وسد العجز في الميزانية، بديلاً عن الإصدار النقدي أو الاستدانة، ما أدى إلى تحفيز السوق المحلي وتخفيف الاعتماد على التمويل الخارجي. ولعل أبرز مؤشر على ذلك أن تداول الشهادات والصكوك شكل نحو 95% من إجمالي حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

يعمل البنك المركزي السوداني ضمن إطار مالي إسلامي، مستخدماً أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة في إدارة السياسة النقدية، مع الالتزام بالضوابط الشرعية واستبعاد المعاملات الربوية والغرر. وعلى الرغم من هذا التقدم، ما تزال هناك تحديات تواجه السودان، من أبرزها الحاجة إلى تطوير الأدوات المالية الإسلامية، وخاصة صناديق الاستثمار التي تُعد أدوات مالية شرعية مهمة في تعبئة المدخرات وتوظيف السيولة وتخفيف المخاطر.

ولمواكبة التطورات، يُوصى بـ:

- تأمين الصكوك الإسلامية ضد المخاطر.
- تعزيز الحوكمة وتطبيقها على مختلف الأطراف داخل سوق الخرطوم.
- إنشاء جهة رقابية مستقلة للإشراف على السوق المالي.
- مراجعة التشريعات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بصناعة التأمين، فقد احتلت السودان موقع الريادة في تطبيق نموذج التأمين التكافلي، إلا أن التجربة لم تحقق نتائج مماثلة لما تحقق في دول أخرى، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات، منها: ضعف السياسات الاستثمارية، بطء الانتقال نحو نموذج التكافل، عدم الاستقرار السياسي، نقص الكفاءات المتخصصة، وحداثة التجربة. ولتعزيز هذا القطاع، لا بد من:

- توسيع خدمات التأمين التكافلي لغير المسلمين.
- تطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بشركات التأمين.
- ضمان حقوق المتعاملين وحماية المؤمن لهم.
- تشجيع التعاون بين شركات التأمين وفقًا لمبدأ المشاركة.

وفي سياق دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حرصت الدولة على تمويل هذه المشاريع كوسيلة للتخفيف من آثار الخصخصة والتحرير الاقتصادي، لما لها من دور في تقليص الفجوة الاجتماعية. وقد أنشأت الحكومة صناديق دعم لهذه المشاريع، لكن يلاحظ أن منتجات التمويل لا تزال تُشبه إلى حد كبير القروض التقليدية، ما يستدعي تطويرها لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويُنصح هنا بالجمع بين عقود التمويل ومنتجات الادخار، مع الاستفادة من أدوات مثل الزكاة، الوقف، والتأمين التكافلي الأصغر، إلى جانب التحول الرقمي لتوسيع الوصول وتحقيق الشمول المالي بتكلفة أقل.

ورغم الجهود المبذولة، لا تزال معدلات الشمول المالي في السودان منخفضة، وهو ما تؤكده إحصاءات البنك الدولي التي تشير إلى أن 30% فقط من السكان يمتلكون حسابات بنكية، ما يعود إلى هيمنة الاقتصاد غير الرسمي، ضعف البنية التحتية، غياب المنتجات المالية الملائمة للفقراء، وارتفاع معدلات الفقر. تتركز معظم الخدمات المصرفية في المدن، بينما يعاني الريف من نقص الوعي المالي وانعدام الخدمات، مما يقيد فرص الادخار والائتمان.

- ورغم التحديات، توجد فرص حقيقية لتوسيع الشمول المالي في السودان من خلال:

- تطوير منتجات مالية مبتكرة تناسب جميع الفئات.
- توسيع الخدمات المصرفية الرقمية لدعم المشاريع.
- نشر ثقافة الشمول المالي وتكثيف التوعية المجتمعية.
- الانتشار الجغرافي للمؤسسات المصرفية للوصول إلى الفئات المهمشة.
- إلزام الموظفين في القطاع الحكومي بفتح حسابات بنكية كوسيلة للدمج المالي.

المبحث الرابع: الدراسة الامبيرقية

يُعدّ الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى الأنظمة المالية الحديثة إلى تحقيقها، لما له من دورٍ في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوسيع دائرة المشاركة الاقتصادية لكافة فئات المجتمع. وفي هذا السياق، برزت أدوات الاستثمار الإسلامي كآليات مالية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتستهدف شريحة واسعة من الأفراد الذين يُحجمون عن التعامل مع الأدوات المالية التقليدية لأسباب دينية أو ثقافية.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة فاعلية هذه الأدوات في تعزيز الشمول المالي، من خلال التحليل الإمبريقي لمدى تأثيرها في استقطاب الفئات غير المشمولة مصرفياً، وتحفيز الادخار والاستثمار ضمن الإطار التمويلي الإسلامي. كما يتناول هذا المبحث المنهجية المتبعة في الدراسة، وخصائص العينة، والأدوات الإحصائية المعتمدة، إلى جانب تحليل النتائج المتحصل عليها، بما يسمح باستخلاص مؤشرات واقعية حول قدرة أدوات الاستثمار الإسلامي على دعم التضمين المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الطرق والأدوات

أولا: أداة الدراسة:

لدراسة أثر أدوات الاستثمار الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على الاستبيان، ومعالجة معطياته باستخدام برنامج (SPSS) و(Smart PLS)، وقد تم تصميم الاستبيان على النحو التالي:

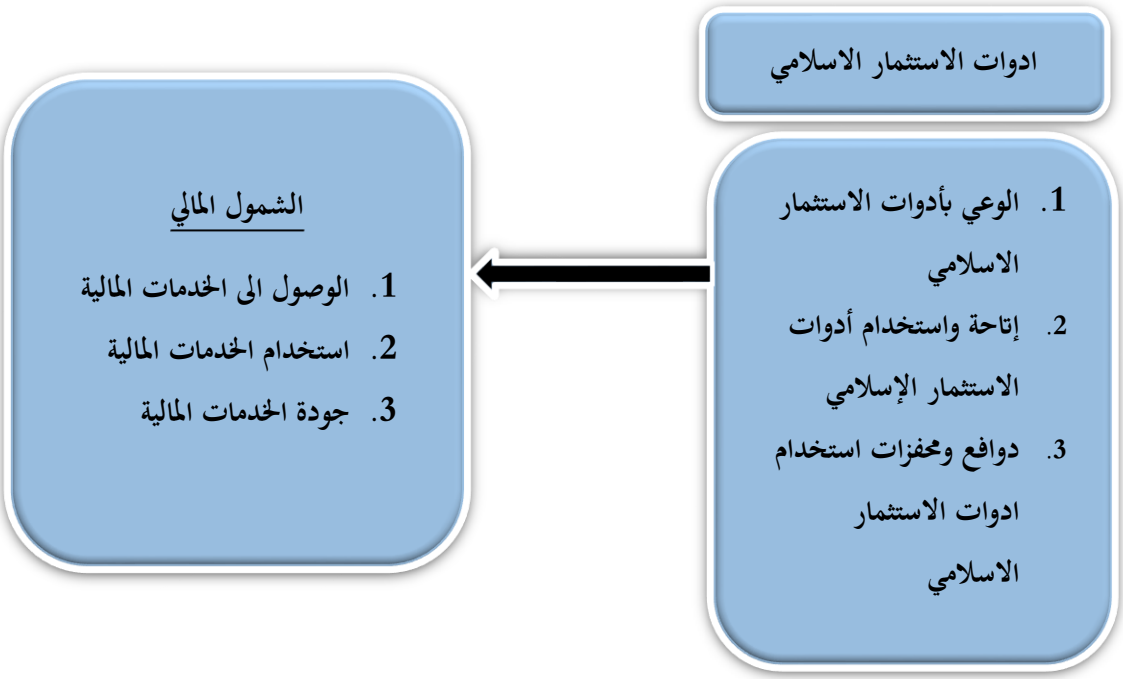
1- **المحور الأول**: البيانات الديمغرافية؛

2- **المحور الثاني**: ادوات الاستثمار الاسلامي؛

3- **المحور الثالث**: الشمول المالي.

انطلاقا مما سبق تم اعداد هذا النموذج الفرضي لدراسة للإجابة عن إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية المنبثقة منها، وتأكد من صحة ما إن كانت الفرضيات المقدمة صحيحة أم لا، ويوضح الشكل أدناه نموذج الدراسة المقترح:

الشكل رقم(2-28): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

يشير مجتمع الدراسة إلى الإطار العام الذي تُستمد منه العينة، وهو يشمل كافة الوحدات أو الأفراد الذين يُتوقع أن يقدموا بيانات ذات صلة بموضوع الدراسة. وبالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة التي تسعى إلى قياس فاعلية أدوات الاستثمار الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، فإن المجتمع المستهدف يتمثل في:

جميع الأفراد الذين لديهم معرفة أو علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأدوات الاستثمار الإسلامي في الجزائر، سواء كانوا مستخدمين فعليين لها أو مهتمين بها أو يتعاملون معها مهنياً أو أكاديمياً.

ويشمل هذا المجتمع الفئات التالية:

1. المستثمرون ورجال الأعمال في قطاع الأعمال والاستثمار، سواء الذين يستخدمون أدوات الاستثمار الإسلامي أو ينظرون إليها كخيار تمويلي بديل.
2. الأكاديميون والباحثون في مجالات الاقتصاد الإسلامي، التمويل، والمصرفية الإسلامية، لما لهم من معرفة تحليلية بالأدوات المالية الإسلامية.
3. عملاء البنوك الذين سبق لهم استخدام أو التعامل مع أدوات استثمار إسلامية.

يمتد هذا المجتمع في مختلف ولايات الجزائر، ويُركّز بشكل خاص على الجهات التي توجد بها مؤسسات مالية إسلامية نشطة.

نظراً لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة حصره بالكامل، تم الاعتماد على عينة قصدية (غير احتمالية)، أي تم اختيار الأفراد بناءً على علاقتهم بموضوع الدراسة ومدى خبرتهم أو تعاملهم مع أدوات الاستثمار الإسلامي.

تم تحديد العينة بناءً على مجموعة من الخصائص التي وردت في الجزء الأول من الاستبيان (البيانات الديمغرافية)، وهي:

1 .**الجنس**: تشمل العينة أفراداً من كلا الجنسين (ذكور وإناث)، لضمان تمثيل توازن في الآراء حول أدوات الاستثمار الإسلامي والشمول المالي.

2 .**الفئة العمرية**: تغطي العينة فئات عمرية متعددة: أقل من 25 سنة، من 25 إلى 35 سنة، من 36 إلى 45 سنة، وأكثر من 46 سنة، وهو ما يضمن تمثيل مختلف مراحل النضج المالي والخبرة في التعامل مع المنتجات المصرفية.

3 .**المستوى التعليمي**: شملت العينة مستويات تعليمية مختلفة:

- ثانوي فأقل
- ليسانس–ماستر
- دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه)

هذا التنوع يساهم في تحليل العلاقة بين المعرفة المالية والتعليم وفعالية أدوات الاستثمار الإسلامي.

4 .**القطاع المهني (طبيعة العمل)**: تم استهداف العاملين في:

- قطاع الأعمال والاستثمار (رجال أعمال، مستثمرون، مديرو شركات)
- القطاع الأكاديمي والبحثي (أساتذة جامعيون، طلبة دراسات عليا، باحثون في الاقتصاد والمالية)

4. **مستوى الدخل الشهري**: تتفاوت مستويات الدخل ضمن العينة من أقل من 30,000 دج إلى أكثر من 91,000 دج شهرياً، مما يتيح تحليل العلاقة بين الوضع الاقتصادي للفرد وتفاعله مع أدوات الاستثمار الإسلامي.

تم استهداف هذه العينة تحديداً بناءً على علاقتها المباشرة أو غير المباشرة بموضوع الدراسة، والذي يتمثل في فاعلية أدوات الاستثمار الإسلامي في تعزيز الشمول المالي. وقد جاء اختيار هذه الفئات لعدة اعتبارات منهجية وعلمية، أهمها:

الارتباط الوثيق بموضوع الدراسة: المستثمرون ورجال الأعمال يمثلون الفئة المستهدفة باستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي يمتلكون معرفة مباشرة وعملية بآليات الاستثمار الإسلامي، وبالتالي فإن تقييمهم لمدى فعاليتها في تلبية احتياجاتهم الاستثمارية يكون ذا أهمية بالغة.

امتلاك الخبرة أو الخلفية المعرفية: الأكاديميون والباحثون في مجالات الاقتصاد الإسلامي أو التمويل لديهم خلفية علمية تمكّنهم من تقديم تقييمات موضوعية حول طبيعة أدوات الاستثمار الإسلامي ومدى توافقها مع الشمول المالي، ووجودهم ضمن العينة يعزز من عمق التحليل ويضفي موثوقية أكبر على النتائج.

التنوع في الخلفية الديمغرافية والاجتماعية: العينة شملت أفراداً من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية والدخول الشهرية، وهو ما يتيح فهمًا أكثر شمولاً لتجربة الفئات المختلفة في التعامل مع أدوات الاستثمار الإسلامي، وبالتالي قياس مدى تحقيق هذه الأدوات لأهداف الشمول المالي على نطاق واسع.

إمكانية الوصول والتفاعل: تم اختيار هذه العينة أيضاً بناءً على إمكانية الوصول إليها وتوفر التفاعل الإيجابي معها، حيث أن أفراد هذه الفئة غالباً ما يكون لديهم استعداد للإجابة عن أسئلة الاستبيان بشكل مدروس، خاصة إذا كانت لديهم خلفية علمية أو مهنية عن الموضوع.

التوازن بين الطابع التطبيقي والنظري: يوازن هذا الاختيار بين الجانبين العملي (ممارسو الاستثمار) والنظري (الباحثون والمتخصصون)، ما يسمح بالحصول على بيانات تمزج بين التجربة الواقعية والتقييم التحليلي.

وفي هذا الجزء من الدراسة، سيتم تقديم وتحليل الخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة، وذلك بهدف تكوين فهم شامل لطبيعة الأفراد الذين تم استطلاع آرائهم حول مدى فاعلية ادوات الاستثمار الاسلامي في تعزيز الشمول المالي. ويُعد تحليل خصائص العينة خطوة أساسية في البحث الكمي، إذ يُسهم في تحديد مدى تمثيل العينة للمجتمع الأصلي، كما يساعد على تفسير النتائج وفقاً للمتغيرات الشخصية والمهنية للمبحوثين.

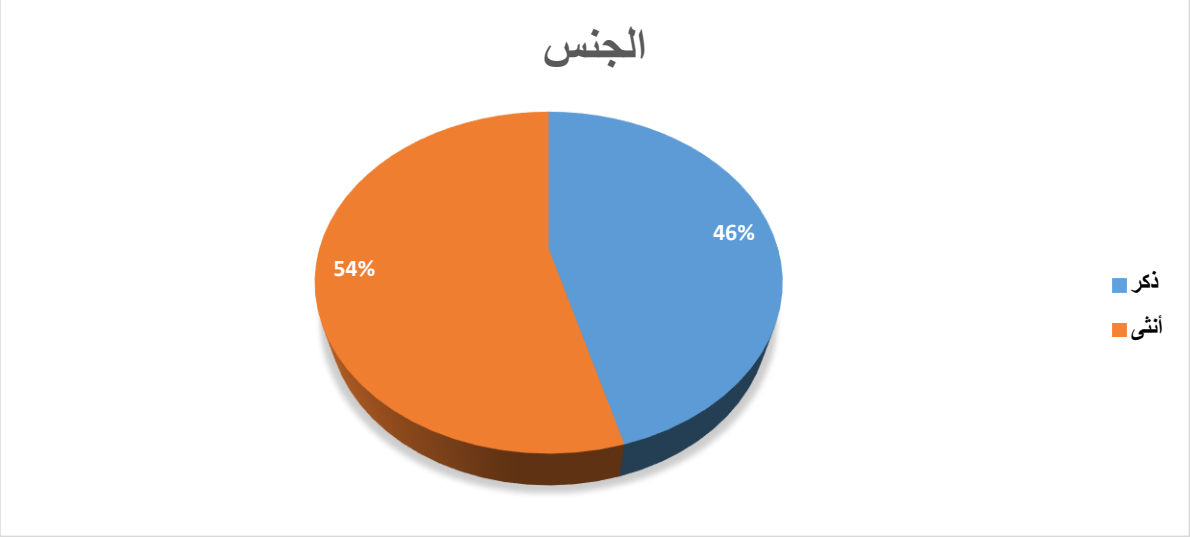
الجدول رقم(2–46): الخصائص الشخصية لأفراد العينة

الخصائص الشخصية لأفراد العينة		التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	69	45,7
	أنثى	82	54,3
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	00	00
	من25 إلى 35 سنة	61	40,4
	من 36 الى 45 سنة	70	46,4

	أكثر من 46 سنة	20	13,2
المستوى التعليمي	ثانوي فاقل	00	00
	ليسانس- ماستر	5	3,3
	دراسات عليا	146	96,7
	قطاع اعمال - استثمار	24	15,9
	أكاديمي – باحث	127	84,1
الدخل	اقل من 30000 دج شهريا	35	23,2
	من 31000 دج الى 60000 دج شهريا	25	16,6
	من 61000 دج الى 90000 شهريا	37	24,5
	أكثر من 91000 دج شهريا	54	35,8

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

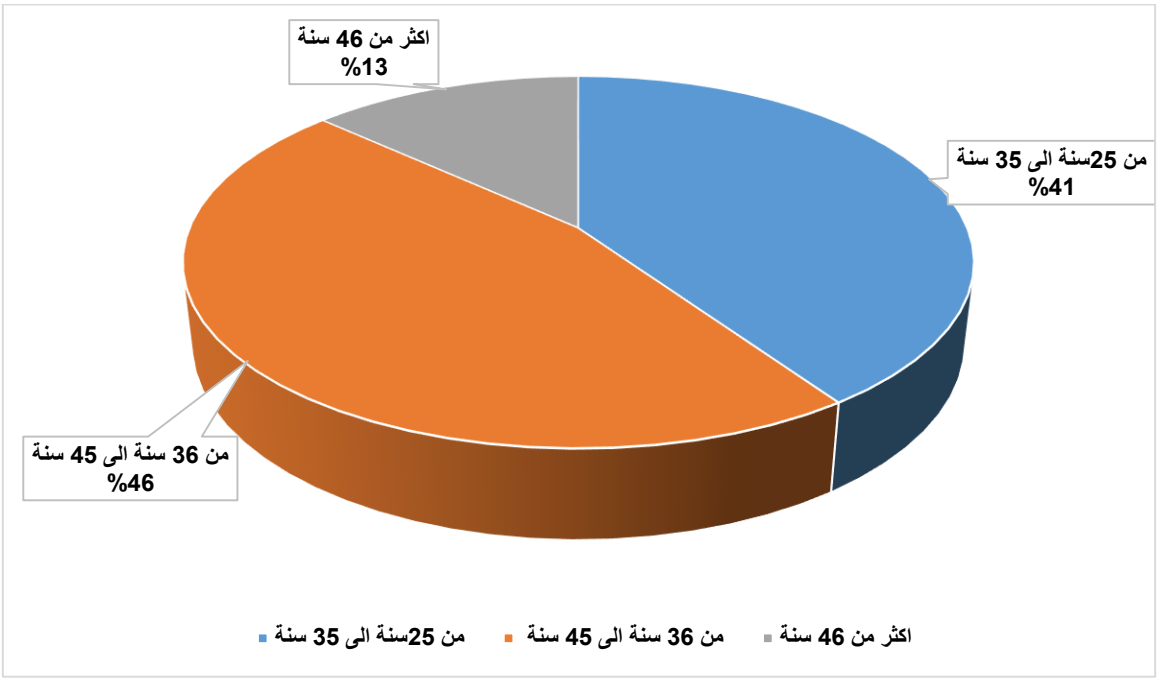
الشكل رقم(2-29): خصائص أفراد العينة وفق متغير الجنس



المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول المتعلق بالخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة إلى أن عدد المشاركين من الإناث بلغ 82 مفردة، أي ما يعادل نسبة 54.3% من إجمالي العينة، بينما بلغ عدد الذكور 69 مفردة، بنسبة 45.7%. ويُظهر هذا التوزيع وجود تمثيل أعلى للعنصر النسوي ضمن العينة المدروسة.

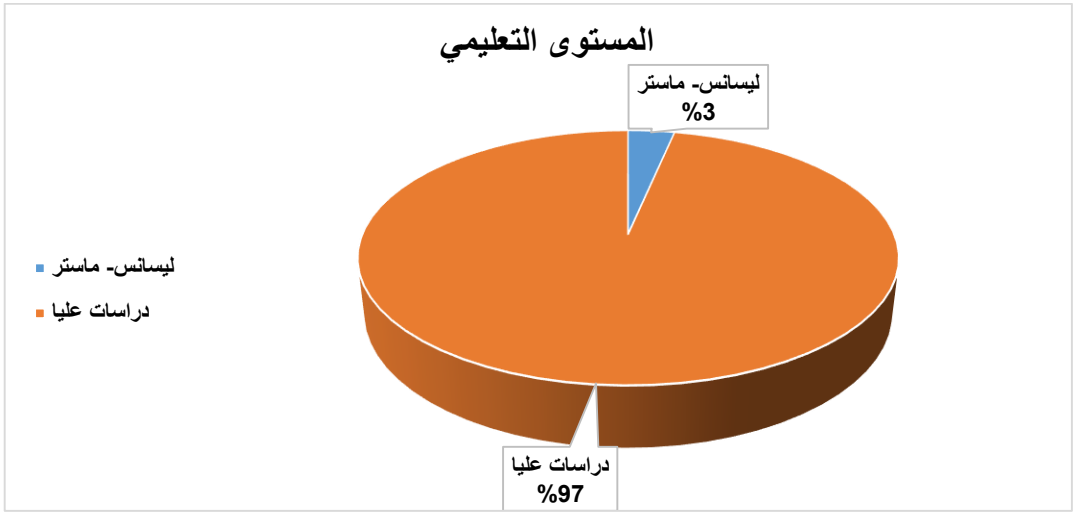
الشكل رقم(2-30): خصائص أفراد العينة وفق متغير الفئة العمرية



المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أما من حيث الفئة العمرية، فقد غابت تماماً الفئة العمرية الأقل من 25 سنة عن العينة، حيث لم يتم تسجيل أي مفردة تنتمي إلى هذه الفئة. في المقابل، شكلت الفئة العمرية من 25 إلى 35 سنة نسبة 40.4%، بواقع 61 مفردة. وجاءت الفئة العمرية من 36 إلى 45 سنة في المرتبة الأولى من حيث التكرار، حيث بلغت 70 مفردة بنسبة 46.4%. في حين بلغ عدد المشاركين ممن تجاوزوا 46 سنة 20 مفردة، بنسبة 13.2%.

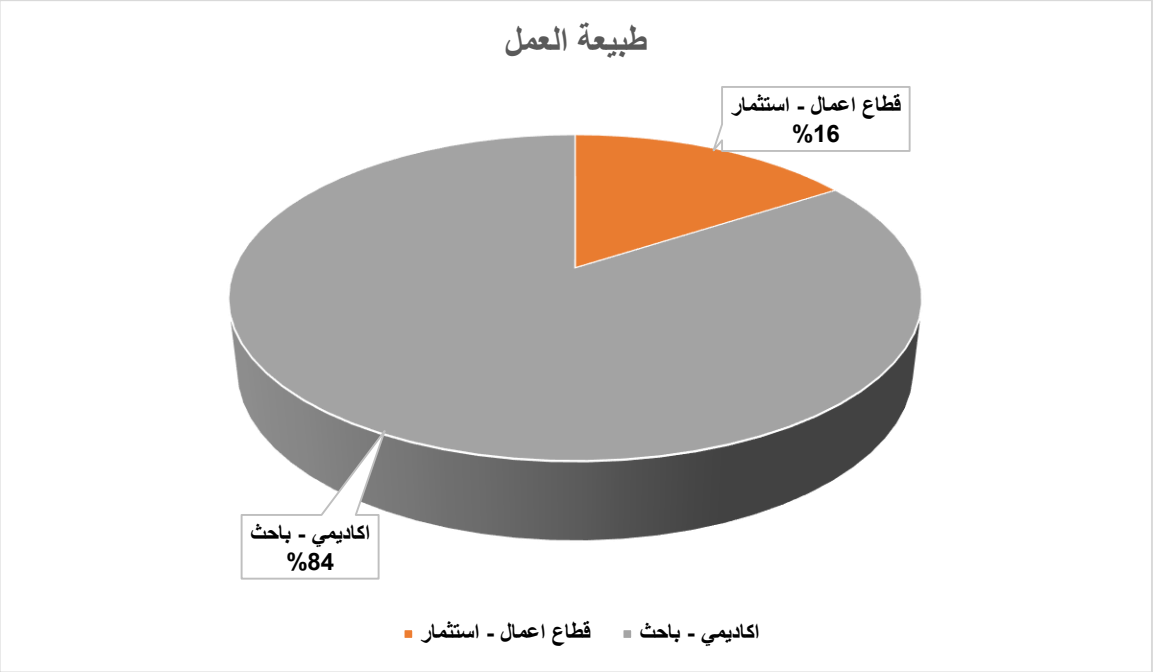
الشكل رقم(2-31): خصائص أفراد العينة وفق متغير المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد لوحظ أن جميع أفراد العينة يمتلكون مستويات تعليمية جامعية عليا، حيث لم يُسجل أي تكرار للفئة التعليمية "ثانوي فأقل"، أي بنسبة 0%. بينما بلغ عدد الحاصلين على شهادة الليسانس أو الماستر 5 مفردات فقط، بنسبة 3.3%. أما الغالبية العظمى من العينة فتتمثل في الحاصلين على دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراه)، حيث بلغ عددهم 146 مفردة، بنسبة 96.7%.

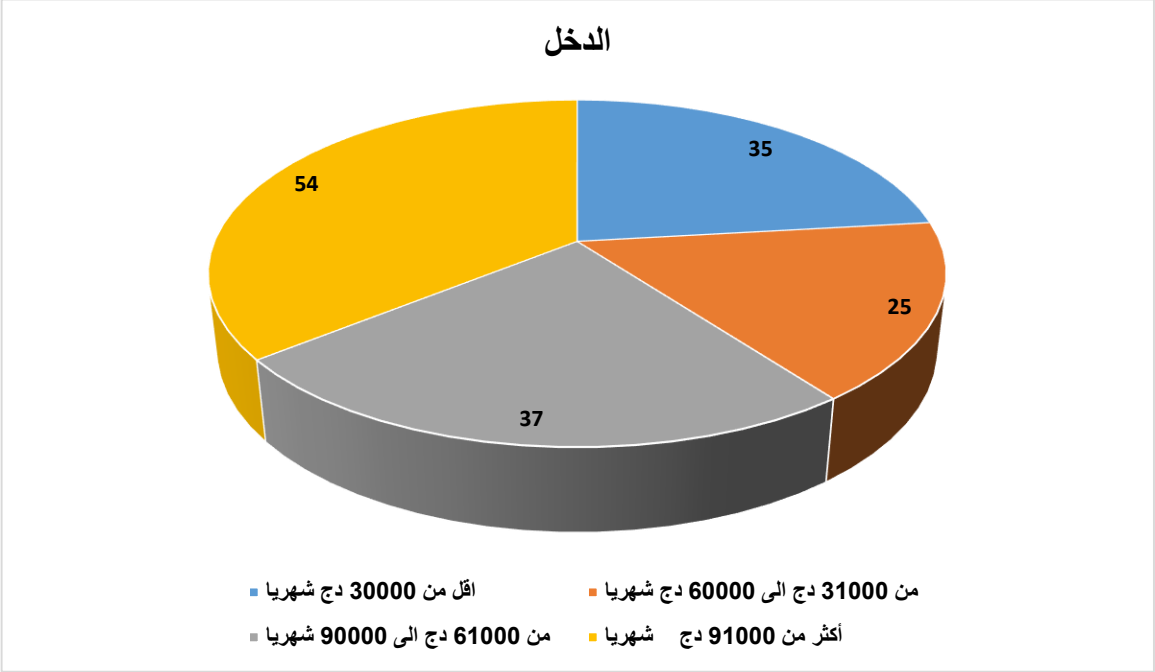
الشكل رقم(2-32): خصائص أفراد العينة وفق متغير طبيعة العمل



المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وبالنظر إلى طبيعة العمل، فإن الغالبية العظمى من المشاركين يعملون في المجال الأكاديمي أو البحثي، حيث بلغ عددهم 127 مفردة، بنسبة 84.1%. في حين بلغ عدد العاملين في قطاع الأعمال والاستثمار 24 مفردة فقط، بنسبة 15.9%.

الشكل رقم(2–33): خصائص أفراد العينة وفق متغير الدخل



المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وفيما يخص توزيع العينة حسب الدخل الشهري، فقد تبين أن 35 مفردة من المشاركين يحصلون على دخل شهري يقل عن 30,000 دج، أي ما يعادل نسبة 23.2%. في حين بلغ عدد من يتراوح دخلهم بين 31,000 إلى 60,000 دج شهريًا 25 مفردة، بنسبة 16.6%. أما عدد المشاركين الذين يتقاضون دخلاً شهريًا يتراوح بين 61,000 إلى 90,000 دج فبلغ 37 مفردة، بنسبة 24.5%. وأخيرًا، بلغ عدد من يزيد دخلهم عن 91,000 دج شهريًا 54 مفردة، وهو ما يمثل نسبة 35.8% من إجمالي العينة.

المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

أولا: تحليل إجابات أفراد العينة

يُمثل التحليل الوصفي للإجابات المرحلة التأسيسية لفهم طبيعة البيانات المجمعة واتجاهاتها العامة قبل الخوض في التحليلات الإحصائية الأكثر تعقيداً. ويأتي هذا المطلب ليناقش الخصائص الأساسية لاستجابات أفراد العينة من خلال الأساليب الإحصائية الوصفية التي تتيح تلخيص البيانات وتصنيفها بطريقة منهجية.

سنحاول فيما يلي استطلاع آراء العمال المستجوبين حول متغيرات الدراسة من خلال إجاباتهم وباستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي لمعرفة المستوى العام للإجابات، واستخدام الانحراف المعياري كمقياس

لمعرفة مدى تجانس الإجابات، وفي سبيل توضيح طريقة التعليق على الإجابات حيث تم حساب طول المجال على النحو التالي $4/5 = 0,8$

الجدول رقم(2-46): فئات المتوسطات الحسابية لسلم *Likert* خماسي

الاستجابة	المجال	التعليق
غير موافق تماما	من 1,00 الى 1,80	منخفضة جدا
غير موافق	من 1,81 الى 2,60	منخفضة
محايد	من 2,61 الى 3,40	متوسطة
أوافق	من 3,41 الى 4,20	مرتفعة
موافق تماما	من 4,21 الى 5,00	مرتفعة جدا

المصدر: من اعداد الباحث

أ- تحليل إجابات أفراد العينة لمتغير ادوات الاستثمار الاسلامي

فيما يلي الإحصاءات المتعلقة بإجابات لمتغير ادوات الاستثمار الإسلامي

الجدول رقم(2-47): تحليل إجابات أفراد العينة لمتغير ادوات الاستثمار الاسلامي

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التعليق
X_{11}	لدي معرفة كافية بمفهوم الاستثمار الإسلامي	3,85	1,13	مرتفعة
X_{12}	اعلم ان هناك ادوات استثمار بديلة عن الادوات التقليدية	4,21	0,88	مرتفعة جدا
X_{13}	أستطيع التمييز بين أدوات الاستثمار الاسلامي واستخدامات كل واحدة	3,79	1,11	مرتفعة

X_{14}	لدي فهم واضح لمخاطر وعوائد أدوات الاستثمار الإسلامي	3,56	1,15	مرتفعة
X_1	**الوعي بأدوات الاستثمار الاسلامي**	3,85	0,93	مرتفعة
X_{21}	تتوفر أدوات الاستثمار الإسلامي بسهولة في المؤسسات المالية التي أتعامل معها	2,85	1,05	متوسطة
X_{22}	تتنوع الخيارات المتاحة من أدوات الاستثمار الإسلامي لتناسب احتياجاتي	2,93	1,02	متوسطة
X_{23}	المعلومات المتاحة عن هذه الأدوات واضحة وكافية وتساعدني في الاختيار	2,93	1,03	متوسطة
X_{24}	الإجراءات المطلوبة للاستثمار في هذه الأدوات بسيطة وسهلة	2,85	0,98	متوسطة
X_2	**إتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي**	2,89	0,83	متوسطة
X_{31}	الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية هو الدافع الرئيسي لاستخدامي لهذه الأدوات	4,30	0,92	مرتفعة جدا
X_{32}	التنويع الاستثماري والشفافية في المعاملات هو أحد دوافع اهتمامي بالأدوات الإسلامية	3,70	1,08	مرتفعة
X_{33}	العوائد التنافسية تشجعني على اختيار الأدوات الاستثمارية الإسلامية	3,29	1,07	مرتفعة
X_{34}	التوصيات من الأهل أو الأصدقاء دفعتني لاستخدامها	3,01	1,09	متوسطة
X_3	**دوافع ومحفزات استخدام ادوات الاستثمار الاسلامي**	3,57	0,78	مرتفعة
X	**ادوات الاستثمار الاسلامي**	3,44	0,63	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يهدف هذا الجدول إلى عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول متغير أدوات الاستثمار الإسلامي، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية ممثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وبالرجوع إلى سلم التقدير الخماسي المعتمد في الدراسة.

تشير نتائج الجدول إلى أن المتوسط العام لمتغير أدوات الاستثمار الإسلامي بلغ (3.44) بانحراف معياري قدره (0.63)، وهو ما يصنف ضمن الفئة "مرتفعة"، مما يعكس وجود تصور إيجابي نسبيًا لدى أفراد العينة نحو أدوات الاستثمار الإسلامي من حيث المعرفة، التجربة، والدوافع.

فعلى مستوى البعد الأول: الوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي، أظهرت البيانات أن متوسط هذا البعد بلغ (3.85)، وهو مستوى مرتفع، مما يدل على أن أفراد العينة يتمتعون بدرجة عالية من الوعي بالمفاهيم الأساسية لأدوات الاستثمار الإسلامي، وقدرتهم على التمييز بين هذه الأدوات وفهم طبيعة مخاطرها وعوائدها. وتعزز هذه النتيجة الفرض القائل بأن الوعي هو مدخل أساسي لتعزيز استخدام الأدوات المالية الإسلامية ضمن إطار الشمول المالي.

أما البعد الثاني: إتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي، فقد جاء بمستوى متوسط، بمتوسط حسابي بلغ (2.89) وانحراف معياري (0.83)، وهو ما يشير إلى وجود صعوبات محتملة في توفر هذه الأدوات أو في سهولة الوصول إليها من قبل الأفراد، مثل قلة المؤسسات التي تقدمها، أو تعقيد الإجراءات المتعلقة بها، أو نقص المعلومات الكافية التي تدعم اتخاذ القرار الاستثماري.

في حين أن البعد الثالث: دوافع ومحفزات استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي سجل متوسطًا مرتفعًا قدره (3.57)، مما يعكس أن لدى الأفراد محفزات قوية تدفعهم لاستخدام هذه الأدوات، وفي مقدمتها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية (بمتوسط 4.30)، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الشفافية، العوائد التنافسية، والتوصيات الاجتماعية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن أدوات الاستثمار الإسلامي تحظى بقبول ووعي مرتفعين لدى أفراد العينة، مع وجود محفزات ذات طابع ديني ومالي واجتماعي لاستخدامها. إلا أن مستوى الإتاحة المتوسط يشير إلى أن فاعلية هذه الأدوات تظل مرتبطة بمدى تطوير الهياكل المؤسسية والبيئة التنظيمية الداعمة لها، بما يسهم في تحويل النية الإيجابية إلى استخدام فعلي يُعزز الشمول المالي.

ب- تحليل إجابات أفراد العينة لمتغير الشمول المالي

فيما يلي الإحصاءات المتعلقة بإجابات لمتغير الشمول المالي

الجدول رقم(2-48): تحليل إجابات أفراد العينة لمتغير الشمول المالي

الرمز	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التعليق
Y_{11}	توجد فروع كافية تسهل من الوصول للخدمات المالية الاسلامية	2,88	1,06	متوسطة
Y_{12}	يمتلك البنك صرافات آلية للاستفادة من الخدمات المالية الاسلامية	2,86	1,10	متوسطة
Y_{13}	يمتلك البنك تطبيقات عبر الهاتف المحمول تسهل القيام بالمعاملات المالية الاسلامية عن بعد	2,85	1,03	متوسطة
Y_{14}	الموقع الالكتروني للبنك دائما فعال ويتصف بالسهولة في التصفح	2,95	1,04	متوسطة
Y_{15}	يتميز موظفو البنك بالكفاءة وحسن التعامل مما يسهل الوصول الى الخدمات المالية الاسلامية	2,90	1,08	متوسطة
Y_1	**الوصول الى الخدمات المالية**	2,89	0,80	متوسطة
Y_{21}	تتميز الخدمات المالية الاسلامية بالسهولة والمرونة	3,47	0,96	مرتفعة
Y_{22}	المستوى التعليمي يؤثر في استخدام الخدمات المالية الاسلامية	3,97	0,89	مرتفعة
Y_{23}	تؤثر التكاليف والرسوم المصرفية في استخدام الخدمات المصرفية	3,98	0,91	مرتفعة
Y_2	**استخدام الخدمات المالية**	3,81	0,72	مرتفعة
Y_{31}	المعاملات المالية الاسلامية تتسم بالشفافية والوضوح وهذا ما يكسبهم ثقة العميل	3,40	1,03	مرتفعة
Y_{32}	متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في طوابير الانتظار مقبول	2,91	0,95	متوسطة
Y_{33}	هنالك مستوى ملائم من السيولة يكفي لسد احتياجات العملاء دوما	3,09	0,93	متوسطة
Y_{34}	درجة الافصاح المالي في البنك عالية جدا	2,58	0,80	متوسطة

Y_{35}	السرية في المعاملات من خلال حفظ بيانات ومعلومات العميل	3,62	0,81	مرتفعة
Y_3	**جودة الخدمات المالية**	3,12	0,62	متوسطة
Y	**الشمول المالي**	3,27	0,54	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض هذا الجدول نتائج تحليل إجابات أفراد العينة بخصوص متغير الشمول المالي، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ويتكون المتغير من ثلاثة أبعاد رئيسية: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية، وقد تم تقييم كل بعد على حدة، إلى جانب احتساب المتوسط العام للمتغير.

أظهرت النتائج أن المتوسط العام لمتغير الشمول المالي بلغ (3.27) بانحراف معياري (0.54)، وهو ما يقع ضمن الفئة "المتوسطة" حسب سلم التقدير المعتمد، مما يشير إلى أن إدراك أفراد العينة لمستوى الشمول المالي في السياق المدروس ما يزال في حدود مقبولة لكن دون الوصول إلى مستويات مرتفعة.

فقد جاء **البعد الأول**: الوصول إلى الخدمات المالية بمتوسط (2.89)، وهو مستوى متوسط، يعكس وجهة نظر أفراد العينة بأن الخدمات المالية الإسلامية متوفرة إلى حد ما، سواء من خلال الفروع، أو أجهزة الصراف الآلي، أو التطبيقات البنكية، لكن بدرجة لا ترقى إلى التغطية المثلى. كما أن تقييم الموقع الإلكتروني والموظفين لم يكن ضمن الفئات المرتفعة، مما يُشير إلى وجود عقبات ترتبط بالبنية التحتية ونقاط الاتصال بالخدمات.

أما **البعد الثاني**: استخدام الخدمات المالية فقد جاء بمستوى مرتفع (3.81)، ما يعكس أن الأفراد يستخدمون فعليًا الخدمات المالية الإسلامية بدرجة جيدة، وأن هناك مرونة في استخدامها، مع تأثير واضح لعوامل مثل المستوى التعليمي والتكاليف المصرفية. وقد سجلت العبارات المرتبطة بالرسوم المصرفية والمستوى التعليمي أعلى المتوسطات ضمن هذا البعد (3.97 و3.98)، وهو ما يشير إلى إدراك حقيقي لعوامل تعزز أو تحد من الاستخدام.

في المقابل، فإن **البعد الثالث**: جودة الخدمات المالية جاء بمتوسط (3.12)، وهو مستوى متوسط كذلك، ما يدل على أن هناك تحسنًا نسبيًا في جوانب الجودة مثل الشفافية، السرية، والرضا عن الوقت والسيولة، ولكن بعض المؤشرات – مثل الإفصاح المالي (2.58) – ما تزال تسجل مستويات أقل، مما يُظهر أن هناك تفاوتًا في تقييم الجودة حسب المجال الفرعي.

تُظهر هذه النتائج أن الشمول المالي في السياق المدروس ليس منخفضًا ولكنه لم يبلغ بعد مرحلة النضج والاكتمال، وأنه يتأثر بعوامل البنية التحتية، الاستخدام، والجودة. وهذا التفسير يتماشى مع أهداف الدراسة في قياس

مدى فاعلية أدوات الاستثمار الإسلامي في دعم الشمول المالي، حيث يبدو أن الوعي بالاستخدام موجود، لكن هناك احتياج لتقوية البيئة المؤسسية والجوانب التقنية والتنظيمية لتحسين الوصول والجودة.

المطلب الثالث: الدراسة الاستدلالية

في إطار تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها المتمثلة في الكشف عن أثر أدوات الاستثمار الإسلامي على تعزيز الشمول المالي، تم اعتماد التحليل الكمي القائم على نمذجة العلاقات السببية بين المتغيرات الكامنة، وذلك باستخدام منهج نمذجة المعادلات الهيكلية عبر طريقة المربعات الصغرى الجزئية(PLS-SEM) ، وهي من أكثر الأساليب فعالية في تحليل النماذج المعقدة، لا سيما في حال توافر عينة ذات حجم متوسط، وعدم تحقق شروط التوزيع الطبيعي للبيانات، فضلاً عن قدرتها على التعامل مع النماذج التفسيرية والاستكشافية في آنٍ واحد.

وقد تم تنفيذ التحليل باستخدام برنامج Smart PLS الإصدار (4)، حيث تم بناء النموذج المفاهيمي للدراسة الذي يربط بين ثلاثة أبعاد مستقلة (الوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي، إتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي، ودوافع ومحفزات استخدامها) مع المتغير التابع (الشمول المالي). وتم تقسيم التحليل إلى مرحلتين رئيسيتين:

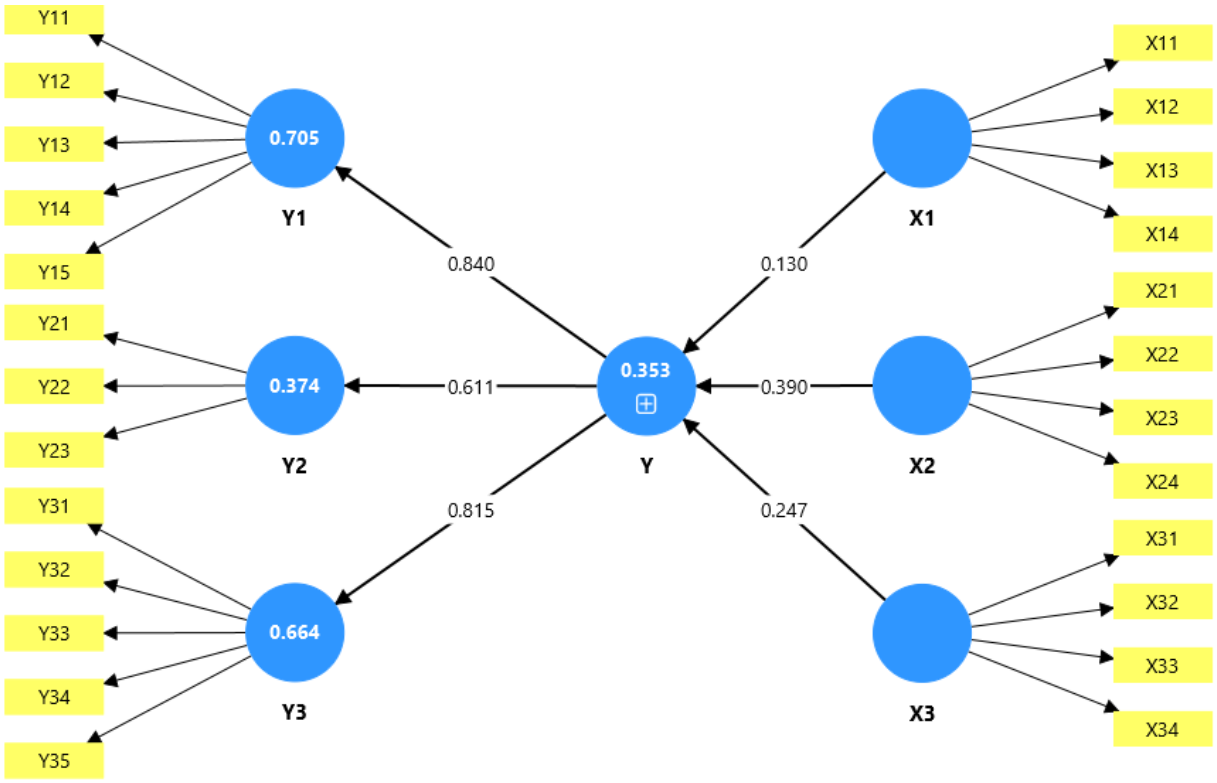
أولاً: تقييم النموذج القياسي (Model Measurement) الذي يعنى بالتحقق من جودة أدوات القياس، من خلال مؤشرات الصدق والثبات والتمييز بين المتغيرات.

ثانيًا: تقييم النموذج الهيكلي (Model Structural) واختبار الفرضيات السببية المقدمة في الإطار النظري للدراسة.

وقد مكّن هذا المنهج من فحص دقيق لموثوقية المقاييس المستخدمة من جهة، ومن تحليل تأثير كل بعد من أبعاد الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي من جهة أخرى، بما يوفر نتائج قابلة للتفسير ويوفر دعائم علمية للنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

نموذج الدراسة (Study form): بعد قيام بتفريغ البيانات ورسم النموذج المقترح في برنامج Smart PLS يظهر لدينا الشكل التالي:

الشكل رقم(2-34): النموذج المقترح



المصدر: مخرجات برنامج Smart PLS

3-1 تقييم نموذج القياسي (Assessment of measurement model):

للقيام بتقييم مدى ملائمة النموذج وصلاحيته للاعتماد على النتائج التي يقدمها يجب أن تتوفر صدق تقاربي وصدق تمييزي وسنتطرق لهم في المحاور القادمة.

أ- الصدق التقاربي (Convergent Validity):

المعادلات الهيكلية، إذ يعكس مدى تجانس المؤشرات التي تقيس متغيرًا كامنًا واحدًا. ويُفترض عند تحقق هذا الصدق أن تكون مؤشرات البُعد الواحد مترابطة بشكل قوي، بما يدل على أنها تشترك في تفسير المفهوم النظري ذاته.

ولغرض التحقق من هذا النوع من الصدق، تم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات متعارف عليها في أدبيات النمذجة الهيكلية وهي:

1. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي.
2. الموثوقية المركبة (Composite Reliability) لتقدير الثبات الداخلي للمتغير الكامن بشكل أكثر دقة.
3. متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted – AVE)، والذي يُعبر عن النسبة التي تشرحها مؤشرات المتغير الكامن من إجمالي التباين الكلي.

الجدول رقم(2-49): الصدق التقاربي

الرمز	المتغيرات	Alpha de Cronbach	Composite Reliability	AVE
X_1	الوعي بأدوات الاستثمار الاسلامي	0.895	0.927	0.759
X_2	إتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي	0.831	0.888	0.665
X_3	دوافع ومحفزات استخدام ادوات الاستثمار الاسلامي	0.732	0.835	0.562
Y	الشمول المالي	0.819	0.857	0.322
الحدود الدنيا المقبولة		أكبر من 0.7 (1999) Hulland		أكبر من 0.5 Fornell and 1981 Lacker's

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج Smart PLS

يعكس الجدول الخاص بمؤشرات الصدق التقاربي أن جميع المتغيرات المدروسة تستوفي الشروط الإحصائية المطلوبة لاعتماد النموذج القياسي، حيث كانت قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لجميع الأبعاد أكبر من 0.70، وهي عتبة مقبولة تدل على تجانس داخلي جيد بين الفقرات المكونة لكل متغير.

كذلك تجاوزت قيم الموثوقية المركبة (Composite Reliability) الحد الأدنى المقبول (0.70)، وهو ما يدل على أن الأدوات المستخدمة تقيس المفاهيم النظرية المقصودة بشكل متماسك. أما بالنسبة لـ متوسط التباين المستخرج (AVE)، فجاءت القيم لجميع الأبعاد أكبر من 0.50، غير أن متغير الشمول المالي لم يحقق شرط متوسط التباين المستخرج (AVE)، حيث بلغت قيمته 0.322 فقط، وهي أقل من القيمة المرجعية المقبولة (0.50)، مما يدل على أن كمية التباين المشتركة بين مؤشرات هذا المتغير ليست كافية لتأكيد صدق تقاربي قوي. وبشكل عام لنتائج تأكد وجود صدق تقاربي يسمح بالقول إن المؤشرات المستخدمة تفسر نسبة كافية من التباين داخل كل متغير.

وعليه، يمكن الجزم بأن النموذج المقترح يتمتع بخصائص قياس قوية من حيث الثبات والصدق الداخلي.

ب- الصدق التمييزي (Discriminant Validity):

يُعد الصدق التمييزي أحد أهم المعايير التي تُستخدم لتقييم جودة النموذج القياسي في نمذجة المعادلات الهيكلية، إذ يعكس مدى تميّز المتغيرات الكامنة عن بعضها البعض من حيث المفهوم والمحتوى. ويقصد به أن يقيس كل متغير كامن (Latent Variable)محتوى مختلفًا عن غيره من المتغيرات، وأن تكون الارتباطات بين المؤشرات التابعة له أعلى من ارتباطها مع مؤشرات المتغيرات الأخرى.

وللتحقق من هذا النوع من الصدق، تم استخدام معيار Fornell–Larcker، والذي ينص على أن يكون الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج ($\sqrt{AVE}$) لكل متغير كامن أكبر من جميع الارتباطات الثنائية بينه وبين المتغيرات الكامنة الأخرى. أي أن المتغير يجب أن يكون أكثر ارتباطًا بمؤشراته الخاصة منه بمؤشرات المتغيرات الأخرى.

الجدول رقم(2–50): الصدق التمييزي

	X1	X2	X3	Y
X1	**0.871**	--	--	--
X2	0.275	**0.815**	--	--
X3	0.403	0.354	**0.750**	--
Y	0.337	0.513	0.438	**0.568**

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج Smart PLS

اعتمادًا على نتائج جدول الصدق التمييزي المُستخرج من برنامجSmart PLS ، والذي استخدم معيار Fornell–Larcker، يمكن تقييم مدى تميّز المتغيرات الكامنة عن بعضها البعض.

يشير الجدول إلى أن قيم الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) لكل متغير (والموضحة على القطر الرئيسي للجدول) كانت أعلى من قيم معامل الارتباط مع المتغيرات الأخرى، وهو ما يُعدّ دليلاً إحصائيًا مقبولاً على تحقيق الصدق التمييزي ضمن النموذج المقترح.

على سبيل المثال:

بلغت قيمة الجذر التربيعي لـ AVE لمتغير الوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي (X1) نحو 0.871، وهي أكبر من ارتباطه مع باقي المتغيرات، ومنها ارتباطه بـ(X2 = 0.275) ، (X3 = 0.403)، و(Y = 0.337).

كما جاءت قيمة X2 = 0.815 ، وهي أعلى من ارتباطه بـ(X1 = 0.275) ، (X3 = 0.354)، (Y = 0.513).

والأمر ذاته ينطبق على باقي المتغيرات، بما في ذلك المتغير التابع الشمول المالي (Y) الذي بلغت قيمة $\sqrt{AVE}$ له 0.568، وتفوق هذه القيمة ارتباطه معX1 ، X2، وX3.

تدل هذه النتائج على أن كل متغير يقيس بعدًا مميزًا ولا يتداخل بشكل كبير مع المتغيرات الأخرى، وهو ما يعكس تمايزًا بنائيًا واضحًا بين المتغيرات الكامنة المستخدمة في النموذج. وعليه، يمكن تأكيد تحقق شرط الصدق التمييزي وفقًا لمعيار Fornell–Larcker، مما يدعم صلاحية النموذج لقياس المفاهيم النظرية المختلفة بدقة وموضوعية.

2-3 تقييم النموذج الهيكلي (Assessment of structural model):

يمثل تقييم النموذج الهيكلي (Structural Model Assessment) المرحلة الثانية من مراحل تحليل نماذج المعادلات الهيكلية بعد التحقق من صلاحية النموذج القياسي. ويُعنى هذا التقييم بدراسة قوة العلاقات السببية بين المتغيرات الكامنة، فضلاً عن جودة النموذج العام من حيث التفسير والتنبؤ.

ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على أربعة مؤشرات أساسية موصى بها في أدبيات التحليل البنيوي باستخدامPLS ، وهي:

1. معامل التحديد :(R^2) يعكس نسبة التباين المفسَّر في المتغير التابع نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة.
2. معامل التأثير :(f^2) يقيس حجم الأثر الذي يحدثه كل متغير مستقل على المتغير التابع.
3. معامل الصدق التنبؤي :(Q^2) يختبر مدى قدرة النموذج على التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة.
4. مؤشر جودة المطابقة (GOF): يُستخدم كمقياس شمولي يعكس مدى جودة النموذج ككل، ويجمع بين دقة القياس والتفسير.

الجدول رقم(2–51): تقييم جودة النموذج الهيكلي

الرمز	المتغيرات	R^2	f^2	Q^2	GOF
Y	الشمول المالي	0.353	--	0.302	يحسب بالعلاقة التالية: $\sqrt{\overline{R^2} \times \overline{AVE}}$ =0.418
Y_1	الوصول الى الخدمات المالية	0.705	2.393	0.218	
Y_2	استخدام الخدمات المالية	0.374	0.596	0.189	
Y_3	جودة الخدمات المالية	0.664	1.980	0.103	
الحدود الدنيا المقبولة		أكبر من 0.33	أكبر من 0.35	أكبر من 0	أكبر من 0.36

	Chin (1998)	Cohen (1988)	Croutsch (2009)	Wetzel (2009)

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج Smart PLS

في ضوء النتائج المستخلصة من برنامجSmart PLS ، يوضح جدول تقييم جودة النموذج الهيكلي مدى قدرة النموذج المقترح على تفسير المتغير التابع (الشمول المالي)، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات البنيوية الأساسية المعتمدة في نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية.

أولًا، يعكس معامل التحديد (R^2) قيمة بلغت 0.353 لمتغير الشمول المالي، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسّر ما نسبته 35.3% من التباين في هذا المتغير. ورغم أن هذه القيمة لا تعكس تفسيرًا مرتفعًا، إلا أنها تظل مقبولة في الدراسات الاجتماعية والإنسانية التي تتسم بوجود عوامل متعددة غير قابلة للقياس المباشر. وعليه، يمكن اعتبار النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية متوسطة.

ثانيًا، بالنظر إلى معامل الصدق التنبؤي(Q^2) ، نجد أن القيم لجميع الأبعاد الفرعية جاءت موجبة (0.218، 0.189، 0.103)، وهي دلالة على أن النموذج يمتلك قدرة على التنبؤ بقيم المتغير التابع. يشير هذا إلى أن العلاقات المفترضة داخل النموذج لا تقتصر فقط على التفسير، بل تمتد لتقديم تنبؤات قابلة للاختبار، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج.

ثالثًا، يُظهر معامل التأثير (f^2) أن المتغيرات المستقلة تمارس تأثيرًا ملحوظًا على أبعاد الشمول المالي، حيث بلغت قيمته:

2.393 في بعد الوصول إلى الخدمات المالية، ما يدل على تأثير كبير جدًا،

و0.596 في بعد استخدام الخدمات، مما يشير إلى تأثير متوسط إلى كبير،

و1.980 في بعد جودة الخدمات المالية، وهو أيضًا تأثير كبير.

وتُبيّن هذه النتائج أن كل بعد من أبعاد الشمول المالي يتأثر بشكل ملحوظ بأدوات الاستثمار الإسلامي، مع تفاوت في درجة التأثير بحسب طبيعة البعد.

وأخيرًا، تم حساب مؤشر جودة المطابقة (GOF) باستخدام العلاقة الرياضية:

$$\sqrt{\overline{R^2} \times \overline{AVE}}$$

تُعد هذه القيمة مؤشرًا قويًا على جودة النموذج الكلي، إذ إنها تفوق الحد الأدنى المعتمد (0.36) وفقًا لما ورد في دراسات Tenenhaus وWetzel وهو ما يعكس أن النموذج المقترح يحقق توازنًا جيدًا بين جودة القياس وقوة التفسير.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن النموذج الهيكلي المقترح في هذه الدراسة يتمتع بمستوى جيد من الجودة البنيوية، ويُعد ملائمًا لاختبار الفرضيات المطروحة، كما يعزز من إمكانية الاعتماد على نتائجه في تقديم استنتاجات علمية دقيقة.

المطلب الرابع : اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة (Test the study hypotheses):

يوضح الجدول التالي اختبار كل فرضيات الدراسة وظهرت النتائج كالاتي:

الجدول رقم(2-52): معاملات المسار ومعنوياتها

المسارات	معامل المسار	قيمة (T)	مستوى الدلالة	الفرضية المقبولة
الوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي ⟸ الشمول المالي	0.130	1.677	0.094	H_0
إتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي ⟸ الشمول المالي	0.390	5.087	0.000	H_1
دوافع ومحفزات استخدام ادوات الاستثمار الإسلامي ⟸ الشمول المالي	0.247	3.189	0.001	H_1

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج Smart PLS

يعرض جدول معاملات المسار وقيم T ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig.) نتائج اختبار الفرضيات المبنية في النموذج الهيكلي للدراسة، وذلك لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (أبعاد أدوات الاستثمار الإسلامي) والمتغير التابع (الشمول المالي). وقد تم الاعتماد على برنامج Smart PLS لتنفيذ هذا التحليل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية، مع اعتبار مستوى الدلالة 0.05 كحد فاصل لقبول الفرضيات.

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي.

- معامل المسار = 0.094
- قيمة T = 1.677
- مستوى الدلالة Sig. = 0.130

تشير هذه النتائج إلى أن الوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي لا يُحدث تأثيرًا معنويًا على الشمول المالي ضمن العينة المدروسة، حيث إن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وقيمة T أقل من الحد الحرج البالغ 1.96. رغم أن العلاقة موجبة، فإنها غير ذات دلالة إحصائية، ما يعني أن مجرد معرفة الأفراد بهذه الأدوات لا يكفي لتعزيز اندماجهم في النظام المالي الرسمي. ويُحتمل أن يرتبط ذلك بعوامل أخرى مثل ضعف التثقيف العملي أو غياب فرص التطبيق الواقعي.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي.

- معامل المسار = 0.390
- قيمة T = 5.087
- مستوى الدلالة Sig. = 0.000

تم دعم هذه الفرضية بقوة من الناحية الإحصائية، حيث جاءت قيمة T مرتفعة جدًا (أعلى من 1.96 بكثير)، ومستوى الدلالة أقل من 0.001، ما يؤكد وجود علاقة معنوية إيجابية قوية بين إتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي وبين الشمول المالي. أي أن الأفراد الذين تتوفر لهم هذه الأدوات بشكل فعّال ويستخدمونها عمليًا، يكونون أكثر اندماجًا في النظام المالي، مما يدل على أن الاتاحة والاستخدام الفعلي أهم من المعرفة النظرية في تحقيق الشمول المالي.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدوافع ومحفزات استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي.

- معامل المسار = 0.247
- قيمة T = 3.189
- مستوى الدلالة Sig. = 0.001

تم قبول هذه الفرضية بناءا على نتائج التحليل، حيث إن العلاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.01. هذا يدل على أن الدوافع الشخصية والمحفزات مثل التوافق مع الشريعة، الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية، أو الميزات التفضيلية تلعب دورًا مهمًا في دفع الأفراد نحو استخدام هذه الأدوات، وبالتالي الانخراط في النظام المالي الرسمي. وتُظهر هذه النتيجة أهمية الأبعاد النفسية والاجتماعية في تعزيز الشمول المالي.

تشير نتائج اختبار الفرضيات إلى أن العوامل الأكثر تأثيرًا على الشمول المالي هي تلك المرتبطة بالفعل بالتطبيق العملي والتحفيز الشخصي، أي الإتاحة الفعلية واستخدام الأدوات، ودوافع استخدامها، في حين أن الوعي المعرفي المجرد دون ممارسة فعلية أو تحفيز داخلي لا يكفي لتعزيز الشمول المالي.

هذه النتائج تنسجم مع الأدبيات التي تؤكد أن الشمول المالي لا يتحقق بمجرد المعرفة، بل يتطلب بنى تحتية مالية فعالة، وتوافر أدوات قابلة للاستخدام، ومبررات واقعية تدفع الأفراد للاستفادة منها.

خلاصة الفصل الثاني:

أظهرت التجارب الدولية المدروسة في هذا الفصل في كل من ماليزيا، والسودان، والمملكة العربية السعودية – أن أدوات الاستثمار الإسلامي تُمثل ركيزة فعالة لتحقيق الشمول المالي، شريطة أن تتوافر لها بيئة مؤسسية وتشريعية وتنظيمية داعمة. فقد بيّنت تجربة ماليزيا أهمية دمج أدوات مثل الصكوك الإسلامية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والشمول المالي، مما ساعد على تعبئة الموارد المالية من خلال سوق مالية إسلامية متطورة ومتنوعة، فضلاً عن تصميم منتجات مالية موجهة خصيصًا للفئات المحرومة من الخدمات المالية التقليدية.

أما تجربة السودان، فقد برزت من خلال اعتمادها الكامل للنظام المالي الإسلامي، والتركيز على أدوات المشاركة والمضاربة والتمويل الأصغر الإسلامي كوسائل فعالة لتوسيع نطاق الوصول المالي، خاصة في المناطق الريفية. كما ساهم انتشار المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر في معالجة مظاهر الإقصاء المالي المرتبط بالفقر والبطالة.

وفي السياق نفسه، تميزت السعودية بتوظيف أدوات استثمارية إسلامية متنوعة في إطار رؤية استراتيجية شاملة (رؤية 2030)، حيث تم دمج أدوات مثل الوقف الاستثماري، والصكوك السيادية، والتمويل التشاركي، بما يخدم أهداف الشمول المالي والتنمية المجتمعية. كما استفادت المملكة من بنيتها التحتية المالية المتقدمة لتوسيع قاعدة الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، مع التركيز على الابتكار المالي الرقمي.

وبالنظر إلى هذه النماذج، فإن الجزائر، التي بدأت مؤخرًا في الانفتاح على الاستثمار الإسلامي، تمتلك فرصة حقيقية للاستفادة من هذه التجارب في تطوير إطار وطني شامل للشمول المالي يرتكز على أدوات الاستثمار الإسلامي.

وللاستفادة من هذه النماذج الناجحة، يتعين على الجزائر تطبيق مقاربة شاملة تبدأ بإصلاح المنظومة التشريعية لتواكب متطلبات التمويل الإسلامي، مع إنشاء هيئة رقابية شرعية مستقلة. كما يجب تطوير سوق مالي إسلامي متكامل يشمل جميع الأدوات التمويلية، بدءاً من المنتجات المصرفية الأساسية وصولاً إلى صكوك الاستثمار طويلة الأجل التي تمول مشاريع البنية التحتية. ولا يقل أهمية عن ذلك بناء كوادر وطنية متخصصة عبر برامج تدريبية بالشراكة مع المراكز المالية الإسلامية العالمية، مع التركيز على تصميم منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات الفئات المستهدفة، خاصة صغار المنتجين ورواد الأعمال.

الأهم من ذلك، أن تجربة الجزائر يجب أن تتميز بخصوصية تستجيب للواقع المحلي، حيث يمكن للاستثمار الإسلامي أن يكون رافعة لتمويل القطاعات الإنتاجية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز العدالة الاجتماعية إلى جانب النمو الاقتصادي. كما أن دمج التكنولوجيا المالية مع الأدوات الإسلامية يمكن أن يحدث قفزة نوعية في الوصول إلى

المناطق النائية والفئات محدودة الدخل. بذلك لن يكون الشمول المالي مجرد شعار، بل أداة حقيقية للتنمية المستدامة، تحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والأبعاد الاجتماعية والشرعية، مما يضع الجزائر على خريطة المراكز المالية

إن نجاح الجزائر في تكييف هذه النماذج وتطبيقها وفقًا لخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية، كفيل بترسيخ نظام مالي أكثر شمولًا وعدالة، يربط بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومبادئ العدالة الاجتماعية التي يقوم عليها الاستثمار الإسلامي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تُعتبر أدوات الاستثمار الإسلامي من الركائز المهمة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تتميز به من مرونة وتنوع وقدرة على استقطاب فئات واسعة من المجتمع، خاصة تلك التي تتجنب التعامل مع النظام المالي التقليدي لأسباب دينية أو ثقافية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور أدوات الاستثمار الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، من خلال دراسة التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، مع محاولة استخلاص العبر والتوصيات الممكن تطبيقها على الواقع الجزائري.

أظهرت نتائج الدراسة أن أدوات الاستثمار الإسلامي لا تقتصر على كونها بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بل تتجاوز ذلك لتشكل آلية استراتيجية يمكن من خلالها توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية. فهي تقدم حلولاً تمويلية عادلة ومستدامة، تلبي احتياجات فئات كانت مستبعدة سابقاً من النظام المالي التقليدي.

كما تناولت الدراسة تحليلا مفصلا لتجارب ثلاث دول نموذجية هي: المملكة العربية السعودية، وماليزيا، والسودان، والتي أظهرت بوضوح أن النظام المالي الإسلامي يمتلك القدرة على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. وتعتمد هذه الأدوات على أسس شرعية قوية، مما يجعلها تقدم حلولاً مالية مستدامة تسهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يعزز إمكانيات هذه الدول في الوصول إلى التنمية المستدامة.

اختبار الفرضيات الإحصائية:

أولاً: الفرضية الأولى (H1)

تنص الفرضية على أن:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي".

أظهرت نتائج التحليل رفض هذه الفرضية، وذلك لأسباب منهجية وعملية. فمن الناحية النظرية، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الوعي وحده لا يكفي لتحقيق الشمول المالي، بل تتفوق عوامل هيكلية مثل توفر البنية التحتية المالية، الإطار التنظيمي الداعم، والقدرة المالية للأفراد، بالإضافة إلى أولوياتهم الاقتصادية، في التأثير على مستوى الإدماج المالي. وأكدت الملاحظات الميدانية أن مستوى الوعي بأدوات الاستثمار الإسلامي لا يحقق أثرًا معنويًا على الشمول المالي ضمن العينة المدروسة، حيث تجاوز مستوى الدلالة 0.05، وكانت قيمة T أقل من الحد الحرج (1.96). وعلى الرغم من وجود علاقة موجبة بين الوعي والشمول المالي، إلا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن المعرفة النظرية بهذه الأدوات ليست كافية دون وجود عوامل مساعدة مثل التثقيف العملي أو توافر فرص التطبيق الواقعي.

ثانياً: الفرضية الثانية (H2)

تنص الفرضية على أن:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي".

أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تبين وجود علاقة معنوية وإيجابية قوية بين إتاحة واستخدام هذه الأدوات وبين تعزيز الشمول المالي. فالبدائل التمويلية المتوافقة مع الشريعة تمثل دافعًا رئيسيًا أمام فئة واسعة من المسلمين كانت مستبعدة ماليًا بسبب تحفظاتها الدينية. وأظهرت النتائج الإحصائية أن قيمة T كانت مرتفعة جدًا، ومستوى الدلالة أقل من 0.001، مما يعكس قوة العلاقة بين إتاحة هذه الأدوات واستخدامها الفعلي من جهة، ومستوى الشمول المالي من جهة أخرى. وهذا يدل على أن الوصول العملي إلى أدوات الاستثمار الإسلامي أهم بكثير من مجرد الوعي بها لتحقيق الإدماج المالي.

ثالثاً: الفرضية الثالثة (H3)

تنص الفرضية على أن:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدوافع ومحفزات استخدام أدوات الاستثمار الإسلامي على الشمول المالي".

تم إثبات صحة هذه الفرضية بناءً على نتائج التحليل، حيث تبين أن العلاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.01. وهذا يعني أن الدوافع الشخصية والمحفزات مثل التوافق مع أحكام الشريعة، الثقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، أو الميزات التفضيلية، تلعب دورًا مهمًا في دفع الأفراد نحو استخدام هذه الأدوات، وبالتالي تعزيز إدماجهم في النظام المالي الرسمي. وتبرز هذه النتيجة أهمية العوامل النفسية والاجتماعية إلى جانب العوامل الاقتصادية في تحقيق الشمول المالي.

ثانياً: نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- وفرت أدوات الاستثمار الإسلامي البديل الناجح امام المستثمرين في المجتمع الإسلامي لأنها تمكنت من توفير الحلول المناسبة امام الأدوات التقليدية وهو مايتلائم مع رغبات المستثمرين ويتفق مع الضوابط الإسلامية.
- يعتمد الاستثمار في المصارف الإسلامية على صيغ متعددة تخدم كافة قطاعات التنمية في المجتمع ويعتبر من اهم الدعائم لتحقيق التنمية في الاقتصادات الإسلامية لما يوفره هذا المنهج التمويلي من خصائص فلا يقتصر على توفير المال فقط

بل يرمي الى تحقيق مرافقة ومشاركة حقيقية للعملية الاستثمارية وبالتالي تشغيل كافة الطاقات البشرية والمادية والمالية لغرض تحقيق التنمية.

- تدعم أدوات الاستثمار الإسلامي تطبيق العدالة على أسس سليمة من خلال قاعدة اقتسام الربح والخسارة مما يعزز الثقة المتبادلة والمطلقة بين الشريكين
- يهدف الشمول المالي الى تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها لكافة فئات المجتمع خاصة البعيدة منها وذوي الدخل الضعيف.
- قلة التوسع المصرفي حيث تشهد الجزائر نقصا في عدد النوافذ والفروع المصرفية الإسلامية مما يصعب على الافراد الاستفادة من هذه الخدمات
- زيادة الوعي المالي والمعرفة بأدوات الاستثمار الإسلامي واليات استخدامها يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي.
- ضعف التثقيف المالي واستخدامات التكنولوجيا الحديثة من بين العوائق التي تشهدها الجزائر في الوصول الى الشمول المالي
- البنية التحتية والهياكل القاعدية بحاجة الى تطوير وتحديث يتماشى مع حجم الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية.

النتائج التطبيقية حسب التجارب الدولية:

في ماليزيا:

- تعتبر الأسهم المتوافقة مع الشريعة والصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار من أهم أدوات التمويل في السوق الماليزي، ولها دور كبير في تطوير الاستثمار الحقيقي والمالي.
- الاستثمار الكبير في توفير بيئة وبنية تحتية مناسبة للصكوك الإسلامية جعل ماليزيا تتصدر سوق الصكوك على المستوى العالمي.

في السودان:

- يعد السودان من الدول التي تمتلك جهازا مصرفيا إسلاميا بالكامل.
- يلعب القطاع التكافلي دورا رئيسيًا في تمويل المشاريع الصغيرة، بدعم من صندوق الزكاة، الذي ساهم في تحقيق أهداف تنموية مهمة، مع تركيز على فئات مستضعفة، خاصة النساء.

في السعودية:

- قامت السعودية بإصلاحات مهمة في سوق الصكوك، لتوفير بيئة مناسبة لنمو هذه الأداة، خاصة في ظل التحديات المالية الناتجة عن الأزمة النفطية.
- ساهمت التكنولوجيا والمنصات الرقمية في تطوير القطاع المصرفي، ما أسهم في تحقيق أهداف الشمول المالي.

في الجزائر:

- اهم عائق سياسي لإصدار وتطبيق الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الجزائري يتمثل في غياب الإرادة لدى المسؤولين الجزائريين لتطوير صناعة التمويل الإسلامي بكافة فروعها حتى تأخذ هذه الصناعة مكانتها التي تستحقها في الاقتصاد.
- قلة المؤسسات الناشطة في الصناعة المالية الإسلامية
- غياب هيئة استشارية شرعية مركزية تتولى مهمة الإشراف والرقابة الشرعية على سوق الصكوك الإسلامية.
- صغر السوق المالي ومعاناتة من العديد من المشاكل.
- غياب بنوك الاستثمار الإسلامية منها والتقليدية وصناديق الاستثمار الإسلامية رغم أهميتها الكبرى في سوق الصكوك
- مستويات الشمول المالي في الجزائر متدنية مقارنة بالدول محل الدراسة اذ ان النظام المصرفي يعاني وبشدة في توفيره للمؤشرات الكافية التي يبنى عليها الشمول المالي من قصر الخدمات المالية وقلة الصرافات الالية ...

ثالثا: توصيات ومقترحات الدراسة:

- **تطوير البنية التحتية القانونية:** العمل على وضع إطار قانوني وتشريعي متكامل يدعم توسيع الشمول المالي في الجزائر، لا سيما في المناطق الريفية، مع نشر ثقافة الوعي المالي لمواجهة أثر التعاملات المالية القائمة على سعر الفائدة.
- **تأهيل الموارد البشرية:** تكوين وتأهيل الكفاءات في مجال الصناعة المالية الإسلامية، عبر برامج علمية وعملية تجمع بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي لضمان تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة .
- **تنظيم العمل المصرفي الإسلامي:** اعتماد مبدأ "الازدواجية القانونية" بسن قانون مصرفي مستقل يراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، مع إعادة صياغة بعض مواد قانون النقد والقرض بما يتوافق مع طبيعة الصيرفة الإسلامية.
- **تفعيل مؤسسات الزكاة:** تعزيز دور مؤسسات الزكاة لتكون أداة فعالة للقضاء على الفقر، من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج الذي يسهم في التنمية المستدامة بدلاً من الاعتماد على الدعم الاستهلاكي.
- **توسيع الاستثمار المصرفي الإسلامي:** إقامة أسواق مالية إسلامية محلية ودولية، وتشجيع استغلال مختلف الأدوات الاستثمارية بما يتوافق مع رغبات المستثمرين واحتياجات المجتمع، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **الاستفادة من التجارب الدولية:** دراسة أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية، ومواكبة التطورات التكنولوجية المالية وتطبيقها في الجزائر لتعزيز كفاءة النظام المالي الإسلامي.
- **إنشاء مراكز بحثية متخصصة:** تأسيس مراكز بحوث لدراسة وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية، بهدف تعزيز الابتكار ودعم تطوير القطاع المالي الإسلامي في الجزائر.
- **تطوير الإطار التنظيمي والرقابي:** مراجعة السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية، مع منح الأولوية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، عبر إشراك المؤسسات المالية كمستثمر مشارك، بدلاً من الاقتصار على التمويل التجاري.
- **استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي:** وضع خطط واستراتيجيات مالية تشجع الابتكار المالي، وتسهّل بيئة الأعمال أمام الأفراد والمؤسسات، مع التركيز على رفع مستوى الإدماج المالي.
- **توسيع التعاون والشراكات:** إبرام شراكات مع مؤسسات مالية إسلامية محلية ودولية، مثل البنوك وشركات التأمين التكافلي، لتبادل الخبرات والمعرفة وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية.
- **تعزيز ثقافة الوعي المالي:** نشر الوعي المالي لدى الأفراد والمؤسسات حول أهمية الخدمات المصرفية الإسلامية، وتعزيز الثقافة الاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يشمل تعميم ثقافة البورصة.
- **تطوير الحلول التكنولوجية:** ابتكار وتطوير برمجيات وحلول تكنولوجية مالية تدعم المؤسسات المالية الإسلامية في تجاوز التحديات، ورفع مستوى الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية.
- **تعزيز التأمين التكافلي:** تطوير نظام التأمين التكافلي في الجزائر باعتباره عنصرًا مكملًا للصيرفة الإسلامية، يسهم في حماية الموارد والممتلكات، ويمكّن المصارف الإسلامية من أداء رسالتها الاستثمارية والتنموية.

رابعا: افاق البحث:

نظرا لعمق موضوع المصارف الإسلامية ومعاملاتها الاستثمارية التمويلية، تعذر علينا في هذه الدراسة التطرق إلى جميع جوانب هذا المجال بدقة كاملة، وهو ما يفتح المجال لمزيد من البحث والتعمق في المستقبل. ويمكن أن تتخذ الدراسات القادمة عدة محاور بحثية تتعلق بتطوير الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي، ومن أبرز هذه المحاور:

- **مدى تطبيق أدوات الاستثمار الإسلامية في الواقع الميداني:** دراسة مدى الالتزام بتطبيق أدوات الاستثمار الإسلامية وفقًا لأحكام الشريعة، ومدى توافق ممارسات المؤسسات المالية مع النتائج التي توصل إليها الباحثون في هذا المجال.
- **دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي:** بحث تأثير الوعي والثقافة المالية لدى المجتمع الجزائري في دعم الشمول المالي، خاصة من خلال الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في إدماج الفئات المستبعدة ماليا.

- **تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية:** دراسة إمكانية صياغة إطار قانوني ومؤسساتي شامل يساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وضمان توافقها مع المعايير الشرعية العالمية.
- **تقييم أثر التكنولوجيا المالية:** بحث مدى استفادة المصارف الإسلامية من الحلول التكنولوجية الحديثة، ودورها في تسريع عملية الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين.
- **تحليل تجارب دولية إضافية:** دراسة تجارب دول أخرى في مجال الصيرفة الإسلامية والشمول المالي، لاستقاء أفضل الممارسات وإمكانية تطبيقها في السياق الجزائري

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر:**

1. القران الكريم
2. السنة النبوية

- **المراجع:**

I. المراجع العربية:

اولا: الكتب

1. أحمد سليمان خصاونه. (2008). المصارف الإسلامية. عالم المكتب الحديث وجدار للكتاب العالمي.

2. أميرة عبد اللطيف مشهور. (1991). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مصر: مكتبة مديولي.

3. الجيلاتي عبد القادر (2006). عقد المضاربة (القراض) في المصارف الإسلامية. الجزائر: دار الخلدونية.

4. الحواس زعبي (2014). كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. سطيف: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية.

5. الزيني محمود الحسني (2012). عقد المرابحة في الفقه الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

6. الغالي بن إبراهيم (2012). أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفاس.

7. الهيتي قيصر عبد الكريم. (2006). أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على البورصات. دمشق: دار أرسلان.

8. جلال الدين أدهم إبراهيم. (2014). الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية. القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.

9. حسن محمد سمحان. (2013). أسس العمليات المصرفية الإسلامية. عمان: دار المسيرة.

10. حسن محمود صوان (2001). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي. دار وائل

11. حسين عصام (2008). أسواق الأوراق المالية. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

12. حيدر يونس الموساوي. (2011). المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية. عمان: دار البازوري.

13. عزالدين بن زغيبة. (2010) مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

14. دماغ زياد جلال (2012). الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

15. بن حدو فؤاد. (2018). *البنوك الاسلامية والأزمة المالية العالمية* (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر: ألفا للوثائق.

16. سعيد محمد رأفت (2002). عقد الاستصناع وعلاقته بالعقود الجائزة. المنصورة: دار الوفاء.

17. سالم علي سالم صبران البريكي. (2018). أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية. عمان: دار النفاس.

18. زاهرة علي بني عامر .(2016) .التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية اسلامية . عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

19. سليمان ناصر. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية. غرداية: جمعية التراث.

20. صالح محمد الحناوي. (2001). المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية. القاهرة: الدار الجامعية.

21. صلاح الصاوي – عبد الله المصلح. (2004). ما لا يسع التاجر جهله. سوريا: دار مؤسسة الرسالة ناشرون.

22. عبد الحفيظ فرغلي القرني. (1987). البيوع في الإسلام. القاهرة: دار الصحوة.

23. عبد الرزاق بن حبيب، و خالدي خديجة . (2015). أساسيات العمل المصرفي (المجلد بدون طبعة). ديوان المطبوعات الجامعية.

24. عبد الكريم عمر الشيباني. (2010). عقد الاستصناع. ليبيا.

25. عبد المطلب عبد الحميد. (2014). اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

26. عبد المطلب عبد الحميد. (2014). اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

27. عز الدين بن زغيبة. (2010). مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية. الأردن: دار النفائس.

28. قشوط هشام كامل (2014). المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي. الأردن: دار النفائس.

29. قنطنجي سامر مظهر وإبراهيم محمود، ع. (2009). صندوق القرض الحسن سوريا شعاع للنشر والعلوم.

30. مبروك نزيه عبد المقصود (2006). صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دار الفكر الجامعي.

31. محمد صالح الصاوي. (1990). مشكلة الاستثمار في المصارف الإسلامية وكيف عالجها الإسلام. دار المجتمع.

32. محمد عبد الكريم أحمد رشيد. (2001). الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. الأردن: دار النفاس.

33. محمد عبد الله شاهين. (2014). اقتصاديات البنوك الإسلامية وأثرها في التنمية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

34. محمد على شلهوب. (2008). شؤون النقود وأعمال البنوك. سوريا: شعاع للنشر والعلوم.

35. محمد محمود العلجوني. (2017). البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها الأردن: دار المسيرة

36. مصطفى رشدي شيحة. (1981). الاقتصاد النقدي والمصرفي. مصر: الدار الجامعية.

37. نجم المشهداني عبد الرحمان وزينة سامي لعبيدي. (2020). الشمول المالي وفاعليته في تعبئة القطاع المصرفي. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

38. نزيه عبد المقصود. (2007). صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. مصر: دار الفكر الجامعي.

39. نعيم نمر داوود. (2012). البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي. عمان: دار البداية.

40. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر. (2020). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. عمان: دار الأيام.

41. نوري عبد الرسول الخاقاني. (2011). المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية وإشكالية التطبيق. الأردن: دار البازوري.

42. وائل عربيات. (2006). المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية. الأردن: دار الثقافة.

43. يوسف حسن يوسف (2014). الصكوك المالية وأنواعها. مصر: دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

44. مصطفى رشدي شيحة. (1981). الاقتصاد النقدي والمصرفي. مصر: الدار الجامعية.

45. يعرب محمود إبراهيم الجبوري. (2014). دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار. الأردن: دار الحامد.

46. نزيه عبد المقصود. (2007). صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي. مصر: دار الفكر الجامعية.

47. نعيم نمر داوود. (2012). البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي (المجلد الطبعة الاولى). دار البداية ناشرون وموزعون.

48. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر. (2020). الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،.

49. نوري عبد الرسول الخاقاني. (2011). المصرفية الاسلامية الاسس النظرية واشكالية التطبيق. الاردن: دار البازوري.

50. هشام كامل قشوط. (2012). مدخل الى ادارة الاستثمارات من منظور اسلامي. الاردن: دار النفائس.

51. وائل عربيات. (2006). المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار الثقافة.

52. ياسر نصر الله محمد. (2018). الواقع والمأمول في الاقتصاد الإسلامي (المجلد بدون طبعة). مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

53. يعرب محمود ابراهيم الجبوري. (2014). دور المصارف الاسلامية في التمويل والاستثمار (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار الحامد.

ثانيا: المقالات والمجلات

1. أحمد صديقي وطيبي عبد الله (2018). التمويل بالموقف بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل واستدامة التنمية المحلية: تجربة الجزائر. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

2. احمد علي وياسين عباس (2020). الصكوك الإسلامية ومدى إمكانية تطبيقها في العراق، التجربة الماليزية – نمودجا. مجلة كلية دجلة الجامعة .

3. شايشي محمد العربي (2021) .مقصد رواج الأموال ومتطلبات ترسيخه في واقع المعاملات المالية المعاصرة .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية

4. احمد بلشهب الصادق. (2015). تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.

5. آسيا هيري (2023). مقومات الشمول المالي وسبل نجاحه بالجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي.

6. أسامة قراح ورحمة عبد العزيز (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية

7. إيمان زينب حرواش وزروقي بلال (2023). دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بين التحديات والتطلعات. مجلة المعيار

8. أيمن بوزانة وحمودش وفاء (2020). الشمول المالي أبعاده ومؤشراته: قياسه العالمية GLOBAAL FINDEX نموذجًا. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

9. بوسعيود (2018). دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية. مجلة نماء للاقتصاد.

10. صالح صالحي. (2013). الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار واساليب التمويل الاسلامية- مدخل مقارنة مع اليات التمويل التقليدية. مجلة ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير

11. بوصيودة زكية ومحمد عدنان بن الضيف (2021). التامين التكافلي الاسلامي سوق واعد-عرض اهم التجارب العالمية الرئة في التأمين التكافلي-مع الاشارة لحالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية. الجزائر: جامعة محمد خيضر ببسكرة.

12. جمال الجويني وعبد الكريم قندور. (2021). أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. صندوق النقد العربي.

13. حنين محمد بدر عجر وياسر عبد طه الشرفا (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء. غزة: الجامعة الإسلامية

14. حدباوي أسماء (2023). دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة. دراسات اقتصادية

15. قدي عبد المجيد .(2003) .الزكاة من منظور اقتصادي .مجلة الصراط .الجزائر

16. قيراط فريال وبوزادة العيد. (2021). دراسة إستشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة الإسلامية – حالة مصرف السلام مجلة دفاتر بوادكس.

17. خلادي عبد المجيد (2016). مقصد رواج الأموال ومظاهره في عقود المعاملات. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

18. خلالفة محمد بدر وبوبلوطة بلال. (2023). واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة

19. دريد، حنان وغريب طاوس. (2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة. مجلة البشائر الاقتصادية

20. عمر تهتاه. (2011). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: دراسة في المفهوم والخصائص والأهداف. مجلة التراث.

21. سعدوني محمد محروس. (2021). الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

22. سطايحي لعور الهام (2021). الصكوك الاسلامية كآلية الاحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي ماليزيا نموذجا. مجلة الباحث الاقتصادي

23. صابر محمد عبد العليم (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي (دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية). مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات

24. صالح صالحي (2012). تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

25. قسول كمال (2021). دراسة قياسية لأثر ادراج الصكوك الاسلامية في سوق الاوراق المالية على نشاط السوق في ماليزيا خلال الفترة 2001-2019. مجلة اقتصاد المال والاعمال.

26. سليمان ناصر وربيعة بن زيد (2013). الصكوك الإسلامية: الواقع والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية

27. صوار مروة وعياش الزبير (2022). مساهمة الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تجارب مجموعة من الدول الإسلامية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

28. صورية شنبي والسعيد بن لخضر (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: دراسة حالة مصر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.

29. عطية اشرف ابراهيم .(2012) .تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض تجربة الشمول المالي في مصر .المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع.

30. غربي عبد الحليم (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية.

31. صورية الشنبي والسعيد بن لخضر .(2019) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهرية مصر العربية) .مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.

32. فطيمة عليش وفرقاني سمية (2020). دور البنوك الإسلامية في استثمار أموال الوقف. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية

33. كمال ونور الدين (2022). دور المالية الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أنموذجًا.

34. لقواس احمد خروبي (2018). الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي: تجربة المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات وأبحاث: العلوم الإنسانية والاجتماعية

35. مها خليل شحادة وعامر يوسف العنوم. (2020). التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي. مجلة جرش للبحوث والدراسات

36. سليمان بوفاسة وعبد القادر خليل. (2009). محاولة تقييم المصرفية الاسلامية – تجربة السودان. الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية – النظام المصرفي الاسلامي نموذجا.

37. مصطفى العرابي وسعدية حمو (2017). دور الصكوك الاسلامية في تمويل الاقتصاد–ماليزيا نموذجا–. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3، العدد1.

38. يوسف علي عبد الاسدي و كاضم حميد جواد. (2012). الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية

39. عوجان وليد. (2012). صناديق الاستثمار الاسلامية دراسة وتحليل. الاردن: مجلة الدراسات الاسلامية.

40. محمد محروس سعدوني. (2021). الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية واقع الدول العربية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

41. مراد بلعباس. (2021). أهداف استثمار الأموال في الشريعة الإسلامية، من نادي الاقتصاد الإسلامي https://shariaa.org/

42. بوزانة ايمن وحمدوش وفاء (2021) تطبيق الابتكار المفتوح في التكنولوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي: ماليزيا نموذجا. مجلة التكامل الاقتصادي.

43. محمد عقيل زائد، و رمضان عبد الوهاب ابو سنينة. (2024). دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين. مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلم.

44. بن عيشوبة رفيقة (2018). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.

45. رديف مصطفى ومراد إسماعيل (2016) الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية: إشارة الى التجربتين السعودية والإيرانية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية

46. عبد الحفيظ بن ساسي. (2016). أولويات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي وكفاءتها المتوقعة في الاقتصاديات الإسلامية.مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. الجزائر.

47. عبد الوهاب صخري وبن علي سمية .(2023) .إسهامات الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة العالم العربي .مجلة البحوث القانونية والاقتصاد.

48. فطيمة عليش و فرقاني سومية .(2020) .دور البنوك الإسلامية في استثمار أموال الوقف .مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية.

49. سمير بركات وعبد الناصر براني .(2016) .دور الهيئات الرقابية الماليزية في تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية . سوق رأس المال الإسلامي نموذجا، مجلة الشريعة والاقتصاد .جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية .

50. بريكة السعيد وسناء مرابطي .(2017) .دور الصكوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية – تجربة السودان انموذجا .مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

1. بن محياوي سميحة (2015). دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية: دراسة حالة بعض الدول العربية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة بسكرة.
2. وحيدة بولمرج (2023). المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب العربية. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث. سطيف, الجزائر: جامعة فرحات عباس/ سطيف 1.

3. رشيد بوكساني (2006). معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

4. ملاك سلوى.(2023) الصكوك الإسلامية كالية لتمويل التنمية الاقتصادية: دراسة تجارب دولية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك إسلامية – جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

5. خلج امنة (2022). دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. علوم مالية ومحاسبة. جامعة حسبية بن بوعلي الشلف . الجزائر

6. بلعيد سمية (2014). دور صناديق الاستثمار في تفعيل سوق الاوراق المالية – دراسة حالة سوق الاوراق المالية السعودية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير – جامعة منتوري قسنطينة.

7. علي فلاق. (2010). طرق تمويل الاستثمار من المنظور الإسلامي مع الإشارة لتطبيقات بعض المصارف الإسلامية أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر.

8. محي الدين بوري. (2011). آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

9. بن زيد ربيعة (2012). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير الصكوك الاسلامية وادارة مخاطرها – دراسة تقييمية لحالة الصكوك الحكومية السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية 2005-2010.

10. سناء نزار (2016). دور آلية التوريق المصرفي في والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال حالة سوق رأس المال الماليزي. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية.

11. نزار مصطفى ياس (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثره في الآداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في قطاع المصرفي العراقي 2015-2020. المعهد العالي لإدارة الأعمال.

12. حسني عبد العزيز يحي. (2009). الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه. قسم المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية والاكاديمية.

13. زغلامي مريم. (2020). الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار: دراسة حالة نماذج الدول الإسلامية. . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تبسة، الجزائر

14. طيبي عبد اللطيف. (2009). التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة. مذكرة مقمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

رابعا: الملتقيات والندوات

1. بكر، صابر أحمد. (2010). صناديق الاستثمار الإسلامية: خصائصها وأنواعها. ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر بكلية الشريعة والقانون. الإمارات.

2. محمد سعدو الجرف (2011) مداخلة بعنوان مقارنة بين أسس التأمين التجاري والتأمين التعاوني .ملتقى حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية .الجزائر: جامعة سطيف.

3. كمال بن مسعود عبد الله و نور الدين عاد .(2022) .دور المالية الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أنموذجًا مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والافاق. جامعة فرحات عباس سطيف1

4. سليمان بوفاسة وعبد القادر خليل. (2009). محاولة تقييم المصرفية الاسلامية – تجربة السودان. الملتقى الدولي لجامعة خميس مليانة الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية – النظام المصرفي الاسلامي نموذجا.

5. بن حناشي مريم وزوليخة شطيبي. (2015). التجربة الماليزية – نموذج للمصرفية الإسلامية مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المتلقى الوطني حول المصارف الاسلامية – واقع وافاق.

6. رحيم حسين سلطاني محمد رشدي. (2006). نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم، الاستصناع. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل. جامعة بسكرة، الجزائر.

7. علي محيي الدين القره داغي. (2010). مفهوم التأمين التعاوني: ماهيته وضوابطه ومعوقاته دراسة فقهية اقتصادية. ورقة مقدمة في مؤتمر التأمين التعاوني ابعاده وافاقه وموقف الشريعة منه. الجامعة الأردنية، عمان.

8. الشام عبد الله .(2013) .دور الصكوك الحكومية في تمويل الموازنة بالتركيز على تمويل التنمية .ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الاسلامية .

9. الصلاحين عبد الحميد. (8-6 مارس, 2007). صناديق الاستثمار الاسلامية مفهومها، خصائصها وأحكامها. مؤتمر أسواق المالية والبورصات-افاق وتحديات-. دبي، الامارات: كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة.

10. عوجان وليد هويمل عبد العزيز .(2007) .صناديق الاستثمار الاسلامية دراسة وتحليل .*مؤتمر الاوراق المالية والبورصات واقع وآفاق* .جامعة الامارات العربية المتحدة.

11. نوال بونشادة (2011). مداخلة بعنوان العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق. ملتقى حول مؤسسات الأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية. جامعة سطيف: الجزائر.

12. عبد المجيد بن احمد الامير (2007). تطور نشاط شركات التأمين في المملكة وأهميتها الاقتصادية، بحث مقدم للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية. ، حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية. الرياض.

13. كمال توفيق حطاب (2005). نحو سوق مالية إسلامية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الثالث للاقتصاد الإسلامي. جامعة ام القرى. مكة المكرمة السعودية.

14. علي سماي وعمر قاضي(2020). واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية – دراسة حالة – مداخلة حول واقع الشمول في البنوك الإسلامية الجزائرية ،جامعة جيلالي بونعامة – بخميس مليانة .

15. الحواس زواق .(2014) .كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والاسلامية .جامعة فرحات عباس سطيف.

خامسا: القوانين والأوامر والمراسيم والتقارير الرسمية

1– القانون المدني الجزائري، الامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

2– القانون رقم 09-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.

3– القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

4– القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

5– الامر 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

6– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2010). القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بتنظيم مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجزائر.

7– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2005). القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. الجزائر.

8– الهيئة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. (2015). مدونة أخلاقيات مهنة المحاسبة. الجزائر.

9– الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). (2022). مدونة قواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين.

10- الاتحاد الدولي لهيئات المحاسبين (IAASB/IFAC). المعيار الدولي لمراقبة الجودة ISQC1 ودليل القبول واستمرار علاقات العملاء.

11- الاتحاد الدولي لهيئات المحاسبين (IAASB/ISA 210). اتفاق شروط ارتباطات المراجعة: إرشادات حول ضرورة توثيق شروط التعاقد في خطاب التعامل.

12- رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). إرشادات حول قرارات قبول العملاء في مهام التدقيق والتأكيد.

13- البنك المركزي الماليزي. (2019-2006). التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية الماليزية للفترة الزمنية.

14- التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني COBS. (2017-2016-2015-2014-2013).

15- التقرير السنوي. (2010). نشرة التداول الشهرية لسوق الخرطوم للأوراق المالية.

16- التقرير السنوي لديوان الزكاة. (2016). التقرير السنوي لديوان الزكاة. تم الاسترداد من http://www.zakat-sudan.org

17- التقرير السنوي57. (2017-2014).

18- التقرير السنوي (2016- 2018/06/26). التقرير السنوي لديوان الزكاة. Récupéré sur http://www.zakat-sudan.org

19- التقرير السنوي لديوان الزكاة (2017, 20/06/2018) http://www.zakat-sudan.org

20- الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية (2018). www.tadawal.sa

21- النشرات الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي. (2022، 2023).

22- بنك السودان المركزي (2017-2014). التقرير السنوي االسابع والخمسون

23- (2021). بيانات صندوق النقد الدولي IMF.

24- تقارير بنك السودان 2019. (2019).

25- تقارير بنك السودان المركزي. (2020-2000).

26- تقارير نشاط التأمين السنوية. (2009 - 2018). تقارير نشاط التأمين السنوية الصادرة عن: BNM، SAMA، IA، لدولة ماليزيا، السعودية، الإمارات على الترتيب للفترة: 2009-2018.

27- تقارير هيئة الأوارق المالية (2021). تقارير هيئة الأوارق المالية السعودية.

28- تقرير البنك المركزي السابع والخمسون. (2017). https://cbos.gov.sd

29- سوق الاسهم السعودية. (2018). تداول.

30– سوق الخرطوم للأوراق المالية. (2011–2012–2015–2017). التقارير السنوية. sd.com.kse

31– مؤسسة النقد العربي السعودي. (2018). الاحصاءات السنوية والشهرية.

32– مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020, سبتمبر.مارس). النشرة الاحصائية الشهيرة.

33– الاتحاد العام للتامين التكافلي. (2012). تقرير سوق التامين السوداني.

II. المراجع الأجنبية

1- الكتب

1. Ayub, M. (2007). Understanding Islamic Finance. John Wiley & Sons.
2. Chapra, M. U. (2000). The Future of Economics: An Islamic Perspective. The Islamic Foundation.
3. El-Gamal, M. A. (2006). Islamic Finance: Law, Economics, and Practice. Cambridge University Press.
4. Iqbal, M., & Mirakhor, A. (2011). An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice. John Wiley & Sons.
5. Obaidullah, M. (2005). Islamic Financial Services. Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University.
6. Warde, I. (2010). Islamic Finance in the Global Economy (2nd ed.). Edinburgh University Press.

2–المقالات في المجلات العلمية المحكمة

1- Abedifar, P., Molyneux, P., & Tarazi, A. (2013). Risk in Islamic Banking. Review of Finance, 17(6), 2035–2096.
2- Ahlem, B., aissa nadjet, & baha riad. (2022). Islamic finance an alternative model for reviving Algeria's banking sector. Journal of contemporary economic research, 5(2). Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/20433
3- Junaidah, A. (2016). Financial inclusion : the role of financial system and other determinants. UNITED KINGDOM SALFORD.
4- younes, c., abdennaser berani, & ali bellamouchi. (2024). Mechanisms of supportive institutions in the development of the Islamic financial industry. El-Manhel
5- Naceur, S. B., Adolfo Barajas, & Alexander Massara. (2015). Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion? International Monetary Fund, 15(31). Retrieved from https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp1531.pdf
6- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs. Conventional Banking: Business Model, Efficiency and Stability. Journal of Banking & Finance, 37(2), 433–447.
7- MIDOUN, S., & TEGROUT MED. (2019). GLOBAL ISLAMIC FINANCE ASSETS: ANALYSIS OF THE ISLAMIC BANKING IN ALGERIA. Studies and Scientific Researches
8- Abir, H. I. (2021). The relationship between financial inclusion and financial. Journal of Financial Accounting
9- djouida, b. (2022). The importance of financial inclusion in achieving sustainable development in Arab countries. Journal of Contemporary Business and Economic Studies, 5(2). doi:https://asjp.cerist.dz/en/article/184613
10- Alvi, L. A. (2013). A comprehensive study of the International Sukuk Market. International Islamic Financial market.
11- Capital, A., & Alpen Asset Advisors. (2021). Islamic Finance & wealth management .

12- Cihak, M., & Hesse, H. (2010). Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis. Journal of Financial Services Research, 38(2–3), 95–113.
13- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence. Policy Research Working Paper, World Bank.
14- Hasan, M., & Dridi, J. (2010). The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study. IMF Working Paper.
15- Suseno, P., & Yeny Fitriyani. (2018). Role of the development of Islamic finance to financial inclusion. Jurnal Ekonomi & Keuangan Islam, 4(1).
16- Mohieldin, M., Iqbal, Z., Rostom, A., & Fu, X. (2012). The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries. World Bank Policy Research Working Paper.
17- Iqbal, Z. (2012). Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective. Journal of Islamic Business and Management,
18- Smaoui, H., & Ghouma, H. (2020). Sukuk Market Development and Financial Inclusion. Quarterly Review of Economics and Finance, 75, 120–134.
19- Damodaran, A. (2013). Financial Inclusion: Issues and Challenges. International Journal of Technology, 4(2)
20- PHAM, P. l. (2020). The Impact of Financial Inclusion on financial stability in Asian Countries. Journal of Asian Finance Economics and Business, 7(6)

3- الملتقيات والندوات

1. El Tiby, A. M. (2011). Islamic Banking: How to Manage Risk and Improve Profitability. Paper presented at the International Conference on Islamic Finance.
2. Iqbal, Z., & Llewellyn, D. (2002). Islamic Banking and Finance: New Perspectives on Profit-Sharing and Risk. Paper presented at the Conference on Islamic Economics and Finance, Bahrain.
3. Chekir, M. A. (1992). Les aspects pratiques du financement moudharaba. un séminaire organisé conjointement par l'institut islamique de recherches et de formation et la banque al-Baraka mauritanienne islamique .,

4- التقارير والوثائق الرسمية

1. International Monetary Fund (IMF). (2020). Global Financial Stability Report. Washington, D.C.: IMF.
2. Alliance, f. F. (2013). Measuring Financial Inclusion, Core Set of Financial Inclusion.
3. Journal Officiel (Algérie) — Loi n°05-01 du 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme
4. Islamic Financial Services Board (IFSB). (2021). IFSB Annual Report. Kuala Lumpur: IFSB.
5. Centre, M. I. (2014). Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge. Malaysia: Bank Negara .
6. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2019). Financial Markets Trends Report. Paris: OECD.
7. World Bank. (2018). Global Financial Development Report 2018: Bankers without Borders. Washington, D.C.: World Bank.
8. World Bank. (2020). The Global Findex Database 2020: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. Washington, D.C.: World Bank.
9. Consulting, G. I. (2019). Global Islamic Finance Report .
10. Asli Demirguc-Kunt, L. K. (2021). the global findex database. financial inclusion digital payment and resilience the age of covid 19. washington world bank group.

11. GFPI, G. P. (2016). G20 FINANCIAL INCLUSION ACTION PLAN PROGRESS REPORT .

12. bank, t. w. (2018, apr 20). financail inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity. Récupéré sur http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

13. Board, I. F. (2020). Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020. Malaysia.

الملحق رقم2: قائمة المحكمين

الرقم	اسم ولقب المحكم	الرتبة	مؤسسة الانتماء
01	دربالي سهام	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان
02	بن حدو فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان
03	قارة ابراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان
04	صلعة سمية	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير – البيض
05	حفيظ الياس	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير – البيض
06	أمير صفية	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي نور البشير – البيض
07	شنيني رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية
08	شاشي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم – تركيا

الملحق رقم1: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد زبانة – غليزان

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université AHMED ZABANA - RELIZANE

عزيزي المشارك

هذا الاستبيان جزء من دراسة أكاديمية ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه يهدف الى جمع اراء المهتمين حول مدى فاعلية ادوات الاستثمار الاسلامي في تعزيز الشمول المالي

جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

نشكر لكم حسن تعاونكم تحياتي الخالصة

الرجاء وضع علامة (×) عند البديل المناسب:

الجزء الاول: البيانات الديمغرافية

1) **الجنس:**

ذكر ( ) أنثى ( )

2) **الفئة العمرية :**

أقل من 25 سنة ( ) من25 إلى 35 سنة ( ) من 36 الى 45 سنة ( ) اكثر من 46 سنة ( )

3) **المستوى العلمي:**

ثانوي فاقل ( ) ليسانس- ماستر ( ) دراسات عليا (ماجيستير – دكتوراه)

4) **طبيعة العمل :**

قطاع بنكي ( ) قطاع اعمال – استثمار ( ) اكاديمي – باحث ( )

5) الدخل:

اقل من 30000 دج شهريا ( ) من 31000 دج الى 60000 دج شهريا ( ) من 61000دج الى 90000 شهريا ( ) اكثر من 91000 دج ( )

المحور الاول : ادوات الاستثمار الاسلامي

البعد الأول: الوعي بأدوات الاستثمار الاسلامي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1) لدي معرفة كافية بمفهوم الاستثمار الاسلامي					
2) اعلم ان هناك ادوات استثمار بديلة عن الادوات التقليدية					
3) أستطيع التمييز بين أدوات الاستثمار الاسلامي واستخدامات كل واحدة					
4) لدي فهم واضح لمخاطر وعوائد أدوات الاستثمار الإسلامي					
البعد الثاني : إتاحة واستخدام أدوات الاستثمار الإسلامي	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
1) تتوفر أدوات الاستثمار الإسلامي بسهولة في المؤسسات المالية التي أتعامل معها					
2) تتنوع الخيارات المتاحة من أدوات الاستثمار الإسلامي لتناسب احتياجاتي					
3) المعلومات المتاحة عن هذه الأدوات واضحة وكافية وتساعدني في الاختيار					
4) الإجراءات المطلوبة للاستثمار في هذه الأدوات بسيطة وسهلة					
البعد الثالث : دوافع ومحفزات استخدام ادوات الاستثمار الاسلامي	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
1) الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية هو الدافع الرئيسي لاستخدامي لهذه الأدوات					
2) التنويع الاستثماري والشفافية في المعاملات هو أحد دوافع اهتمامي بالأدوات الإسلامية					
3) العوائد التنافسية تشجعني على اختيار الأدوات الاستثمارية الإسلامية					
4) التوصيات من الأهل أو الأصدقاء دفعتني لاستخدامها					

المحور الثاني : الشمول المالي

البعد الاول: الوصول الى الخدمات المالية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1) توجد فروع كافية تسهل من الوصول للخدمات المالية الاسلامية					
2) يمتلك البنك صرافات آلية للاستفادة من الخدمات المالية الاسلامية					
3) يمتلك البنك تطبيقات عبر الهاتف المحمول تسهل القيام بالمعاملات المالية الاسلامية عن بعد					
4) الموقع الالكتروني للبنك دائما فعال ويتصف بالسهولة في التصفح					
5) يتميز موظفو البنك بالكفاءة وحسن التعامل مما يسهل الوصول الى الخدمات المالية الاسلامية					
البعد الثاني : استخدام الخدمات المالية	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
1) تتميز الخدمات المالية الاسلامية بالسهولة والمرونة					
2) المستوى التعليمي يؤثر في استخدام الخدمات المالية الاسلامية					
3) تؤثر التكاليف والرسوم المصرفية في استخدام الخدمات المصرفية					
البعد الثالث: جودة الخدمات المالية	**غير موافق بشدة**	**غير أوافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
1) المعاملات المالية الاسلامية تتسم بالشفافية والوضوح وهذا مايكسبهم ثقة العميل					
2) متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في طوابير الانتظار مقبول					
3) هنالك مستوى ملائم من السيولة يكفي لسد احتياجات العملاء دوما					
4) درجة الافصاح المالي في البنك عالية جدا					
5) السرية في المعاملات من خلال حفظ بيانات ومعلومات العميل					

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	69	45,7	45,7	45,7
	أنثى	82	54,3	54,3	100,0
	Total	151	100,0	100,0	

الفئة_العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من25 إلى 35 سنة	61	40,4	40,4	40,4
	من 36 الى 45 سنة	70	46,4	46,4	86,8
	اكثر من 46 سنة	20	13,2	13,2	100,0
	Total	151	100,0	100,0	

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس- ماستر	5	3,3	3,3	3,3
	دراسات عليا	146	96,7	96,7	100,0
	Total	151	100,0	100,0	

طبيعة_العمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قطاع بنكي	6	4,0	4,0	4,0
	قطاع اعمال - استثمار	18	11,9	11,9	15,9
	اكاديمي – باحث	127	84,1	84,1	100,0
	Total	151	100,0	100,0	

الدخل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30000 دج شهريا	35	23,2	23,2	23,2
	من 31000 دج الى 60000 دج شهريا	25	16,6	16,6	39,7
	من 61000دج الى 90000 شهريا	37	24,5	24,5	64,2
	اكثر من 91000 دج	54	35,8	35,8	100,0

Total	151	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X11	151	1,00	5,00	3,8477	1,12989
X12	151	1,00	5,00	4,2119	,87643
X13	151	1,00	5,00	3,7881	1,10520
X14	151	1,00	5,00	3,5629	1,14645
X1	151	1,00	5,00	3,8526	,93018
X21	151	1,00	5,00	2,8543	1,04816
X22	151	1,00	5,00	2,9338	1,01764
X23	151	1,00	5,00	2,9272	1,03344
X24	151	1,00	5,00	2,8543	,98250
X2	151	1,00	5,00	2,8924	,83192
X31	151	1,00	5,00	4,2980	,92228
X32	151	1,00	5,00	3,6954	1,07699
X33	151	1,00	5,00	3,2914	1,07449
X34	151	1,00	5,00	3,0066	1,08626
X3	151	1,00	5,00	3,5728	,77813
X	151	1,00	4,92	3,4393	,63421
N valide (liste)	151				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
Y11	151	1,00	5,00	2,8808	1,06413
Y12	151	1,00	5,00	2,8609	1,09569
Y13	151	1,00	5,00	2,8477	1,03117
Y14	151	1,00	5,00	2,9470	1,04427
Y15	151	1,00	5,00	2,9007	1,07552
Y1	151	1,00	5,00	2,8874	,79752
Y21	151	1,00	5,00	3,4702	,95783
Y22	151	1,00	5,00	3,9669	,89007
Y23	151	1,00	5,00	3,9801	,91265
Y2	151	1,00	5,00	3,8057	,71736
Y31	151	1,00	5,00	3,4040	1,02748
Y32	151	1,00	5,00	2,9073	,94764
Y33	151	1,00	5,00	3,0927	,93346

Y34	151	1,00	5,00	2,5762	,79530
Y35	151	1,00	5,00	3,6225	,80616
Y3	151	1,00	4,80	3,1205	,61799
Y	151	1,00	4,64	3,2712	,53838
N valide (liste)	151				



خوارزمية معادلة النمذجة البنائية بطريقة المربعات الجزئية ال...

- الأوزان الخارجية
- المتغير الكامن
- البواقي
- التأثيرات المباشرة المشروطة
- التأثيرات المباشرة المشروطة
- **معايير الجودة**
- مربع الارتباط
- مربع ف
  - المصفوفة
  - قائمة
  - مخطط الأعمدة
- بناء الموثوقية والصلاحية
  - نظرة عامة
  - ألفا كرونباخ - مخطط الأعمدة

مربع ف - قائمة

نسخ إلى R | نسخ إلى Excel/كلمة

	مربع ف
X1 -> Y	0.021
X2 -> Y	0.201
X3 -> Y	0.073
Y -> Y1	2.393
Y -> Y2	0.596
Y -> Y3	1.980



خوارزمية معادلة النمذجة البنائية بطريقة المربعات الجزئية ال...

- الصدق التمييزي
  - نسبة الأحادية وسمة التغاير (HTMT) - مصفوفة
  - نسبة الأحادية وسمة التغاير (HTMT) - قائمة
  - نسبة الأحادية وسمة التغاير (HTMT) - مخطط الأعمدة
  - محك فورنيل- لاركر
  - التشبعات المتقاطعة
- إحصائيات العلاقات المتداخلة الخطية (معامل تضخم التباين)
  - النموذج الخارجي - القائمة
  - النموذج الداخلي - المصفوفة

إحصائيات العلاقات المتداخلة الخطية (معامل تضخم التباين) - النموذج الداخلي - القائمة

نسخ إلى R | نسخ إلى Excel/كلمة

	معامل تضخم التباين VIF
X1 -> Y	1.224
X2 -> Y	1.171
X3 -> Y	1.293
Y -> Y1	1.000
Y -> Y2	1.000
Y -> Y3	1.000

معاملات المسار - المتوسط، والانحراف المعياري، وقيم T، وقيم P

نسخ إلى R | نسخ إلى Excel/كلمة

	العينة الأصلية (O)	متوسط العينة (M)	الانحراف المعياري (STDEV)	إحصاءات قيمة ت (|O/STDEV|)
X1 -> Y	0.130	0.135	0.078	1.677
X2 -> Y	0.390	0.394	0.077	5.087
X3 -> Y	0.247	0.250	0.078	3.189
Y -> Y1	0.840	0.841	0.033	25.691
Y -> Y2	0.611	0.616	0.082	7.467
Y -> Y3	0.815	0.818	0.036	22.486

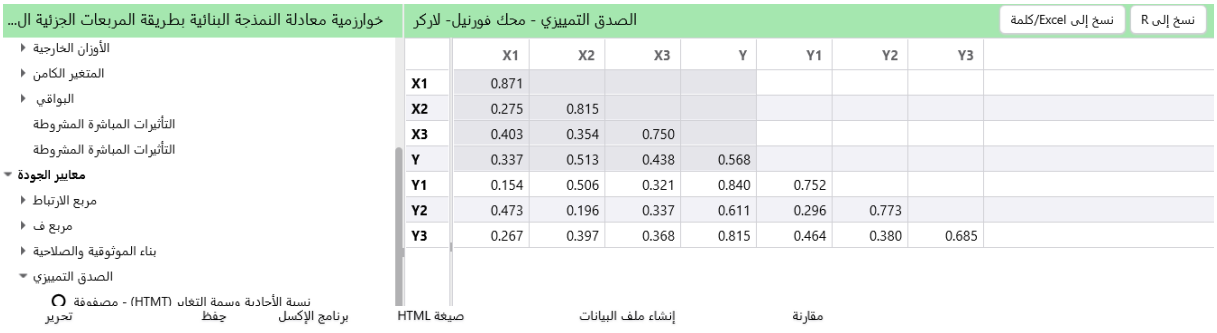
خوارزمية معادلة النمذجة البنائية بطريقة المربعات الجزئية ال...

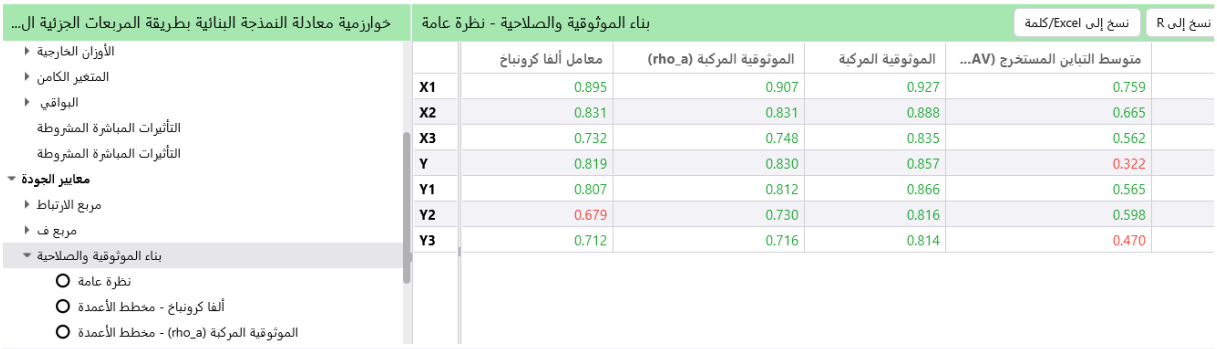
- الأوزان الخارجية
- المتغير الكامن
- البواقي
- التأثيرات المباشرة المشروطة
- التأثيرات المباشرة المشروطة
- **معايير الجودة**
- مربع الارتباط
  - نظرة عامة
  - مربعات الارتباط - مخطط الأعمدة
  - مربعات الارتباط المعدلة - مخطط الأعمدة

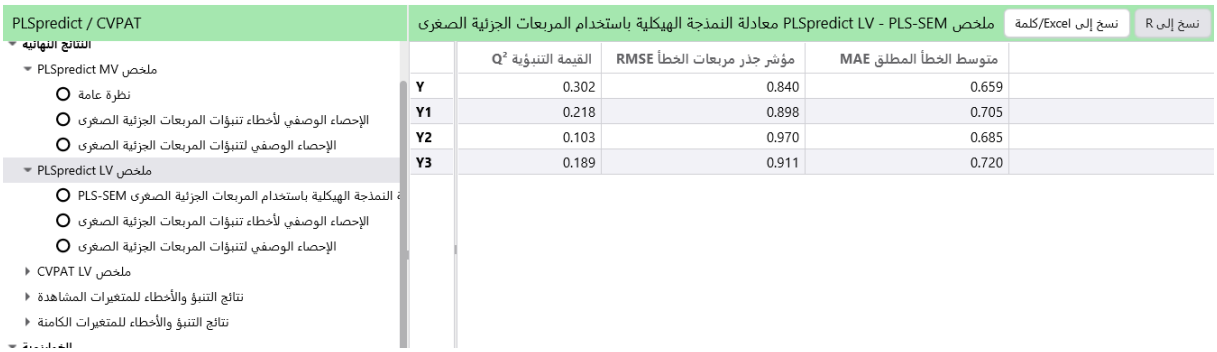
مربع الارتباط - نظرة عامة

نسخ إلى R | نسخ إلى Excel/كلمة

	مربع الارتباط	مربع الارتباط المعدل
Y	0.353	0.339
Y1	0.705	0.703
Y2	0.374	0.369
Y3	0.664	0.662


خوارزمية معادلة النمذجة البنائية بطريقة المربعات الجزئية ال...
الصدق التمييزي - محك فورنيل- لاركر
نسخ إلى R
نسخ إلى Excel/كلمة
الأوزان الخارجية
المتغير الكامن
البواقي
التأثيرات المباشرة المشروطة
التأثيرات المباشرة المشروطة
معايير الجودة
مربع الارتباط
مربع ف
بناء الموثوقية والصلاحية
الصدق التمييزي
نسبة الأحادية وسمة التغاير (HTMT) - مصفوفة
X1 X2 X3 Y Y1 Y2 Y3
X1 0.871
X2 0.275 0.815
X3 0.403 0.354 0.750
Y 0.337 0.513 0.438 0.568
Y1 0.154 0.506 0.321 0.840 0.752
Y2 0.473 0.196 0.337 0.611 0.296 0.773
Y3 0.267 0.397 0.368 0.815 0.464 0.380 0.685
تحرير
حفظ
برنامج الإكسل
صيغة HTML
إنشاء ملف البيانات
مقارنة


خوارزمية معادلة النمذجة البنائية بطريقة المربعات الجزئية ال...
بناء الموثوقية والصلاحية - نظرة عامة
نسخ إلى R
نسخ إلى Excel/كلمة
الأوزان الخارجية
المتغير الكامن
البواقي
التأثيرات المباشرة المشروطة
التأثيرات المباشرة المشروطة
معايير الجودة
مربع الارتباط
مربع ف
بناء الموثوقية والصلاحية
نظرة عامة
ألفا كرونباخ - مخطط الأعمدة
الموثوقية المركبة (rho_a) - مخطط الأعمدة
متوسط التباين المستخرج (AV... الموثوقية المركبة الموثوقية المركبة (rho_a) معامل ألفا كرونباخ
X1 0.759 0.927 0.907 0.895
X2 0.665 0.888 0.831 0.831
X3 0.562 0.835 0.748 0.732
Y 0.322 0.857 0.830 0.819
Y1 0.565 0.866 0.812 0.807
Y2 0.598 0.816 0.730 0.679
Y3 0.470 0.814 0.716 0.712
تحرير
حفظ
برنامج الإكسل
صيغة HTML
إنشاء ملف البيانات
مقارنة


PLSpredict / CVPAT
ملخص PLSpredict LV - PLS-SEM معادلة النمذجة الهيكلية باستخدام المربعات الجزئية الصغرى
نسخ إلى R
نسخ إلى Excel/كلمة
النتائج النهائية
ملخص PLSpredict MV
نظرة عامة
الإحصاء الوصفي لأخطاء تنبؤات المربعات الجزئية الصغرى
الإحصاء الوصفي لتنبؤات المربعات الجزئية الصغرى
ملخص PLSpredict LV
النمذجة الهيكلية باستخدام المربعات الجزئية الصغرى PLS-SEM
الإحصاء الوصفي لأخطاء تنبؤات المربعات الجزئية الصغرى
الإحصاء الوصفي لتنبؤات المربعات الجزئية الصغرى
ملخص CVPAT LV
نتائج التنبؤ والأخطاء للمتغيرات المشاهدة
نتائج التنبؤ والأخطاء للمتغيرات الكامنة
متوسط الخطأ المطلق MAE مؤشر جذر مربعات الخطأ RMSE القيمة التنبؤية Q²
Y 0.659 0.840 0.302
Y1 0.705 0.898 0.218
Y2 0.685 0.970 0.103
Y3 0.720 0.911 0.189